جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف–

كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية

تخصص: نقود ومالية

تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008

من إعداد الطالبة:

– حمادي نعيمة

تحت إشراف:

– الأستاذ الدكتور.راتول محمد

أمام لجنة المناقشة:

– د.كتوش عاشور (جامعة الشلف)..... رئيسا.

– أ.د.راتول محمد (جامعة الشلف).....مشرفا ومقررا.

– أ.د.زبيري رابح (جامعة الجزائر).....ممتحنا.

– د.قوريش نصيرة (جامعة الشلف).....ممتحنا.

– أ.بوشعور محمد حريري (جامعة الشلف).....ممتحنا.

السنة الجامعية: 2008-2009.

بسم ٱللَّهِ ٱلرَّحمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

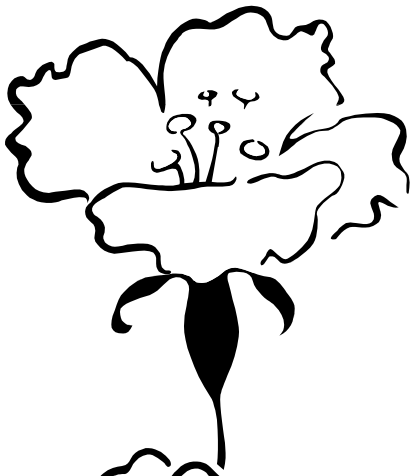

إهداء

إلى منبع فخري واعتزازي والدي الكريم.

إلى ملاكي الطاهر أمي الحبيبة.

إلى من ألهمني كيف أجد دوما طريقا للبداية أخي الغالي بلال.

عسى ربي أن يكتب هذا العمل لهم صدقة جارية.

إلى من قاسموني حياتي بمرح ومحبة أخوي مصطفى وأسامة.

إلى كل طالب علم.

وإلى كل عاشق للمعرفة.

نعيمة.

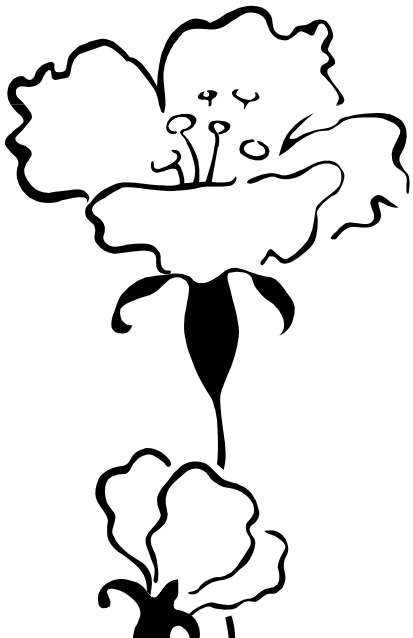

شكر

لله الفضل من قبل ومن بعد فله الحمد والشكر أولا وأخيرا.

ثم خالص شكري وبالغ تقديري أرفعه لأستاذي د.محمد راتول لصبره وتوجيهه وإشرافه على إخراج هذا العمل بالصورة التي هو عليها، تقديرا وعرفانا لعلمه وخدمته للبحث العلمي.

ولا أنسى كل أساتذتي في كل الأطوار لهم مني عظيم الشكر وفائق الامتنان.

ثم إلى طلبة ماجستير العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية دفعة 2009/2008 احتراما لتعاونهم وتقديرا لنصحهم وتشجيعاتهم.

ولا أنسى شكر كل من نصح لي قولا وبذل معي جهدا وساندني ولو بالدعاء.

فاللهم جازهم عني جميعا خير الجزاء.

نعيمة

الفهرس

العنـــــــوان	الصفحة
قائمة الأشكال	I
قائمة الجداول	II
قائمة المصطلحات والمختصرات	III
المقدمة	أ
الفصل الأول: اقتصاديات الدول العربية بين النفط والتنمية الإقتصادية	1
المبحث الأول: مدخل إلى الإقتصاد النفطي	2
المطلب الأول: مفاهيم حول النفط	2
المطلب الثاني: خصائص ومميزات النفط وأهميته في الإقتصاد الحديث	4
المطلب الثالث: واقع النفط في العالم في بداية القرن الواحد والعشرين	11
المبحث الثاني: النفط والتنمية الإقتصادية	16
المطلب الأول: مدخل إلى التنمية الإقتصادية	17
المطلب الثاني: تمويل التنمية الإقتصادية	22
المطلب الثالث: التنمية الإقتصادية في البلدان النفطية	25
المبحث الثالث: الإقتصاديات العربية في ظل الإعتماد على قطاع النفط	29
المطلب الأول: ظاهرة النفط في الدول العربية	30
المطلب الثاني: الملامح الإقتصادية للدول العربية	35
المطلب الثالث: علاقة النفط بالتنمية في الدول العربية	41
الفصل الثاني: تطور سعر النفط ومحدداته	51
المبحث الأول: تطور آلية تسعير النفط وعلاقته ببعض المتغيرات الإقتصادية	52
المطلب الأول:عموميات حول السوق النفطية وسعر النفط	52
المطلب الثاني: أشكال الأسواق النفطية والأطراف المؤثرة في سلوكها	57
المطلب الثالث: علاقة سعر النفط ببعض المتغيرات الإقتصادية	63
المبحث الثاني: محددات سعر النفط	67
المطلب الأول: الطلب على النفط الخام والعوامل المؤثرة عليه	68
المطلب الثاني: العرض النفطي والعوامل المؤثرة عليه	72
المطلب الثالث: تحديد سعر النفط وفق قانون العرض والطلب	75

المبحث الثالث: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1986- 2008.....78
المطلب الأول: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1986-1991.....78
المطلب الثاني: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1992-1999.....88
المطلب الثالث: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2008.....94
الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية الإقتصادية ومدى تحقيقها في الدول العربية.....102
المبحث الأول: تطور العوائد النفطية العربية وتوظيفاتها.....103
المطلب الأول: الإعتماد على النفط والقدرة الإستيعابية للإقتصاديات العربية.....103
المطلب الثاني: تطور العوائد النفطية العربية.....107
المطلب الثالث: توظيفات العوائد النفطية العربية.....117
المبحث الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على التنمية الإقتصادية في الدول العربية.....126
المطلب الأول: تطور مصادر تمويل التنمية في الدول العربية في ظل تقلبات أسعار النفط...
.....127
المطلب الثاني: تطور مؤشرات التنمية في الدول العربية في ظل تقلبات أسعار النفط....137
المطلب الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على تكوين رأس المال الإجمالي في الدول العربية.....144
المبحث الثالث: تحديات التنمية الإقتصادية العربية في ظل مستقبل أسعار النفط.....149
المطلب الأول: مستقبل النفط وأسعاره حتى آفاق 2010.....149
المطلب الثاني: الإستثمارات العربية البينية لعوائد النفط.....157
المطلب الثالث: التعاون العربي المشترك لضمان استمرارية التنمية بعد النفط.....163
الخاتمة.....174
قائمة المراجع 179
الملاحق.....I

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل 1-1	توزيع الإحتياطي النفطي العالمي لسنة 2008	12
الشكل 1-2	توزيع الإحتياطي النفطي العربي لسنة 2007	32
الشكل 2-1	تطور سعر النفط الحقيقي والقيمة الحقيقية للدولار خلال الفترة 1973-2007	64
الشكل 3-1	الإتجاه العام للنموذج الخطي لدالة تطور سعر النفط الخام الإسمي عبر الزمن.	109
الشكل 3-2	الإتجاه العام للنموذج الخطي لتطور العوائد النفطية بدلالة سعر النفط الإسمي.	111
الشكل 3-3	تطور حجم الإدخار المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة 1990-2004	127
الشكل 3-4	تطور متوسط معدل نمو الكتلة النقدية في الدول العربية بين 1986-2004	128
الشكل 3-5	تطور حجم الدين الداخلي العام في الدول العربية خلال الفترة 1990-2004	130
الشكل 3-6	تطور حجم القروض البنكية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2004	131
الشكل 3-7	تطور حجم المديونية الخارجية للدول العربية خلال الفترة 1986-2004	132
الشكل 3-8	تطور حجم قروض البنك الدولي نحو الدول العربية خلال الفترة 1986-2004	133
الشكل 3-9	تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية بين 1986-2004	134
الشكل 3-10	تطور تدفقات الإستثمار في المحفظة نحو الدول العربية خلال الفترة 1986-2004	135
الشكل 3-11	تطور الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في الدول العربية خلال الفترة 1986-2004	137
الشكل 3-12	تطور معدل النمو الإقتصادي بدولار 2000 في الدول العربية بين 1986-2004	138
الشكل 3-13	تطور الدخل الوطني في الدول العربية خلال الفترة 1986-2004	139
الشكل 3-14	الإتجاه العام للنموذج الخطي للعلاقة بين حجم تكوين رأس المال الإجمالي والعوائد النفطية في الدول العربية النفطية.	147
الشكل 3-15	الإتجاه العام للنموذج الخطي للعلاقة بين حجم تكوين رأس المال الإجمالي والعوائد النفطية في الدول العربية غير النفطية	148
الشكل 3-16	الإكتشافات النفطية في العالم خلال الفترة 1931- 2003 والتوقعات في المستقبل	151
الشكل 3-17	الشكل العام لكيفية تطور إنتاج النفط عبر الزمن حسب هيوبرت	152

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول 1-1	أكبر 15 دولة منتجة للنفط في العالم (معطيات سنة 2006)	14
الجدول 1-2	أكبر 12 دولة مستهلكة للنفط في العالم سنة 2006	16
الجدول 1-3	تاريخ اكتشاف النفط في الدول العربية وأهم الحقول المنتجة فيها.	31
الجدول 1-4	تطور إنتاج النفط في أهم الدول العربية المنتجة للنفط بين 2001-2006	33
الجدول 2-1	تطور الطلب العالمي على النفط الخام خلال الفترة 2004-2007 حسب المناطق.	69
الجدول 2-2	تطور عرض النفط الخام حسب المناطق خلال الفترة 2004-2007.	73
الجدول2-3	التغير في الطلب على النفط في دول جنوب شرق أسيا بين 1997-2000.	91
الجدول 2- 4	تطور المخزون النفطي العالمي خلال سنوات 1998-1999.	91
الجدول 3-1	نسبة مساهمة قطاع النفط في الإقتصاديات العربية سنة 2006.	104
الجدول 3-2	بعض مؤشرات الطاقة الإستيعابية للإقتصاديات العربية بيانات 2007	106
الجدول 3-3	تطور سعر النفط الخام الإسمي خلال الفترة 1986-2007	108
الجدول 3-4	تطور القيم الإسمية للعوائد النفطية لدول أوابك خلال الفترة 1986-2007	110
الجدول 3-5	تطور القيم الإسمية للعوائد النفطية للدول العربية منفردة بين 2003-2007	112
الجدول 3-6	تطور سعر النفط الحقيقي بدولار 1973 بين 1986-2007.	115
الجدول 3-7	تطور القيم الحقيقية لعوائد دول أوابك خلال الفترة 1986-2007.	116
الجدول 3-8	حجم المعونة الرسمية الخارجية التراكمي نحو الدول العربية بين 1970-2004	136
الجدول 3-9	تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة 1986-2004.	140
الجدول 3-10	تطور حجم تكوين رأس المال الإجمالي في الدول العربية في ظل تطور سعر النفط بين 1986-2004.	144
الجدول 3-11	تطور حجم تكوين رأس المال الإجمالي في الدول العربية في ظل العوائد النفطية بين 1986-2004.	146
الجدول 3-12	التوزيع القطاعي للإستثمارات العربية البينية المباشرة وفق القطر المضيف 2007.	161

قائمة المصطلحات والإختصارات:

المصطلح	دلالته	اختصاره
وحدة معهد البترول الأمريكي Institute American Petroleum	لقياس درجة الكثافة النوعية للنفط الخام	API
البرميل	الوحدة الأمريكية لقياس حجم النفط تعادل 159 لتر	برميل
OAPEC Organization of Arab petroleum exporting countries	منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط	أوابك
الشقيقات السبع	7شركات عملاقة في الصناعة النفطية	الشقيقات السبع
OPEC Organization of petroleum exporting countries وتسمى **OPEP** Organisation Des Pays Exportateurs De Pétrole	منظمة الدول المصدرة للنفط	أوبك
EIA Energy international agency	وكالة الطاقة الدولية	وكالة الطاقة الدولية
OCDE Organization of economic cooperation and development	منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	OCDE
سعر سلة الأوبك	متوسط سعر 11 نوع من النفط الخام تدخل في سلة الأوبك	سعر سلة الأوبك

المقدمة العامة

ارتبط التاريخ الإقتصادي الحديث بما عرف بالذهب الأسود "النفط"، حيث أنه سلعة استراتيجية عالمية ومادة أولية أساسية في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وتدخل مشتقاته في عدد لا حصر له من الصناعات المختلفة، كما أنه يمثل نسبة مهمة في التجارة الدولية، ويؤثر على مختلف أوجه النشاط الإقتصادي، إضافة إلى كونه سلعة نادرة ومحدودة جدا تتحكم في اقتصاديات كاملة سواء للدول التي تعتمد عليه كمصدر للدخل والعملة الصعبة، أو الدول التي يشكل ركيزة تقدمها الصناعي، وقد كان لهذه السلعة أثر كبير في تشكيل معالم الخريطة الإقتصادية العالمية، رغم أن تأثيره لم يعد يقتصر على الأداء الإقتصادي للدول بل شمل أيضا ميادين أخرى كالسياسة والأمن الوطني.

وتتزايد أهمية النفط يوما بعد آخر، إذ ترتبط هذه الأهمية بعوائده الكبيرة، وبما يمكن أن ينتج عنه من طاقة واستعمالاتها المتنوعة في المواصلات والتصنيع وكل أوجه الحضارة الإنسانية القائمة حاليا.

وتعتبر المنطقة العربية من أهم المناطق الإستراتيجية في العالم بحكم أنها تختزن أهم احتياطي للنفط عبر الكوكب، بالإضافة لموقعها القريب من الأسواق العالمية، ومن عدة مضائق بحرية، وفي المقابل ترتبط فيما بينها بقاعدة موارد مشتركة هي النفط، حيث يشكل المصدر الرئيسي لإيراداتها المالية ومن الموارد التي تمول بها برامجها التنموية، ورغم أنه ليس العامل الوحيد في التمويل، إلا أن التجارب الواقعية تظهر الإعتماد على هذا المورد الناضب في تحصيل الإيرادات المالية اللازمة لمعظم اقتصاديات دول هذه المنطقة.

ومن جهة أخرى فإن لأسعار هذا المورد الإستراتيجي آثارا اقتصادية تختلف بإختلاف سلوك السعر في السوق النفطية العالمية، ومادامت عملية التنمية مرتبطة بمصدر النفط وما يدره من عوائد، مع ارتباط تلك العوائد بواقع الأسعار، يتضح لنا وجود علاقة بين تقلبات أسعار النفط وما تخلفه من انعكاس على العوائد النفطية للدول العربية وبين تمويل التنمية فيها، فجاءت هذه الدراسة تحت عنوان **" تقلبات أسعار النفط وإنعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008 "** للبحث في العلاقة بين أسعار النفط وتمويل التنمية في الدول العربية، مع اعتبار أن عوائد النفط مصدر غير مستقر لإرتباطه بتقلبات الأسعار الذي يصعب التنبؤ بها.

إشكالية البحث:

وعليه واستنادا لما سبق سنحاول الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية الإقتصادية في الدول العربية خلال فتـــرة الدراسة؟

والذي تندرج تحته الأسئلة الفرعية التالية:

- ما طبيعة العلاقة بين سعر النفط وتمويل التنمية في الدول العربية؟
- ما هي أهم التقلبات التي عرفتها أسعار النفط وإلى أي مدى تؤثر على توفير مصادر تمويل التنمية في الدول العربية؟
- هل تنعكس أسعار النفط المرتفعة التي تؤدي لإرتفاع العوائد النفطية على التنمية بكل جوانبها في الدول العربية؟ وكيف تتعامل هذه الدول مع انخفاض أسعار النفط الذي يؤدي إلى انخفاض مواردها المالية؟ وهل تأثير تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية المنتجة للنفط هو نفسه على الدول العربية غير المنتجة للنفط؟

فرضيات البحث:

و للإجابة عن هذه التساؤلات صغنا الفرضيات التالية:

- النفط مصدر مهم للدخل الوطني في الدول العربية سواء من خلال عوائد صادراته للدول المنتجة له، أو من خلال المساعدات والمنح التي تقدمها الدول النفطية في إطار العمل الإقتصادي المشـــترك للدول غير المنتجة للنفط، ولذلك نفترض وجود علاقة بين أسعار النفط وتقلباتها وتمويل التنميـــة في هذه الدول.
- يتأثر تمويل التنمية بواسطة العوائد النفطية بأسعار النفط في الدول العربية بحسب درجة اعتماد هذه الإقتصاديات على النفط، أما بقية مصادر تمويل التنمية فلا تتأثر مباشرة بمســـتوى أســـعار الـــنفط وتقلباتها.
- الفوائض النفطية العربية المسجلة في حالة ارتفاع أسعار النفط تستعمل في إحداث تنمية قطرية أو في توظيفات لا تخدم التنمية العربية المشتركة.
- في حالة انخفاض أسعار النفط تتأثر برامج التنمية في الدول العربية لذلك تلجأ إلى مصادر أخـــرى للتمويل من أجل ضمان استمرارية تمويل التنمية فيها.

– تتأثر البلدان العربية غير النفطية بتقلبات أسعار النفط في تمويل تنميتها بدرجة أقل من البلدان العربية النفطية.

أهمية البحث:

إن هذه الدراسة تكتسي أهمية كبيرة نظرا لأن موضوع تقلبات أسعار النفط يأخذ طابعا عالميا، كما أنها تقدم مساهمة علمية تتمثل في محاولة البحث عن أنسب السبل للإستفادة من القطاع النفطي وعوائده في ظل تقلبات الأسعار وتوظيفها بطريقة مثلى بما يخدم التنمية في الدول العربية ككل، ويمكن التعبير عن أهمية هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

– أهمية قطاع النفط في معظم الدول العربية وتأثرها بأسعاره وما لذلك من انعكاس على الموارد المالية المتأتية من تصدير هذا المصدر.

– أهمية النفط في حد ذاته كسلعة حيث لم يعد مجرد مصدر للطاقة وإنما كذلك مصدر لتمويل برامج التنمية في الدول العربية.

– أهمية ما تخلفه تقلبات أسعار النفط من آثار على مختلف جوانب النشاط الإقتصادي للدول العربية خاصة النفطية منها.

هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان تأثير تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية، وكيفية العمل على تحقيق التنمية العربية الشاملة في ظل النفط.

و يتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

– بيان مكانة قطاع النفط في الإقتصاديات العربية وواقع التنمية فيها في ظل سيطرة هذا القطاع على الإقتصاد.

– دراسة العوامل المؤثرة على سعر النفط وأهم التقلبات التي شهدها خلال فترة الدراسة.

– توضيح توظيفات العوائد النفطية العربية وما يوجه منها لخدمة التنمية، ومدى تأثر مصادر تمويل التنمية في الدول العربية بتقلبات أسعار النفط.

حدود البحث ومنهجه:

نشير إلى أن هذه الدراسة تعالج موضوع تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية في الفترة بين 1986-2008، ولا يعنينا في هذا الموضوع التطرق إلى خطط وبرامج واستراتيجيات التنمية التي اعتمدت في الدول العربية، ولا واقع الإقتصاديات العربية بعد النفط، وإنما سنحاول تحليل تقلبات أسعار النفط ومدى تأثيرها على مصادر تمويل التنمية ومدى تجسيد هذه العملية على أرض الواقع في الدول العربية في ظل تلك التقلبات، وذلك بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على سرد الوقائع التاريخية ومحاولة تفسيرها، والمنهج التجريبي الذي نهدف من خلاله لإعطاء تصور للعلاقة بين أسعار النفط وتقلباتها وتمويل التنمية في الدول العربية، من خلال محاولة قياس تأثير تقلبات أسعار النفط على حجم تكوين رأس المال الإجمالي في 17 دولة عربية على مدار الفترة 1986-2004 بالإعتماد على بيانات مؤشرات البنك الدولي للتنمية World Bank Development Indicators 2006 (WDI) وبيانات التقارير الإقتصادية العربية الموحدة.

وقد تم تحديد الإطار الزمني لهذه الدراسة بين 1986-2008 باعتبار هذه الفترة تعتبر دورة اقتصادية بالنسبة لأسعار النفط وتشمل حالتي انخفاض الأسعار وارتفاعها، ونذكر أنه قد تعذر علينا الوصول إلى كل بيانات هذه الفترة من مصادر رسمية متوافقة لذلك اقتصرنا على الفترة 1986-2004.

وبالنسبة للإطار المكاني فيشمل الدول العربية التالية: السعودية، الكويت، قطر، البحرين، سلطنة عمان، الإمارات، الجزائر، ليبيا، سوريا، لبنان، الأردن، مصر، تونس، المغرب، السودان، اليمن وموريتانيا، وقد تم إقصاء كل من العراق، فلسطين، جيبوتي، الصومال، جزر القمر والصحراء الغربية من هذه الدراسة لإعتبارات قلة البيانات المتوفرة عن هذه الدول وظروفها الخاصة خلال فترة الدراسة.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة في هذا الموضوع نذكر ما يلي:

- دراسة مشدن وهيبة: "**أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**" مذكرة ماجستير عن كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير فرع نقود ومالية بجامعة الجزائر2005، والتي تناولت فيها صاحبتها الأزمات النفطية بداية من 1973 حتى 2003 وكيف كان

تأثيرها على أداء الإقتصاديات العربية، مع الإشارة إلى تقلب العوائد النفطية في ظل تقلب الأسعار وإشكالية توظيفها بما يخدم التنمية والتكامل بين الدول العربية.

- دراسة نور الدين هرمز، فادي الخليل، دريد العيسى: **" تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده"** المنشورة في مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية-مجلة محكمة-، سلسلة العلوم الإقتصادية و القانونية المجلد 29 العدد 1 عام 2007 سوريا، والتي تناول فيها الباحثون تطور أسعار النفط منذ اكتشافه حتى 2006 وكيفية تحديد السعر قبل و بعد ظهور منظمة أوبك، مع التركيز على أسعار النفط العربي وأهم العوامل المؤثرة عليها، والإشارة في ظل ذلك إلى العوائد المالية المتأتية للدول العربية وكيفية توظيفها في الإقتصاديات العربية، مع التركيز على أن الدول العربية لم تستفد من تلك العوائد بحكم أنه تم امتصاصها بعدة طرق من طرف الدول الكبرى، ونلاحظ أن هذه الدراسة أشارت بطريقة ضمنية إلى أن عوائد النفط لم يتم توظيفها بشكل كبير في تمويل التنمية في الدول العربية.

- دراسة حسين عبد الله : **" نموذج الدول النفطية في تحقيق الرفاهية الإجتماعية وأهم التحولات المعاصرة وأثرها على هذا التوجه"** دراسة مقدمة إلى ندوة دولة الرفاهية الإجتماعية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية و المعهد السويدي بالإسكندرية بين 28-30 نوفمبر 2005 مصر، حيث في هذه الدراسة ركز الباحث على نموذج الدول الخليجية وليبيا من بين الدول العربية النفطية، والتي تعتمد بشكل كلي على عوائد النفط لتمويل التنمية فيها، مع الإشارة إلى أن تحقيق التنمية كان قطريا، ونلاحظ أن الباحث في هذه الدراسة ركز أكثر على القيمة الحقيقية للعوائد النفطية التي يراها أقل مما هي عليه، في ظل الأسعار غير الحقيقية كذلك وهذا ما جعله يطالب الدول العربية بضرورة تصحيح الأسعار من أجل أكبر استفادة من ثروتها النفطية.

- دراسة جميل طاهر: **" النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية الفرص والتحديات"** المنشورة في مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية عن المعهد العربي للتخطيط، ديسمبر 1999، في هذه الدراسة تطرق الباحث إلى تحليل وتقييم دور النفط في المسار الإقتصادي للدول العربية وتنميتها المستدامة من خلال تحديد آثاره على القطاعات الإقتصادية سواء في الدول المنتجة أو المستهلكة له، بالإضافة إلى آفاق صناعة النفط والتحديات التي قد تواجه الإقتصاديات العربية المنتجة والمستهلكة له في ضوء التغيرات العالمية والإقليمية والمحلية المتوقعة، هذه الدراسة عكس الدراسات السابقة الذكر تشير

مباشرة إلى العلاقة بين النفط والتنمية في الدول العربية، وهي عبارة عن قاعدة معرفية للبدء في هـــذه الدراسة حول أسعار النفط وتقلباتها وما تخلفه من آثار على تمويل التنمية في الدول العربية.

-دراسة: Hakan Berument و Nildag Basak Ceylan: " **تأثير صدمات أسعار النفط علـــى النمو الإقتصادي في دول مختارة من مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا**"

" the impact of oil price shocks on the economic growth of the selected MENA countries "

وهي دراسة منشورة عن كلية الإقتصاد بجامعة Bilkent التركية، وقد استعمل الباحثان في هـــذه الدراسة أحد نماذج متجه الإنحدار الذاتي VAR لقياس تأثير صدمات أسعار النفط على معدل النمو الإقتصادي الحقيقي لدول مختارة من الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وهي في معظمها دول عربيـــة، بينما سنفترض في هذه الدراسة لقياس تأثير تقلبات أسعار النفط على حجـــم تكـــوين رأس المـــال الإجمالي في الدول العربية المختارة على مدار فترة الدراسة أن العلاقة خطية بين المتغيرين حيث حجم تكوين رأس المال الإجمالي هو المتغير التابع وسعر النفط هو المتغير المستقل.

خطة البحث:

وبالإضافة إلى المقدمة التي توضح إشكالية الدراسة والخاتمة التي تحوي أهم النتائج والتوصـــيات والآفاق، نقسم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول كما يلي:

الفصل الأول: حول أهمية النفط في الإقتصاد الحديث وفي الإقتصاديات العربية و ارتباطه بالتنميـــة الإقتصادية، من خلال المباحث التالية: المبحث الأول الذي يتطرق إلى النفط من حيث خصائصـــه ومميزاته وأهميته في الإقتصاد الحديث وواقعه في بداية القرن الواحد والعشرين، والمبحث الثاني الـــذي يبحث في العلاقة بين النفط والتنمية الإقتصادية، والمبحث الثالث الذي يتطـــرق إلى الإقتصـــاديات العربية في ظل الإعتماد على قطاع النفط.

الفصل الثاني: حول دراسة وتحليل العوامل المؤثرة على أسعار النفط وأهم التقلبات الـــتي شـــهدها خلال فترة الدراسة، عبر المباحث التالية: المبحث الأول الذي يتناول تطور آلية تسعير النفط وعلاقته ببعض المتغيرات الإقتصادية، المبحث الثاني حول محددات سعر النفط، والمبحث الثالث حول تطـــور أسعار النفط خلال الفترة 1986-2008.

الفصل الثالث: الذي يتطرق إلى تحليل أهم توظيفات عوائد النفط وما يوجه منها لخدمة التنمية وبيان مدى تأثر مصادر تمويل التنمية وتحقيقها في الدول العربية بتقلبات أسعار النفط، مع استشراف تحديات التنمية في الدول العربية في ظل التطورات الحالية في السوق النفطية ومستقبل النفط، وذلك مرورا بالمباحث التالية: المبحث الأول حول تطور العوائد النفطية العربية وتوظيفاتها، المبحث الثاني الذي يتطرق لتأثير تقلبات أسعار النفط على التنمية الإقتصادية للدول العربية، والمبحث الثالث حول تحديات التنمية الإقتصادية العربية في ظل مستقبل أسعار النفط.

الفصل الأول

اقتصاديات الدول العربية بين النفط والتنمية الإقتصادية

الفصل الأول: اقتصاديات الدول العربية بين النفط والتنمية الإقتصادية

تمهيـــــد:

عرف النفط قبل الميلاد بآلاف السنين بإسم "ميزوبوتيما "[1] في بلاد الرافدين (العراق القديم) وبلاد فارس (إيران) وفي الصين، وقد استعمله القرطاجيون في تزفيت الطرق، وعرفه الفراعنة في مصر القديمة، وفي القرون الوسطى كان معروفا عند الهنود الحمر في شمال البيرو والإكوادور الذين استخدموه في علاج المرضى[2]، ولطلي أجسامهم استعدادا للقتال[3]، ولكنه لم يكن يتمتع بالمكانة التي هو عليهـــا الآن، فـــإذا كانت كل حقبة زمنية تحمل اسم المادة الأساسية التي برزت فيها، فعصرنا الحاضر يعرف بـــ "عصـــر النفط".

ولأن المنطقة العربية تعتبر المصدر الرئيسي للإمدادات النفطية في العالم، وتعتمد على هذه المادة في تحصيل إيراداتها المالية، يمكن استنتاج ارتباط التنمية الإقتصادية فيها بالنفط، وانطلاقا من هـــذا ســـوف نتطرق في هذا الفصل إلى أهمية النفط في الإقتصاد الحديث وفي الإقتصاديات العربية خاصة وارتباطـــه بالتنمية الإقتصادية، بهدف توضيح مكانة قطاع النفط في الإقتصاديات العربية وواقع التنمية فيها في ظل سيطرة هذا القطاع على الإقتصاد، من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** مدخل إلى الإقتصاد النفطي.
- **المبحث الثاني:** النفط والتنمية الإقتصادية.
- **المبحث الثالث:** الإقتصاديات العربية في ظل الإعتماد على قطاع النفط.

---

[1] حسن سيد أبو العينين، " **الموارد الإقتصادية**"، بيروت لبنان 1979، ص: 471.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، " **الموارد الإقتصادية**"، دار الجامعة المصرية الإسكندرية مصر 1975، ص: 316.

[3] عبد القادر بلخضر، "**إستراتيجيات الطاقة وإمكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة– حالة الجزائر**"، مـــذكرة ماجســـتير تخصـــص إدارة أعمال عن كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب البليدة 2005، ص: 22 .

المبحث الأول: مدخل إلى الإقتصاد النفطي

تطورت استعمالات النفط مع التقدم الحضاري للإنسان، و لم يبدأ التنقيب عنه بشكل واسع إلا بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما حفر **أدوين درايك** أول بئر نفطية في مدينة **توتسفيل** tutisville في بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث وجد النفط على بعد 21 متر عن سطح الأرض سنة 1857م، رغم أن أول بئر للنفط تم حفرها في الصين في القرن الرابع الميلادي حسب ما رواه **ماركو بولو*** في القرن الثالث عشر ميلادي، ومن خلال هذا المبحث سنستعرض أهم الأساسيات حول النفط وأهميته في الإقتصاد الحديث.

المطلب الأول: مفاهيم حول النفط

أولا: تعريف النفط

النفط والبترول كلمتان مترادفتان للدلالة على نفس المادة، حيث البترول هو مصطلح لاتيني الأصل والنفط هو مصطلح فارسي، ويعود أصل التسمية اللاتينية إلى كلمة petroleum وهي تتكون من مقطعينpetr وتعني صخر و oleum وتعني الزيت بمعنى زيت الصخر[1]، و يسمى اشتقاقا من اللغة الفارسية "نافاتا" و تعني قابلية السريان[2]، وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر، ويوجد في الطبقة العليا للقشرة الأرضية، كما أنه يختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته من مكان لآخر، وهو أحد المصادر الرئيسية للطاقة في العالم، ويعتبر كذلك المادة الرئيسية للعديد من المنتجات الكيماوية والبتروكيمياوية مثل الأسمدة، المبيدات واللدائن...

والنفط مادة بسيطة تتركب من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، إضافة إلى بعض الشوائب العضوية وغير العضوية، كالغاز الطبيعي المنفصل عنه أو الممزوج به والمياه والأملاح والرمال والشمع والكبريت[3]، وتختلف خصائص النفط باختلاف المشتقات المستخرجة منه واختلاف التركيب الجزيئي لكل منها، كما أنه يوجد في حالة غازية (الغاز الطبيعي) وحالة سائلة (النفط الخام) أو في شكل بخار (المكثفات) وهي مواد كربونية خفيفة تكون في الحالة الغازية تحت تأثير الضغط والحرارة وفور وصولها

---

* ماركو بولو (1254–1324) تاجر ورحالة إيطالي شهير قام برحلات نحو أواسط آسيا والصين.

[1] محمد أحمد الدوري، " **محاضرات في الإقتصاد البترولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1983، ص: 8.

[2] عن الموسوعة الإلكترونية ويكيبيديا من خلال الرابط الإلكتروني:http://ar.wikipedia.org/wiki أطلع عليه بتاريخ 2008/2/19.

[3] بورنان الحاج، "**السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين**"، مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي عن كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2002، ص: 8.

إلى السطح أو تعرضها لإختلاف في الضغط تتحول إلى سوائل، وفي حالة صلبة (الإسفلت)[1] وهي مواد تكونت نتيجة هروب النفط إلى السطح وتبخر المواد الخفيفة منه أو تعرضه في الأعماق لحرارة عالية أدت إلى تفحمه وهي حالة نادرة الوجود.

ثانيا: أصل النفط

تباينت الآراء حول أصل النفط وكيفية تكونه في الطبيعة، وتبلورت هذه الآراء في نظريتين رئيسيتين حول منشأ النفط هما:

1- النظرية العضوية

تقول بأن النفط تكون نتيجة تحلل النباتات والحيوانات البحرية ضمن المواد المترسبة، بمعزل عن الهواء وبتأثير الحرارة المتزايدة في الأعماق عبر آلاف السنين، وهذه النظرية هي الأكثر شيوعا وقبولا لدى الدارسين[2].

2- النظرية اللاعضوية

هي من أقدم النظريات التي تفسر أصل النفط، وتقول أن الهيدروجين والكربون تفاعلا ضمن سلسلة من التفاعلات الكيماوية المعقدة[3] في ظل ظروف الضغط والحرارة الشديدين مشكلين النفط، وقلما يتم الإستناد إلى هذه النظرية رغم إمكانية إنتاج بعض المشتقات النفطية مخبريا بإتباع تلك التفاعلات الكيماوية، لأنه ليس هناك ما يؤكد أنها تمت بنفس الطريقة في الطبيعة.

ثالثا: التجمعات النفطية

وهي الوضعيات التي يوجد عليها النفط في الطبيعة قبل حفر الآبار النفطية، وهي كما يلي:

---

[1] بورنان الحاج، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

[3] مركز شؤون الإعلام بالإمارات العربية المتحدة، ندوة "**أصل النفط ومستقبله**"، المنعقدة يوم 16 جويلية 2006 من خلال الرابط الإلكتروني: http://www.dpmio.com/AR/a_io_EventDetails1010.asp ، أطلع عليه بتاريخ 2008/02/17.

1-المكامن والمصائد النفطية

بعد أن يتكون النفط في الصخور الرسوبية ولأنها ذات مسامية، فإنه يهاجر منها إلى طبقات أخرى ويتجمع في مكان واحد عندما يجد عائقا يمنعه من مواصلة حركتـــه، أو يتـــراكم نتيجـــة إلتـــواءات وانكسارات تحدثها حركة القشرة الأرضية[1]، يسمى ذلك المكان التي يتجمع فيه بالمكمن أو المصيدة.

2- الحقل النفطي

يتكون الحقل النفطي نتيجة تقارب المصائد والمكامن النفطية من بعضها البعض، مكونة بذلك وحدة واحدة.

3- الحوض النفطي

عندما تتقارب الحقول النفطية فإنها تشكل حوضا نفطيا، مثل حوض الخليج العربي الـــذي يضـــم حقول النفط في كل من السعودية والعراق وإيران.

المطلب الثاني: خصائص ومميزات النفط وأهميته في الإقتصاد الحديث

للنفط خصائص ومميزات فريدة تجعل منه سلعة ذات أهمية كبيرة في الإقتصاد الحديث:

أولا: خصائص النفط

من بين الخصائص التي يؤخذ بها لمعرفة نوعية النفط نذكر ما يلي:

1- درجة الكثافة النوعية

وتعتبر من أهم المؤشرات للدلالة على جودة النفط الخام وتقاس بوحدة معهد البترول الأمريكـــي API (American Petroleum Institute)[2] ونعني بها نسبة وزن النفط إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة حرارتهما، وتتراوح بين 1 و60 درجة، فكلما كانت كثافة النفط منخفضة كانت درجة كثافته النوعية عالية وجودته أكبر، وبناء على هذا المقياس يصبح للنفط ثلاث أنواع:

[1] مشدن وهيبة، " **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**"، مذكرة ماجستير تخصـــص نقـــود ومالية عن كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2005، ص: 22 .

[2] Mohamed Elhocine Benissad, **"éléments d'économie pétrolière, les hydrocarbures, présent et future" ,** OPU Algérie, p : 38.

أ- النفط الخفيف

وهو أجود أنواع النفط وتكون درجة كثافته النوعية عالية تبدأ من الدرجة 35 فما فوق، ويستخرج منه البترين، الكيروسين والغاز الطبيعي...مثل النفط الخام الجزائري والليبي والقطري.

ب- النفط الثقيل

درجة كثافته النوعية 28 درجة فما دون ذلك، وتكاليفه مرتفعة والمنتجات المستخرجة منه ثقيلة (المازوت، الإسفلت...) مثل النفط الخام المصري والسوري.

ج- النفط المتوسط

تكون درجة كثافته النوعية بين 28 و35 درجة، والمشتقات المستخرجة منه متوسطة (مثل زيت التشحيم) مثل النفط الخام السعودي والكويتي.

2- نسبة الكبريت في النفط الخام

تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه، لأن وجود الكبريت في النفط بكميات كبيرة يتطلب تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج، وعلى هذا الأساس يصنف النفط إلى النفط الحلو (نسبة الكبريت فيه قليلة) والنفط المر (الذي ترتفع فيه نسبة الكبريت).

3- نقطة الإنسكاب

نقطة الإنسكاب مصطلح يقصد به درجة انسياب المادة النفطية كمادة سائلة أي مدى لزوجة النفط، وترتبط بنسبة المادة الشمعية في تركيبه، فكلما ارتفعت نسبة الشمع زادت لزوجة النفط ولزم تسخينه مما يعني ارتفاع نقطة انسكابه، ويزيد ذلك من تكاليف الإنتاج ويقلل من الجودة.

4- نسبة الشوائب الأخرى (الماء والأملاح)

كلما زادت نسبة الشوائب في النفط الخام زادت تكاليف إنتاجه، وتنخفض بذلك جودته[1].

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

5-مقاييس النفط

قياس النفط يستند إلى الوحدات التالية بحسب الوزن أو الحجم:

أ- حسب الحجم

وحدة القياس الأكثر شيوعا هي الوحدة الأمريكية **البرميل** والتي تعادل 42 غالون أي 159 لتـــر، ويقاس كذلك بالمتر المكعب ويعادل كل متر مكعب 6.28 برميل.

ب- حسب الوزن

والوحدة المستعملة عالميا هي الطن وفيها حوالي 7 براميل من النفط[1] وتشمل ثلاث مقاييس:

- الطن الطويل ويساوي 1006كغ.
- الطن المتري ويساوي 999كغ.
- الطن القصير ويساوي 906 كغ.

ثانيا: مميزات السلعة النفطية

تتميز السلعة النفطية عن غيرها من السلع الأخرى بمميزات معينة أكسبتها أهمية في زيادة منفعتـــها وتعظيم قدرتها التنافسية مع السلع البديلة لها، وهذه المميزات مرتبطة بطبيعة النفط أو بكيفية استغلاله، ومن أبرزها نذكر ما يلي:

1- الميزة التكنولوجية الفنية

هي ما يتعلق بمستوى تكنولوجيا أساليب ومعدات استغلال الثروة النفطية (أساليب إنتاج ومعدات استعمال واستهلاك النفط)، فكل تقدم تكنولوجي على وسائل استغلال النفط يعزز مركزه وأهميته من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج وما ينعكس ذلك على السعر لاحقا، ويشار إلى أن معظم الدول النامية المنتجة للنفط تفتقر إلى هذه الخبرات الفنية والتكنولوجية[2] مما يزيد من تكلفة إنتاجها لهذه السلعة.

[1] Mohamed Elhocine Benissad, op-cit, p 37.

[2] حسين عبد الله، " **مستقبل النفط العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان 2006، ص: 86.

2- الميزة الإنتاجية

السلعة النفطية تتميز عموما بإرتفاع إنتاجيتها، وذلك راجع إلى أن النشاط الصناعي النفطي يتم بأساليب إنتاج واستغلال متطورة فنيا وتكنولوجيا، وتكون تكاليف العمل في الدول النامية أقل مما هي عليه في الدول المتقدمة، وكلما انخفضت تكاليف العمل انخفضت التكلفة الإجمالية للإنتاج [1].

3-ميزة مرونة الحركة النفطية

يقصد بها سهولة نقل السلعة النفطية من مراكز إنتاجها إلى مناطق استعمالها واستهلاكها في أي نقطة في العالم، وقد ساعد على ذلك الطبيعة السائلة للنفط والقدرة على تخزينه لفترات طويلة دون أن يطرأ عليه أي تغير.

4- ميزة الإستعمال الواسع

تتعدد وتتنوع استعمالات النفط وتشمل مختلف المجالات والنشاطات الإقتصادية مثل الزراعة والصناعة[2]، وما يجعل هذه المادة موردا حيويا للإقتصاد العالمي وللحضارة الإنسانية الحالية[3] هو أن المشتقات النفطية على اختلافها وتنوعها واسعة الإستعمال وتدخل في كل مظاهر الحياة المعاصرة.

ثالثا: أهمية النفط في الإقتصاد الحديث

الحضارة المعاصرة قائمة في معظم جوانبها على النفط، ليس فقط لكونه مصدر طاقة وسلعة إستراتيجية لها أهمية اقتصادية كبيرة، وإنما أيضا لأنه ظاهرة لها مكانة سياسية وعسكرية واجتماعية كبيرة.

1-الأهمية الإقتصادية للنفط

إن الأهمية الإقتصادية للنفط تتجسد في العناصر التالية:

---

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

[2] معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، " **مع أسعار النفط في طريقها نحو السبعين دولار**"، 26 جوان 2005 من خلال الرابط الالكتروني: www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/159.htm ، أطلع عليه بتاريخ 2008/2/24.

[3] Boumendjel.Said, Fatima Zohra Regaiguia, **"la richesse pétrolière et son rôle dans le financement du développement durable et global réalités et perspectives"**, مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، المنعقد يومي 8/7 أفريل2008 بجامعة فرحات عباس سطيف.

أ- النفط كمصدر رئيسي للطاقة

الطاقة أحد عناصر العملية الإنتاجية والنفط أهم مصدر للطاقة في الإقتصاد الحديث، ومن ثم يتضح لنا الدور الكبير الذي يلعبه النفط في القطاع الإنتاجي، وترجع أهمية النفط كأهم مصدر للطاقة إلى المزايا التي يتمتع بها:

-ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقوي معروف حتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

-تكلفة إنتاج النفط أقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له.

-النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى (المشتقات النفطية)*.

ب- النفط مادة أولية أساسية في الصناعة

ما يميز النفط كمادة أولية أنه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه، والصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الإستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاطا صناعيا واسعا، بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل، إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات النفطية مثل الصناعات البتروكيمياوية (صناعة الأسمدة، صناعة المطاط الصناعي، صناعة النسيج الصناعي، صناعة المستحضرات الطبية...)، ليصبح النفط مصدر العديد من العمليات الإنتاجية الصناعية الضرورية.

ج- النفط مصدر للإيرادات المالية

تتضح هذه الأهمية بصفة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني والتراكم الرأسمالي وفي تمويل برامج التنمية الإقتصادية، والإيرادات النفطية تحصلها كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب على الإستهلاك مثلا، ويساهم النفط في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقات نفطية (وليس في شكله الأولي كمادة خام)، وقد شكلت نسبة مساهمة النفط في الإيرادات الحكومية لمجموع الدول العربية لسنة 2006 نسبة 73.5%[1] أي ما يعادل 419 مليار دولار.

* بالإضافة إلى المزايا التي سبق الإشارة إليها في مميزات النفط.

[1] عن التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2007، ص: 120.

د- النفط أهم سلعة في التبادل التجاري

يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجـــاري، لأن الـــنفط ومشتقاته يتم تداولها في كل دول العالم، وتكون نسبة عالية من مجموع السلع المتبادلة دولياً*، وتـــزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام المصـــدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها، ومن هذه البلدان من يعتمد في تبادله التجاري الخارجي اعتمادا كليا على النفط.

هـــ-دور النفط في تنشيط الأسواق المالية

توجد بورصات نفطية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية، مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية وسيتم التعرف عليها في الفصل الثاني.

2- الأهمية الإجتماعية للنفط

يمكن ملاحظة دور النفط في الحياة الإجتماعية من خلال المظاهر التالية:

أ- النفط وقطاع المواصلات

يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الإجتماعية والإقتصادية للإنسان المعاصر، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع، فالسيارات والبواخر والطائرات وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها مثل البترين، المازوت والديزل.

ب- دور المشتقات النفطية في الحياة اليومية

تلعب المشتقات النفطية مثل البلاستيك، المنظفات، المطاط الصناعي والأسمدة...دورا كبيرا في الحياة اليومية للإنسان المعاصر، وتتنوع استعمالاتها ومن غير الممكن الإستغناء عنها.

* بلغت نسبة النفط الخام 70 % في 1978 من مجموع السلع المتبادلة عالميا.

ج- دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة

نظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع النفطي من الشركات الكبيرة، فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات والإختصاصات، وعلى الرغم من كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا ورأس المال إلا أن هذا لا ينفي مساهمة هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة.

د- دور الشركات النفطية في الأنشطة الإجتماعية

تلعب الشركات النفطية دورا مهما في تفعيل النشاط الإجتماعي مثل مساهمتها في تدعيم العاملين لديها وعائلاتهم، وكذلك مساهمتها في تمويل الأنشطة الرياضية ومراكز البحث العلمي.

3- الأهمية السياسية للنفط

أ- النفط والإستقرار السياسي

يلعب النفط دورا مهما في صنع القرار السياسي، ويشار إليه على أنه أساس السلام في العالم، وذلك لأن توزيع النفط في العالم غير متكافئ، ففي حين لا يتوفر في الدول الصناعية إلا في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا، تعد الدول العربية وخاصة منطقة الشرق الأوسط من أغنى المناطق في العالم به، وهذا ما جعل سياسات دول العالم الصناعي تجاه الدول النامية المنتجة قائمة على ضرورة الحصول عليه* بأي شكل حتى بإقامة الحروب، ومن بين أبرز ما قاله في هذا السياق وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر: " **النفط أهم بكثير من أن يبقى تحت إدارة العرب وحدهم**"، وقد برزت الأهمية السياسية للنفط بداية من حرب 1973 مرورا بالحرب العراقية الإيرانية 1980 وحرب الخليج 1990 ووصولا إلى حرب العراق 2003، التي كان النفط السبب المباشر لكل منها.

ب- النفط كسلاح ضغط

لا تنحصر مظاهر الأهمية السياسية للنفط في يد الدول المستهلكة له من خلال اعتباره غاية لتنافسها من أجل بسط النفوذ على مناطق النفط، فالدول المنتجة استعملته لغرض سياسي لما فرضته الدول العربية المنتجة كسلاح ضغط في حرب 1973، كما تستعمله المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة لنفس الغرض عندما فرضت عقوبات اقتصادية على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء.

* يعتبر الحصول على النفط دافعا لعقد التحالفات الإستراتيجية وإنشاء القواعد العسكرية من أجل تأمين تدفقه وحماية طرق إمداداته لدول العالم الصناعي.

4- الأهمية العسكرية للنفط

الطلب العالمي على النفط ذو الطبيعة العسكرية يعادل حوالي 5% من الإستهلاك العالمي وتزداد هذه النسبة في حالة الحروب[1]، ويعد الكيروسين أهم المشتقات النفطية التي يزداد عليها الطلب العسكري على النفط لاستعماله كمصدر للوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية، حتى أن هناك تجهيزات معدة لنقل مشتقات النفط يتم نقلها وتوزيعها في أماكن القتال في حالات الحرب تجنبا لنفاذ الوقود وانقطاع إمداداته، كما أن من بين أبرز أسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق النفط.

المطلب الثالث: واقع النفط في العالم في بداية القرن الواحد والعشرين

يتواجد النفط في العالم ويتوزع جغرافيا لصالح الدول النامية، التي تتواجد بها أكبر الإحتياطات النفطية وأكبر حقول وآبار النفط، في حين تعتبر الدول الصناعية أكبر المستهلكين.

أولا: الإحتياطي النفطي العالمي

هو تقدير رقمي للثروة النفطية الكامنة في باطن الأرض التي يمكن استغلالها على الصعيدين الإقتصادي والفني، وهذا التقدير يتغير باستمرار تبعا لعمليات الإستخراج والإكتشافات الجديدة[2].

1- أنواع الإحتياطي النفطي العالمي

تنقسم أنواع الإحتياطي حسب المتغيرات التكنولوجية والجيولوجية والفنية والإقتصادية إلى:

أ-الإحتياطي المؤكد أو الثابت

أي الكميات الثابت وجودها فعلا في باطن الأرض، ومن الممكن استخراجها بالوسائل المتوفرة من الحقول المكتشفة.

ب-الإحتياطي الممكن أو المتوقع

وهي الكميات التي يمكن استخراجها بعد استخراج الإحتياطي المؤكد أو كمية النفط التي يمكن الحصول عليها بعد تطوير الحقول النفطية.

---

[1] مشدن وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

ج- الإحتياطي المحتمل

وهي الكميات التي لم يتم استكشافها بعد، ويعتقد الجيولوجيون وجودها بعد إجـــراء عمليـــات الحفر.

ويعتبر النوع الأول من الإحتياطي هو النوع المعتمد سواء من ناحيـــة الإســـتغلال أو الدراســـات الإقتصادية أو الفنية.

2- تقدير الإحتياطي النفطي العالمي

تتوزع الإحتياطات النفطية بشكل غير متساوي عبر الكوكب، فالشرق الأوسط يعتبر أغنى منطقة نفطية في العالم، وحسب البيانات التقديرية لسنة 2008 لوكالة الطاقة الدولية (EIA) فإنها تتوزع كما يلي:

شكل 1-1 توزيع الإحتياطي النفطي العالمي لسنة 2008.

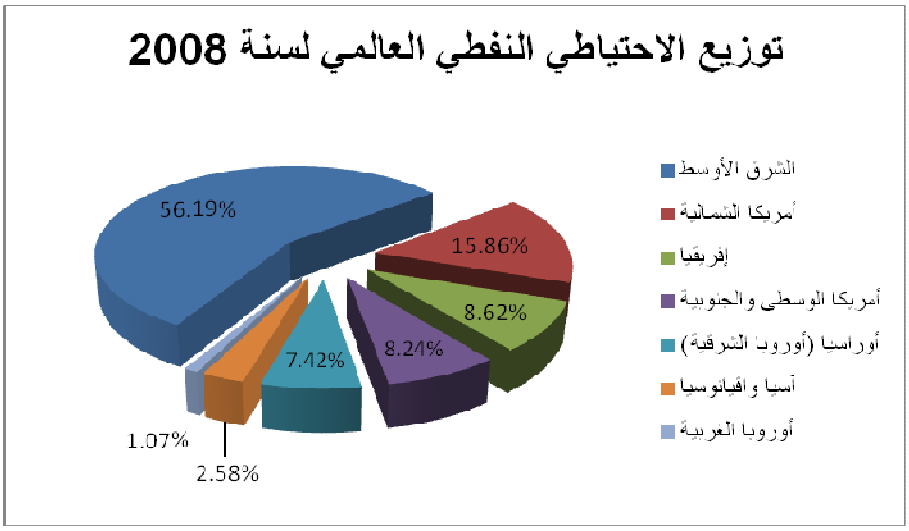

المصدر: عن معطيات من الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية:
www.eia.doe.gov/emeu/international/sourses of foeign reserves estimates.html

ونلاحظ من الشكل السابق أن منطقة الشرق الأوسط تأتي في المركز الأول من حيث الإحتياطي النفطي المؤكد بما يفوق نصف الإحتياطي العالمي والذي تقدر نسبته بحوالي 56.19 %، وتليها أمريكا الشمالية ممثلة في كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية بحوالي سدس الإحتيـــاطي العـــالمي 15.86 %، وتتوزع النسبة الباقية على منطقة شمال إفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وباقي دول العالم.

3- تطور الإحتياطي النفطي العالمي بين 2000-2007

يسجل الإحتياطي النفطي العالمي خلال هذه الفترة ارتفاعا مستمرا، بفعل الإكتشافات النفطية الجديدة وتطور أساليب البحث والتنقيب نتيجة لزيادة الطلب العالمي على النفط الذي نشط قطاع الإستكشاف والإنتاج، بالبحث في مناطق يصعب الوصول إليها كالمياه العميقة والمناطق النائية وكذلك الإستثمار في النفط الثقيل جدا[1]، وهذا لا يعني ارتفاع الإحتياطات النفطية للمناطق التي يتواجد بها النفط، حيث تشير بيانات وكالة الطاقة الدولية أن الإحتياطات النفطية لأوروبا الغربية في تناقص مستمر بحيث انخفضت من 20.635 مليار برميل نفط سنة 2000 إلى 15.8 مليار برميل نفط سنة 2007، بينما تسجل احتياطات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ارتفاعا مستمرا انتقل من 750.526 مليار برميل سنة 2000 إلى 835.278 مليار برميل سنة 2007.

ثانيا: الإنتاج النفطي العالمي

يتوزع إنتاج النفط في العالم بنفس جغرافية توزع الإحتياطي النفطي العالمي، وهذا ما يوضحه الجدول1-1، والذي يبين أن دول منطقة الشرق الأوسط ضمن القائمة (المملكة العربية السعودية، إيران، الإمارات، الكويت، العراق) تستحوذ على إنتاج 35.29% من الإنتاج العالمي اليومي للنفط، مما يعكس قدرتها الكبيرة على تلبية الإحتياجات العالمية من هذه المادة الأساسية وخاصة في ظل احتياطاتها النفطية الضخمة.

[1] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوابك سنة 2006 رقم 33، ص: 99.

الجدول 1-1 أكبر 15 دولة منتجة للنفط في العالم حسب معطيات سنة 2006

الدولة	إنتاج النفط (ألف برميل يوميا)
1-المملكة العربية السعودية	10.665
2-روسيا	9.677
3-الولايات المتحدة الأمريكية	8.330
4-إيران	4.148
5-الصين	3.845
6-المكسيك	3.707
7-كندا	3.288
8-الإمارات العربية المتحدة	2.945
9-فنزويلا	2.803
10-النرويج	2.786
11-الكويت	2.675
12-نيجيريا	2.443
13-البرازيل	2.167
14-الجزائر	2.122
15-العراق	2.008

المصدر: عن الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية:
http://tonto.eia.doe.gov/country/index.cfm?view=production

إنتاج النفط في العالم يعرف ارتفاعا متفاوتا كل سنة خلال العقد الأول من هذا القرن، بفعل زيادة النمو العالمي وزيادة الطلب على النفط لتغطية هذا النمو، إضافة إلى ظهور دول صناعية جديدة تزيد من طلبها على النفط كالصين والهند وكوريا الجنوبية، حيث ارتفع الإنتاج العالمي من النفط من 68.21 مليون برميل يوميا خلال 2003 إلى 71.48 مليون برميل يوميا خلال 2004 بزيادة قدرت بـ4.8% وذلك بسبب الطلب المتزايد على المنتجات النفطية وارتفاع أسعار النفط، ورغبة الدول المنتجة في تلبية حاجة السوق، مما أدى إلى رفع معدلات الإنتاج[1].

بينما ارتفع الإنتاج العالمي من النفط سنة 2005 إلى 81.3 مليون برميل يوميا، وذلك لتغطية النقص الحاصل في إنتاج اندونيسيا وإيران وفنزويلا ودول بحر الشمال وأمريكا الشمالية[2]، في حين ارتفع الإنتاج

[1] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوابك 2004، ص: 110.

[2] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوابك 2005، ص: 120.

العالمي من النفط سنة 2006 بـــ 12.5 مليون برميل يوميا، ونشير إلى أن إنتاج الدول المنتجة للـــنفط يختلف من عام لأخر حسب تأثرها بالأحداث السياسية والمناخية والظروف العسكرية (مثـــل إنتـــاج العراق بعد الغزو الأمريكي والبريطاني) وحتى بسبب نقص الإحتياطات والطاقة الإنتاجية (مثل نفط بحر الشمال والمكسيك).

ثالثا: الإستهلاك العالمي للنفط

مع ارتفاع معدل النمو العالمي وزيادة التصنيع في الدول الكبرى، وبروز دول جديدة كالهند والصين تطلب النفط، يتجه الإستهلاك العالمي للنفط إلى الإرتفاع، حيث بلغ سنة 2006 حوالي 84.62 مليون برميل يوميا بعدما كان لا يتجاوز 76.66 مليون برميل يوميا سنة 2000، وتستحوذ الدول الصـــناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على أكبر نسبة من الإستهلاك العالمي للنفط، وبلـــغ استهلاك دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OCDE سنة 2007 ما يقارب 49.33 مليون برميل يوميا من مجموع الإستهلاك العالمي اليومي الذي ينمو بمعدل 1.6 مليون برميل سنويا[1].

والجدول الموالي يمثل قائمة أكبر الدول المستهلكة للنفط في العـــالم في 2006، ويتضـــح مـــن خلالـــه الإستهلاك الكبير للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية حتى أنه يكاد يقارب استهلاك كل الدول مجتمعة ضمن قائمة الدول التي يتضمنها الجدول.

[1] نشرة صندوق النقد الدولي " **آفاق الاقتصاد العالمي أفريل 2007**"، ص: 42.

الجدول 1-2 أكبر 12 دولة مستهلكة للنفط في العالم سنة 2006

الدولة	استهلاك النفط (ألف برميل يوميا)
1-الولايات المتحدة الأمريكية	20.687
2-الصين	7.201
3-اليابان	5.159
4-روسيا	2.811
5-ألمانيا	2.665
6-الهند	2.572
7-كندا	2.264
8-البرازيل	2.217
9-كوريا الجنوبية	2.174
10-المملكة العربية السعودية	2.139
11-المكسيك	1.997
12-فرنسا	1.961

المصدر:عن الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية:

http://tonto.eia.doe.gov/country/index.cfm?view=consumption

المبحث الثاني: النفط والتنمية الإقتصادية

التنمية الإقتصادية من أهم القضايا التي تشغل الدول النامية، وهي العملية التي تهدف إلى تطوير الدولة وتخليصها من التخلف وإحداث تغيير على هيكلها الإقتصادي، وترتبط هذه الأخيرة بالحجم المتاح من الموارد الإقتصادية وحسن استخدامها[1]، وتقوم التنمية الإقتصادية على تكوين رأس المال الذي يتطلب تجميع وتوظيف الموارد المالية المتاحة لتمويل مختلف القطاعات والمشاريع الإقتصادية*، وقد عرفنا من خلال المبحث السابق أن النفط مصدر من مصادر الإيرادات المالية للدولة وأهم محرك للإقتصاد الحديث، وعلى هذا الأساس سوف نتناول في هذا المبحث أساسيات التنمية الإقتصادية ودور النفط فيها.

[1] إبراهيم مصطفى وآخرون، " **اقتصاديات الموارد والبيئة**"، الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2007، ص: 16.

*يتطلب إحداث عملية التنمية الإقتصادية أكثر من عنصر رأس المال، فهي تتطلب التخطيط ووضع استراتيجيات تنموية مدروسة تتوافق مع إمكانيات اقتصاد تلك الدولة ومتطلباتها.

المطلب الأول: مدخل إلى التنمية الإقتصادية

التنمية الإقتصادية عملية استثمارية ضخمة تتطلب رصد موارد مالية هامة وتوظيفها بأفضل استخدام ممكن، وتتنوع أهدافها واستراتيجياتها وطرق تمويلها.

أولا: تطور الفكر التنموي

لقد مر مفهوم التنمية بعدة مراحل تعكس كل منها طبيعة وظروف الدول النامية ومراحل نموها من حيث طبيعة هياكلها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية من ناحية، وطبيعة علاقاتها بالأنظمة الدولية من ناحية أخرى، فخلال عقدي الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين كان ينظر للتنمية على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد وكانت مرادفا لمفهوم النمو الإقتصادي، وكان ينظر إليها على أنها عبارة عن عملية يزداد فيها الدخل الوطني ومتوسط دخل الفرد إضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة تعبر عن التقدم.

وخلال عقد الستينات من القرن الماضي كانت تعني مدى قدرة الإقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان، وبعد أن صاحب ارتفاع معدلات النمو الإقتصادي زيادة في عدد الفقراء وارتفاع معدلات البطالة، أعيد تعريف مفهوم التنمية في منتصف السبعينات لتصبح عملية تخفيض أو القضاء على الفقر، وسوء توزيع الدخل، والبطالة.. وذلك من خلال الزيادة المستمرة في معدلات النمو الإقتصادي.

وأصبحت في مرحلة لاحقة، تعني النهوض الشامل بالمجتمع بأسره، من خلال إشباع الحاجات الأساسية للفرد بالإضافة إلى تحقيق ذاته وشعوره الإنساني وتوفير حرية الإختيار[1].

ومع بداية الثمانينات من القرن العشرين شهدت الدول النامية تدهورا في مستوى الدخل الحقيقي مما أدى إلى لجوئها إلى الإقتراض الخارجي ومن ثم إلى استنزاف مواردها الطبيعية للوفاء بإلتزاماتها الخارجية، ونتيجة لذلك أصبح للتنمية الإقتصادية بعد بيئي وبشري وتم وضع الإطار النظري والتطبيقي لما أصبح يسمى التنمية المستدامة[2].

---

[1] جميل طاهر، " **النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات**"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية عن المعهد العربي للتخطيط ديسمبر 1997، ص: 3-4.

[2] Jean-Yves martin, **"développement durable"**, guillaume Leroy, IRD institut de recherche pour la développement, paris France 2002, p : 53.

ثانيا: تعريف التنمية الإقتصادية

تعددت تعاريف التنمية في النظرية الإقتصادية منذ بروزها كقضية فكرية، واختلف الإقتصاديون في اعتبار معيار معين كأساس للتنمية بين نمو الدخل الوطني وتغيير الهياكل الإقتصادية والإجتماعية، ومع التغييرات الإقليمية والدولية تم إدماج العامل الإجتماعي في عملية التنمية وربطت التنمية الإقتصادية بتحسين مستوى حياة غالبية السكان.

لذلك نلاحظ أنه من الصعب وضع تعريف دقيق للتنمية الإقتصادية، فقد وضع الإقتصاديون عدة تعاريف، ومن بينها نورد ما يلي:

1-التنمية الإقتصادية عملية استثمارية ضخمة تقتضي حفز الإستثمار ورفع الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني بمضاعفة وسائل تجميع الإدخار وتراكم رأس المال، ومن ثم رفع النسبة المخصصة من الدخل للإستثمار[1].

2-ويعرفها ميشيل تودارو: على أنها قدرة الإقتصاد الوطني والذي ظلت ظروفه الإقتصادية الأولية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج الوطني الإجمالي لهذا الإقتصاد بمعدلات تتراوح بين 5-7% أو أكثر من ذلك [2].

3-تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي المصاحب لزيادة مستمرة في نصيب الفرد الواحد من السلع والخدمات، أي أن النمو الإقتصادي السريع والمتراكم والمنتظم في الدخل الفردي الحقيقي الذي يدوم فترة من الزمن هو ركيزة التنمية الإقتصادية[3].

4-هي إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير هيكل الإقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد[4].

---

[1] غازي عناية، " **التمويل التضخمي**"، دار الجيل بيروت لبنان 1991، ص: 102.

[2] ميشيل تودارو، ترجمة د.محمود حسن حسني ود.محمود حامد محمود،" **التنمية الاقتصادية**"، دار المريخ للنشر مصر 2006، ص: 50.

[3] ميثم صاحب عجام، علي محمود سعود، " **فخ المديونية الخارجية للدول النامية** "، دار الكندي للنشر والتوزيع الأردن 2006، ص: 32.

[4] منصوري الزين، " **آليات ترقية وتشجيع الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**"، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، ص: 75.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج ما يلي :

1-التنمية الإقتصادية عملية مقصودة تقتضي رفع القدرة الإنتاجية الحقيقية للإقتصاد الوطني عن طريق المشاريع الإستثمارية، مع توفير التمويل اللازم لذلك، وتهدف لتحسين الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للدولة.

2- التنمية الإقتصادية هي مجموع التغييرات طويلة الأجل في نظم إنتاج وتوزيع السلع والخدمات التي تؤثر على الرفاه البشري[1].

3- زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي لا يتحقق إلا عن طريق تطوير هيكل الإقتصاد الوطني، أي أن التنمية الإقتصادية تضمن تنويع مصادر الدخل في الإقتصاد بتنشيط مختلف القطاعات الإقتصادية.

4- الزيادة في متوسط دخل الفرد النقدي لا تدل على حدوث التنمية، و إنما يلزم لذلك أن يزيد متوسط دخل الفرد الحقيقي، أي نصيب الفرد من السلع و الخدمات المنتجة.

5- زيادة الدخل الوطني لا تدل على حدوث التنمية إلا بزيادة متوسط دخل الفرد فقد يحدث أن يزيد الدخل الوطني وعدد السكان بنفس النسبة ولا يطرأ أي تغيير على متوسط دخل الفرد.

6- أن زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي يجب أن تكون مستمرة عبر فترة طويلة من الزمن، فالزيادة الطارئة في متوسط دخل الفرد الحقيقي لا تدل على حدوث التنمية فآثارها تكون مؤقتة و من ثم لا تحقق تنمية اقتصادية حقيقية .

7- أن زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي لا تعبر عن حدوث تنمية اقتصادية إلا إذا استفادت منها الغالبية العظمى من الأفراد، أي أن الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي يجب ألا تكون مقصورة على فئات معينة.

ثالثا: أهداف التنمية الإقتصادية

من أهم ما تهدف الدولة إلى تحقيقه من خلال عملية التنمية الإقتصادية ما يلي:

1- زيادة الدخل الوطني

وتعتبر من أول أهداف التنمية الإقتصادية في الدول النامية، ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الإقتصادية، هو الفقر وانخفاض مستوى معيشة السكان، وللقضاء على

[1]James Copestake,**" theories of economic development"**, article to The UNESCO Encyclopedia of the Life Sciences. August 1999.

ذلك يتم العمل على تخفيض مستوى الفقر والرفع من المستوى المعيشي للسكان عن طريق زيادة الدخل الوطني[1].

2- تحسين مستوى المعيشة

التنمية الإقتصادية إذا اقتصر هدفها على زيادة الدخل الوطني، فقد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عندما تحدث زيادة في السكان أكبر من زيادة في الدخل الوطني، أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا، فتكون معظم الزيادة التي تحققت لصالح طبقة معينة من المجتمع هي الطبقة المسيطرة على النشاط الإقتصادي.

3- عدالة توزيع الدخل الوطني

هذا الهدف من الأهداف الإجتماعية للتنمية الإقتصادية، حيث نجد أنه في معظم الدول النامية تحصل مجموعة قليلة من السكان على حصة كبيرة من الثروة، وهي تمثل الطبقة الغنية التي ميلها الحدي للإستهلاك قليل، وتكتنز الجزء الأكبر مما تحصل عليه من دخول، بعكس الطبقة الفقيرة التي يدفعها ارتفاع ميلها الحدي للإستهلاك إلى إنفاق كل ما تحصل عليه، فيصبح الجزء الذي تكتنزه الطبقة الغنية على المدى الطويل يؤدي إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي، حيث لا يدخل ما تم اكتنازه دائرة التوظيف المنتج.

4- تعديل تركيب الإقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل الوطني

من بين الأهداف الأساسية للتنمية الإقتصادية تغيير الطابع التقليدي للإقتصاد، الذي تغلب عليه الزراعة أو الصناعة الإستخراجية، وعادة ما تجعل سيطرة هذا القطاع اقتصاديات هذه البلدان عرضة للتقلبات الشديدة نتيجة تقلبات الإنتاج والأسعار، ولذا فإنه على القائمين بأمر التنمية الإقتصادية تخصيص نسبة معتبرة من موارد البلاد المخصصة للتنمية الإقتصادية للنهوض ببقية القطاعات الإقتصادية وذلك حتى يضمنوا القضاء على المشاكل العديدة التي تنتج عن سيطرة قطاع واحد على النشاط الإقتصادي، وحتى يتم تنويع مصادر الدخل بدل الإعتماد على مورد واحد.

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، صبحي تادرس قريصة، "**مذكرات في التنمية والتخطيط**"، الدار الجامعية الإسكندرية مصر 1986، ص: 64.

رابعا: استراتيجيات التنمية الإقتصادية

حاول المفكرون الإقتصاديون الوصول إلى أنسب الطرق لبدء عملية التنمية الإقتصادية، والسير فيها فظهر ما يسمى باستراتيجيات التنمية الإقتصادية وهي:

1-إستراتيجية التنمية المتوازنة

وتنص هذه الإستراتيجية على أنه أمام ضعف الإعتماد على التجارة الخارجية للمواد الأولية في تنمية الإقتصاد، فلا يبقى أمام الدولة إلا التصنيع المحلي، وإقامة شبكة متكاملة من الصناعات وتنمية القطاعات المختلفة بالشكل الذي يؤدي إلى ازدهارها معا وتمكينها من أن تلعب دورا في الإقتصاد الوطني.

ورغم أن هذه الإستراتيجية تهدف إلى كسر حلقة التخلف بتنمية القطاعات الإقتصادية بشكل متزامن، إلا أن هذا الهدف يصعب تحقيقه في الدول النامية ذات الموارد الضعيفة، وإذا توفرت هذه الموارد لتشكل الدفعة القوية المطلوبة يصبح من غير الحكمة بعثرتها في صناعات مختلفة، لأن النتيجة ستكون عدم توفر الحجم الكافي من التمويل لكل صناعة، وإذا ما توفرت لدولة ما تلك الموارد التي يمكن من خلالها إنشاء صناعات متعددة ومتكاملة، فإننا نكون بصدد دولة متقدمة، لذا فإن إستراتيجية التنمية المتوازنة قد تصلح بهذا الشكل في مراحل متقدمة من عملية التنمية وليس في بدايتها، هذا فضلا عن أن مشكلة الدول النامية تتمثل في عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم مرونة عوامل الإنتاج اللازمة لعملية التنمية[1].

2-إستراتيجية التنمية الغير المتوازنة

تنص هذه الإستراتيجية على أن تبدأ البلدان النامية جهدها الإنمائي بتوجيه الدفعة القوية إلى عدد محدود من القطاعات الرئيسية، التي تجلب وراءها القطاعات الأخرى، ومع الوقت ينتشر النمو إلى كل قطاعات الإقتصاد الوطني، وذلك بسبب عدم قدرة هذه الدول على استغلال الموارد المتاحة لها فتنصح بانتهاج سياسة البدء ببعض القطاعات.

وأخذت هذه الإستراتيجية بمفهوم القطاع القائد، وتعني أنه من بين قطاعات الإقتصاد الوطني هناك قطاعات قائدة من شأنها تنمية القطاعات الأخرى إذا ما وجهت لها دفعة التنمية الأولى، فالدفعة القوية

[1] موسى ولد الشيخ، "**البنوك التجارية ودورها في التنمية الإقتصادية دراسة حالة موريتانيا**"، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2004، ص: 46.

يجب أن تتركز في قطاعات أو صناعات إستراتيجية محدودة، ستحدث أثرا حاسما في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، بدلا من تشتيتها على جبهات كثيرة.

ويشترط لنجاح هذه الإستراتيجية أن يتم اختيار القطاعات القائدة بصورة دقيقة، بحيث يكون القطاع المراد تنميته متصلا بعلاقات ارتباط مع قطاعات أخرى.

المطلب الثاني: تمويل التنمية الإقتصادية

يعتبر توفير التمويل الركن الأول لعملية التنمية الإقتصادية قبل تنفيذ الإستثمارات الضرورية، حيث أن التنمية الإقتصادية ما هي إلا عملية استثمارية ضخمة[1]، ويقصد بتمويل التنمية الإقتصادية البحث عن مصادر التمويل المحلية أولا وعن الوسائل الكفيلة لتعبئتها وتوجيهها لأغراض التنمية الإقتصادية، وإذا لم تكف هذه الموارد المحلية تلجأ الدولة إلى الموارد التي تكونت لدى دول الفائض (مصادر خارجية) من أجل التمويل[2].

وتنقسم مصادر تمويل التنمية الإقتصادية إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية كما يلي:

أولا: المصادر الداخلية لتمويل التنمية الإقتصادية

وتسمى التمويل المحلي أو الداخلي أو الذاتي، وهي مجموع الموارد التمويلية التي يمكن توفيرها من المصادر المحلية ويكون العبء الأكبر في التمويل عليها لأن الموارد الخارجية ليست مضمونة وتضم:

1- المدخرات المحلية

الإدخار المحلي يعني حجم الموارد التي لم يستهلكها الأفراد من الدخول المحققة خلال فترة معينة، وهو يعتبر فائضا قد يسهم في تمويل النشاط الاقتصادي، ويضم:

- مدخرات القطاع العائلي وهي الفرق بين الدخل المتاح للأفراد والعائلات وإنفاقهم الاستهلاكي.
- مدخرات قطاع الأعمال، ويضم قطاع الأعمال جميع المشروعات التي تعمل في النشاط الإنتاجي سواء كانت عامة أو خاصة، وعادة ما يكون ادخار قطاع الأعمال العام في الدول النامية أكبر من

[1] غازي عناية، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

[2] ميثم صاحب عجام، علي محمود سعود، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

ادخار قطاع الأعمال الخاص[1]، وله أهمية كبيرة كمصدر لتمويل التنمية الإقتصادية ذلك أن القطاع الخاص في معظم الدول النامية متواضع، ولا يوجه كل ادخاره إلى مشروعات إنتاجية بالضرورة.

2- عوائد المواد الأولية (العوائد النفطية) *

لعبت العوائد النفطية دورا هاما في التنمية الإقتصادية والإجتماعية للعديد من الدول المصدرة للنفط، بعد أن كانت هذه الدول متخلفة لفترات طويلة بسبب الإستعمار والهيمنة الأجنبية واستغلال موارد البلاد الإقتصادية بشكل سلبي أدى إلى استمرار حالات الفقر والجهل والمرض والتخلف بكل صوره الراهنة[2].

فالدول المصدرة للنفط قامت بتخصيص الجزء الأكبر من العوائد النفطية لتمويل برامج التنمية بها، وقام القطاع العام في هذه الدول بالتدخل في جميع المجالات بعد أن أصبح هذا التدخل مطلبا ضروريا، بل خلق من أجل القضاء على مظاهر التخلف أولا ثم من أجل التنمية الإقتصادية والإجتماعية ثانيا**.

3- التمويل التضخمي

المقصود بتمويل التنمية الإقتصادية عن طريق التمويل بالعجز أو التمويل التضخمي هو تغطية الفجوة بين الموارد المحلية المطلوبة لتمويل برامج التنمية وحجم الفوائض الإدخارية الموجودة في الإقتصاد، عن طريق موارد جديدة كالإصدار النقدي أو الإقتراض من البنوك التجارية عن طريق التوسع الإئتماني بخلق المزيد من الودائع الكتابية[3]، وهو من الأساليب التي تتسبب في التضخم النقدي وارتفاع المستوى العام للأسعار لذلك وعند تكوين رؤوس الأموال الجديدة ينصح بتوجيهها إلى أنشطة إنتاجية، وهذا التمويل يتم استحداثه أيضا في حالة برامج التنمية الطموحة التي تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو في الناتج الإجمالي المحلي والرفع من مستوى دخل الأفراد الحقيقي ويتم ذلك عادة خلال فترة زمنية وجيزة.

---

[1] كرم سليمان الحلبي، " **دور السياسة المالية في التنمية** "، رسالة ماجستير تخصص إدارة ومالية عن كلية الحقوق والعلوم الإدارية جامعة الجزائر 1993، ص: 158-159.

* تم إدراج العوائد النفطية على وجه الخصوص كمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية لارتباطها بالموضوع المعالج في هذه المذكرة رغم أن عوائد المواد الأولية بما فيها النفط ومختلف المعادن بالنسبة للدول المصدرة لها تعتبر مصدر مهم لتمويل التنمية الاقتصادية في هذه الدول مثل إيرادات الفوسفات بالنسبة للمغرب والأردن والحديد لموريتانيا.

[2] ميثم صاحب عجام، علي محمود سعود، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

** ساهمت العوائد النفطية كذلك في تنمية البلدان غير المصدرة للنفط بعد أن وجهت الدول المصدرة لهذه المادة جزء من عوائدها لهذه الدول كمنح ومساعدات.

[3] زكريا بيومي، " **مبادئ المالية العامة**"، دار النهضة العربية 1978، ص: 571.

4- التمويل من الميزانية العامة (الإيرادات الحكومية)

الميزانية العامة هي أحد المصادر التمويلية لبرامج التنمية الإقتصادية[1]، وهي التي يتم من خلالها تمويل النشاط الإقتصادي، وللميزانية دور محدود في الدول التي تتبع النظام الرأسمالي الحر التي يكون الدور الرئيسي للتمويل فيها لمدخرات القطاع الخاص، ولا يرتبط دور الدولة في التمويل من خلال الميزانية العامة إلا في تمويل الاستثمارات المرتبطة بالوظائف الحكومية كالأمن والمشروعات التي تقل فيها الربحية ويبتعد عنها القطاع الخاص كالطرق والمواصلات.

5- القروض البنكية

تعمل البنوك على تمويل النشاط الإقتصادي معتمدة على مواردها المالية الخارجية من الودائع وعلى موارد داخلية مثل الإحتياطات والمخصصات والأرباح، من خلال مساهمتها في منح الائتمان البناء بالدرجة التي تتفق مع توفير الأمان لأموال المودعين وبما يحقق الرفاه للمجتمع[2].

6- التمويل الإيجاري

يعتبر من الوسائل الحديثة للتمويل الداخلي والخارجي على حد السواء، ويتمثل في عقد لإيجار الأصول الثابتة (سلع استهلاكية واستثمارية) بدلا من شرائها، وتظهر أهميته في التمويل الداخلي في تمويل المشاريع الصغيرة.

ثانيا: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الإقتصادية

يتم اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية في حالات وجود أزمة أو عجز في النقد الأجنبي، نقص الإيرادات العامة أو عدم كفاية مصادر التمويل الداخلية[3]، وتنقسم إلى:

[1] دريس رشيد، " **دور الجهاز المصرفي الجزائري في التنمية الإقتصادية في ظل الإصلاحات**"، مذكرة ماجستير تخصص تخطيط عن كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2000، ص: 62.

[2] خديجة لحمر، " **دور النظام المالي في تمويل التنمية الإقتصادية**"، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية عن كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2004، ص: 53.

[3] محمد مبارك حجير، " **تمويل التنمية الاقتصادية** "، معهد الدراسات العربية العالية بدون تاريخ نشر، ص: 247.

1- المنح والإعانات

وهي عبارة عن موارد نقدية أو عينية (خبرات فنية وسلع استهلاكية واستثمارية) يتم تحويلها من الدول المانحة إلى الدول الممنوح لها، والمنحة هي هبة لا ترد، أما الإعانة فهي مزيج بين الهبة والقرض أو ما يسمى بالقروض الميسرة، وهذا المصدر التمويلي هو أكثر المصادر الخارجية للتمويل المرغوبة لأنه لا تترتب عليها إلتزامات لاحقة، وتسجل في ميزان المدفوعات كتحويلات من جانب واحد، وهذا النوع من التمويل إما تقوم به الدول أو المنظمات الدولية مثل الوكالة الدولية للتنمية، ويمكن أن تتحول القروض العادية إلى منح وإعانات لأهداف مختلفة حسب الدول المانحة.

2- الإستثمارات الأجنبية

تعتبر الإستثمارات الأجنبية مصدرا خارجيا هاما للتمويل بالنسبة للدول النامية، وهي إما استثمارات مباشرة في مشاريع إنتاجية طويلة الأجل تستقطب التكنولوجيا وتعمل على تشغيل العمالة الوطنية، أو استثمارات غير مباشرة في سوق الأوراق المالية، ولهذا النوع الأخير مخاطره على الإقتصاد الوطني كما حدث في أزمة جنوب شرق آسيا في 1998.

3- القروض الخارجية

وتتمثل في تحويل الموارد المالية من الجهة المقرضة إلى الجهة المقترضة، وتعقدها الحكومات المقترضة في الدول النامية مع حكومات أخرى أو مع هيئات دولية أو إقليمية أو مع أشخاص طبيعيين ومعنويين، وعلى هذا الأساس تصنف القروض الأجنبية إلى:
اعتمادات المستوردين، اعتمادات المصدرين، قروض الشركات القابضة، قروض البنوك التجارية والدولية، القروض الرسمية، قروض المنظمات الدولية.

المطلب الثالث: التنمية الإقتصادية في البلدان النفطية

نظرا لخصوصية الدول النامية النفطية، واختلاف هيكلها الإقتصادي عن باقي الدول النامية، سنتطرق في هذا المطلب إلى نظرية التنمية الإقتصادية فيها وكيفية تحقيقها.

أولا: الخصائص الإقتصادية للدول النفطية النامية

البلدان النفطية لا تشبه في اقتصادياتها بقية الدول النامية، حيث الأهمية النسبية للنفط في الإقتصاد، وحجم الإحتياطات النفطية، ونضج الصناعة النفطية فيها[1]، وعلى العموم فإنها تشترك في بعض الخصائص نذكر منها:

1- أنها دول نامية تتفاوت فيها مستويات النمو، لذلك فحاجتها إلى الموارد المالية كبيرة جدا للنهوض باقتصادياتها*.

2- تعتمد هذه الدول اعتمادا شديدا على العوائد النفطية التي تعتبر الدعامة الأساسية للموازنات العامة وموازين المدفوعات، لذلك تنعكس عليها بشدة التقلبات التي تلحق بتلك العوائد.

3- أن صناعة النفط فيها بدأت كصناعة أجنبية تسيطر عليها الشركات العالمية الكبرى مما تسبب في عزل هذا القطاع عن الإقتصاد الوطني، وضآلة نصيب تلك الدول من الريع النفطي في تلك الفترة، وهذا ما أدى إلى حرمان الدول النفطية من ثروتها لفترة من الزمن.

4- نقص رؤوس الأموال المتخصصة الراغبة في المخاطرة ما أدى إلى ارتفاع عائد رأس المال في صناعة النفط مقارنة بنظيره في الصناعات ذات المخاطر[2].

5- افتقار الدول المصدرة للنفط للخبرة الفنية مع ضيق أسواقها على استيعاب الكميات الهائلة التي تنتجها من النفط لقلة استهلاكها له.

6- قلة ما تستوعبه صناعة النفط من اليد العاملة بسبب التأهيل العالي المطلوب في عمال هذه الصناعة واعتمادها على التكنولوجيا الحديثة والآلات المتطورة.

7- عدم قدرة الدول النامية النفطية على تكرير كل النفط الذي تنتجه، ما جعل السوق العالمية للنفط سوقا للنفط الخام بعد أن كانت سوقا للمنتجات النفطية المكررة، مما جعل هذه الدول تصدره كمادة خام، وفي الغالب تستورد المنتجات النفطية مكررة من الدول التي تصدر لها النفط بأسعار أعلى.

8- حصيلة الصادرات النفطية في الدول المصدرة للنفط تتجاوز 80% من إجمالي حصيلة الصادرات في تلك الدول، كما تعتبر ركيزة الناتج الوطني الإجمالي والنشاط الإقتصادي فيها عامة[3].

---

[1] Steven Barnett, Rolando ossowski, **" le yoyo pétrolier pourquoi les pays producteurs de pétrole doivent bien gérer leur ressources"** , finances et développement magasine de FMI mars 2003, p : 36

* الدول النفطية المتقدمة قليلة بالمقارنة مع الدول النامية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، النرويج وبريطانيا، لذلك فالنفط مرتبط بالدول النامية.

[2] حسين عبد الله، " **مستقبل النفط العربي**"، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

[3] نفس المرجع السابق، ص ص: 299-300.

9- بعد أن استردت الدول النفطية سيادتها على ثروتها الوطنية من النفط أصبح لزاما عليها الإستثمار في مجال البحث عن النفط وإنتاجه، وكان لابد أن تحقق حصيلة الصادرات النفطية فائضا يمكن استثماره في توسيع الطاقة الإنتاجية استجابة للإحتياجات العالمية المتزايدة لمستهلكي النفط، فضلا عن الإستثمار في المراحل اللاحقة للإنتاج كالتكرير والبتروكيمياويات والنقل والتوزيع ما يعتبر امتدادا طبيعيا لصناعة النفط، بالإضافة إلى ضرورة تنويع مصادر الدخل بإقامة صناعات وأنشطة اقتصادية لكي تحل إيراداتها محل عوائد النفط، وهذه مسؤوليات ليس بمقدور كل الدول النفطية النامية تحقيقها.

10- ينعكس تقلب أسعار النفط على المراكز المالية للدول المصدرة للنفط مما يؤدي إلى تعثر برامج التنمية الإقتصادية بها.

11- تقع الدول النامية النفطية في الغالب في فخ المديونية عند انخفاض أسعار النفط بسبب اعتمادها الكبير على العوائد النفطية، وذلك لأنها تطلب قروضا تعجز عن سدادها اعتمادا على التفاؤل بسلوك أسعار النفط.

12- عندما تحصل الدول النامية غير النفطية على قروض من المنظمات الدولية بشروط مجحفة، من المحتمل أن تكون مصادر تلك القروض الدول النامية النفطية التي تزيد إيراداتها المالية جراء ارتفاع أسعار النفط، رغم أنه بالإمكان تعزيز التعاون بين هذه الدول بصفة مباشرة.

13-الإعتماد المفرط على قطاع النفط في الدول النفطية أدى إلى تشويه اقتصادياتها، فيقل أداء بقية القطاعات الإقتصادية لقلة الاهتمام بها، ونشوء مجتمعات استهلاكية تعتمد على ثروة زائلة لا تقدر قيمة العمل المنتج.

ثانيا: مشكلة التنمية الإقتصادية في البلدان النفطية

حاولت النظرية الإقتصادية أن تعرف مشكلة التنمية الإقتصادية في البلدان النفطية، فأنشأت مفهوم الدولة الريعية[1]، ويكمن الفرق الأساسي بين الدولة المصدرة للنفط وبين غيرها من الدول النامية في أن معظم عوائد التصدير تتدفق مباشرة إلى الحكومة في شكل ريع النفط، وحكومة الدولة النفطية تقوم بإعادة توزيع ذلك الريع في شكل إنفاق حكومي.

ومن جهة أخرى فالعلاقة بين الدخل الوطني والجهد الإنتاجي في الإقتصاد النفطي أضعف منه في غيره من الإقتصاديات، حيث أن الريع النفطي نوع من الدخل غير مبرر وغير مرتبط بدورة الإنتاج، وبالتالي فإن إعادة توزيع هذا الدخل لا ترتبط بالمساهمة الإقتصادية للمتلقي، كما أن إنفاق الثروة التي لم

[1] نادر فرجاني وآخرون، " **آفاق التنمية في الوطن العربي**"، دار الطليعة بيروت لبنان الطبعة الأولى 2006، ص: 136.

تأتي من عملية إنتاجية تم التخطيط لها والإستثمار فيها، يكون أكثر ميلا للإهدار والتبذير منه إلى إنفاق الدخل الذي يأتي من مشاريع إنتاجية حقيقية، وعوائد النفط هي ثروة ملك للدولة تنتج من سلوك أسعار النفط في السوق العالمية ولا ترتبط بعملية إنتاج حقيقية.

وإنفاق العوائد النفطية عادة ما يكون في انجازات قصيرة الأجل، رغم أن الإنفاق في مشاريع طويلة الأجل يقدم فرصة حقيقية للتنمية في الدول النفطية، وذلك أن عوائد النفط بدأت تتدفق على هذه الدول فجأة بعد أن كانت اقتصاديات متخلفة يعمها الفقر والتخلف*، فكان الميل إلى تفضيل الإستهلاك الحالي على الإستهلاك المستقبلي والتأسيس لنمط إنفاق استهلاكي يرتبط بالرفاهية (كما حدث في دول الخليج العربي)، بدلا من التحضير للمستقبل الذي يمكن أن يفقد فيه النفط أهميته الإقتصادية أو يستنفذ أو تحل محله بدائل أخرى.

وفي الإقتصاد النفطي يتضح كيف أن أساليب إنفاق هذه العوائد النفطية يزيد من أزمة التنمية الإقتصادية فيه، سواء كان اقتصاد الدولة النفطية صحراويا يشكل النفط فيه المورد الرئيسي للإقتصاد (دول الخليج العربي مثلا)، أو اقتصادا زراعيا يكون فيه النفط موردا إضافيا للإقتصاد (إيران، الجزائر وفنزويلا مثلا)، فتوزيع عوائد هذه الثروة وأنماط الإنفاق لا تؤدي إلى تحسين الظروف الإقتصادية للدولة، فهناك إهدار واضح لتلك العوائد في عمليات لا لزوم لها كالإنفاق العسكري الزائد عن الحاجة، وتكرار بعض المشاريع التي لا تبررها الضرورة الإقتصادية (بناء مطارات قريبة من بعضها مثلا)، والإستثمار في الخارج أو الإستثمار في العقارات محليا، واستهلاك الرفاهية...وهذه كلها توظيفات لا تخدم التنمية الإقتصادية وتعمق من أزمتها في هذه البلدان[1].

ثالثا: العلاقة بين النفط والتنمية الإقتصادية

إن علاقة النفط بالتنمية الإقتصادية في البلدان النفطية علاقة معقدة ومتعددة الجوانب[2]، لها جوانبها الإيجابية ولها العديد من السلبيات، فالتاريخ الإقتصادي لهذه الدول ارتبط بالنفط الذي ساهم في تشكيل

* عمر العوائد النفطية الكبيرة يعود إلى سنة 1973 وقبل هذا التاريخ كانت معظم الدول النفطية شديدة التخلف، وحتى 35 سنة التي مرت أقل لتحقيق التنمية الإقتصادية لو صرفت هذه العوائد في مشاريع استثمارية منتجة للمدى الطويل.

[1] نادر فرجاني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

[2] محمود عبد الفضيل، " **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**"، سلسلة عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت 1979، ص: 64.

معالم الخريطة الإقتصادية والسياسية لها وربط التنمية فيها بالتطورات الإقتصادية العالمية التي تطرأ على أسعار هذه المادة.

حيث أن التنمية الإقتصادية تقوم على التراكم الرأسمالي الذي يتطلب تجميع الموارد واستخدامها لتمويل مختلف القطاعات الإقتصادية، ويعتبر التراكم الرأسمالي أهم عقبة تعيق التنمية في غالبية الدول النامية، إلا أنه في الدول النفطية يكمن العائق من جهة في تدني عوائد النفط وبالتالي إيرادات الدولة التي تمول بها التنمية الإقتصادية في حالة انخفاض الأسعار، وغياب آليات التحكم في توظيف العوائد النفطية واستغلالها استغلالا أمثل لتمويل التنمية الإقتصادية في حالة ارتفاع الأسعار.

ومن المعروف بأن أسعار النفط متقلبة ولا تخضع لسيطرة الدول المصدرة، وتؤثر عليها عوامل عديدة حسب التطورات التي يعرفها المجتمع الدولي في الجانب السياسي والعسكري والمناخي والإقتصادي، ولهذا فإن إيرادات الدول النفطية باعتمادها على مستوى أسعار هذه السلعة الهامة، ستكون متقلبة أيضا مما يرهن عملية التنمية الإقتصادية في هذه الدول ويعيق مشروعاتها الإنمائية، حيث تعتمد هذه الدول في الأساس على إستراتيجية التنمية غير المتوازنة وتعتبر قطاع النفط هو القطاع القائد لبقية القطاعات الإقتصادية فيها.

وعلى هذا الأساس تكون من الناحية النظرية عوائد النفط أهم مصادر تمويل التنمية الإقتصادية في الدول المصدرة للنفط، وبالتالي فالعلاقة بين سعر النفط وتمويل التنمية الإقتصادية في الدول النفطية تكون علاقة طردية، فكلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت العوائد النفطية وزادت معها الموارد المالية المخصصة لتمويل مشروعات التنمية الإقتصادية، ويبقى تحقق التنمية الإقتصادية من عدمه مرتبطا بمدى كفاءة استغلال تلك العوائد في التنمية وليس بمدى توفرها لدى الدولة.

المبحث الثالث: الإقتصاديات العربية في ظل الإعتماد على قطاع النفط

الدول العربية هي أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم، ويعتبر هذا المصدر عصب هذه الإقتصاديات، ويظل الخيار التنموي لتوظيف العوائد النفطية هو الخيار الأفضل سواء للدول العربية أصحاب العوائد أو لمستقبلي استثمارات تلك العوائد من الدول العربية غير النفطية، حيث أن لهذه الدول مزايا تكاملية إذ يتوفر رأس المال في الدول النفطية، ويتوفر لدى الدول الأخرى القوى البشرية والأراضي الزراعية والموارد الطبيعية والخبرات الفنية.

ومن هنا يتضح لنا أن قطاع النفط يرتبط بالتنمية في الدول العربية[1]، وفي هذا المبحث سنحاول أن نعرف ظاهرة النفط في الإقتصاديات العربية وارتباطه بعملية التنمية الإقتصادية فيها.

المطلب الأول: ظاهرة النفط في الدول العربية

اعتبرنا النفط ظاهرة في الدول العربية، لأنه بعد اكتشافه في المنطقة العربية تحولت الإقتصاديات الشديدة التخلف إلى اقتصاديات مستقبلها مرتبط بالنفط.

أولا: تاريخ اكتشاف النفط في الدول العربية

اكتشف النفط لأول مرة في الدول العربية في مصر في سنة 1907، لكن الإكتشافات الضخمة بدأت من العراق عام 1927، ثم توالت الإكتشافات النفطية الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية في كل من الكويت والسعودية وقطر والجزائر وليبيا والإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول العربية التي يوجد بها النفط[2]، والتي يبلغ عددها حتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين 16 دولة من أصل 23 دولة عربية* باحتساب كل الدول العربية التي يوجد النفط في أراضيها بغض النظر إذا ما كانت من الدول المصدرة له أم لا.

والإكتشافات النفطية الأولى في المنطقة العربية بدأت في دول المشرق العربي أولا و لم تعرف الأهمية النفطية لمنطقة شمال إفريقيا العربية إلا في الخمسينات من القرن العشرين عندما اكتشف النفط في الجزائر بكميات كبيرة في 1956 ثم اكتشف في ليبيا بعد ذلك.

والجدول 1-3 يبين الدول العربية التي يوجد بها النفط وتاريخ اكتشافه فيها لأول مرة وأهم الحقول النفطية بها.

---

[1] جميل طاهر، **"التعاون العربي في مجال النفط والغاز"**، مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 33 العدد121 إصدار 2007، ص: 181.

[2] محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

* تضم الدول العربية التي يوجد بها النفط كل من السعودية، قطر، الكويت، الإمارات، سلطنة عمان، البحرين، العراق، اليمن وسوريا في آسيا و تونس، المغرب، الجزائر، مصر، ليبيا، السودان وموريتانيا في إفريقيا.

الجدول 1-3 تاريخ اكتشاف النفط في الدول العربية وأهم الحقول المنتجة فيها

الدولة	تاريخ اكتشاف النفط فيها	أهم حقولها النفطية
المملكة العربية السعودية	1938	الغوار، القطيف، الدمام.
العراق	1927	كركوك، الرملية.
الكويت	1934	البرقان، الروضتين.
الإمارات العربية المتحدة	1950	زاكوم، فاتح.
قطر	1939	دخان، أمسيعيد، البندق.
سلطنة عمان	1956	فهود، بيسال.
ليبيا	1961	زلطى، الجبل، جالو.
الجزائر	1956	حاسي مسعود.
مصر	1907	جمسة.
سوريا	1956	دير الزور.
البحرين	1934	العوالي.
تونس	1964	البرمة، دويلب.
السودان	1975	البشائر، الوحدة.
اليمن	1989	أزال، نقم، إلف، ريدان.
المغرب	1961	أغادير.

الجدول: من إعداد الباحثة بناء على مراجع مختلفة.

ثانيا: احتياطي وإنتاج النفط في الدول العربية

حسب بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط سنة 2007 يتوزع احتياطي النفط العربي كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 1-2 توزيع الإحتياطي النفطي العربي لسنة 2007

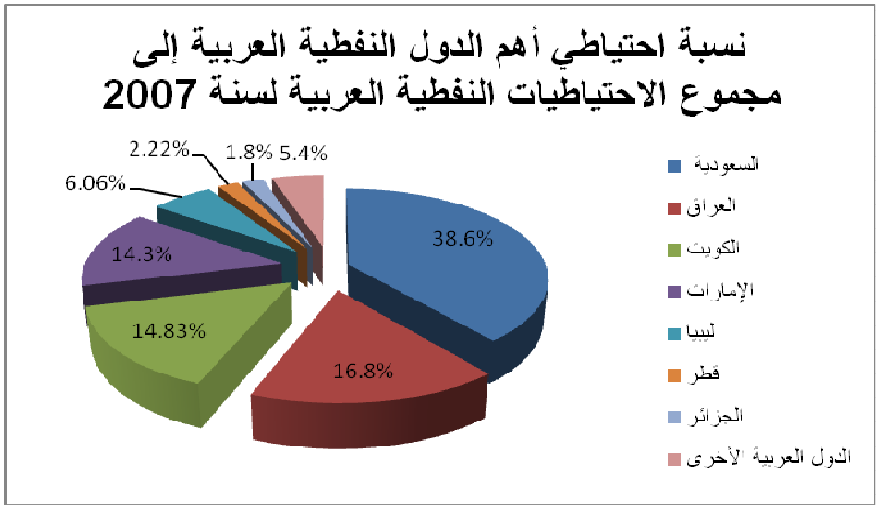

المصدر: عن بيانات من منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط عام 2007.

ويتضح من هذا الشكل أن دول الشرق الأوسط ممثلة في دول الخليج العربي والعراق تتربع على معظم الإحتياطات النفطية العربية، وعلى رأسها السعودية التي تمثل احتياطاتها من النفط المقدرة بـــ 264.2 مليار برميل نفط 38.6 % من احتياطي النفط العربي، وتضم رفقة العراق أكثر من نصف الإحتياطي النفطي العربي، فيما لا تمثل احتياطات دول شمال إفريقيا النفطية الجزائر وليبيا إلا 7.86% من الإحتياطي العربي، وباقي الدول العربية وهي سلطنة عمان والسودان ومصر وسوريا واليمن بالإضافة إلى تونس والبحرين وبنسبة قليلة جدا المغرب، التي تمثل احتياطاتها النفطية مجتمعة 5.4 %.

أما فيما يخص إنتاج الدول العربية من النفط فتختلف البيانات بين وكالة الطاقة الدولية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، وسنأخذ بأرقام هذه الأخيرة، حيث الجدول الموالي يوضح تطور إنتاج الدول العربية من النفط خلال الفترة 2001-2006.

الجدول 1-4 تطور إنتاج النفط في أهم الدول العربية المنتجة له خلال الفترة 2001-2006

الوحدة: ألف برميل يوميا

الدولة / السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
السعودية	7890	7093	8410	8897	9353	9208
الكويت	1947	1746	2107	2288	2573	2646
الإمارات	2231	2208	2601	2344	2378	2568
العراق	2600	2127	1378	2107	1853	2020
ليبيا	1324	1316	2432	1581	1693	1751
الجزائر	842	730	942	1311	1352	1369
قطر	632	695	721	754	766	803
الدول الأخرى	3159	3083	3009	2934	2778	2728

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي 2007 لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ص:24.

ونلاحظ من خلاله أن السعودية أكبر منتج للنفط على المستوى العالمي والعربي عرف إنتاجها بعض التراجع بين 2001 و 2002 لكنه بدأ في الإرتفاع منذ 2003، تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب العالمي عليه، مما جعل السعودية ترفع إنتاجها تلبية للطلب المتزايد، بينما عرف إنتاج الإمارات العربية المتحدة (ثامن أكبر منتج للنفط في العالم وثاني أكبر منتج للنفط عربيا)* تذبذبا حيث بلغ أقصى إنتاج خلال هذه الفترة سنة 2003 بـ2601 ألف برميل يوميا وذلك لتعويض النقص في عرض النفط بسبب تراجع الإنتاج العراقي نتيجة الحرب، ونفس الحال حدث مع الإنتاج الليبي الذي عرف أقصاه في نفس السنة 2003 بـ 2432 ألف برميل يوميا، في حين يعرف إنتاج الكويت (المرتبة 11 عالميا والثالثة عربيا)، والإنتاج النفطي الجزائري (المرتبة 14 عالميا والسادسة عربيا) ارتفاعا متواصلا وذلك بسبب الإستثمارات النفطية الجديدة، في حين يبقى الإنتاج العراقي متذبذبا بسبب ظروف الحرب وتخريب المنشآت النفطية، حيث بلغ أدناه في سنة 2003 بنحو 1378 ألف برميل يوميا، ولكنه بدأ يعرف تحسنا مع بداية 2006، ويلاحظ من جهة أخرى الإنخفاض المتواصل في إنتاج بقية الدول العربية، وذلك راجع لتناقص إنتاج هذه الدول لقلة احتياطياتها من النفط كسوريا ومصر.

* الترتيب الوارد في هذه الفقرة تم استنادا إلى بيانات سنة 2006.

ثالثا: أهمية النفط العربي ومميزاته

يعتبر النفط العربي من أجود أنواع النفط في العالم، ويتميز عن غيره من أنواع النفط الأخرى بأنه:

1- قليل الشوائب وبالتالي فإن معظمه من النفط العالي الجودة.

2- تكاليف الإنتاج في حقول النفط العربية منخفضة[1] عما هي عليه في كل حقول النفط في العالم وذلك لأنه يتواجد قريبا من السطح وفي خزانات جيولوجية تساعد على تدفق النفط.

3- إنتاجية بئر النفط مرتفعة في معظم حقول النفط العربية[2]، حيث تبلغ حوالي 4410 برميل يوميا في المتوسط في حقول الشرق الأوسط.

4- قلة تكاليف البحث والتنقيب عن النفط في المنطقة العربية بسبب الطبيعة الجيولوجية المناسبة لوجود النفط[3].

5- قلة تكاليف نقل النفط العربي لتواجد الحقول النفطية العربية بالقرب من السواحل، واستواء الأرض مما يسهل مد أنابيب النقل.

6- قلة استهلاك النفط العربي محليا حيث قدر سنة 2006 بـــ4963.42 ألف برميل نفط يوميا[4] مقابل إنتاج يقدر بـــ 23093 ألف برميل يوميا في نفس السنة مما يجعل فائض التصدير كبيرا.

7- طول عمر النفط العربي الذي يبلغ 80 سنة في المتوسط.

وهذه المميزات تكسب النفط العربي أهمية كبيرة على مختلف الأصعدة نلخصها في النقاط التالية:

1- أن الدول الصناعية الكبرى تعتمد على النفط العربي كمصدر مهم للطاقة وكمادة خام للصناعات البتروكيمياوية، فمعظم احتياجاتها من النفط تأتيها من الدول العربية، وذلك بحكم تناقص إنتاج بقية المناطق النفطية الأخرى في العالم مثل منطقة بحر الشمال، وارتفاع تكاليف الإنتاج النفطي فيها من جهة وبسبب جودة النفط العربي وقلة تكاليف تكريره من جهة أخرى.

2- للنفط العربي كذلك أهمية كبيرة كمصدر لجذب الإستثمارات الأجنبية، حيث تتميز الصناعة النفطية عادة بارتفاع رأس المال اللازم للإستثمار فيها، وهذا عادة لا يتوفر للشركات النفطية العربية التي تلجأ للتعاون مع الشركات الأجنبية في التنقيب والإنتاج، هذه الأخيرة تتنافس فيما بينها للظفر بعقود في

---

[1] نادر فرجاني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:157.

[2] حسن سيد أبو العينين، مرجع سبق ذكره، ص: 466.

[3] مشدن وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

[4] التقرير الإحصائي السنوي 2007 لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط، ص: 46.

المنطقة العربية لأن تكاليف الإنتاج فيها منخفضة بالإضافة إلى غزارة الإنتاج النفطي العربي وسهولة استخراجه وتدني أجور اليد العاملة المحلية وارتفاع أرباح هذه الشركات.

3- يعتبر النفط العربي كذلك أهم أنواع النفط المتداولة في السوق النفطية العالمية، وذلك أن بقية دول العالم المنتجة للنفط تصدره كمواد مكررة في الغالب، في حين يصدر النفط العربي وبعض أنواع النفط الأخرى (نفط الدول الإفريقية مثلا) كمادة خام.

4- للنفط العربي أهمية إستراتيجية بحكم أنه يتواجد بمنطقة جغرافية تتوسط العالم، قريبة من مختلف الدول المستوردة كاليابان وأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه توجد في المنطقة العربية أهم موانئ التصدير والمضائق البحرية المهمة كقناة السويس ومضيق هرمز، وهذه عوامل تساعد على سهولة نقله، كما أن تركزه في منطقة واحدة تقع فيها الحقول النفطية قريبة من بعضها البعض وكونها أهم خزان للنفط في العالم يعطي للمنطقة العربية أهمية سياسية وعسكرية وهذا ما يعكس كثرة الصراعات والإضطرابات في هذه المنطقة.

المطلب الثاني: الملامح الإقتصادية للدول العربية

بعد استعراض ظاهرة النفط في الدول العربية وأهميته في الإقتصاد العالمي، يظهر لنا أن اقتصاديات الدول العربية يمكنها الإعتماد على مركزها في السوق النفطية العالمية لتحقيق قفزة اقتصادية والنهوض بتنميتها المحلية، لكن عرض الوقائع يثبت أنها لم تستفد كما يجب من مكانة النفط العالمية وتواجده بها بكميات كبيرة لتحقيق ذلك، رغم بعض الجهود المبذولة في سبيل تحقيق التعاون في هذا المجال، وهذا ما سيثبته محتوى هذا المطلب.

أولا: تصنيف الدول العربية

يمكن تصنيف الدول العربية حسب أهمية قطاع النفط فيها إلى المجموعات التالية[1]:

1-الدول النفطية: وفيها مجموعتين:

أ- الدول النفطية الصغيرة بمنطقة الخليج العربي والتي تتميز بمحدودية عدد سكانها وقلة الموارد الإقتصادية بها باستثناء النفط، وهي في الأصل اقتصاديات صحراوية ريعية تشمل: الكويت، قطر، الإمارات، سلطنة عمان والبحرين.

[1] إبراهيم سعد الدين عبد الله، "**الإرتفاع في العائد من النفط في البلاد العربية وأثره في تصنيع الوطن العربي**"، إصدار المعهد العربي للتخطيط الكويت بدون تاريخ نشر، ص: 6.

ب-الدول النفطية بالشمال الإفريقي والسعودية، التي تتميز بمساحة أكبر وعدد سكان أكبر وتملك موارد اقتصادية أخرى قابلة للإستثمار ماعدا النفط، وهي في الأصل اقتصاديات زراعية وتشمل الجزائر وليبيا وتشكل السعودية في هذه المجموعة الإستثناء فهي اقتصاد صحراوي مورده الأساسي النفط، ولكنها تتميز بقاعدة سكانية معتبرة ومساحة أكبر من دول الصنف الأول.

2-الدول غير النفطية: وفيها كذلك مجموعتان:

أ-الدول التي تتميز بأداء اقتصادي مقبول خارج قطاع النفط، وتضم لبنان، سوريا، الأردن، مصر، تونس والمغرب.

ب- الدول الأقل نموا وتشمل اليمن، موريتانيا والسودان.

ونشير إلى أن هذا التصنيف يأخذ بعين الإعتبار مدى أهمية قطاع النفط في الدولة واعتمادها عليه في الموازنة العامة وتمويل الإقتصاد وليس اعتبارا لوجود النفط في الدولة العربية، حيث أن النفط يوجد في كل من اليمن والسودان وموريتانيا لكنها ليست دولا نفطية وفقا لهذا المعيار.

ثانيا: خصائص الإقتصاديات العربية وواقعها

تتميز الإقتصاديات العربية ببعض الخصائص المشتركة رغم وجود بعض الإختلافات فيما بينها، سنحاول تحديد أهمها:

أ- النظام الإقتصادي المتبع

يختلف من دولة إلى أخرى حيث تتبع دول مجلس التعاون الخليجي النظام الرأسمالي الحر، بينما اتبعت بعض الدول مثل الجزائر، مصر وسوريا النظام الإشتراكي قبل الإنتقال إلى نظام اقتصاد السوق.

ب- السياسات الإقتصادية

اختلفت السياسات الإقتصادية التي اتبعتها الدول العربية باختلاف أنظمتها الإقتصادية.

ج- اقتصاديات تصدر المواد الخام

تشكل صادرات المواد الخام الجزء الأكبر من الصادرات العربية، حيث شكلت نسبة 76.6% من الصادرات العربية لعام 2006 والتي يعتبر النفط أهمها[1]، وهذا يجعل الإقتصاديات العربية معرضة للصدمات التي تفرضها التقلبات في الأسواق العالية للمواد الخام (خاصة النفط).

د- اقتصاديات مديونية

معظم الدول العربية مدينة رغم أن بينها دولا منتجة للنفط، وقد نجم عن هذه المديونية ازدياد تبعيتها الإقتصادية والسياسية وإبطاء حركة التنمية وإضعاف مدى الترابط العربي البيني والتعاون المشترك فيما بينها.

هـ- العجز في إنتاج الغذاء والسلاح

تعجز كل الإقتصاديات العربية عن تحقيق تقدم في إنتاج الغذاء وتستورد معظم حاجة شعوبها منه، كما أنها من مستوردي الأسلحة.

و- اقتصاديات خدمات

تتميز الإقتصاديات العربية باتجاهها نحو الخدمات على حساب الإنتاج الحقيقي فقد تضاءلت القطاعات الإنتاجية من 62 % من إجمالي الناتج المحلي العربي في 1980 إلى 49.3 %سنة 1998 بينما القطاعات الخدمية ارتفعت من 38 % سنة 1980 لتصل إلى 50.7 %سنة 1998 من إجمالي الناتج.

ز- ضعف الترابط البيني بين الإقتصاديات العربية

الترابط العربي البيني في مجالات المشاريع الإقتصادية والتجارة، رؤوس الأموال والأيدي العاملة، والخبرات والمعلومات يتميز بكونه ضعيف الحجم ويتأثر بالتقلبات السياسية والتوترات بين الدول العربية كما أنه غير دائم.

[1] عن التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية 2007، إصدار صندوق النقد العربي، ص: 9.

ح- الموقع الجغرافي

تتجاور الدول العربية على امتداد قارتي آسيا وإفريقيا لتشكل كيانا واحدا يمتد من الخليج العربي شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، تبلغ مساحتها حوالي 14 مليون كلم^2 ويقع حوالي 23% من هذه المساحة في قارة آسيا الباقي في قارة إفريقيا[1]، كما تعتبر طريق المواصلات العالمية، البرية والبحرية وحتى الجوية إذ تمر منها معظم تجارة العالم لوقوعها بين عالمين صناعيين.

إضافة إلى أن الدول العربية تشكل وحدة زراعية متكاملة بسبب وجودها بين خطي عرض 2 درجة جنوبا و37 درجة شمالا، مما يؤدي إلى تنوع الأقاليم الزراعية بين الحارة والمعتدلة، كما أن الدول العربية تملك ساحلا طويلا يتميز بثروته المائية والأسماك، واللؤلؤ والمرجان[2].

ط- الثروات الطبيعية والمياه

يعد النفط من أهم الثروات الطبيعية في الدول العربية حيث تمتلك أكثر من نصف الإحتياطي العالمي منه، ثم يليه الغاز حيث يبلغ الإحتياطي العربي منه 29.5 %من احتياطي العالم بما يقارب 53.7 تريليون متر مكعب في نهاية العام 2006، وبالنسبة للمعادن فالدول العربية تحتل المركز الثاني عالميا في إنتاج الفوسفات وتساهم المغرب، تونس، الأردن، الجزائر ومصر بحوالي خمس الإنتاج العالمي منه، وتساهم موريتانيا وحدها بـ7% من الإنتاج العالمي للحديد الذي يستخرج أيضا من تونس، الجزائر، مصر والمغرب، وحوالي 12% من الإنتاج العالمي للمنغنيز تلبيه الدول العربية ممثلة في مصر، الجزائر والمغرب، و10% من الإنتاج العالمي للرصاص ينتج في الدول العربية خاصة بالمغرب، وتنتج الجزائر ثلث طن سنويا من الفحم الحجري، والمغرب ربع طن سنويا من النحاس[3] (انظر الملحق 4).

وبالنسبة للمياه تعاني الدول العربية من عجز مائي بسبب قلة كمية الأمطار المتساقطة، وقدرت كمية مياه الأمطار والمياه الجوفية والمياه السطحية في سنة 2006 بـ338 مليار متر مكعب وذلك نتيجة التوجه نحو إقامة السدود لتخزين مياه الأمطار.

---

[1] محمد حسين و آخرون، " **أبعاد التنمية في الوطن العربي**"، دار المستقبل للنشر والتوزيع عمان الأردن 1995، ص: 9.

[2] عبد الجابر تيم و آخرون، "**مستقبل التنمية في الوطن العربي**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان الأردن 1998، ص: 40.

[3] حداد محمد، "**العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ومصر**"، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية عن كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2004، ص: 138.

ي- البنى التحتية والفوقية

البنى التحتية من ركائز التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الحياة الإقتصادية المعاصرة، لما تقوم به من ربط بين مواقع الموارد الإقتصادية والهياكل الإنتاجية ومواقع الإنتاج والأسواق، وتشمل المواصلات (شبكات الطرق)، الإتصالات، الكهرباء ، أما البنى الفوقية فتشمل التعليم والتقدم التكنولوجي:

- المواصلات

تتميز شبكة الطرق والسكك الحديدية بقصرها مقارنة بمساحة الدول العربية حيث يبلغ طول الطرق في كل الدول العربية حتى 2003 ما يقرب من 452000 كم، أما الأساطيل البحرية فتضم 958 سفينة والأساطيل الجوية ضعيفة لو قارناها بالمطارات الموجودة وطول الساحل العربي.

- الإتصالات

يعتبر قطاع الاتصالات أكثر قطاعات الخدمات نشاطا في الدول العربية ومع ذلك فمازال لم يلبي كل احتياجات المواطن العربي.

- قطاع الكهرباء

تطورت المشاريع الكهربائية في الدول العربية في السنوات الأخيرة وذلك لتغذية الصناعة وإنارة الطرقات والمنازل، ويتم الحصول على الكهرباء من محركات توليد الطاقة، والسدود كالسد العالي في مصر ومن الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية، وتبذل الدول العربية جهودا كبيرة في هذا المجال حسب ما تذكره التقارير الإقتصادية العربية الموحدة.

- التعليم

يتطور التعليم في الدول العربية بشكل ملحوظ، من أجل تقليص فجوة الأمية، فهناك ما يزيد عن 120 جامعة وأكثر من 500 مركز بحث علمي، ويوجد في الدول العربية أكثر من 40000 حامل شهادة دكتوراه في مختلف التخصصات، و50000 باحث وعالم مازالت الإستفادة من أعمالهم محدودة، كما أن البحوث لا توضع موضع التطبيق لافتقارها الدعم المالي[1](الإحصائيات تعود إلى السنوات الأخيرة من القرن الماضي).

[1] عبد الجابر تيم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

ورغم هذا هناك مشاكل في هذا المجال كارتفاع معدل التسرب المدرسي، والتركيز على المستوى الكمي في التعليم وتدني نوعيته بما لا يتلاءم مع متطلبات سوق العمل.

ثالثا: بعض المؤشرات الإقتصادية العربية

الإقتصاديات العربية شأنها شأن باقي اقتصاديات دول العالم الثالث تندمج في النظام الإقتصادي العالمي من دون أن تؤثر فيه أو أن تقاوم الإختلالات الهيكلية التي تشوهها بسبب ذلك الإندماج، حيث يفرض مبدأ التقسيم الدولي للعمل أن تتخصص الدول العربية في إنتاج المواد الخام الضرورية للإقتصاديات المتقدمة مثل النفط، في حين هذه الدول تحتكر المعرفة التقنية وتهيمن على الإقتصاد العالمي. ومن أجل توضيح إذا ما كانت الدول العربية قد نجحت حتى سنة 2008 في تحقيق التنمية الإقتصادية في ظل هيمنة قطاع النفط وأهميته فيها، مما يسمح لها باندماج أفضل في الإقتصاد العالمي، سنتطرق إلى بعض المؤشرات الإقتصادية التي توضح الإتجاهات الإقتصادية الهامة[1]:

1- الدول العربية تعجز عن تحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي، فالطلب على الغذاء ينمو بمعدل 4 % سنويا في حين أن الإنتاج لا تزيد نسبة نموه عن 2.6% فقط في سنة 2006، وفي عام 2005 زاد العجز التجاري الزراعي العربي عن 17.9 مليار دولار، كما زاد العجز التجاري الغذائي عن 20 مليار دولار في 2004، ومن المتوقع ارتفاع فاتورة الواردات العربية بدون زيادة الكميات خلال السنوات القليلة القادمة على ضوء رفع الدعم عن المنتجات الزراعية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية نتيجة تطبيق شروط منظمة التجارة العالمية، وما ينتج عن ذلك من ارتفاع في الأسعار وهبوط في مستويات المعيشة واتساع دائرة الفقر.

2- حجم التجارة البينية العربية لا تتجاوز نسبة 11.2% من إجمالي التجارة العربية الخارجية البالغة 659.6 مليار دولار سنة 2006، إلى جانب ذلك فإن حوالي 80 % من الإستثمارات العربية تتم خارج البلدان العربية، إضافة إلى تزايد حجم الإنفاق غير المبرر في بعض الدول العربية خلال السنوات الماضية مثل الإنفاق على الأسلحة التي لا تستعمل، حيث بلغ حجم هذا الإنفاق 2 تريليون دولار سنة 2005، أكثر من 65 % من هذا المبلغ تم إنفاقه على أجهزة ومعدات عسكرية متنوعة غير مسموح باستعمالها إلا في القواعد العسكرية الأجنبية من ناحية ولبعض المظاهر الإحتفالية من ناحية أخرى[2].

---

[1] محمد الهادي صالح الأسود، " **مشكلات التنمية في البلدان العربية وأثر الديون الخارجية في تفاقمها**"، مجلس الثقافة العام ليبيا 2006 ص: 85، والإحصائيات تم تحديثها استنادا إلى التقرير العربي الإقتصادي الموحد 2007.

[2] عن التقرير العربي الإقتصادي الموحد 2005، ص: 6.

3- تزايد معدلات البطالة والفقر، فالعمالة العربية في 2005 بلغت حوالي 118 مليون عامل منهم 16.8 مليون عاطل عن العمل بنسبة 15% من مجموع القوى العاملة العربية في 2005، وقدرت نسبة البطالة العربية بـــ17% في سنة 2008، ويترافق ذلك مع تزايد الفقر وانتشاره بحيث يزيد مجموع الفقراء ومن هم دون خط الفقر عن 200 مليون نسمة معظمهم في البلدان العربية غير النفطية التي يتدنى معدل دخل الفرد السنوي فيها إلى أقل من 1000 دولار في حين يتجاوز هذا المعدل 40000 دولار سنويا في البلدان النفطية الخليجية خاصة، والمعروف أن البلدان النفطية الخليجية لا يزيد سكانها عن 68 مليـــون نســـمة يستحوذون على 685 مليار دولار من الناتج الإجمالي العربي بنسبة 65% في حين أن 242 مليون نسمة أو ما نسبته 78% من مجموع السكان في البلدان العربية الأخرى غير المنتجة للنفط لا يتجاوز ناتجهـــا السنوي 381 مليار دولار، بنسبة 35% فقط من الناتج الإجمالي العربي.

4- تراكم مظاهر التخلف التي تؤثر سلبا على القطاعات الإنتاجية ويمتد تأثيرهـــا علـــى الجامعـــات ومؤسسات التطوير والبحث العلمي بالرغم من توفر الخبرات والإمكانات اللازمة، حيث تشير البيانات الإقتصادية العربية الموحدة إلى ضعف مخصصات البحث العلمي التي لا تزيد عن 0.5 % أو ما يعـــادل 5.33 مليار دولار بمعدل 242 مليون دولار فقط لكل دولة عربية على حدا.

ومما يلاحظ فإن الإقتصاديات العربية ما تزال تواجه تحديات كبيرة في تحقيـــق التنميـــة القطريـــة والتعاون العربي من أجل تحقيق تنمية متكاملة شاملة، و إن كانت بعضها ممثلة في الدول المصدرة للنفط قد حققت نموا في دخلها الإجمالي إلا أنه يبقى مرتبطا بأسعار النفط ولا يعبر عن تنمية حقيقية.

المطلب الثالث: علاقة النفط بالتنمية في الدول العربية

بما أن النفط هو محرك الإقتصاديات العربية خاصة النفطية منها، ونظرا لأن التنمية الإقتصادية هـــي الغاية المنشودة في كل الدول النامية، فإن عملية التنمية الإقتصادية في الدول العربية مرتبطة بعنصر النفط.

أولا: تاريخ الإرتباط بين قطاع النفط والتنمية الإقتصادية في الدول العربية

بدأت العلاقة بين النفط والإقتصاديات العربية منذ اكتشف النفط بكميات كـــبيرة لأول مـــرة في العراق سنة 1927، ثم سرعان ما أصبحت الدول العربية النفطية تساهم بأكثر من ثلث الإنتاج العـــالمي من النفط، ولكن بتتبع التاريخ الإقتصادي للدول العربية نلاحظ أن القطاع النفطي كان معزولا عـــن عملية التنمية الإقتصادية في الدول العربية النفطية حتى الخمسينات[1] من القرن الماضي، حيـــث كانـــت

[1] محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

عمليات البحث والتنقيب والإنتاج تجري حسب مخططات شركات الكارتل النفطي (الشقيقات السبع) التي نجحت في إبرام **اتفاقيات امتياز** تتوافق ومصالحها، حيث عملت على استغلال الثروة النفطية العربية لتحقيق أرباحها مع الحصول على كافة الحقوق اللازمة للإستغلال في الدولة المانحة للإمتياز مقابل دفع إتاوة عن كل برميل نفط تصدره، و لم يساهم النفط كمورد حيوي بما فيه الكفاية في الإقتصاديات العربية بسبب قلة العوائد المالية التي كانت تحصل عليها من شركات النفط الكبرى على الرغم من توفر أسس المشاريع التنموية الكثيرة في هذه الدول[1] في تلك الفترة.

نتج عن هذا أن تم عزل قطاع النفط عن بقية القطاعات الإقتصادية في الدول العربية النفطية، وقد تنبهت الدول العربية إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه النفط في النهوض باقتصادياتها المتخلفة بعد قرار تأميم الثروة النفطية في إيران سنة 1951، فعملت على تسهيل قيام تشاور مستمر فيما بينها حول سياساتها النفطية فأنشأت "**مكتب شؤون البترول**" في جامعة الدول العربية تحول لاحقا إلى "**إدارة شؤون البترول**" ثم تشكلت لجنة من خبراء النفط ساهمت في البدء بعقد **مؤتمرات البترول العربي**[2].

ولأن الدول العربية في تلك الفترة لم تكن تتوفر على الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ المشروعات المقترحة من أجل إدارة صناعتها النفطية بدون اللجوء إلى الشركات الكبرى، فعملت على **مناصفة الأرباح** مع هذه الشركات مما سمح لها بالتدخل في الإشراف على نشاط هذه الأخيرة وهو ما أنشأ تعارضا في المصالح بين الطرفين، وفي سنوات الستينات من القرن الماضي التي تزامنت مع استقلال معظم الدول العربية وتأميم قناة السويس، تم إنشاء شركات نفطية وطنية عربية في الدول المنتجة للنفط، فبدأ العمل بـ **نظام المشاركة** بينها وبين الشركات الكبرى في استغلال الثروة النفطية، وكان آخر إجراء اعتمد للسيطرة الكاملة على الثروة النفطية العربية هو قرار **التأميم**.

وفي سنة 1968 تم تأسيس **منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط** من أجل توحيد السياسات النفطية العربية وربط النفط بالتنمية الإقتصادية[3]، والتي أصبحت لاحقا من أهم التنظيمات الإقتصادية العربية، لكن استعادة الدول العربية لسيطرتها على ثروتها النفطية وضعتها أمام تحديات تمثل اقتصادياتها

---

[1] نور الدين هرمز وآخرون، "**تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده**"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 29 العدد 1 سنة 2007، ص: 96.

[2] محمود رشدي، "**تطور سيطرة الدول العربية المنتجة على ثرواتها النفطية**"، مجلة أساسيات صناعة النفط والغاز الجزء الثالث إصدار منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط الكويت 1977، ص: 43.

[3] محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

ككل نظرا للدور الذي تلعبه عوائد النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتوليد الجزء الأكبر من حصيلة الصادرات وتغذية الإيرادات العامة للدولة، حيث أن الجانب الظاهر للعلاقة بين النفط والتنمية العربية هو توفير الموارد المالية للدولة ممثلة في العوائد النفطية.

وقد أدى تقلب أسعار النفط في السوق العالمية إلى تذبذب العوائد النفطية العربية، وتشهد فترات ارتفاع الأسعار ارتفاع هذه العوائد محدثة فوائض مالية في الدول العربية النفطية ساعدت على خلق أوضاع اقتصادية جديدة بين الدول العربية.

ثانيا: مظاهر التعاون العربي في مجال النفط

يعتبر قطاع النفط من أبرز القطاعات الإقتصادية التي تساهم في التعاون الإقتصادي بين الدول العربية[1] ويتجسد هذا التعاون في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (oapec) وتستمد هذه المنظمة إسمها من الأحرف الخمسة الأولى من الإسم الانجليزي:[2]

Organization of Arab petroleum exporting countries

وقد صدر قرار إنشائها عن "مؤتمر البترول العربي الخامس" عام 1965، وقد أعلنت ثلاث دول عربية عن إنشائها في جانفي 1968 وهي : المملكة العربية السعودية، الكويت وليبيا.

1- منظمة أوابك (oapec)

منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط هي منظمة إقليمية سلعية متخصصة ذات طابع دولي، أنشئت باتفاقية بين أقطار عربية تنتج النفط وتصدره، وتهدف إلى التعاون فيما بينها، وتوحيد جهودها لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعة النفطية في شتى مجالاتها، وللإستفادة من مواردها وإمكانياتها لإقامة المشاريع المشتركة، وخلق صناعة نفطية متكاملة، عن طريق التكامل الإقتصادي العربي المنشود.

تم الإتفاق على إنشائها والتوقيع على ميثاقها في بيروت في 9 جانفي 1968، بين كل من السعودية، ليبيا والكويت وهم الأعضاء المؤسسون، وتم اختيار الكويت مقرا للمنظمة.

ومنذ قيام المنظمة ارتفع عدد أعضاءها من ثلاثة دول إلى أحد عشر وهي: الإمارات (1970)، البحرين (1970)، الجزائر (1970)، السعودية (1968)، سوريا (1972)، العراق (1972)، قطر (1970)، الكويت (1968)، ليبيا (1968)، مصر (1973)، تونس (1982)، وقد تقدمت هذه

[1] جميل طاهر، "**التعاون العربي في مجال النفط والغاز**"، مرجع سبق ذكره، ص: 181.

[2] محمد أزهر السماك، " **اقتصاديات النفط**"، الطبعة الأولى دار الكتب للطباعة والنشر 1981، ص: 151.

الأخيرة بطلب انسحابها من المنظمة لظروف خاصة بها في نهاية 1986، وتم الاتفاق على إيقاف التزاماتها وحقوقها في المنظمة حتى يتم تفعيل عضويتها تلقائيا عندما تطلب الانضمام مرة أخرى[1].

في البداية كان يشترط للعضوية في المنظمة إضافة إلى القومية العربية أن يكون النفط المصدر الرئيسي للدخل، ثم تم تعديل هذا الشرط ليصبح الإنضمام مقترنا بكون النفط مصدرا مهما في الدخل الوطني وهذا ما سمح بانضمام بقية الدول الأعضاء.

2- أهداف المنظمة

تهدف إلى:

أ- تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي في صناعة النفط.

ب- تحديد أفضل السبل للحفاظ على مصالح الدول الأعضاء.

ج- تأمين وصول النفط إلى السوق العالمية بشروط عادلة ومعقولة باعتبار دول المنظمة تنتج 60% من الإنتاج العالمي للنفط.

د- توفير الأجواء المناسبة لرأس المال والخبرة المستثمرين في صناعة النفط في الدول الأعضاء.

ويشار إلى أن هذه المنظمة لا تتدخل في مسائل الأسعار لأن ذلك من عمل منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، وإنما يرتبط دورها بتحقيق تنمية اقتصادية عربية مرتبطة بالقطاع النفطي.

3-أهم إنجازات المنظمة

من بين أهم إنجازات المنظمة:

أ- المشروعات العربية النفطية المشتركة

مثل : الشركة العربية لأنابيب النفط (**سوميد**)، ومشروع تكرير النفط السعودي في مصفاة البحرين.

[1] عن الموقع الرسمي لمنظمة أوابك من خلال الرابط الالكتروني : www.oapecorg.org/ar أطلع عليه بتاريخ 2008/8/14.

ب- دعم التعاون العربي- العربي في مجال الصناعة النفطية

من خلال نشاط بعض الشركات كالشركة العربية لخطوط النفط والغاز (**إلتيوب**) -وهي شركة مصرية ليبية-، الشركة المصرية السورية للخدمات النفطية، الشركة الكويتية للإستكشافات النفطية الخارجية (**كوفبيك**)، الشركة السورية الإماراتية للتنقيب عن النفط.

ج- دعم الإتفاقيات الثنائية بين الشركات العربية

كالإتفاقية التي جمعت شركة **سوناطراك** الجزائرية بشركة **آل ثاني للإستثمار** الإماراتية لتنفيذ مشاريع الإستكشاف النفطي في الجزائر وخارجها في مارس 2005[1].

د- تأسيس شركات عربية رائدة في مجال الصناعة النفطية في الدول العربية: مثل:

- الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (**أسري**) بالبحرين وتشارك فيها 7دول عربية وتمتلك حوضا جافا ضخما يستوعب سفنا تصل حمولتها إلى 500 ألف طن وحوضين عائمين يستوعبان 120 ألف طن و80 ألف طن على التوالي.
- الشركة العربية للإستثمارات العربية النفطية (**أبيكورب**) بالسعودية تساهم فيها 10دول عربية وغرضها توفير رؤوس الأموال لتمويل الصناعات النفطية.
- الشركة العربية للخدمات النفطية بليبيا والتي تشرف على شركات فرعية: الأولى لحفر الآبار وصيانتها والتي تمتلك 14حفارة، والثانية لجس الآبار، والثالثة لخدمات الإستكشاف الجيوفيزيائي، والشركة الأخيرة لكيمياويات المنظفات.
- الشركة البحرية العربية لنقل النفط بالكويت التي تمتلك 12 ناقلة نفط وتشارك فيها 9 دول عربية.

هـ- كما تقوم منظمة أوابك بتقديم المساعدات المالية للدول العربية غير المنتجة للنفط والدول الأخرى ضئيلة الموارد.

ثالثا: مظاهر التعاون العربي في مجال التنمية الإقتصادية

من بين أبرز مظاهر التعاون العربي في مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي وصندوق النقد العربي.

[1] جميل طاهر، "**التعاون العربي في مجال النفط والغاز**"، مرجع سبق ذكره، ص: 204.

1- الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي

هو هيئة مالية إقليمية عربية مستقلة مقرها الكويت، وتضم كل أعضاء جامعة الدول العربية، تم إنشاؤه عندما صادق على ذلك المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية في 1968/5/16، وقد تم صياغة مشروعه في مؤتمر وزراء الإقتصاد والمالية العرب المنعقد في الجزائر[1] في أكتوبر 1968، وباشر الصندوق عملياته الإقراضية بداية من عام 1974، ويهدف هذا الصندوق إلى الإسهام في تمويل مشروعات الإنماء الإقتصادي والإجتماعي في الدول العربية عن طريق[2]:

1- تمويل المشاريع الإقتصادية ذات الطابع الإستثماري بقروض تحمل شروطا ميسرة للحكومات والهيئات والمؤسسات العامة، مع منح الأفضلية للمشروعات الإقتصادية الحيوية للكيان العربي وللمشاريع العربية المشتركة.

2- تمويل مشاريع القطاع الخاص في الدول الأعضاء عن طريق تقديم القروض والضمانات على اختلاف أنواعها للمؤسسات والمنشآت ذات الشخصية الإعتبارية والمساهمة في رؤوس أموالها وتوفير عمليات التمويل الأخرى والخدمات المالية والفنية والإستشارية اللازمة، وذلك وفقا للقواعد والشروط التي يحددها مجلس الإدارة المنصوص عليها في المادة 22 من اتفاقية إنشاء الصندوق.

3- إنشاء أو المساهمة في رؤوس أموال المؤسسات ذات الشخصية الإعتبارية التي تهدف إلى تنفيذ وتمويل مشاريع القطاع الخاص في الدول الأعضاء بما في ذلك توفير وتمويل الخدمات المالية والفنية والإستشارية اللازمة.

4- إنشاء وإدارة صناديق خاصة تهدف إلى تحقيق أغراض معينة تتفق وأغراض الصندوق العربي ويتم تمويلها من موارده وأية موارد أخرى، وتحدد وثائق إنشاء تلك الصناديق أغراضها وصلاحياتها وإدارتها والقواعد المنظمة لعملياتها.

5- تشجيع توظيف رؤوس الأموال العامة والخاصة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بما يكفل تطوير وتنمية الاقتصاد العربي.

6- توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الإقتصادية.

---

[1] حميد الجميلي، " **دراسات في العمل الاقتصادي العربي المشترك** "، أكاديمية السادات العليا ليبيا 2005، ص: 33.

[2] عن الموقع الرسمي للصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي من خلال الرابط الإلكتروني:
www .arabfund.org/about-arhtm # AF-ID أطلع عليه بتاريخ 2008/3/30.

2-صندوق النقد العربي

هو مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976 وبدأت ممارسة نشاطها عام 1977 ويضم كل الدول العربية: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، سوريا، الصومال، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن، جمهورية القمر.

ويهدف إلى:

1- تصحيح الإختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.

2- العمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.

3- إرساء سياسات وأساليب التعاون النقدي العربي.

4- إبداء المشورة في ما يتصل بالسياسات الإستثمارية الخارجية.

5- تطوير الأسواق المالية العربية.

6- العمل على تهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.

ويعتمد في تحقيق هذه الأهداف على الوسائل التالية:

1- تقديم التسهيلات القصيرة والمتوسطة الأجل للدول الأعضاء للمساعدة في تمويل العجز في موازين مدفوعاتها.

2- تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول.

3- تحرير وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عليها وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

4- تقديم التسهيلات الإئتمانية اللازمة لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء وفقا للقواعد والنظم التي يقرها مجلس المحافظين وفي إطار حساب خاص يفتحه الصندوق لهذا الغرض.

5- إدارة أية رؤوس أموال تعهد بها إليه دولة عضو أو دول أعضاء لصالح أطراف أخرى.

6- عقد مشاورات دورية مع الدول الأعضاء بشأن أحوالها الإقتصادية والسياسات التي تنتهجها بما يساعد على تحقيق أهداف الصندوق والدول المعنية.

7- القيام بالدراسات اللازمة لتحقيق أهداف الصندوق.

8- تقديم المعونات الفنية للأجهزة النقدية والمصرفية في الدول الأعضاء.

ويتعاون الصندوق مع المؤسسات العربية المماثلة في تحقيق أغراضه كما يتعاون مع المنظمات الدولية المماثلة عند الضرورة[1].

والدعم الإنمائي العربي الرسمي الذي يمر عبر قناتي الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي وصندوق النقد العربي وصناديق ومؤسسات التنمية الوطنية العربية، يكون في الغالب من الدول المصدرة للنفط إلى بقية الدول العربية لذلك فهو يتأثر بأسعار النفط، وبالعلاقات السياسية بين الدول العربية.

وقد بلغت المساعدات الإنمائية الميسرة المقدمة عام 2006 حوالي 3.3 مليار دولار، ساهمت فيها السعودية بنسبة 66.2 % والكويت بنسبة 17.7 %، وقطر بـ14.7% والإمارات بنسبة 0.9 %، بينما ساهمت الدول العربية المانحة الأخرى بالباقي[2].

وتكتسب المساعدات الإنمائية العربية أهميتها بالنظر لكونها أكثر يسرا وأقل تكلفة من مصادر التمويل الأخرى، إذ تتميز بصفة عامة بشروط ميسرة تتمثل في انخفاض سعر الفائدة وطول فترتي السماح والسداد، وشموليتها على المنح والهبات إضافة إلى أنها مساعدات غير مشروطة، مما يتيح للدول المستفيدة إمكانية كبيرة لاستغلالها وإدارتها بمرونة كافية بما يستجيب لأولوياتها وقدراتها.
وتطور المساعدات الإنمائية العربية مرتبط بتطور سعر النفط حيث كانت تدفقات العون الإنمائي العربي في الفترة بعد 1973 تقدر بحوالي 31.9 مليار دولار، لكنها بعد 1986 وحتى 1999 عرفت تراجعا يعكس تأثرها بسعر النفط في تلك الفترة و لم تتجاوز 13.4 مليار دولار ليعاود الإرتفاع منذ سنة 2000 وحتى 2004 إلى حوالي 15.8 مليار دولار وينخفض بين 2005 و2006 إلى 26.2 مليار دولار.

[1] عن الموقع الرسمي لصندوق النقد العربي من خلال الرابط الالكتروني:
http://www.amf.org.ae/pages/Page.aspx?Type=8&id=440&forceLanguage=ar أطلع عليه يوم 2008/12/13

[2] عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، ص: 222.

خلاصة الفصل الأول:

كخلاصة لما تقدم في هذا الفصل نستنتج أن:

– النفط ونظرا لمميزاته وخصائصه التي لا تتوفر في بدائله دائما، فإنه أكثر من مجرد مصدر طاقة فهو سلعة إستراتيجية لها أهميتها على مختلف الأصعدة.

– تتركز أهم الإحتياطات النفطية في العالم في المنطقة العربية التي تعتبر دول الشرق الأوسط فيها أكبر المنتجين على المستوى العالمي، ويعتبر النفط العربي من أجود أنواع النفط في العالم، بينما تعتبر الدول الصناعية الكبرى أكبر المستهلكين للنفط لافتقارها لهذه المادة أو لسعيها للحفاظ على مواردها النفطية.

– تعتبر العوائد النفطية من مصادر تمويل التنمية الإقتصادية في الدول النفطية، وتتعداها لتمويل برامج التنمية الإقتصادية في الدول غير النفطية عن طريق المساعدات الإنمائية والمنح التي تقدمها الدول النفطية لها.

– الريوع أو العوائد النفطية هي دخل غير مبرر ولا يرتبط بعمل إنتاجي، وبالتالي فتوجيهه من المحتمل جدا أن يتم نحو الإستهلاك الآني عوضا عن تمويل مشاريع استثمارية تدر أرباحا مستقبلية، وذلك لأن العوائد النفطية حصلت عليها الدول النفطية في ظل اقتصاديات شديدة التخلف مما جعلها تعمل على توجيهها إلى الإنفاق الإستهلاكي.

– العلاقة بين سعر النفط وتمويل التنمية الإقتصادية في الدول النفطية علاقة طردية، فكلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت العوائد النفطية، وارتفعت الموارد المالية التي من الممكن أن تمول مشروعات التنمية الإقتصادية باعتبار هذه العوائد مصدر تمويل، ويبقى تحقيق التنمية الإقتصادية من عدمه مرتبطا بمدى كفاءة استغلال تلك الموارد المالية في التنمية وليس بمدى توفرها.

– ارتبطت التنمية الإقتصادية في الدول العربية بقطاع النفط، رغم أن سيطرة هذه الدول على ثروتها النفطية وتنبهها لدور العوائد النفطية لتمويل تنميتها الإقتصادية حديث العهد، إلا أنها أوجدت فيما بينها آلية للتعاون من خلال بعض الهيئات العربية كمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي وصندوق النقد العربي، التي تساهم في العمل على تحقيق تنمية عربية مشتركة شاملة بالإعتماد على قطاع النفط، على الرغم من أن تحقيق ذلك يعتبر تحديا كبيرا في ظل المتغيرات الكثيرة في السوق النفطية العالمية.

ولأن العوائد النفطية التي تمول التنمية الإقتصادية في الدول العربية خاصة النفطية منها تتحدد بنـــاء على سعر النفط في السوق النفطية العالمية، كان التطرق إلى سعر النفط ومحدداته وتقلباته خلال فتـــرة الدراسة 1986-2008 هو ما سيتضمنه الفصل الثاني.

الفصل الثاني

تطور سعر النفط و محرداته

الفصل الثاني: تطور سعر النفط ومحدداته

تمهيـــــد:

بما أن النفط سلعة إستراتيجية هامة، فإن دراسة السوق النفطية وتحليل أسعار النفط ضرورة ملحة في الإقتصاد الحديث، رغم صعوبة التنبؤ بسعر النفط لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه واختلافها بين متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية.

والسوق النفطية لا تعرف الإستقرار لأن سلوكها يخضع لمصالح منظمات وشركات الدول المستهلكة والمنتجة للنفط، كما أنها تشهد أزمات متتالية نتيجة تشابك العوامل المؤثرة عليها وتضارب المصالح بين الطرف المنتج الذي يسعى لإستغلال ثروته النفطية والإستفادة من عوائدها لأقصى حد ممكن، وبين الطرف المستهلك الذي يسعى للحصول على النفط بأرخص الأسعار، ومن هذا المنطلق سيناقش الفصل الثاني تطور أسعار النفط والعوامل المؤثرة عليها، وذلك بهدف تحليل هذه العوامل لفهم الأزمات التي تعرضت لها السوق النفطية العالمية، وذلك عبر المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** تطور آلية تسعير النفط وعلاقته ببعض المتغيرات الإقتصادية.
- **المبحث الثاني:** محددات سعر النفط.
- **المبحث الثالث:** تطور أسعار النفط خلال الفترة 1986-2008.

المبحث الأول: تطور آلية تسعير النفط وعلاقته ببعض المتغيرات الإقتصادية

يتطلب التعرف على تطور مسيرة أسعار النفط العودة إلى الوراء بأكثر من قرن من الزمن، عندما بدأت الصناعة النفطية في الإزدهار في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما سيتعرض له هذا المبحث، دون أن نغفل في سياق ذلك الإشارة إلى العلاقة التي تجمع سعر النفط ببعض المتغيرات الإقتصادية والتي سيفيدنا فهمها في استيعاب بقية هذه الدراسة.

المطلب الأول: عموميات حول السوق النفطية وسعر النفط

أولا: مفاهيم حول السوق النفطية وسعر النفط

السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة [1] وهو النفط، ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب في الغالب، فإضافة إلى العوامل الإقتصادية التي تحكم هذه السوق هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية الكبرى.

أما فيما يخص سعر النفط فهناك:

السعر الاسمي وهو القيمة النقدية بالدولار التي تعطى لوحدة واحدة من النفط (البرميل عادة) خلال لحظة زمنية معينة*، ويتحدد بناء على قانون العرض والطلب وعوامل أخرى.

و**السعر الحقيقي** للنفط أو سعر النفط بالدولار الثابت فهو يعبر عن تطور السعر خلال فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من تضخم أو تغير في سعر صرف الدولار –الذي يسعر به النفط– وينسب السعر الحقيقي إلى سنة أساس[2] .

ثانيا: التطور التاريخي لسوق النفط العالمية

منذ اكتشاف النفط وقيام الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة، مرت السوق النفطية بعدة مراحل يمكن تصنيفها كما سيأتي، حيث أن الحدود الزمنية لكل مرحلة تقريبية:

---

[1] سارة حسين منيمة، " **جغرافية الموارد والإنتاج** "، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت لبنان 1992، ص: 38.

* ويقصد بذلك السعر الفوري والسعر المستقبلي أو متوسط السعر خلال سنة واحدة.

[2] حسن عبد الله، "**مستقبل النفط العربي**" مرجع سبق ذكره، ص: 240.

1- خلال الفترة 1857-1870 (منذ بداية الصناعة النفطية حتى ظهور الشركات النفطية الكبرى)

كانت السوق النفطية في هذه الفترة تنافسية بين الشركات النفطية الصغيرة التي بدأت تستثمر في استغلال النفط خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغ سعر النفط في تلك الفترة 20 دولار للبرميل[1]، وكانت المنافسة شديدة فيما بين هذه الشركات مما نتج عنه اندماج بعضها وزوال البعض الآخر، حتى صارت شركات كبيرة وقوية.

2- خلال الفترة 1870-1960 (منذ ظهور الشركات النفطية الكبرى حتى تأسيس الأوبك)

أصبحت السوق النفطية في هذه الفترة سوق احتكار قلة بين الشركات التي سيطرت على الصناعة النفطية الأمريكية وتعدى ذلك إلى السوق النفطية العالمية بتحكمها في عمليات الإستكشاف والإستخراج والنقل والتوزيع والتسعير، وقد عمق من سيطرة هذه الشركات ارتفاع سعر النفط الذي أصبح المصدر الرئيسي للطاقة بدل الفحم بعد الحرب العالمية الأولى، وعرفت هذه الفترة في 1927/9/1 عقد اتفاقية **أكناكاري** بين هذه الشركات التي عرفت بـ**الشقيقات السبع*** والتي تنص على تقسيم السوق النفطية العالمية ومنابع النفط في العالم بينها، وتحكمها في تسعير هذه المادة، وبهذا أصبحت السوق النفطية احتكارية لهذه الشركات خاصة في ظل محدودية دور الدول المنتجة للنفط.

3- خلال الفترة 1960-1973 (منذ تأسيس الأوبك حتى أزمة 1973)

مع تأسيس الأوبك في 1960 قل احتكار الشقيقات السبع وتحولت السوق النفطية إلى احتكار المنتج ممثلا في دول الأوبك، وبوجود هذه المنظمة عملت الدول المنتجة على تقوية مركزها والحفاظ على مصالحها والعمل على استقرار أسعار النفط عند المستويات التي تكون في صالحها، وقد بدأت أوبك في تحديد السعر رفقة الشركات النفطية الكبرى بعد اتفاقية طهران 1970/2/14 نتيجة تضررها من التضخم المستورد وهبوط سعر الدولار[2]، إلا أنه بعد 1973 عندما قررت الدول العربية الأعضاء في أوبك منفردة وقف إمداداتها النفطية احتجاجا على دعم حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني انتهى دور الشركات النفطية الكبرى في تحديد السعر.

---

[1] نور الدين هرمز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 83.

* انظر ص: 62 من هذا الفصل.

[2] نفس المرجع السابق الذكر، ص: 89.

4-خلال الفترة 1973-1980 (منذ أزمة 1973 حتى بداية تسعير النفط وفق قانون العرض والطلب)

في هذه الفترة أصبحت السوق النفطية سوق احتكار قلة لدول الأوبك، حيث بعدما ارتفع سعر النفط إلى 36 دولار للبرميل في 1980 تضررت مصالح الدول المستهلكة للنفط، وزاد إنتاج الدول النفطية من خارج أوبك مما أثر سلبا على موقف أوبك في تحديد السعر، وهنا بدأت المنظمة تفقد قوتها في مجال تسعير النفط.

5-من سنة 1980 حتى 2008 (سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية)

في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية تضم عددا أكبر من المنتجين والمستهلكين، فأصبحت سوقا تنافسية، ولكن بعد اختلال الطلب والعرض النفطي في سنة 1981 بزيادة الإمدادات النفطية خارج أوبك، عمت حالة عدم الإستقرار في السوق النفطية وأصبحت تعرف تقلبات بين الحين والآخر، و لم تبق أسعار النفط في وضع معين وعرفت الكثير من التذبذبات بين التدهور الشديد في 1986 و1998 و2008 والإرتفاع الكبير بين 2003 -2007، متأثرة في ذلك بمختلف الأحداث وبقانون العرض والطلب.

ثالثا: تطور نظم تسعير النفط الخام

جاء تطور تسعير النفط الخام متأثرا بطبيعة السوق النفطية السائدة في كل فترة، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم مراحل تطور تسعير النفط حسب تطور السوق النفطية إلى المراحل التالية:

-التسعير في ظل احتكار الشقيقات السبع.
-التسعير في ظل سيطرة شركات النفط الوطنية ومنظمة الأوبك على الثروة النفطية.
-التسعير في ظل سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية.

1- التسعير في ظل احتكار الشقيقات السبع

أ- نظام الأسعار المعلنة 1880-1936

بدأت الصناعة النفطية في التوسع في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال شركة "**ستاندرد أويل أوف نيوجرسي**" منذ سنة 1880 والتي كانت أول شركة تحدد الأسعار عن طريق إعلانها رسميا عند

آبار الإنتاج، ومع تطور مناطق الإنتاج خارج الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت عملية الإعلان تتم في موانئ التصدير، وقد تميزت أسعار النفط في هذه المرحلة بالثبات والإستقرار والإعتماد على النفط الأمريكي[1]، ولكن مع اكتشاف النفط في مناطق أخرى من الولايات المتحدة الأمريكية خاصة تكساس وظهور شركات نفطية أخرى منافسة، سعت كل شركة إلى إعلان أسعار النفط الخاصة بها، وهذا ما أدى إلى لجوء هذه الشركات إلى التفاوض من أجل توحيد الأسعار وضمان المصالح فظهر نظام التسعير الموالي.

ب- نظام نقطة الأساس الأحادية 1936-1939

أدى اتفاق الشركات النفطية الأمريكية إلى فرض نظام تسعير خاص بالأسعار المعلنة للنفط، عرف بنظام نقطة الأساس الأحادية، والذي يتم من خلاله حساب كل أسعار الخامات العالمية بناء على سعر النفط الخام في خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من خليج المكسيك إلى منطقة الإستيراد، وتم اختيار نفط خليج المكسيك كأساس لإرتفاع تكاليف إنتاجه.

ج- نظام نقطة الأساس المزدوجة 1939-1945

نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية، بدأ نظام نقطة الأساس الأحادية يضعف، بعد موافقة الشركات النفطية الكبرى على اختيار الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط الخام على المستوى العالمي، نتيجة ظهور احتياطات نفطية كبيرة في دول الشرق الأوسط والخليج العربي، وهكذا بدأ تطبيق نظام نقطة الأساس المزدوجة لتحديد الأسعار المعلنة، حيث حددت أسعار النقطة الجديدة في الخليج العربي بحدود مقاربة لأسعار نقطة الأساس السابقة في خليج المكسيك، فأصبح بإمكان المشترين أن يدفعوا منذ ذلك الوقت أسعارا معلنة محددة مضافا إليها أجور الشحن والتأمين من أقرب الخليجين إليهم، حيث تم معادلة نقطة منطقة الخليج العربي وخليج المكسيك في ميناء "**ميناك**" بنابولي الإيطالية[2].

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص: 204.

[2] سمير بن عمور، " **إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة**"، مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال عن كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب البليدة 2006، ص: 97.

د- نظام نقطة الأساس المتعادلة 1945-1950

مع نهاية الحرب العالمية الثانية تم العمل بنظام تسعير شبيه بنظام نقطة الأساس المزدوجة، حيث تم معادلة نقطة منطقة الخليج العربي وخليج المكسيك عوض ميناء "**ميناك**" بنابولي الإيطالية، بميناء آخر هو "**ساوثمبتون**" في غرب انجلترا*، وذلك بعد تراجع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية واكتساح النفط العربي للسوق النفطية العالمية.

2- التسعير في ظل سيطرة شركات النفط الوطنية ومنظمة الأوبك على الثروة النفطية

أ- نظام قاعدة الأسعار المتحققة 1950-1960

وفق هذه القاعدة كان يتم الإعتماد على سعر النفط الأمريكي في خليج المكسيك لتحديد أسعار النفط غير الأمريكي، حيث تزامن هذا النظام مع ظهور شركات النفط الوطنية التي كانت تقدم تسهيلات للمشتري وتعمل بهذا السعر عوض السعر المعلن لأن الصفقات كانت طويلة الأجل وبكميات كبيرة جدا، وكان هذا النظام ساريا قبل تأسيس منظمة الأوبك.

ب- نظام قاعدة سعر الإشارة 1960-1970

في سنة 1960 تأسست منظمة الأوبك للحد من انهيار أسعار النفط وتدني عوائد الدول النفطية، وعرفت الأسعار في ظل سيطرتها على السوق النفطية انتعاشا واستقرارا، ومع تزايد هيمنتها وحجم احتياطاتها فإنها كانت تفرض السعر المتعامل به وفق نظام سعر الإشارة لنفط العربي الخفيف السعودي كخام مرجعي، في ظل نظام اتفاقيات المشاركة مع الشركات النفطية الكبرى، وهذا السعر يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق.

ج- نظام قاعدة السعر الرسمي 1970-1979

عرفت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا لسعر النفط من طرف منظمة الأوبك عامة والدول العربية خاصة، أدى إلى ارتفاع الأسعار بناء على ما جاء به **اتفاق كاراكاس** ديسمبر 1970 الذي أوصى بضرورة اختلاف أسعار الخامات حسب اختلاف درجة كثافة النفط النوعية، **واتفاقية طهران** فيفري 1971 التي نصت على رفع أسعار النفط الخام تفاديا للتضخم المستورد من الدول الصناعية، و**اتفاقية**

* حيث أن المسافة بين الخليج العربي وميناء ساوثمبتون أقصر من المسافة بين خليج المكسيك ونفس الميناء مما يعكس أهمية النفط العربي.

جنيف ديسمبر 1972 التي نصت على مراعاة تغير سعر صرف الدولار في تسعير النفط، وفي 1973/10/15 قررت دول الخليج العربية وإيران وقف إمداداتها النفطية مما أدى إلى ارتفاع سعر النفط بـ70%، فأصبح تسعير النفط مسألة تنفرد بها منظمة الأوبك عن طريق قاعدة السعر الرسمي التي يتحدد السعر وفقها على أساس الخامات المكونة لسلة الأوبك.

3- التسعير في ظل سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية

لم تكن أسعار النفط في المراحل السابقة تخضع لقانون العرض والطلب وإنما لمصالح الطرف الذي يسيطر على السوق النفطية، لكن بعد أزمة 1973 وما أحدثته من اضطراب طورت الدول المستهلكة أساليب جديدة لتسويق النفط الخام لتفادي تقلبات الأسعار، أهمها الأسواق النفطية الآجلة والبورصات النفطية منذ 1980، وشجعت على زيادة إنتاج الدول من خارج أوبك مما قلل من سيطرة المنظمة في مجال التسعير، وفتح المجال أمام قوى السوق وميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار النفط.

المطلب الثاني: أشكال الأسواق النفطية والأطراف المؤثرة في سلوكها

أولا: أشكال الأسواق النفطية

نتيجة للأحداث التي طرأت على الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى والدول المنتجة للنفط، تطورت طرق تسويق النفط الخام مما أنتج أشكالا مختلفة من الأسواق النفطية هي كما يلي:

1- الأسواق الفورية للنفط الخام

ليس لها مكان مادي معين تتواجد به براميل النفط في انتظار المشتري، وإنما هي مجمل الصفقات التي لا يتعدى أجلها 15 يوما والموجودة في منطقة يتمركز فيها نشاط كبير للتجارة على النفط، وهي سوق تراضي لا يوجد أي بنك يسجل عملياتها[1].

وإن لم يكن من الضروري الإلتقاء لإبرام عقود البيع فإن اقتراب البائع من المشتري سوف يسهل العملية وهذا ما يفسر تمركز هذه الأسواق في مناطق محددة.

[1] Olivier Riebel, **" l'opec: une organisation face a ses défis pétrole et technique"**, association française de technicien et professionnels du pétrole, N^0 418 janvier/Février 1999 p : 95.

وقد عرفت تجارة النفط هذا النوع من الأسواق منذ ظهورها باعتبارها عملية لتسويق النفط ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب، ومن أهم هذه الأسواق في العالم سوق روتردام بهولندا.

وتتحدد الأسعار في هذه الأسواق نسبة إلى النفط الخام المرجعي، ففي أسواق أوروبا تكون الأسعار المتداولة هي أسعار النفط الخام المرجعي وهو البرنت، أما في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية فالخام المرجعي هو خام غرب تكساس.

أما التوازن العام للأسواق الفورية للنفط الخام فإنه يكون وفق آلية العرض والطلب، إلا أنه يمكن أن يختلف السعر بين سوقين بسبب تكلفة النقل بين السوق والآخر، وفي هذه الحالة فإنه يتم الإستفادة من فروقات السعر بإعادة البيع في السوق التي ترتفع فيها الأسعار وذلك للإبقاء على أسعار دولية متقاربة للنفط الخام.

أما التعاملات في هذه الأسواق فإنها تتم في إطار الإتفاقيات العامة بين المتعاملين من خلال المفاوضات التي تتم على سعر النفط المتبادل بناء على سعر النفط المرجعي.

2- الأسواق الآجلة

نظرا لتطاير الأسعار في السوق الفورية للنفط الخام، أدخل المنظمون سوقا للأسعار الثابتة بتسليم مؤجل بما يعرف بالأسواق النفطية الآجلة، ويوجد فرعان لهذا الشكل من الأسواق: الأسواق النفطية المادية الآجلة والأسواق النفطية المالية الآجلة (البورصات النفطية):

أ- الأسواق النفطية المادية الآجلة

تعمل مثل الأسواق النفطية الفورية ولكن بآجال أطول من 15يوما، وتتم العمليات بالتراضي لسعر معين مع تسليم لآجال لاحقة، يعرف بداية على أنه شهر لكن يمكن أن يتجاوز ذلك، وهذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة التي لا يجب أن تقل عن 500000 برميل والبائع بتحديد تاريخ توفرها، ولا تكون هذه الأسواق إلا لعدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية كالبرنت، البترين، زيت الديزل ووقود الطائرات، وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب.

ب- البورصات النفطية

ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى 1973 في نيويورك، وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفتها فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ويتم التعامل

فيها بالعقود الآجلة وليس بشحنات النفط الخام وهذه العقود لها طابع السندات المالية، وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو المشتقات النفطية من نوع محـــدد، وتوجـــد ثـــلاث بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم هي: سوق نيويورك للتبادل التجـــاري (NYMEX)، ســـوق المبادلات النفطية العالمية بلندن (IPS) وسوق سنغافورة النقدي العالمي (SIMEX).

ويتوفر عنصر الشفافية في هذا النوع من الأسواق النفطية مثلما هو الحال في البورصة العادية، حيث في مكان محدد يمرر المتعاملون أوامرهم بناء على الأسعار المطبقة في الأسواق التي تظهرها لوحة المعلومات في كل وقت، كما تتوفر هذه الأسواق على سماسرة يسهلون الإلتقاء بين البائع والمشتري وكذلك على غرفة مقاصة التي تضمن التنظيم والتسيير الحسن للسوق[1].

ومعظم المتعاملين في هذه السوق هم من المضاربين الذين يهدفون إلى تحقيق الأرباح والإستفادة من تقلبات الأسعار، وغالبا ليس لهم نشاط صناعي ولا مصافي تكرير ولا يمتلكون أي إنتاج ولكنهم يؤثرون على السوق النفطية وعلى الأسعار أيضا.

ويظهر أن البورصات النفطية هي الحل المثالي للتعامل مع تقلبات أسعار النفط التي لا يمكن التحكم فيها، لما توفره هذه الأسواق من آليات تحمي المتعاملين من هذه التقلبات، لكن التعامل فيها جد معقد[2].

وعادة تكون الأسعار السائدة في الأسواق الفورية هي التي تسيطر على السوق النفطيـــة عمومـــا، حيث تترك قوى السوق لتضبط يوميا مستوى أسعار النفط الخام.

ثالثا: الأطراف المؤثرة في سلوك السوق النفطية العالمية

1- من ناحية الدول المنتجة

أ- منظمة أوبك opec

هي منظمة من المنظمات القائمة بين الحكومات ذات كيان دولي، والتي تم إنشاؤها بناء على المبادرة الفنزويلية التي دعا على أساسها العراق بعض الدول المنتجة إلى عقد اجتماع في بغـــداد بـــين 10-14 سبتمبر 1960[3]، ضم ممثلي إيران، العراق، الكويت، السعودية وفنزويلا انتهى بإعلان تأســـيس هـــذه

[1] مجلد ميلود، " **الجباية البترولية لعقود البحث والإنتاج نحو ملائمة أكثر مع السوق**"، مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي عـــن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2002، ص: 70.

[2] نفس المرجع السابق ص: 74.

[3] محمد أزهر السماك، مرجع سبق ذكره، ص: 146.

المنظمة[1]، وهي تنظيم احتكار المنتج مشابه للكارتل الإحتكاري الذي كان يسيطر على صناعة النفط قبل هذا التاريخ (والممثل في الشركات العالمية النفطية "الشقيقات السبع")[2]، وتضم الأقطار الرئيسية المنتجة للنفط في الدول النامية: السعودية، الكويت، العراق، إيران، فنزويلا، قطر، إندونيسيا، ليبيا، الإمارات، الجزائر، نيجيريا، الإكوادور والغابون.

وتهدف هذه المنظمة إلى التحكم في استقرار أسعار النفط، وتنسيق الجهود بين أفرادها[3] في مجال السياسة النفطية من أجل ضمان المصالح الفردية والجماعية واستغلال أمثل للثروة النفطية والدفاع عن حقوق المنتجين، وقد عملت في هذا الإطار بالتأثير على حجم الإنتاج النفطي ومستوى الأسعار حسب تطورات السوق النفطية العالمية وما تقتضيه مصالح أعضائها[4].

وتعتمد المنظمة في تسعير النفط على سعر برميل سلة الأوبك والتي كانت تضم سبعة أنواع من النفط الخام* هي: مزيج صحاري الجزائر 44، خام ميناس الإندونيسي 34، نفط بوني خفيف النيجيري 37، عربي خفيف السعودي 34، نفط دبي 39، تياجوانا الفنزويلي 31 وأستيموس المكسيكي33، وأصبحت في 2005 تضم 11 نوعا من الخامات النفطية هي: عربي خفيف السعودي، مزيج صحاري الجزائر، نفط البصرة الخفيف العراقي 36، السدرة الليبي 37، موربان الإماراتي 39، قطر البحري 40، الخام الكويتي 31، الخام الإيراني الثقيل، خام بي سي أف الفنزويلي، بوني خفيف النيجيري وميناس الإندونيسي، وهي تركيبة تعكس معدل نوعية أنواع النفط الداخلة في هذه السلة، التي تبلغ درجة API لها 32.7 وهي ذات محتوى كبريتي يقدر بـ1.77%[5] وبالتالي فهي ذات كثافة متوسطة، ويتم احتسابها على أساس المعدلات الموزونة لأنواع النفط الداخلة فيها حسب نسبتها في الإنتاج والصادرات في الأسواق الأساسية للنفط.

---

[1] عن الموقع الرسمي لمنظمة أوبك: www.opec.org/aboutus/history/history.htm أطلع عليه بتاريخ 2008/8/30.

[2] عبد القادر سيد أحمد ترجمة: خليل أحمد خليل، فؤاد شاهين، " **الأوبك، ماضيها، حاضرها وأفاق تطورها**"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1982، ص: 75.

[3] حسن عبد الله، " **مستقبل النفط العربي**"، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

[4] Abderrahmane Remili, **" tiers-monde et émergence d'un nouvel ordre économique international"**, OPU Algérie, p : 33.

* تشير الأرقام أمام كل نوع إلى درجة الكثافة النوعية للنفط الخام API التي تعكس جودته.

[5] عبد الفتاح دندي، " **تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاسها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء**"، مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 34 العدد 125 ربيع 2008، ص: 28.

ب- الدول المنتجة خارج أوبك

وهي الدول المنتجة للنفط غير المنظمة إلى أوبك ويصطلح عليها بدول **أيبك**، ورغم أنها أنتجت حوالي 60% من الإنتاج النفطي العالمي لسنة 2004، وبلغ إنتاجها سنة 2007 حوالي 42.5 مليون برميل يوميا، إلا أن السمة الغالبة عليها هي أنها دول مستهلكة للنفط ومستوردة له، لأن عددا منها هي دول صناعية متقدمة يزيد طلبها على النفط، وتكاليف الإنتاج في معظمها يزيد عن تكاليف إنتاجه في دول الأوبك، وتضم أكبر الدول المنتجة في هذه المجموعة: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، كندا، النرويج، بريطانيا ودول بحر الشمال[1]، ومن الدول النامية: الصين، المكسيك، كازاخستان وسلطنة عمان، وإنتاجها يتناقص سنويا نتيجة الإستخراج المكثف لنفطها للتأثير على سياسة أوبك بتخفيض الإنتاج.

وهذه الدول تنسق أحيانا بين سياساتها النفطية مثل دول الأوبك لكن دون إطار تنظيمي لهذا التنسيق، ودون تنفيذه في أحيان كثيرة، ويمكن لها أن تؤثر على أسعار النفط بزيادة عرضه.

2- من ناحية الدول المستهلكة

أ- وكالة الطاقة الدولية EIA

هي منظمة دولية تمثل احتكار المستهلك للنفط، تأسست بعد أزمة الطاقة 1973 بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية في 15 نوفمبر 1974 وهي منظمة تابعة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، الأعضاء المؤسسون لها 16 دولة هي: النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، بريطانيا والولايات الأمريكية المتحدة، وانضمت فيما بعد نيوزيلندا، النرويج واليونان، وكان قيام هذه المنظمة نتيجة للتحولات التي عرفتها السوق النفطية العالمية وبالأخص ما تعلق منها بالمنطقة العربية، حيث تحولت الصناعة النفطية من أيدي الشركات النفطية العالمية التي تملكها الدول الأعضاء في هذه المنظمة إلى سيطرة الدول المنتجة نفسها مما جعلها تتحكم في مستويات الإنتاج والأسعار، وهذا لم يكن في مصلحة الدول المستهلكة للنفط التي تسعى جاهدة لضمان إمداداتها النفطية ولو بالإحتلال العسكري لمنابع النفط، وتهديد الدول المنتجة

[1] عن الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية: http: //eia.doe.gov/emeu/cabs/nonopec.pdf أطلع عليه بتاريخ 2008/2/16.

والمصدرة لهذه السلعة من خلال تطوير مصادر الطاقة البديلة للنفط، والعمل على جذب الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة للنفط إلى بنوك الدول الأعضاء[1].

ووكالة الطاقة الدولية تهدف في الأساس إلى تقوية موقف المستهلكين للنفط من خلال تشجيع أعضائها على الإحتفاظ بمخزون تجاري واستراتيجي كبير من النفط تستطيع به التأثير على السوق النفطية في مراحل انخفاض إنتاج دول الأوبك وقلة العرض النفطي.

ب- الشركات النفطية العالمية الكبرى

سيطرت لوقت طويل مجموعة من الشركات العالمية الكبرى على الصناعة النفطية اصطلح على تسميتها بالشقيقات السبع، وهي التي تتحكم في جانب كبير من الإنتاج والنقل والتوزيع والتكرير، ورغم تأسيس شركات النفط الوطنية التي تشرف على الصناعة النفطية في دولها ودول أخرى، إلا أن هذه الشركات مازالت تحتفظ بنصيب مهم في الصناعة النفطية، وهي مملوكة في معظمها للولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى بريطانيا وهولندا، وتملك أكثر من 70% من صناعة التكرير العالمية، وأكثر من 50% من ناقلات النفط في العالم.

أكبر هذه الشركات هي "**إكسون**"، "**غولف**"، "**تكساكو**"، "**موبيل أويل**" و"**تشيفرون**"[2] وكلها شركات أمريكية، بالإضافة إلى الشركتين الهولندية "**شل**" والبريطانية "**بريتيش بيتروليوم**".

ولا تهمل المراكز المهمة لشركات النفط الوطنية التابعة للدول المنتجة فقد سيطرت على 78% من إنتاج النفط في العالم خلال سنة 2004[3]، ومن هذه الشركات شركة **آرمكو** السعودية، شركة **النفط الوطنية الإيرانية**، شركة **بيتروليوس** المكسيكية، شركة **بترو** الصينية....

وتؤثر الشركات النفطية على السوق النفطية من خلال تطوير أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب مما يؤدي إلى التأثير على التكاليف ومن ثم على السعر الأدنى للنفط لاحقا.

[1] محمد أزهر السماك، مرجع سبق ذكره، ص: 157.

[2] حسن سيد أبو العينين، مرجع سبق ذكره، ص: 331.

[3] Bart Gordon and others, **"crude oil uncertainty about Future Oil Supply Makes It Important to Develop a Strategy for Addressing a Peak and Decline in Oil Production"**, Report to Congressional Requesters, United States Government Accountability Office, February 28,2007, p: 25.

المطلب الثالث: علاقة سعر النفط ببعض المتغيرات الإقتصادية

لسعر النفط علاقات متشابكة مع الكثير من المتغيرات الإقتصادية، سنركز على بعضها في هذا المطلب لأهميتها في هذه الدراسة.

أولا: علاقة سعر النفط ببعض المتغيرات الإقتصادية الكلية

1-سعر النفط والتضخم

تقلبات أسعار النفط تعمل على تعقيد مهام واضعي السياسات الإقتصادية في كل الدول، فإرتفاع التضخم خلال سنوات السبعينات يرجع في جانب منه إلى الإرتفاع السريع في أسعار النفط، والإنخفاض الطويل في معدلات التضخم خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي تزامن بدوره مع الإنخفاض في أسعار النفط، ومن ثم يتضح لنا مدى الإرتباط بين تغيرات أسعار النفط والتضخم، ورغم أن معظم الأمثلة على هذه العلاقة ذات طبيعة تاريخية، إلا أنه لا يمكن إهمال تأثير أسعار النفط على التضخم.

ولشرح كيفية تأثير تغيير أسعار النفط على النشاط الإقتصادي، فهناك مجموعة من الآليات المحتملة لهذا التأثير، عن طريق زيادة تكاليف المدخلات، وزيادة عدم اليقين في الإستثمار، والتي هي بمثابة صدمة لمستوى الأسعار الإجمالية[1].

وعموما فإن العلاقة بين أسعار النفط والتضخم هي علاقة طردية[2]، فأسعار النفط تنعكس على تكاليف الإنتاج وبالتالي على أسعار المنتجات النهائية، وبالنسبة للدول التي تستورد هذه المنتجات فإنها تستورد معها التضخم، مما يؤدي إلى التأثير على المستوى العام للأسعار، لأن النفط يدخل كمادة أولية في الصناعة والزراعة وقطاع الخدمات وتعتبر أسعاره تكاليف بالنسبة لإنتاج هذه القطاعات، ومن جهة أخرى يؤثر التضخم على القيمة الحقيقية للعوائد النفطية التي تتلقاها الدول المصدرة لهذه المادة.

2- سعر النفط والدولار

يقوم سعر النفط في كل دول العالم بالدولار الأمريكي[3]، والعلاقة بين أسعار النفط والدولار معقدة، ففي الوقت الذي يؤدي فيه انخفاض الدولار إلى رفع أسعار النفط، يسهم ارتفاع أسعار النفط

[1] Michael Leblanc, Menzie D.chinn, **" do high oil prices presage inflation"**, from The Evidence forum G-5 Countries- February 19, 2004 p: 14.

[2] Nick Barisheff, **"the gold, oil and us dollar relationship "** , gold-eagle magazine, 22 April 2005, from the site web: http://www.gold-eagle.com/editorials_05/barisheff042205.html, at the 16/4/2004.

[3] Agnes Bénassy-Quéré, Valérie Mignon & Alexis Penot, **"China and the Relationship between the Oil Price and the Dollar"**, centre d'etudes prospective et d'information internationals CEPII ,10/2005 p: 4.

في تخفيض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات النفط الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، كما أن فك هذه العلاقة يتطلب إما تسعير النفط بغير الدولار، أو تخفيض اعتماد الولايات المتحدة على النفط وكلا الحلين غير وارد في المستقبل المنظور (حتى العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين)، حيث أن هذه العلاقة هي علاقة عكسية[1] لا يمكن فصلها لأن الحلول المتمثلة في تسعير النفط بغير الدولار أو تخفيض اعتماد الولايات المتحدة على النفط غير ممكنة حاليا.

وعلى المدى القصير، يسهم انخفاض الدولار في تشجيع المضاربين على دخول أسواق النفط، والذي يسهم بدوره في ارتفاع أسعار النفط وزيادة ذبذبتها، وعلى المدى الطويل يسهم انخفاض الدولار في تخفيض نمو الإنتاج النفطي بينما يسهم في زيادة النمو على الطلب على النفط، الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع أسعار النفط، وهذا الإرتفاع لا يعني بالضرورة أن يكون نافعا للدول المنتجة لأن الهدف من ذلك هو ما يمكن أن تشتريه عوائد النفط، وليس ارتفاع سعر البرميل.

والشكل 2-1 يوضح تطور سعر النفط الحقيقي مقارنة بتطور سعر صرف الدولار خلال الفترة 1973-2007 وتتضح فيه العلاقة العكسية بين المتغيرين في معظم هذه الفترة.

الشكل 2-1 تطور سعر النفط الحقيقي والقيمة الحقيقية للدولار خلال الفترة 1973-2007.

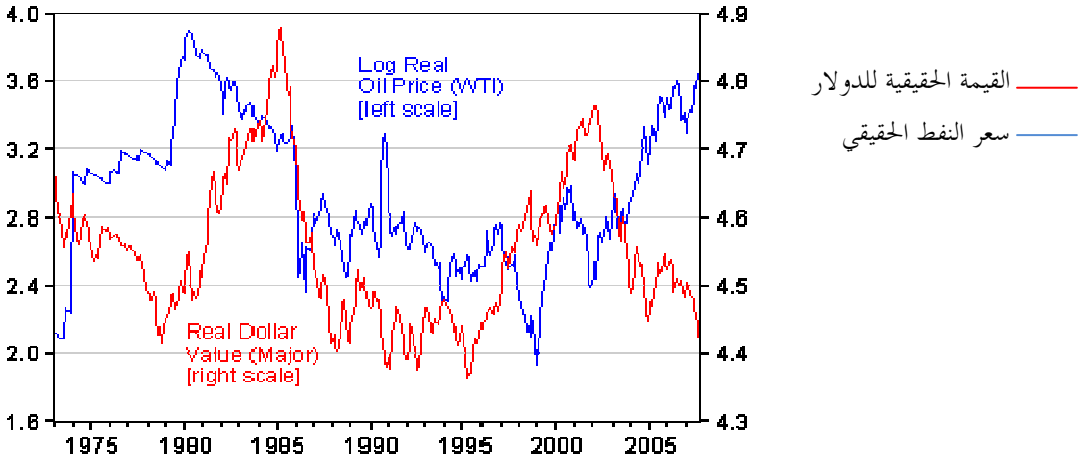

المصدر: عن موقع موسوعة ويكيبيديا الإلكترونية:
http://en.wikipidia.org/wiki/image:oildollar3.jpg

[1] أنس بن فيصل الحجي، "**في سبيل ثقافة نفطية: العلاقة بين الدولار والنفط**"، موقع إيلاف الإلكتروني يوم 6 نوفمبر 2007، من خلال الرابط الإلكتروني:www.elaph.com/economics ، أطلع عليه بتاريخ 6 /11/ 2007.

ثانيا: علاقة سعر النفط بالذهب

يرتبط الحديث عن أسعار الذهب في الغالب بالحديث عن تأثيره وتأثره بأسعار النفط، رغم الفارق الكبير بينهما من جميع النواحي، فالذهب كان العملة السائدة حتى تم استخدام العملات الورقية في نهاية القرن الثامن عشر ميلادي، وإن فقد الذهب وظيفته كعملة متداولة، إلا أنه أصبح يحتفظ به كإستثمار ويستخدم في المضاربة، أما النفط فهو وقود الحضارة البشرية المعاصرة وقد سمي بالذهب الأسود لأنه أصبح مصدر الثروة والدخل للعديد من دول العالم التي تصدره.

وبما أنهما مصدران للثروة، نشأت بين الذهب والنفط علاقة وثيقة وإن كانت عكسية[1]، فمن الملاحظ بصفة عامة، أنه كلما ارتفعت أسعار النفط انخفضت أسعار الذهب والعكس صحيح، بالرغم من أنهما ليستا سلعتين مكملتين لبعضهما وليستا بديلتين، وإنما هما سلعتان مستقلتان عن بعضهما تماما، والعلاقات بين أسعار السلع تتحدد عادة على أساس إما لأنهما بديلتين، حيث يزداد الطلب على إحداهما عندما يرتفع سعر الأخرى والعكس صحيح، وإما لأنهما مكملتين لبعضهما، فيزداد الطلب على إحداهما عندما يزداد على الأخرى، أما إذا كانتا مستقلتين عن بعضهما كما في حال الذهب والنفط، فمن المتوقع ألا تكون هناك علاقة بينهما، وأكثر الأفكار قبولا لتفسير هذه العلاقة هي أنه عندما ترتفع أسعار النفط تنخفض أسعار الذهب لأن الدول الصناعية المستوردة للنفط وهي التي تمتلك احتياطي كبير من الذهب، تبيع جزءا منه كي تتمكن من شراء ما تحتاجه من النفط فيزداد العرض من الذهب مما يقلل سعره، وعندما تنخفض أسعار النفط تصبح تلك الدول في موقف يمكنها من شراء الذهب لزيادة احتياطاتها منه مما يزيد الطلب عليه وبالتالي ترتفع أسعاره، ولكن انخفضت أسعار الذهب في أواخر التسعينات من القرن المنصرم بالرغم من انخفاض أسعار النفط خلال تلك الفترة، لأن العديد من الدول ومن أهمها بريطانيا صاحبة أكبر احتياطي من الذهب، قررت أن تبيع نصف احتياطها منه لحماية قيمة الجنيه الإسترليني،كما أعلنت سويسرا بيع جزء كبير من احتياطها، وكذلك قرر صندوق النقد الدولي أن يبيع 10% مما لديه من الذهب لتمويل البرامج التي يعتزم تنفيذها لتخفيض ديون الدول النامية، وكل ذلك زاد من عرض الذهب بدرجة كبيرة مما قلل أسعاره في وقت كانت فيه أسعار النفط تنخفض أيضا.

[1] محمد حامد عبد الله حامد، " **ما الذي يجمع الذهب الأصفر والذهب الأسود**"، مجلة عالم الإقتصاد عدد رقم 143 الصادر يوم 2003/12/1، من خلال الرابط الإلكتروني الموالي الذي أطلع عليه يوم 2008/12/11:
www.ecoword-mag.com/detail.asp?Inissuno=143&InsecyionID=1249&Intenplatekey =home

إلا أنه مع توجه أسعار النفط نحو الإرتفاع بين 2003-2007، كانت أسعار الذهب تتجه نحو الإرتفاع أيضا، وهنا تصبح هذه العلاقة طردية بما يعرف بمصيدة الذهب، حيث تعمل الدول الصناعية التي تملك الذهب على طرحه في الأسواق العالمية مع الضغط لإبقاء أسعاره مرتفعة لإمتصاص الفوائض المالية النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط[1].

ثالثا: علاقة سعر النفط بالتنمية الإقتصادية

من الناحية النظرية كلما زادت الثروة النفطية لبلد ما زادت ثروة المجتمع وقدرته الإنتاجية ونصيب الفرد من الدخل الوطني، لأن حجم الناتج المحلي الإجمالي دالة في عنصر العمل، رأس المال، التطور التكنولوجي ودالة متزايدة كذلك في عنصر الأرض (التي يدخل ضمنها النفط)، كما أن عمليات التنمية الإقتصادية تعتمد على الإستخدام المكثف للطاقة والمعادن بما فيها النفط[2]، لذلك فكلما كان البلد منتجا للنفط أصبحت عملية التنمية الإقتصادية فيه أيسر من غيره، سواء من خلال الإعتماد على النفط ومشتقاته في مشاريع التنمية أو من خلال توظيف عوائد النفط لتمويل برامج التنمية فيه، وهنا يتضح أنه كلما ارتفعت أسعار النفط تتوفر لدى الدولة الموارد المالية اللازمة للقيام بالتنمية الإقتصادية، لكن من الناحية العملية تشير الدراسات الميدانية إلى أن التنمية في البلدان غير النفطية أسرع بأربعة أضعاف منها في البلدان النفطية التي تعتبر أكثر هشاشة من الناحية الإقتصادية مما يجعل العلاقة بين وجود الثروة النفطية والتنمية الإقتصادية سلبية[3]، لأنها ترتبط بسوء تخصيص العوائد النفطية لبرامج التنمية وتراجع القطاعات الإقتصادية المنتجة رغم ارتفاع أسعار النفط بما يعرف بالمرض الهولندي*، حيث أن البلدان التي تتمتع

[1] عبد الخالق فاروق، "**النفط والأموال العربية في الخارج**"، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية مصر 2002، ص: 81.

[2] سيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، " **اقتصاديات الموارد والبيئة**"، الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2007، ص: 31.

[3] Dr. Bouadam Kamel**," La rente pétrolière entre malédiction et bénédiction",**
مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة أيام 8/7 أفريل 2008 بجامعة فرحات عباس بسطيف.

* المرض الهولندي ظاهرة اقتصادية رصدت لأول مرة في هولندا عندما اكتشف فيها الغاز، فارتفعت قيمة عملتها المحلية وأصبحت سلعها أقل تنافسية وأدى ذلك إلى شلل في صناعتها، ويشار بالمرض الهولندي إلى كل دولة تملك احتياطي كبير من مورد طبيعي لكن أداءها الإقتصادي ضعيف مقارنة بما يدره عليها ذلك المورد الطبيعي.

بموارد طبيعية تنمو بوتيرة أبطأ من غيرها [1]، وكمثال على هذا في نيجيريا رغم الثروة النفطية الكبيرة إلا أن نصيب الفرد من الدخل الوطني فيها يحتل المرتبة 209 عالميا[2] .

وتوجد قاعدة تعرف بقاعدة هارولد هوتلينج * توضح العلاقة بين سعر النفط والرفاهية الإقتصادية، و تنص على كيفية توزيع إنتاج الكمية الموجودة من الثروة الناضبة (ونخص بها في هذا الإطار النفط) على فترات زمنية مختلفة بحيث تتحقق أقصى رفاهية اقتصادية ممكنة، وخلاصة ما توصل إليه هو أنه يوجد لأي كمية محددة من المورد الناضب جدول زمني أمثل للإستخراج، هو ذلك الجدول الذي يضمن ارتفاعا منظما لسعر المورد بمعدل سنوي يعادل سعر الفائدة، وهذا المعدل سوف يتحقق تلقائيا بفعل قوى السوق وسيضمن تحقيق الكفاءة ويعظم الرفاهية الإقتصادية[3]، فيكون جدول الإنتاج الأمثل من وجهة نظر هوتلينج هو الذي يحقق المعادلة:

$$P_t = P_O.e^{rt}$$

بحيث:

- P_t هو سعر المورد الناضب في الزمن t.
- P_0 هو سعر المورد الناضب في الزمن الابتدائي $t = 0$.
- e أساس اللوغاريتم الطبيعي.
- r سعر الفائدة.
- t الزمن. [4]

المبحث الثاني: محددات سعر النفط

إن معرفة العوامل المحددة لسعر النفط أمر مهم خاصة للدول المنتجة له، حيث أن معرفة هذه العوامل تساعد على إحداث تغييرات عليها زيادة أو نقصانا من أجل ضمان استقرار أسعار النفط، تمكنها من

---

[1] Paul Collier and Benedikt Goderis, Commodity Prices**," Growth, and the Natural Resource Curse, Reconciling a Conundrum"**, from University of Oxford n^0 CSAE WPS/2007-15 August, 2007 p : 2.

[2] Andrew Miller**," Oil and Development in Africa Confronting a troubled past and an uncertain future"**, Harvard political review, February 26, 2006. From the site web : http://hprsite.squarespace.com/oil-and-development-in-africa, the 14/5/2008.

*هوتيلينج أول من طور مفهوم أسعار الثروات وخاصة النفط من خلال مقال نشره سنة 1931 تحت عنوان اقتصاديات الموارد الناضبة.

[3] كتوش عاشور،" **الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الإقتصاد الوطني**"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية عن كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2004، ص: 20 .

[4] لمزيد من التفاصيل انظر: كتوش عاشور، " **الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الإقتصاد الوطني**"، ص: 20 وما بعدها.

الحصول على موارد مالية هامة لتلبية حاجة الإقتصاد والمجتمع فيها، كما أن الدول المستوردة للنفط تبقى اقتصادياتها مرتبطة بالنفط وأسعاره فمعدلات النمو فيها معرضة لعدم الإستقرار لتقلب أسعار النفط، وتتنوع هذه العوامل وتتشابك فيما بينها، وسنركز في هذا المبحث على العوامل الإقتصادية التي تصاغ في النظرية الإقتصادية بأن لكل سلعة سعرا يتحدد وفق قانون العرض والطلب مع الإقرار بوجود عوامل مؤثرة أخرى يصعب التحكم فيها، ودون أن ننسى أن سعر النفط كان يتحدد وفق معايير غير اقتصادية قبل الثمانينات من القرن الماضي.

المطلب الأول: الطلب على النفط الخام والعوامل المؤثرة عليه

الطلب على النفط الخام من أهم العوامل المؤثرة على سعر النفط، حيث نلاحظ أن خبراء النفط عند تنبؤهم بأسعار النفط المستقبلية، يستندون إلى الكميات المتوقع طلبها من النفط مستقبلا.

أولا: مفهوم الطلب العالمي على النفط الخام

يعرف الطلب على النفط على أنه مقدار الحاجة الإنسانية في جانبها الكمي والنوعي للسلعة النفطية، سواء في شكلها الخام أو في شكل مشتقات نفطية مكررة، وذلك عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف تلبية تلك الحاجة الإنسانية، سواء كانت لغرض استهلاكي مثل البترين أو الكيروسين، أو لغرض إنتاجي كالمنتجات النفطية التي تدخل في الصناعة البتروكيمياوية[1].

ومن هذا التعريف يتضح لنا أن الطلب العالمي على النفط ينقسم إلى:

- الطلب على النفط الخام.
- الطلب على المشتقات النفطية.

ويرتبط الطلب على النفط الخام بالطلب على المشتقات النفطية، حيث أن الطلب على هذه الأخيرة هو الذي يعزز الطلب على النفط الخام من أجل تكريره.

وتتميز مرونة الطلب على النفط* في المدى القصير بكونها شبه معدومة، وهذا لأن أي زيادة في السعر لا تؤدي بالضرورة إلى تقليص الطلب في المدى القصير، لأن المستهلك يكون مرتبطا بإشباع حاجته الضرورية من النفط ولا يكون في إمكانه تقليص الطلب عليه في فترة قصيرة، أما في حالة انخفاض السعر فإن المستهلك يحاول زيادة طلبه على النفط لكن ذلك يبقى محدودا بالنظر إلى الطاقة التخزينية

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص: 147.

* درجة مرونة الطلب على النفط= التغير في الطلب على النفط / التغير في السعر

وارتفاع تكلفتها، وعلى هذا الأساس يكون التغير في الطلب على النفط أقل من التغير في السعر في المدى القصير.

ويتركز الطلب على النفط عالميا في مناطق أهمها أمريكا الشمالية، أوروبا وشرق آسيا، والتي تعتبر أكبر المستوردين للنفط وذلك حسب درجة تقدمها الإقتصادي ومعدلات نموها، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 2-1 تطور الطلب العالمي على النفط الخام خلال الفترة 2004-2007 حسب المناطق

الوحدة: مليون برميل يوميا.

الدولة / السنوات	2004	2005	2006	2007
الولايات المتحدة الأمريكية	20.73	20.80	20.69	20.70
كندا	2.30	2.30	2.26	2.33
استراليا ونيوزيلندة	1.05	1.07	1.07	1.09
اليابان	5.29	5.31	5.16	4.97
كوريا الجنوبية	2.16	2.19	2.17	2.21
فرنسا	2.01	1.99	1.96	1.94
ألمانيا	2.67	2.65	2.66	2.47
إيطاليا	1.79	1.75	1.73	1.68
بريطانيا	1.80	1.83	1.82	1.76
روسيا	4.04	4.07	4.21	4.28
الصين	6.44	6.72	7.20	7.58
دول أخرى	32.05	32.97	33.77	34.53
مجموع الطلب العالمي على النفط الخام	82.33	83.65	84.70	85.54

المصدر: الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية: www.eia.doe.gov/emeu/ipsr/appc.htm

ومن الجدول السابق يتبن لنا أن الطلب على النفط الخام في أهم الدول الصناعية الكبرى وبعض الدول النامية الصاعدة خلال الفترة 2004-2007 هو في حدود 60% من الطلب العالمي، كما أن تغير الطلب على النفط الخام في هذه الفترة صغير جدا مما يؤكد قلة مرونته في المدى القصير.

ثانيا: العوامل المؤثرة على الطلب على النفط الخام

يتحدد الطلب على النفط الخام حسب حاجة الدول المستهلكة له، وهي دول مجموعة التعاون الإقتصادي والتنمية ممثلة في دول وكالة الطاقة الدولية، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك

في المجموعة وفي العالم، بالإضافة إلى حاجة المجموعة الأسيوية الصاعدة من الدول النامية مثل الهند والصين، وحاجة روسيا وجمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق، وفي المجموع تستهلك هذه الدول حوالي 80% من الإستهلاك العالمي للنفط الخام، مما يجعلها مؤثرة على السوق النفطية العالمية في جانب الطلب.
وعليه فإن الطلب على النفط الخام يتأثر بالعديد من العوامل التي تساهم فيها هذه الدول بشكل كبير، وهي عوامل متشابكة بعضها أساسي والبعض الآخر مكمل، ويتأثر بها الطلب على النفط الخام بدرجات متفاوتة، وهي كما يلي:

1- معدل النمو الإقتصادي ومستوى التقدم الصناعي والتوسع الميكانيكي

بما أن مصادر الطاقة وخاصة النفط تعد عنصرا أساسيا في العملية الإنتاجية، وتعتمد عليه عملية التطور الإقتصادي، فإن النفط يلعب دورا كبيرا في تطور الإقتصاد العالمي، والطلب العالمي على النفط الخام يعكس مستوى التقدم الإقتصادي الذي وصله العالم، فلو لاحظنا حجم الإعتماد على النفط ومشتقاته في تشغيل كم هائل من المركبات والآلات المستخدمة في الكثير من المجالات، ووسائل النقل البحري والبري والجوي سيتضح لنا تزايد الطلب العالمي على النفط مع تزايد درجة التطور الإقتصادي[1].
كما أن النمو الإقتصادي العالمي الناتج عن عملية التقدم التقني والصناعي، يرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الطلب العالمي على النفط، فزيادة النمو الإقتصادي تصاحبها زيادة في الإستهلاك النفطي مما يعني زيادة الطلب على النفط، وبالعكس فإن كل انخفاض في النمو الإقتصادي من شأنه أن يؤثر على كميات النفط المطلوبة بالتقلص، أي أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة طردية متداخلة فكل عامل يؤثر في الآخر[2].

2- سعر النفط الخام

يعتبر سعر النفط الخام من العوامل الأساسية التي تؤثر على الطلب على النفط الخام، والعلاقة بينهما عكسية حيث من المعروف تاريخيا أن كل انخفاض في سعر النفط يقابله سعي الدول المستهلكة إلى التوسع في الطلب على النفط سواء في صورته الخام أو في شكل منتجات نفطية مشتقة.
إلا أن هناك اختلافا في قاعدة تحديد سعر النفط، حيث تحاول الدول المنتجة له أن يعتبر النفط سلعة إستراتيجية قاعدة تحديد سعره تختلف عن تحديد أسعار بقية السلع، نظرا لتنوع التكاليف في الصناعة

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص: 153.
[2] جمعة رضوان، " **تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر 1970-2004** "، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد كمي عن كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2007، ص: 35.

النفطية، فكلما ارتفعت تكاليف هذه الصناعة ارتفع الحد الأدنى لسعر النفط و لجأت الدول المستهلكة إلى تطوير بدائل النفط وبالتالي ينخفض الطلب العالمي عليه في المدى المتوسط والطويل[1] مما يؤثر على الأداء الإقتصادي للدول المنتجة للنفط، بينما تعمل الدول المستهلكة على اعتباره سلعة عادية يتحدد سعرها وفق قانون العرض والطلب الذي بإمكانها التأثير عليه، حتى تبقى الأسعار في مستوى منخفض بما يخدم حاجة اقتصادياتها لهذه السلعة وزيادة طلبها عليه.

3- سعر بدائل النفط

سعر بدائل النفط من العوامل التي تؤثر على الطلب على النفط، ففي حال تعذر منافستها للنفط فإن الطلب على النفط لا يقل لكون أسعارها مرتفعة جدا عن سعر النفط، لكن كلما عرفت أسعار النفط ارتفاعا إلا ولجأت الدول المستهلكة إلى تقليص استهلاكها من النفط وتعويضه ببدائله وعلى رأسها الغاز الطبيعي والفحم، والتي تكون أسعارها أقل مقارنة بأسعار النفط المرتفعة.
وعلى الرغم من تعدد مصادر الطاقة البديلة إلا أن تأثيرها على الطلب على النفط في المدى القصير والمتوسط محدود جدا لأن تكاليفها مازالت مرتفعة جدا، كما أن تغيير النشاط الصناعي القائم على النفط نحو نشاط صناعي قائم على مصدر طاقة بديل له لا يتم بهذه السرعة.

4- الإستقرار السياسي والأمني في العالم

الإستقرار السياسي والأمني في العالم لا يقل أهمية في تأثيره على الطلب على النفط عن بقية العوامل الأخرى، فالإضطرابات السياسية في بعض مناطق العالم قد تؤدي في بعض الأحيان إلى تقليص الإمدادات النفطية، وهذا ما يدفع الدول المستهلكة إلى التنافس للحصول على الكمية الموجودة من النفط في السوق وبأي سعر تخوفا من انقطاع الإمدادات، مما يخلق عدم التوازن بين العرض والطلب على النفط، وسيأتي في المبحث التالي من هذا الفصل كيف أن الاضطرابات السياسية كانت السبب وراء معظم الأزمات النفطية التي أثرت على الإقتصاد العالمي.

[1] المكرطار فائزة، **"التنبؤ بأسعار النفط المرجعية"**، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد قياسي عن كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2000، ص: 147.

5- المناخ

قد لا يعتبر المناخ عاملا أساسيا لكنه عامل مؤثر في الطلب على النفط في المدى القصير، حيث أن اختلاف فصول السنة واختلاف درجة الحرارة بين الشتاء والصيف وبين مناطق العالم، تؤدي إلى اختلاف الكميات المطلوبة من النفط، حيث في الشتاء مثلا يزيد الطلب على المشتقات النفطية خاصة وقود التدفئة، ويزيد الطلب على النفط الخام كذلك لحاجة مصانع التكرير إلى مواكبة زيادة الطلب على وقود التدفئة، كما يمكن للكوارث الطبيعية أن تؤثر على الطلب على النفط مثل الأعاصير التي ضربت أمريكا الشمالية والوسطى في سنة 2005 وأدت إلى تعطيل مصانع التكرير مما أثر على العرض النفطي أولا ثم على الطلب على النفط.

6- النمو السكاني

تأثير النمو السكاني على الطلب على النفط لا يعتبر عاملا أساسيا، كما أن تأثيره نسبي حيث كلما زاد النمو السكاني زاد التوجه نحو حياة اجتماعية واقتصادية أكثر رقيا مما يزيد من الطلب على النفط، وهذا ما تشهده الصين والهند حاليا.

المطلب الثاني: العرض النفطي والعوامل المؤثرة عليه

يعد العرض النفطي الجانب الثاني من معادلة سعر النفط، حيث يؤثر عليه بطريقة مباشرة، فكلما كانت الكميات المعروضة من النفط كبيرة اتجهت الأسعار نحو الإنخفاض والعكس صحيح، أي العلاقة بين هذين العاملين علاقة عكسية[1].

أولا: مفهوم العرض النفطي

يتمثل العرض النفطي في الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها من النفط الخام أو المكرر عند سعر محدد وخلال فترة زمنية معينة وذلك لتلبية احتياجات المستهلكين عند الأسعار السائدة في السوق.
ويتمثل العرض النفطي في كل النفط المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من الإحتياطي استعدادا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب، أو حدوث اختلال في الإمدادات النفطية، كما أن طبيعة النفط تجعل إنتاجه وعرضه في المدى القصير محدودا وذلك في ظل العقبات التالية[2]:

[1] جمعة رضوان، مرجع سبق ذكره، ص: 39.
[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

– عقبات فنية متعلقة بطاقة الإنتاج القصوى والفعلية والتخزين والنقل.

– عقبات اقتصادية متعلقة بتعذر زيادة الإستثمارات النفطية في المدى القصير لأنها تدوم فتـــرة أطـــول وتتطلب إمكانيات مالية ومادية كبيرة جدا.

– محاولة الإبقاء على استقرار سعر النفط من خلال الإبقاء على مستوى العرض النفطي السائد في تلك الفترة.

كما أن مرونة العرض النفطي في المدى القصير تكون شبه معدومة لأنه يصعب على العرض النفطي مواكبة تغير الأسعار، وكل تغير في الأسعار يؤدي إلى تغير في العرض أقل منه، وذلك للعقبات الســـابقة الذكر.

ويتركز إنتاج النفط وعرضه لدى الدول النامية خاصة، من خلال إنتاج منظمة أوبك بالإضافة إلى الدول المنتجة من خارج أوبك، مما يجعلها مؤثرة على السوق النفطية العالمية في جانب العرض، والجدول الموالي يمثل تطور العرض العالمي للنفط الخام حسب المناطق.

الجدول 2-2 تطور عرض النفط الخام حسب بعض المناطق خلال الفترة 2004-2007

الوحدة: مليون برميل يوميا.

الدولة / السنوات	2004	2005	2006	2007
الولايات المتحدة الأمريكية	8.700	8.322	8.331	8.457
الخليج العربي وإيران	22.997	23.892	23.631	23.109
دول منظمة أوبك	34.449	36.092	35.832	35.421
دول منظمة أوابك	23.711	24.709	24.608	24.277
العرض العالمي	83.105	84.582	84.544	84.440

المصدر: الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية: www.eia.doe.gov/emeu/ipsr/source 4.html

ومن الجدول السابق يتضح لنا تأكيدا لما ورد ذكره في الفصل الأول، أن أغلب الإنتاج والعرض النفطي يأتي من الدول العربية ومن دول منظمة أوبك، كما أن العرض النفطي يتغير بنسب قليلة ويعرف بعض التراجع منذ سنة 2005 وكان ذلك التخفيض متزامنا مع ارتفاع الأسعار في هذه الفترة.

ثانيا: العوامل المؤثرة على عرض النفط

رغم أن الدول المنتجة والمصدرة للنفط تعتبر أهم عارض للنفط في السوق العالمية، إلا أن المـــتحكم الحقيقي في عرض النفط هي الشركات النفطية العالمية نظرا لتوفيرها لإستثمارات ضخمة وتقنيات جـــد

متطورة في الصناعة النفطية ترفع بها إنتاجها وعرضها من النفط، بالإضافة إلى شركات النفط الوطنية التي تمثل القطاع العام للدولة المنتجة وتتميز بكبر حجم الإحتياطات النفطية التي تشرف عليها وافتقادها للتكنولوجيا الرائدة[1].

ويتأثر العرض النفطي بمجموعة من العوامل بدرجات متفاوتة، هي كما يلي:

1- الطلب على النفط

يعتبر الطلب على النفط من المحددات الرئيسية للعرض النفطي، انطلاقا من فكرة أن الطلب يخلق العرض، بحيث إذا لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على النفط نتيجة للعوامل التي سبق شرحها، فإن ذلك يشجعه على رفع عرضه النفطي في السوق وزيادة الإستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج، أما إذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعه إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط، إذن العلاقة بين هذين المتغيرين طردية متداخلة فكل منهما يؤثر في الأخر، فالعوامل المؤثرة على الطلب النفطي تؤثر أيضا على العرض وتنعكس مباشرة على الأسعار، فالإستقرار السياسي والأمني وعامل المناخ وفصول السنة تؤخذ بعين الاعتبار لتحديد الكميات المعروضة، وبالتالي تكون هذه العلاقة متشابكة.

2- الإحتياطات النفطية وعمليات البحث والتنقيب عن النفط

تلعب الإحتياطات النفطية والطاقة الإنتاجية دورا في التأثير على عرض النفط، فكلما كانت الإحتياطات المؤكدة كبيرة زاد الإعتقاد أن هناك قدرة على زيادة الإنتاج، إضافة إلى عمليات التنقيب والبحث التي تؤثر على العرض النفطي، فالدول المنتجة من خارج أوبك كثفت هذه العمليات بعد أن تضررت مع الدول المستهلكة من تخفيض العرض النفطي لدول أوبك في أزمة 1973، وتستلزم عمليات التنقيب عن النفط تكنولوجيا عالية واستثمارات كبيرة، كما أن تطور تقنيات هذه العمليات يسمح بضخ كميات كبيرة من النفط في وقت قصير وبتكلفة أقل مسايرة للطلب المتزايد على النفط، لكنها لا تسمح بزيادة الإحتياطات النفطية بشكل كبير من خلال عمليات البحث.

وحسب إحصائيات 2005 فإن الإحتياطات النفطية التي تستخرج يوميا تقدر بـ55 مليون برميل، وبهذا المعدل سوف يواجه العالم عجزا في المعروض النفطي في سنة 2020 يقدر بـ19 مليون برميل يوميا[2].

---

[1] بورنان الحاج، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

[2] جمعة رضوان، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

3- تكلفة الإنتاج

كلما زادت تكلفة استخراج النفط وتكريره تقلصت الكميات المعروضة منه لانخفاض الطلب عليه بسبب انخفاض جودته وارتفاع تكاليف انتاجه، والعكس صحيح فكلما انخفضت تكلفة الإنتاج زادت الكمية المعروضة من النفط، وعلى هذا الأساس يزداد الطلب على النفط العربي ذو الجودة العالية، لأن تكاليف استخراجه وتكريره أقل بكثير من غيره من أنواع النفط، وفي نفس الوقت يقل الطلب على النفط المستخرج من الصخر الزيتي الكندي لأن تكاليفه مرتفعة جدا ولا يميل المنتجون للإستثمار فيه.

4- سعر النفط الخام

أي زيادة في عرض النفط عن الحاجة إليه تتسبب في انخفاض الأسعار، وأسعار النفط كلما عرفت مستويات عالية تشجع الدول المنتجة على رفع عرضها النفطي للحصول على موارد أكبر، بما يخدم مشاريع التنمية الإقتصادية في هذه الدول النامية، والعكس صحيح فكل انخفاض في أسعار النفط لا يعوض تكلفة استخراجه يقلص من الكميات المعروضة في المدى القصير، أما إذا استمرت الأسعار في الإنخفاض فالدول المنتجة خاصة النامية منها التي تعتمد على النفط كمصدر للإيرادات المالية لن تلجأ إلى تخفيض إنتاجها من النفط.

5- سعر مصادر الطاقة البديلة

يعتبر مدى توفر مصادر الطاقة البديلة للنفط بأسعار تنافس سعر النفط وإمكانية إحلالها محل النفط في المدى الطويل، عاملا مؤثرا على عرض النفط بالتقلص نتيجة اتجاه الدول المستهلكة إلى هذه المصادر بدل النفط الذي هي تابعة فيه لدول منظمة أوبك.

المطلب الثالث: تحديد سعر النفط وفق قانون العرض والطلب

في المدى القصير يتحدد سعر النفط بتوازن قوى العرض والطلب على النفط في السوق العالمية للنفط، أما في المدى المتوسط والطويل فميكانيزمات تحديد سعر النفط تتعلق بمدى استجابة العرض والطلب النفطي للتغير في السعر، فكلما طالت الفترة تطرأ تغيرات على السعر يمكن لصحة التنبؤات حول هذه التغيرات أن تساعد على استجابة أحسن من طرف المنتجين والمستهلكين في السوق النفطية.

وفي الواقع العملي استقرار أسعار النفط مرهون بمدى توازن السوق النفطية من خلال تساوي الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة من النفط، إلا أن العلاقة بين العرض والطلب النفطي متشابكة ومعقدة مما يجعل حدوث هذا التوازن مستحيلا فيؤدي إلى عدم استقرار الأسعار[1].

أولا: تحديد سعر النفط في المدى القصير

في المدى القصير يتحدد سعر النفط الخام بمدى توافق العرض مع الطلب على النفط، ففي فترة قصيرة لا يستجيب عرض النفط والطلب عليه بصورة كبيرة للتغير في السعر، كما أن جزءا ثابتا من سعر النفط الخام يمثل تكاليف الإنتاج والنقل والتوزيع وبعض الضرائب، وعلى هذا فسعر النفط العالمي يتحدد مقارنة بأسعار أكثر الخامات النفطية تكلفة وهو خام البرنت وخام غرب تكساس[2]، وفي المدى القصير كذلك يكون الطلب على النفط متأثرا بالنشاط الإقتصادي ومخزون النفط وعامل المناخ الذي لا يتأثر كثيرا في هذه الفترة.

أما عرض النفط في المدى القصير فلا يتأثر بالسعر لأن حجم الإنتاج يكون مرتبطا بقرارات الدولة المنتجة (السياسة النفطية)، أما الشركات النفطية فتهتم بمردودية رأسمالها ومن الصعب عليها تخفيض إنتاجها بانخفاض الأسعار، وتعمل على حث الدول المنتجة على زيادة إنتاجها للإبقاء على مداخيلها ثابتة، وهذه عوامل تؤكد قلة مرونة عرض النفط للتغير في السعر في المدى القصير مهما تغيرت الأسعار.

وقلة مرونة العرض والطلب على النفط للتغير في السعر في المدى القصير، أدى إلى تطبيق طرق جديدة في تسويق النفط عبر العقود طويلة الأجل التي تتداول في البورصات النفطية.

وتخضع المعاملات على العقود النفطية طويلة الأجل إلى التنبؤ، وعادة ما تكون تلك التوقعات تخص مصدر خارج الصناعة النفطية كالخوف من نقص الإمدادات، وهذا يترجم بزيادة الطلب على العقود المستقبلية للنفط أو نقصانه مما يؤثر على الأسعار.

ثانيا: تحديد سعر النفط في المدى المتوسط والطويل

ترتبط مدى استجابة عرض النفط للتغير في السعر، بهوية المنتج إذا كان دولة أو شركة نفطية، حيث لزيادة العرض في المدى المتوسط والطويل يجب الرفع من وتيرة استغلال الآبار، والعمل على حفر آبار جديدة وهي إجراءات تأخذ وقتا أطول، أما لتخفيض العرض فيقابل ذلك عدة صعوبات فآبار النفط

[1] جمعة رضوان، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

[2] المكرطار فائزة، مرجع سبق ذكره، ص: 153.

تتأثر بتوقيف استغلالها مما يحدث تسربات واهتلاك الآلات وتقليص مداخيل الصادرات والإضرار بميزان المدفوعات، ولذلك يعمد المنتجون إلى مواصلة الإنتاج وتخزينه.

أما من جانب الطلب على النفط الخام فإنه يكون من أجل تحويل النفط إلى منتجات مكررة يسهل استعمالها في الحياة اليومية، وبالتالي فإن الإستجابة للتغير في السعر من طرف المستهلكين تكون متأخرة وتأخذ بعض الوقت.

كما أن التنبؤ بالسعر في المدى المتوسط والطويل صعب جدا ويخضع لعوامل متشابكة ومتداخلة ويتم بواسطة النماذج القياسية والتحليل الفني والأساسي، التي تعتمد على متغيرات عديدة ومن ثم تقدر العلاقات بين هذه المتغيرات وبناء النماذج التي تشرح هذه العلاقات باستعمال معطيات سنوية أو فصلية متعلقة بالسنوات السابقة، وأخيرا يتم إجراء محاكاة حول السيناريوهات المحتملة لتطور السعر وتأثيرها على السوق النفطية في المدى المتوسط والطويل.

ثالثا: تحديد السعر العادل للنفط

إذا بحثنا عن السعر الذي يضمن توفير استثمارات كافية للبحث عن موارد نفطية جديدة تواكب زيادة الطلب العالمي على النفط، ويحقق عائدا مجزيا للشركات النفطية وتعويضا معقولا للدول المصدرة التي تعيش على مصدر النفط الناضب، وتحريره من الضغوط التي تمارسها الدول الصناعية لإبقائه منخفضا، فإننا يجب أن نراعي في تقديره المبادئ التالية[1]:

1- زيادة سنوية في السعر لمواجهة التضخم المستورد.

2- زيادة عن كون النفط ثروة ناضبة تتناقص بنمو الطلب العالمي عليه.

وهذا ما أقرته **اتفاقية طهران** 1971 رغم أنها لم تعد سارية المفعول إلا أن مبادئها تصلح للحفاظ على القيمة الحقيقية لسعر النفط.

3- تصحيح سعر النفط تبعا لما يطرأ على سعر صرف الدولار -الذي يسعر به النفط- من تغيير، تبعا لما أقرته اتفاقيتا **جنيف الأولى** 1972 و**جنيف الثانية** 1973.

حيث أن النفط سلعة وثروة طبيعية ناضبة لا تخضع لقوانين المنافسة الحرة كما تطالب به الدول المستهلكة من خلال تأثيرها على قوى العرض والطلب لإبقاء السعر متدنيا، وسعر النفط يجب أن يتضمن أكثر من عنصر التكلفة وهو التعويض عن نضوب الثروة، وهذا مبدأ أقرته **اتفاقية الجات** GATT و**منظمة التجارة العالمية** OMC من خلال المادة 20 التي ترخص لمنتجي الثروات الناضبة فرض

[1] حسين عبد الله، " **مستقبل النفط العربي**"، مرجع سبق ذكره، ص: 327.

قيود على إنتاجها وتصديرها ترشيدا لإستهلاكها وحفاظا عليها من الإهدار في ظل أسعار حقيقية متدنية، والنفط يعتبر من هذه الثروات الناضبة.

وحتى ديسمبر 2008 تعتبر منظمة أوبك أن السعر العادل للنفط في هذه الفترة هو بين 70 و80 دولار للبرميل في ظل سقف الإنتاج الحالي للمنظمة وسعر صرف الدولار المنخفض أمام الأورو.

المبحث الثالث: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1986-2008

بعد التعرف على سعر النفط ومحدداته وتطور عملية تسعيره، سنتطرق في هذا المبحث إلى تطور أسعار النفط خلال فترة الدراسة 1986-2008 والتي تم اختيارها على أساس أنها دورة اقتصادية تمتد بين أزمتين نفطيتين الأولى في 1986 التي تزامنت مع انخفاض سعر النفط والثانية في 2008 والتي عرفت فيها أسعار النفط انخفاضا كبيرا بعد أن شهدت مستويات قياسية في نفس السنة، وبين هاتين الأزمتين هناك أزمات نفطية أخرى تعكس تقلب السوق النفطية وتأثرها بمختلف الأحداث وهذا ما يلخصه الملحق1، مع الإشارة إلى تأثير الوضع الراهن على السوق النفطية في المدى القصير في ظل الأزمة المالية العالمية، وسنستفيد من التحليل العام لهذا التطور من أجل معرفة مستويات أسعار النفط العربي وعوائده في ظل تلك الأزمات، وقد تم تقسيم هذه الفترة على مراحل حسب تتابع الأزمات النفطية.

المطلب الأول: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1986-1991

تمتد هذه المرحلة بين 1986 التي عرفت أزمة حادة لإنخفاض أسعار النفط، وبين 1991 بعد اندلاع حرب الخليج الثانية 1990 التي انخفض في ظلها العرض النفطي بسبب غياب النفط العراقي والكويتي عن السوق بفعل ظروف هذه الحرب مما أثر على الأسعار.

أولا: ظروف السوق النفطية العالمية قبل أزمة 1986

لم تنخفض أسعار النفط في سنة 1986 فجأة، وإنما كان ذلك نتيجة لإستراتيجية طبقتها الدول المستوردة للنفط بعد الأزمة النفطية الأولى 1973[1]، حيث منذ نهاية 1982 عرف الطلب على النفط انخفاضا للأسباب التالية[2]:

---

[1] حسين عبد الله، " **مستقبل النفط العربي**"، مرجع سبق ذكره، ص: 235.

[2] هاشم جمال، "**السوق البترولية العالمية وانعكاسها على الإقتصاد الجزائري**"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية عن جامعة الجزائر 1997/1996، ص: 92 وما بعدها.

1- نجاح الدول الصناعية في ترشيد استخدام الطاقة والنفط خاصة، وتطوير بدائله مثل الفحم، الطاقة النووية والطاقة المتجددة.

2- استمرار حالة الركود الإقتصادي في الدول الصناعية منذ أزمة 1973 اشتدت حدته في الفترة 1979-1982 خاصة مع ارتفاع أسعار النفط التي وصلت إلى 40 دولار للبرميل بفعل الثورة الإيرانية.

3- تكوين هذه الدول الصناعية لمخزون استراتيجي ضخم من النفط منذ نهاية السبعينات، استعملته ضد الدول المنتجة للتأثير على الأسعار بالإنخفاض.

4- تنمية إنتاج دول خارج أوبك الذي وصل سنة 1986 إلى 11.4 مليون برميل يوميا في أهم الدول المنتجة من خارج أوبك[1]، وهذا ما أدى إلى تدهور نصيب أوبك من الإنتاج العالمي وقلل من دورها في السيطرة على الأسعار.

5- عرفت السوق النفطية في بداية الثمانينات من القرن العشرين زيادة التعامل في السوق النفطية طويلة الأجل والبورصات النفطية مما فتح المجال أمام المضاربة على أسعار النفط وزيادة تقلبها.

6- لعبت الخلافات داخل منظمة أوبك سببا مكملا عزز من اضطراب السوق النفطية خلال فترة الثمانينات[2]بسبب عدم التنسيق بين الدول الأعضاء، ورغم محاولات تنظيم الإنتاج التي اتبعتها المنظمة للسيطرة على الأسعار لكن الدول الأعضاء لم تلتزم طويلا بتلك الإجراءات:

أ- عدم إلتزام الدول الأعضاء في أوبك بالحصص والأسعار الرسمية

- من حيث حصص الإنتاج

في 1982 تجاوزت إيران الحصة المقررة لها 1 مليون برميل يوميا [3] فأنتجت 1.8 مليون برميل يوميا، وتجاوز العراق حصته المقررة في كثير من المرات لتمويل الحرب مع إيران، و لم تلتزم بحجم الإنتاج الكلي المحدد لها في 1982 مجمل الدول الأعضاء وتجاوزته بزيادة قدرها 9% في الوقت الذي كانت فيه السوق النفطية العالمية تعاني فائضا في العرض.

- من حيث الأسعار الرسمية

رغم أن المنظمة قامت بتحديد سقف الإنتاج لمنع تدهور الأسعار والحفاظ عليها عند 34 دولار للبرميل، إلا بعض أعضاءها منحوا خصومات على السعر في سنة 1982 مما أدى إلى تحطيم هيكل

[1] Amor KHELIF, **"le marche pétrolier face aux nouvelle stratégies de domination"**, centre de recherches en économie appliquée pour le développement CREAD, Algérie, p :43.

[2] مشدن وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص: 98 وما بعدها.

[3] هاشم جمال، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

الأسعار، مثلا في فيفري 1983 بادرت نيجيريا بخفض أسعار نفطها بمقدار 5.5 دولار للبرميل من أجل مواجهة انخفاض أسعار نفط بحر الشمال المنافس للخام النيجيري، فانخفضت الأسعار الرسمية بـ5 دولار ليصبح سعر البرميل 29 دولار، وفي 1984 كانت السوق لا تزال تعاني فائضا في العرض مما جعل المنظمة في أكتوبر 1984 تضع سياسة جديدة تحول دون انهيار الأسعار تقضي بخفض الإنتاج بمقدار 1.5 مليون برميل يوميا، غير أن نيجيريا أعلنت عن تخفيض في الأسعار بـ 2 دولار للبرميل، وتبعتها بمنح خصومات وتسهيلات لدى البيع كل من إيران، قطر، الجزائر، السعودية، العراق والإمارات، ومن جهة أخرى أقدم بعض أعضاء الأوبك على تكثيف صادراتهم المكررة التي لا تخضع للأسعار الرسمية للمنظمة وإتباع أسلوب مقايضة النفط بالقمح أو السلاح.

ورغم هذه التخفيضات إلا أن ذلك لم يكن كافيا لمنع الفوضى التي عمت السوق النفطية وأدت إلى انهيار الأسعار سنة 1986 حتى وصل سعر البرميل إلى 8 دولار منتصف ذلك العام.

ب- دور السعودية داخل منظمة أوبك

منذ سنة 1983 لعبت السعودية دور المنتج المتأرجح داخل المنظمة، وحتى لا تنهار الأسعار اختارت السعودية القيام بتخفيض مستوى إنتاجها للتعويض عن الزيادة الحاصلة في إنتاج الأعضاء الآخرين[1]، لكن التجاوزات التي حصلت بالنسبة للسعر وحصص الإنتاج جعلتها تحذر في بداية جويلية 1985 من أنها قد تتخلى عن دورها كمنتج مرن في المنظمة، وعليه أعلنت عن بيع مليون برميل إضافي يوميا عن طريق قيامها بإجراء تخفيض في سعر خام العربي الخفيف السعودي.

وكان هدف السعودية الظاهر إرغام بريطانيا والنرويج على تخفيض إنتاجهما الذي زاد في تلك الفترة مما أضر بمصلحة الأوبك، ولكن الهدف الحقيقي كان صرف الإنتباه عن حرب أسعار تشنها السعودية على أعضاء آخرين في الأوبك مثل ليبيا، إيران والجزائر لإستعادة مكانتها المسيطرة في المنظمة.

وحرب الأسعار هذه التي كانت ناتجة بين دول الأوبك فيما بينها من جهة وفيما بينها وبين الدول المنتجة من خارج الأوبك من جهة أخرى أدت إلى الأزمة النفطية الثالثة في تاريخ السوق النفطية العالمية ألا وهي أزمة 1986، بعد أزمات 1973 و1979.

[1] مايكل لينش، " **البحث عن الإستقرار في سوق النفط**"، مداخلة مقدمة في المؤتمر السنوي السادس للطاقة الذي عقده مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية بين 7-8 أكتوبر 2000 موثقة في كتاب " **مستقبل النفط كمصدر للطاقة** "، إصدار مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي 2005، ص: 250.

ثانيا: أزمة 1986 أسبابها ونتائجها

تعتبر أزمة 1986 أول أزمة نفطية تنخفض فيها أسعار النفط وتتأثر فيها مصالح الدول المنتجة، لذلك سميت الأزمة النفطية المعاكسة، وبلغت أوجها في جويلية 1986 حين انخفضت أسعار نفط العربي الخفيف إلى 8.63 دولار للبرميل، كما إن تراكم التغيرات التي حدثت في السوق النفطية العالمية منذ أزمة 1973 كان من أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط في سنة 1986 والتي نوردها في ما يلي:

1- أسباب أزمة 1986

يمكن أن نلخصها فيما يلي بناء على الظروف التي عمت السوق النفطية قبل هذه الأزمة:

أ- عدم تجانس الدول المصدرة للنفط الأعضاء في منظمة أوبك واختلاف ظروفها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، مما أدى إلى اختلاف المصالح وإضعاف دور المنظمة في السوق النفطية، فالأعضاء من الدول ذات الكثافة السكانية العالية مثل فترويلا، إندونيسيا، نيجيريا والجزائر يعملون على تحقيق إيرادات نفطية كبيرة بغرض تمويل التنمية الإقتصادية، وأعضاء مثل الإمارات العربية المتحدة وإيران يعملون على تحقيق أغراض عسكرية وسياسية من خلال المنظمة.

ب- عدم احترام معظم دول أوبك لحصص الإنتاج والأسعار الرسمية في بداية الثمانينات[1] كما سبق الإشارة إليه.

ج- الدور الذي لعبه منتجو النفط من خارج أوبك في تخفيض الأسعار خاصة النرويج وبريطانيا مما جعل دول أوبك ترضخ بتخفيض أسعار نفطها كل دولة على حدى للحفاظ على مصالحها مثلما فعلت نيجيريا.

د- المنافسة الشديدة التي لقيتها دول أوبك بعد إقرارها نظام الحصص وسقف الإنتاج، من طرف الدول المنتجة غير المنظمة للأوبك بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية، فبعد أن كانت تسيطر على 85% من الإنتاج العالمي للنفط تقلصت تلك النسبة إلى 60%، ورغم دعوة دول الأوبك بقية الدول المنتجة إلى تنسيق السياسات للحفاظ على السعر إلا أن المنتجين المنافسين رفضوا ذلك مما جعل أوبك تتخلى عن سقف الإنتاج[2] (انظر الملحق 2).

---

[1] جمعة رضوان، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

[2] حسين عبد الله، "**مستقبل النفط العربي**"، مرجع سبق ذكره، ص:68.

هـ- انخفاض الإستهلاك العالمي من النفط بعد ارتفاع أسعاره في الأزمة النفطية الأولى 1973 مما أجبر الدول الصناعية الكبرى على تنمية مصادر طاقة بديلة للنفط، وقد تم تعويضه بالفحم والغاز الطبيعي، وبالتالي انخفاض الطلب العالمي على النفط تجاوز 4% سنة 1985 مما أثر على حصة أوبك في السوق النفطية بحوالي 10 مليون برميل يوميا[1].

و- توسع المعاملات في الأسواق الآجلة حيث أصبحت تحتل 70% من التعاملات العالمية للنفط، وبداية العمل بالبورصات النفطية بسبب ظهور المضاربين وصعوبة توازن قوى العرض والطلب على النفط.

ز- الدور الذي لعبته السعودية في حرب الأسعار مع الدول من خارج أوبك كبريطانيا والنرويج والمكسيك، بزيادة إنتاجها وتخفيض سعر نفطها من خلال عقدها لإتفاقيات NET BACK التي تعتمد في تسعير النفط الخام على سعر المشتقات النفطية من برميل النفط الخام المباع في السوق الحرة بعد طرح تكلفة الشحن والتفريغ، وهذا ما أدى إلى انخفاض سعر النفط إلى أقل من 20 دولار للبرميل في بداية 1986.

2- نتائج أزمة 1986

كان من بين أبرز نتائج انهيار أسعار النفط في أزمة 1986 ما يلي:

أ- على الدول النفطية المنظمة للأوبك

- بعد أن فشلت الأوبك في سياسة التسعير بسعر البيع الرسمي اتجهت إلى سياسة أسعار السوق منذ 1988 مما أدى إلى ظهور خامات مرجعية جديدة بالإضافة إلى العربي الخفيف في منطقة الخليج العربي مثل البرنت وخام دبي ومزيج عمان.

- في ظل المنافسة بين الدول المنتجة للنفط المنظمة إلى الأوبك وغير المنظمة لها، وفشل الطرفين في الوصول إلى اتفاق، زادت الدول النفطية المنظمة لأوبك إمداداتها النفطية مما جعل حصتها في السوق النفطية العالمية ترتفع من 32.8% سنة 1986 إلى 38.8% سنة 1990[2]، وذلك تطبيقا لسياسة زكي يمني* التي تنص على رفع مداخيل دول الأوبك من خلال زيادة الإنتاج بدلا من انتظار ارتفاع الأسعار.

- انخفاض صادرات الدول النفطية مما أدى إلى انخفاض التدفقات المالية من 219.5 مليار دولار سنة 1980 إلى68.1 مليار دولار سنة 1988، ومن جهة أخرى فانخفاض الصادرات النفطية لدول الأوبك

[1] المكرطار فائزة، مرجع سبق ذكره، ص: 178.

[2] جمعة رضوان، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

* وزير النفط السعودي في تلك الفترة.

من شأنه أن يطيل عمر الإحتياطي النفطي لديها، كما يشجع الدول النفطية على العمل على تنويع قاعدتها الإنتاجية بدل الإعتماد شبه الكلي على إنتاج وتصدير النفط.

– انخفاض معدل النمو في الدول النفطية (التي يصنفها صندوق النقد الدولي إلى 18 بلد 13 منها هي أعضاء الأوبك) في الفترة 1982-1987 بحوالي 5 مرات عما كان عليه في السبعينات (من 5.9% إلى 1.1%)[1].

– نقص مداخيل الدول النفطية في تلك الفترة شجعها على ترشيد الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري[2] وتجنب المشاريع غير الضرورية والتي لا تحتل أهمية في التنمية الإقتصادية، وأمام هذا الوضع وجدت الدول النفطية نفسها مضطرة إلى إعادة النظر في برامجها التنموية والبحث عن سبل أخرى لتمويلها باللجوء إلى المديونية، في ظل تفاقم العجز في ميزانياتها وحدوث أزمات اقتصادية داخلية.

– تفاقم أزمة المديونية العالمية من خلال تزايد ديون النفطية لتعويض إيراداتها النفطية القليلة نتيجة انخفاض أسعار النفط، وأملا منها في انتعاش أسعار النفط قريبا لتسديد تلك الديون وفوائدها.

ب– على الدول الصناعية الكبرى

– في ظل انخفاض أسعار النفط ظهرت احتمالات انخفاض الإستثمار في مشاريع الطاقة البديلة في الدول الصناعية الكبرى لأنها كانت مكلفة لها وزاد طلبها على النفط حيث ارتفع استهلاك النفط في دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية إلى 5% في الثلاثي الثاني من 1986، وبالنسبة للشركات النفطية الكبرى فقد تقلصت هوامش ربحها من 18.4مليار دولار في 1985 إلى 8 مليار دولار في 1986، وعلى هذا الأساس انخفضت عمليات البحث والتنقيب و الإستكشاف والإستثمار في النفط[3].

– انخفاض قيمة الواردات النفطية في ظل انخفاض أسعار النفط حيث بلغت وفورات دول مجموعة التعاون الإقتصادي والتنمية نتيجة لذلك في 1983 حوالي 45 مليار دولار[4].

– انخفاض معدل التضخم وأسعار الفائدة وارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول، وأشارت الدراسات في تلك الفترة أن كل انخفاض في سعر النفط بدولار واحد يؤدي إلى تخفيض التضخم بنسبة 1% ورفع معدل النمو بنفس النسبة.

---

[1] Bernard Bourgois et Victor Rodriguez Padilla, **"l'exportation pétrolière entre les décennies 80 et 90 avantage géopolitique et ordre pétrolière"**, revue de l'énergie N 437 février 1992, p : 127

[2] هاشم جمال، مرجع سبق ذكره، ص: 113.

[3] المكرطار فائزة، مرجع سبق ذكره، ص: 183.

[4] هاشم جمال، مرجع سبق ذكره، ص: 110.

– في الولايات المتحدة الأمريكية تراجع اقتصاد ولاية تكساس كثيرا، فكل انخفاض في سعر البرميل بدولار واحد يفقد حوالي 25 ألف موظف أعمالهم وتتراجع إيرادات الولاية بـ100 مليون دولار، وتقل جهود الشركات النفطية الكبرى في البحث والتنقيب.

و قلت حدة هذه الأزمة في خريف 1986 عندما ارتفعت الأسعار إلى 13 دولار للبرميل بعد تخلي دول الأوبك عن سعر البيع الرسمي وإلتزامها بسقف إنتاج 16.8 مليون برميل يوميا، واعتماد إستراتيجية جديدة من أجل مراقبة الأسعار بظهور نظام تسعير سلة أوبك والعمل من أجل بلوغ سعر النفط 18 دولار للبرميل[1] وهو ما تحقق في 1987، لكن سرعان ما انخفض إلى 14.25 دولار للبرميل في 1988 بسبب تداعيات الحرب العراقية الإيرانية، قبل أن يعاود الصعود إلى 17.30دولار للبرميل في 1989.

ثالثا: أزمة حرب الخليج الثانية 1990–1991

بدأت سنوات التسعينات من القرن العشرين مع نهاية الحرب العراقية–الإيرانية في 1988، والهجوم العراقي على الكويت في 2 أوت 1990، هذه الأحداث أثرت على السوق النفطية العالمية حيث عرف سعر النفط في تلك الفترة ارتفاعا هاما، لكن تدخل الوكالة الدولية للطاقة من خلال تصريف المخزونات الإستراتيجية لدى الدول الأعضاء فيها، وقيام السعودية والإمارات برفع إنتاجها إلى الطاقات القصوى لتعويض إنتاج العراق والكويت عجل بانخفاض الأسعار إلى ما كانت عليه قبل الأزمة، وعليه أزمة 1990 هي ثاني أزمة خلال فترة الدراسة.

1–أسباب أزمة حرب الخليج الثانية 1990[2]

يصعب تحديد الأسباب الحقيقية لأزمة حرب الخليج الثانية حيث تغلب الأسباب السياسية على المعطيات الإقتصادية.

أ– العوامل الإقتصادية:

نلاحظ أنها مرتبطة بتطور السوق النفطية في تلك الفترة:

– تميزت الفترة بين جانفي وجويلية 1990 بزيادة حصص الإنتاج لدى أعضاء الأوبك في الوقت الذي كان محددا خلال السداسي الأول من 1990 بـ22.1 مليون برميل يوميا، إلا أنه عمليا تعدى سقف

[1] سمير التنير، " **التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا**"، دار المنهل اللبناني لبنان 2007، ص: 12.

[2] هاشم جمال، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

الإنتاج 23.4 مليون برميل يوميا، مما أدى إلى انخفاض الأسعار وزيادة المخزون الاستراتيجي لدى الدول المستهلكة*، وقد حصل الإختلاف بين دول الأوبك من خلال انقسامهم إلى مجموعتين كما يلي:

* مجموعة ترى ضرورة تشجيع سياسة نفطية طويلة الأجل، فارتفاع أسعار النفط يمتد عبر مرحلة طويلة من الزمن، من أجل الحفاظ على الإحتياطات ومنافسة البدائل الأخرى للطاقة، والبلدان التي تشجع هذه السياسة هي الدول الخليجية ذات الكثافة السكانية المنخفضة والإحتياجات المالية النسبية والإحتياطات النفطية الكبيرة وتكاليف الإستخراج المتدنية ولذلك كانت هي أول من تعدى على سقف الإنتاج.

* مجموعة ترى ضرورة تشجيع سياسة نفطية قصيرة الأجل، فهي تعمل على رفع أسعار النفط في المدى القصير حتى تتقارب أسعار النفط مع أسعار البدائل النفطية، وهذه البلدان ذات كثافة سكانية مرتفعة واحتياجات مالية كبيرة واحتياطات نفطية نسبية، وهي الجزائر، فنزويلا، نيجيريا والعراق وهذا الأخير هو الذي اهم المجموعة الأولى خاصة الكويت بالتسبب في انخفاض الأسعار، ثم احتلالها في أوت 1990.

– نتائج أزمة 1986 والخسائر التي تكبدتها الإقتصاديات المنتجة للنفط، بانخفاض صادراتها النفطية وإيراداتها المالية، وتراجع معدلات النمو فيها وتفاقم مديونيتها، مما أدى إلى أزمات اقتصادية داخلية.

ب– الأسباب السياسية

والتي أدت إلى أزمة حرب الخليج 1990 هي كما يلي:

– السياسة النفطية المتبعة من طرف الكويت الذي لم يحترم اتفاقية جويلية 1990 التي حددت فيها حصة الكويت التي تجاوزتها فيما بعد، مما أدى بالعراق إلى اتهامها بالمسؤولية على انخفاض الأسعار.

– اختلاف العراق والكويت حول ملكية حقل الرملية النفطي منذ 1936 والذي يقع بين الحدود العراقية والكويتية، واتخاذ العراق ذلك سببا لضم الكويت إليه.

– سعي العراق بعد الحرب العراقية الإيرانية إلى رفع طاقته الإنتاجية ليصبح ثاني أكبر منتج للنفط في الأوبك بعد السعودية، مما يهدد إستراتيجية ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تثبيت الأسعار التي تتعاون فيها مع السعودية[1].

* وكانت السعودية و الإمارات والكويت هي الدول التي تجاوزت سقف الإنتاج المخصص لها في الأوبك.

[1] المكرطار فائزة، مرجع سبق ذكره، ص: 191.

وهذه الأسباب مجتمعة هي التي أدت بالعراق يوم 2 أوت 1990 إلى الهجوم على الكويت، وقد رأى نيكولا سركيس* في تلك الفترة أن العالم أمام ثلاث احتمالات لمواجهة تداعيات حرب الخليج الثانية على السوق النفطية:

الإحتمال الأول: هجوم أمريكي على العراق مع إمكانية الرد العراقي على الهجوم والتصعيد يمكن أن يشمل مناطق نفطية أخرى، وهذا ما سيسبب ارتفاعا كبيرا لأسعار النفط قد يتجاوز 40-50 دولار للبرميل نظرا لخطر نقص الإمدادات النفطية واضطراب الأسواق.

الإحتمال الثاني: عدم وجود مواجهة عسكرية مع تطبيق الحظر على صادرات النفط العراقي والكويتي، وفي هذه الحالة أيضا ستميل الأسعار إلى الإرتفاع مع مرور الوقت بسب عجز منظمة الأوبك عن سد النقص الناجم عن توقف تصدير ما يقرب عن 4.7 مليون برميل في اليوم من العراق والكويت.

الإحتمال الثالث: التوصل إلى حل سلمي لأزمة الخليج بعودة النفط العراقي والكويتي إلى الأسواق، ويصعب في هذه الحالة التنبؤ بأن الأسعار ستعود إلى ما كانت عليه قبل اجتياح الكويت، لأن الدول الصناعية بدأت تدرك مدى اعتمادها على نفط الخليج وتسعى إلى تنويع مصادر إمداداتها النفطية بعيدا عن منطقة الشرق الأوسط.

وفعلا مع بداية أزمة حرب الخليج الثانية ارتفعت أسعار النفط إلى مستوى لم تعرفه منذ 1985 حيث بلغ سعر نفط البرنت وخام غرب تكساس 32 دولار للبرميل بعدما كان 16.5 دولار للبرميل قبل الأزمة، وذلك نتيجة لإختلال العرض الناجم عن حظر نفط العراق والكويت عن السوق العالمية والذي قدر في تلك الفترة بـ4.7 مليون برميل يوميا، ثم الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، وسرعان ما انخفض سعر النفط في 28 أوت 1990 بعد موافقة أغلب دول الأوبك على زيادة الإنتاج لتعويض نقص الإمدادات، ومع بداية الهجمات العسكرية على العراق في ديسمبر 1990 بلغ سعر البرنت 26.2 دولار للبرميل في الأسواق الفورية، واستمر هذا الوضع حتى انسحاب العراق من الكويت بعد إحراقه لآبار النفط الكويتية في فيفري 1991 لتستقر الأسعار عند عتبة 20 دولار للبرميل.

* خبير عالمي في شؤون النفط.

2-نتائج أزمة حرب الخليج الثانية

كل نتائج هذه الأزمة ساهمت في تعزيز الهيمنة الأمريكية على السوق النفطية، حيث تراجعت الأسعار منذ اليوم الأول للتدخل العسكري الأمريكي إلى السعر الذي يتوافق مع المصالح الأمريكية وهو 20 دولار للبرميل، وتتمثل هذه النتائج فيما يلي:

أ-النتائج الإقتصادية

- ضعف منظمة الأوبك في مواجهة هذه الأزمة بعد أن عملت على تجميد حصص الإنتاج للدول الأعضاء للتكيف مع نقص العرض العالمي للنفط في تلك الفترة.
- بعد نهاية هذه الأزمة في 1991 استمرت أسعار النفط في الإنخفاض، حيث انتقل سعر سلة الأوبك من 18.44 دولار للبرميل في 1992 إلى 16.33 دولار للبرميل في 1993 و15.33دولار للبرميل في 1994[1].
- عودة الشركات النفطية العالمية للإنتاج في الدول المنتجة للنفط في شكل نظام المشاركة.
- إنشاء نظام نفطي عالمي قائم على الهيمنة الأمريكية على السوق النفطية العالمية، سواء في مجال تحديد الأسعار أو في مجال ضمان التموين المستمر بالنفط للولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الكبرى[2] في ظل التفاهم الأمريكي- السعودي على السيطرة على السوق، باعتبار الأولى أكبر مستهلك للنفط والثانية أكبر منتج له فهما يؤثران مباشرة على العرض والطلب وبالتالي على أسعار النفط.
- الدور الذي لعبته وكالة الطاقة الدولية في تسيير مخزونات النفط* للحد من ارتفاع الأسعار.
- حظر النفط العراقي بفعل الحصار الذي ضرب عليه إضافة إلى النفط الكويتي.

ب- آثار أزمة حرب الخليج الثانية 1990

- على الدول العربية غير النفطية

قدرت خسائر الدول العربية في حرب الخليج الثانية بحوالي 676 مليار دولار بين عامي 1990 و1991، وانخفض معدل النمو الحقيقي لهذه الدول بـ1.3% في 1990 ثم بـ7% في 1991، وكانت

---

[1] المكرطار فائزة، مرجع سب ذكره ص 191.

[2] Nicolas Sarkis**," le poids prépondérant des états unis sur le marché mondial"**, pétrole et gaz arabe magazine, N⁰ 560, 1992, p: 43.

* مخزون النفط الذي تمتلكه الدولة هو مخزون استراتيجي والمخزون الذي تمتلكه الشركات النفطية الكبرى هو مخزون تجاري وكلاهما يستعمل للتأثير على الأسعار.

أكثر الدول العربية تضررا هي الأردن، مصر، تونس والمغرب والتي توقفت تحويلات عمالها المهاجرين إلى الخليج العربي.

– على الدول العربية النفطية المنظمة للأوبك

أدى ارتفاع أسعار النفط خلال العام الأول من أزمة حرب الخليج الثانية 1990 إلى ارتفاع صادرات الدول المنتجة للنفط نحو الدول الصناعية التي زادت طلبها على النفط خوفا من انقطاع الإمدادات النفطية، مما أدى مؤقتا إلى زيادة مداخيل الدول المنتجة للنفط في تلك الفترة.

– على الدول الصناعية الكبرى

في ظل ارتفاع أسعار النفط استعملت الدول الصناعية الكبرى خاصة تلك المنظمة إلى وكالة الطاقة الدولية مخزوناتها الإستراتيجية لزيادة العرض النفطي والتأثير على الأسعار، بعد أن ارتفعت وارداتها النفطية.

– على الدول النفطية غير المنضمة للأوبك

في ظل أزمة حرب الخليج الثانية 1990 ومع الإرتفاع المؤقت لأسعار النفط، زادت الدول المنتجة للنفط من إنتاجها فظهر منتجون جدد مثل الصين التي بقيت من أكبر المنتجين حتى 1992 عندما بدأ معدل نموها في الإرتفاع وتحولت إلى دولة مستوردة للنفط، بالإضافة إلى إنتاج روسيا وسلطنة عمان التي تعتبر أهم دولة عربية منتجة للنفط غير منضمة إلى الأوبك.

المطلب الثاني: تطور أسعار النفط خلال الفترة 1992–1999

كنتيجة لأزمة حرب الخليج الثانية 1990 فرضت الأمم المتحدة الحصار الدولي على العراق، ومن جملة العقوبات التي فرضت عليه أيضا نظام النفط مقابل الغذاء، ورغم هذا فإن أسعار النفط في الفترة بين 1992 و 1996 لم تعرف تقلبات كبيرة، وعلى هذا سنعتبرها فترة استقرار، لكن في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998 عرفت أسعار النفط الخام انخفاضا كبيرا بلغ أدنى مستوى بما يقل عن 10دولار للبرميل.

أولا: مرحلة استقرار السوق النفطية 1992- 1996

لم تؤثر أزمة حرب الخليج الثانية طويلا على السوق النفطية العالمية حيث عادت الأسعار لتنخفض منذ النصف الثاني من 1991، رغم المخاوف التي أحدثتها محاولة الإنقلاب في الإتحاد السوفيتي سابقا

والتي يمكن أن تتسبب في انقطاع صادرات النفط الروسية عن السوق العالمية، وذلك بعد أن رفعت منظمة الأوبك سقف الإنتاج من 22.3 مليون برميل يوميا إلى 23.6 مليون برميل يوميا*، وأكدت إلتزامها بالعمل على الوصول إلى السعر الأدنى للنفط الخام 21 دولار لبرميل سلة خامات أوبك.

وواصلت أسعار النفط تطورها بين الإستقرار والإرتفاع الطفيف حتى سبتمبر 1992، عندما عقدت منظمة أوبك اجتماعها وقررت رفع سقف الإنتاج إلى 24.2 مليون برميل يوميا، لكن الأسعار لم ترتفع كما كان متوقعا وإنما سجلت هبوطا بحوالي 9 سنتات وهذا ما يفسر عدم تأثر السوق بهذا القرار.

في نوفمبر 1992 انسحبت الإكوادور من منظمة الأوبك، بسبب معاناتها من أزمة مالية في تلك الفترة وعدم تمكنها من دفع رسوم العضوية في المنظمة المقدرة بحوالي 4 مليون دولار، بالموازاة مع انخفاض أسعار النفط حيث سجل خام غرب تكساس في تلك السنة 18.7دولار للبرميل[1].

في 1993 تجاوزت كل من إيران ونيجيريا حصتهما الإنتاجية، وعادت الكويت إلى الإنتاج بعد حظر نفطها عن السوق النفطية العالمية منذ حرب الخليج الثانية، فانخفضت أسعار النفط إلى 18.24 دولار للبرميل.

في 1994 ارتفعت أسعار النفط من جديد بعد أن سجلت في بداية هذه السنة انخفاضا وصل إلى 14.38 دولار للبرميل، بعد أن أبقت منظمة الأوبك على سقف إنتاجها حتى نهاية 1994، وبسبب زيادة الطلب العالمي على النفط بعد خروج اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى من حالة الركود التي كانت تعيشها، وكذلك بسبب بعض التوترات السياسية كالحرب الأهلية في اليمن والمشكلة النووية الكورية، لكن هذا الإرتفاع لم يدم طويلا حيث عادت الأسعار للإنخفاض في النصف الثاني من 1994. في نفس هذه السنة عقدت منظمة الأوبك مؤتمرها في بالي الإندونيسية بين 21-22 نوفمبر 1994 ونظرا للصعوبات المالية التي كان يعاني منها كل أعضاء المنظمة فقد تم الإتفاق على اعتماد إستراتيجية مشتركة تهدف إلى رفع الأسعار.

في سنة 1995 استقرت أسعار النفط عند 17.6 دولار لبرميل خام غرب تكساس، وتزامن هذا الإنخفاض مع زيادة الإنتاج من خارج الأوبك، وعدم قدرة المنظمة على إلزام أعضائها بالإلتزام بحصص الإنتاج المقررة.

وفي 1996 سجلت أسعار النفط ارتفاعا طفيفا، حيث سجل برميل البرنت 19.37 دولار، وتزامن هذا مع قرار منظمة الأوبك في اجتماعها المنعقد في فيينا في 17جوان 1996 رفع سقف الإنتاج إلى 25

* والذي كان القرار الذي اتخذته في ختام الإجتماع الذي انعقد في جنيف السويسرية بين 24-25 ديسمبر 1991.

[1] هاشم جمال، مرجع سبق ذكره ص 130.

مليون برميل يوميا لاستيعاب العودة التدريجية للنفط العراقي إلى السوق بعد إلغاء الحظر عليه من طرف هيئة الأمم المتحدة وفق الإتفاقية التي عقدت في 20 ماي 1996 المعروفة بنظام النفط مقابل الغذاء، حيث ألزم العراق بتصدير 700 ألف برميل نفط يوميا لشراء المواد الغذائية والأدوية، ومن جانب آخر انسحبت الغابون من الأوبك بعد تجميد هذه الأخيرة لعضويتها بسبب مطالبة الغابون بربط رسوم العضوية في المنظمة بحجم إنتاج كل دولة.

ويلاحظ عموما أنه خلال هذه المرحلة 1992- 1996 عرفت أسعار النفط تذبذبا صعودا ونزولا دون أن يشكل ذلك أزمة نفطية جديدة، كما أن قرارات منظمة الأوبك لم تؤثر كثيرا على سلوك السوق النفطية، وفي نهاية هذه الفترة لوحظ تزايد الإنتاج النفطي من خارج الأوبك مما أدى إلى عدم تناسب العرض مع الطلب على النفط، وهذا بالإضافة إلى عوامل أخرى مهدت لأسوأ أزمة نفطية.

ثانيا: الأزمة النفطية لسنة 1998

في بداية العام 1998 بدأت تظهر على اقتصاديات دول العالم كافة وعلى السوق النفطية على وجه الخصوص آثار الأزمة المالية التي عرفتها دول جنوب شرق آسيا، وظهرت هذه الآثار بشكل أكثر وضوحا عندما انهارت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها لم تعرفه حتى في أزمة 1986 حيث سجلت أسعار النفط الحقيقية بدولار 1973 قيمة 3.6 دولار للبرميل وبقيمة اسمية قدرت بـ12.3 دولار لبرميل سلة الأوبك[1].

1- أسباب أزمة 1998

تتلخص أهم أسباب هذه الأزمة فيما يلي:

أ- استمرار حالة انكماش اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا جراء الأزمة المالية الأسيوية التي مست تلك الدول، وعدم قدرة الإقتصاد الياباني على تجاوز مشاكله*، وضعف الموقف المالي لمعظم المؤسسات المالية والمصرفية وتعثر العديد منها، وانخفاض النمو الإقتصادي في هذه الدول مما خفض من طلبها على النفط بشكل كبير بسبب نقص استهلاك الطاقة فيها وخاصة النفط.

[1] جمعة رضوان، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

* و ذلك بسبب تأثير الإنخفاض الحاد لعملات جنوب شرق آسيا مما عرقل نمو الصادرات اليابانية نحو هذه الدول وأثر سلبا على الإستثمارات المحلية، وأدى إلى انخفاض أسعار الأسهم في بورصة طوكيو.

ومن الجدول الموالي يتضح لنا كيف أن التغير في طلب دول جنوب شرق آسيا على النفط انخفض بنسبة -2.5% في سنة 1998 بينما كان التغير في الطلب على النفط في سنة 1997 يقدر بـــ5.3%، حيث أن تلك الدول كان يعول عليها كسوق نفطية واعدة يزيد طلبها على النفط.

الجدول 2-3 التغير في الطلب على النفط في دول جنوب شرق أسيا بين 1997–2000

السنوات	1997	1998	1999	2000
التغير في الطلب اليومي على النفط %	5.3	2.5-	2.6	3.5

المصدر: بورنان الحاج " السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين" مـــذكرة ماجســـتير تخصص تحليل اقتصادي عن كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2002، ص: 118.

ب- زيادة المخزون النفطي الإستراتيجي للدول المستهلكة للنفط لعب دورا في التأثير علـــى العـــرض النفطي العالمي الذي ارتفع عام 1998 مما أثر سلبا على الأسعار، ونلاحظ هذا التطور من خلال الجدول 2-4.

الجدول 2- 4 تطور المخزون النفطي العالمي خلال سنوات 1998 و1999

الوحدة: مليون برميل يوميا.

السنوات / المنطقة		الدول الصناعية	دول أخرى	المخزون العائم	العالم
1998	الربع الأول	11-	176	1	166
	الربع الثاني	142	267	23	432
	الربع الثالث	180	288	14	482
	الربع الرابع	113	352	10	472
1999	الربع الأول	40	318	17	374
	الربع الثاني	84	240	36	360
	الربع الثالث	60	170	-19	212

المصدر: نفس المصدر السابق ص: 119.

ومن الجدول السابق يتضح أن المخزون النفطي العالمي تزايد أكثر من مرتين خلال الربع الثاني من عـــام 1998 عما كان عليه خلال الربع الأول من نفس العام، واستمر في التزايد بدرجة أقل، وبدأ في التناقص مع الربع الأخير من العام 1998 والعام 1999، في مقابل انخفاض كبير لأسعار مختلف الخامات النفطية خلال هذين العامين، حيث لم يتعد سعر برميل البرنت خلال 1999 قيمة 10.44 دولار وسعر برميل غرب تكساس الأمريكي عتبة 11.5 دولار خلال نفس العام، في حين لم يتجاوز سعر برميـــل الخـــام

السعودي عربي خفيف 10.03 دولار، قبل أن تبدأ الأسعار تعرف بعض الانتعاش مع بداية القرن الجديد.

ج- بعض الدول الأعضاء في الأوبك تجاوز حصته من الإنتاج بسبب المشاكل الإقتصادية التي خلفتها الأزمة المالية الآسيوية التي أسهمت في إضعاف الأسواق المالية، والخسائر المحتملة للإستثمارات الموجودة في آسيا زيادة على الإنخفاض الحاد في أسعار النفط، مما أثر على الموازين الإقتصادية الكلية لهذه الدول، وقد ساهم دعم الأوبك لزيادة الإنتاج بإقرارها ذلك في جاكرتا الإندونيسية في 1997/11/30 بزيادة حوالي 2.5 مليون برميل يوميا، مما ساهم في زيادة العرض النفطي والتأثير سلبا على الأسعار.

د- عودة العراق إلى تصدير نفطه وإلتزامه ببرنامج النفط مقابل الغذاء، الذي يحدد للعراق قيمة النفط المصدر وليس كميته، حيث كان كلما انخفضت الأسعار يزيد كمية النفط المصدر حيث بلغت هذه الكمية بين 1998/11/26 و1999/3/12 ما مجموعه 203.4 مليون برميل بمعدل مليون برميل يوميا بلغت إيراداتها 1.146 مليار دولار ، وبهذا كان إنتاج العراق المصدر يزيد من عرض النفط الفائض في السوق النفطية العالمية.

هـ- في سنة 1980 احتفظت الشركات النفطية بمخزون تجاري بلغ 3.26 مليار برميل، وعندما بدأ التنبؤ أن أسعار النفط في طريقها نحو الهبوط سارعت هذه الشركات إلى تخفيض مخزونها حتى بلغ أدنى مستوى له بـ 2.54 مليار برميل سنة 1996، لكن في سنة 1997 تكدست الكميات المخزنة من النفط عكس ما كان متوقعا، فقد تزامن الإنخفاض في الطلب على النفط مع الزيادة في الإمدادات، وانعكس ذلك على المخزونات إذ ارتفعت كميات النفط الإضافية التي تحتفظ بها الشركات من 235 مليون برميل في بداية سنة 1998 إلى 525 مليون برميل في الربع الثالث من نفس السنة، وصاحب ذلك انهيار الأسعار إلى مستوى قياسي بلغت معه أقل من 10 دولار في نهاية السنة[1].

و- عرفت السوق النفطية العالمية سنة 1998 انخفاضا كبيرا في معدل نمو الطلب العالمي على النفط، حيث أنه خلال الفترة 1994 و1997 حقق زيادات سنوية تصاعدية من 1.5% إلى 2.8 % مقابل أقل من 0.5 % سنة 1998، ويعود انحسار الطلب العالمي على النفط إلى تراجع معدل نمو الإقتصاد العالمي من 4.1 %سنة 1997 إلى 2 %سنة 1998 نتيجة تتابع الأزمات الإقتصادية في العالم بدء بانهيار دول النمور الآسيوية، الركود الإقتصادي في اليابان، التدهور الإقتصادي الكبير في روسيا بالإضافة إلى ضعف الطلب على النفط في الدول الصناعية لإعتدال فصل الشتاء رغم استمرار النمو الإقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا.

[1] مشدن وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص: 118.

ز- استمرار تدفق الإمدادات النفطية من دول خارج أوبك بالمعدلات القصوى، الأمر الذي انعكس على مواصلة بناء المخزونات النفطية وبلوغها أعلى مستوى لها منذ سنة 1982.

2-نتائج أزمة 1998

أ- أدى انهيار أسعار النفط في سنة 1998 إلى قيام دول الأوبك بالتنسيق مع بعض الدول المنتجة الرئيسية خارج المنظمة بإجراء تخفيضين في الإنتاج:

- **التخفيض الأول**: اعتبارا من 1 أفريل 1998 بـ 1.635 مليون برميل يوميا، منها 1.245 مليون برميل من دول الأوبك باستثناء العراق و 0.390 مليون برميل يوميا من الدول المنتجة الرئيسية خارج الأوبك.
- **التخفيض الثاني**: اعتبارا من 1 جويلية 1998 بـ 1.535 مليون برميل يوميا منها 1.355 مليون برميل يوميا من دول أوبك و 0.180 مليون برميل يوميا من بعض الدول المنتجة خارج الأوبك.

وبذلك أصبح مجموع التخفيضين خلال 1998 ما قيمته 3.170 مليون برميل يوميا منها 2.600 مليون برميل يوميا من دول الأوبك، وكان تخفيض الإنتاج هو المخرج الوحيد للتخلص من الفائض النفطي وإعادة التوازن إلى السوق خاصة بعد بلوغ الكميات الفائضة عن الحاجة المكدسة حتى نهاية سنة 1998 حوالي 600 مليون برميل.

ب-كان لإنخفاض الأسعار أثر مباشر على الصناعة النفطية بشتى مراحلها، وتعتبر النشاطات الخاصة بالحفر والتنقيب أشدها تأثرا فقد اتجهت أعداد الحافرات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية نحو الإنخفاض منذ سنة 1998 ثم تبعتها في بقية أنحاء العالم.

ج- انخفاض عوائد الدول المنتجة للنفط جراء انخفاض الأسعار وقرار تخفيض الإنتاج، فالدول العربية الأعضاء في الأوبك مثلا انخفضت عوائدها النفطية من 108.9 مليار دولار عام 1997 إلى 76.1 مليار دولار في 1998.

د- تراجع أرباح الشركات النفطية الكبرى فشركة **تكساكو** الأمريكية انخفضت أرباحها سنة 1999بـ60 % عما كانت عليه في 1998.

هـ- فشل التخفيضين الأولين للإنتاج في كبح انخفاض الأسعار مما دعا بالأوبك إلى إجراء تخفيض ثالث في مارس 1999 بمقدار 1.7 مليون برميل يوميا، بعد توافق مواقف ثلاثة من الدول الرئيسية المنتجة هي السعودية، إيران وفنزويلا لإجراء هذا التخفيض.

ومع أواخر عام 1999 بدأت أسعار مختلف الخامات النفطية تعرف بعض الإنتعاش سواء في الأسواق الفورية أو المستقبلية حيث سجل سعر برميل البرنت في الأسواق الفورية في الربع الرابع من 1999 قيمة 14.20 دولار، واستندت تلك الزيادة على إلتزام دول أوبك والدول المنتجة الرئيسية الأخرى بما تعهدت به من خلال خفض إمداداتهم النفطية بما فيها العراق إلى حوالي 29.3 مليون برميل يوميا مقابل 30.7 مليون برميل يوميا سنة 1998، وانعكس ذلك على مجمل إمدادات النفط العالمية التي انخفضت إلى حوالي 73.8 مليون برميل يوميا مقابل 75.3 مليون برميل يوميا سنة 1998، كما استعاد الطلب على النفط انتعاشه منذ سنة 1999 محققا زيادة سنوية بنسبة 1.3 % عما كان عليه سنة 1998، ويعزى هذا الإنتعاش إلى التحسن في النمو الإقتصادي العالمي الذي بلغ 3% بفضل الإنتعاش الإقتصادي في الدول الآسيوية الرئيسية المستهلكة للنفط خاصة الصين والهند التي ارتفع معدل نموها الإقتصادي إلى 5.3 %سنة 1999 مقابل 3.7% سنة 1998.

المطلب الثالث: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2008

مع بداية القرن الواحد والعشرين استعادت أسعار النفط انتعاشها، لكن بعض الأحداث التي عرفها العالم بعد ذلك ساهمت بشكل كبير في التأثير على السوق النفطية وعلى الأسعار، أهمها أحداث 2001/9/11 على برجي التجارة العالمية في نيويورك، الحرب الأمريكية-البريطانية على العراق منذ مارس 2003، و تداعيات أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2007 والأزمة المالية العالمية في 2008 (انظر الملحق 3).

أولا: تطور أسعار النفط بين سنوات 2000-2003

عرفت أسعار النفط تذبذبا خلال الفترة 2000-2003، حيث بدأت أسعار سلة أوبك عام 2000 بـ27.6 دولار للبرميل.

1-أحداث 2001/9/11 وتأثيرها على السوق النفطية

تأثرت السوق النفطية العالمية بأحداث 2001/9/11 في الولايات المتحدة الأمريكية بانخفاض سعر برميل سلة أوبك إلى 23.12 دولار للبرميل مثلما هو حال أسعار باقي الخامات العالمية، فسعر البرنت انخفض من 25.10 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 22.5 دولار للبرميل سنة 2001، ونفس الأمر مع برميل العربي الخفيف الذي انخفض من 24.78 دولار في 2000 إلى 20.30 دولار في 2001، وكان

لأحداث11 /2001/9 تأثير سلبي على أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية لعدة شهور نتيجة تدهور معدل النمو الإقتصادي وما نتج عنه من انخفاض حاد في الطلب على النفط إلى 120 ألف برميل يوميا سنة 2001، وانخفض كذلك الطلب على بعض المنتجات النفطية مثل وقود النفاثات والديزل بسبب انخفاض حركة الطيران بين 15%- 25% عن مستوياتها قبل هذه الأحداث مما أثر سلبا على منظومة الإنتاج وأدى إلى تردد رؤوس الأموال في المشاركة في المشروعات النفطية الكبرى.

وبالمقابل حذرت الدول المستهلكة للنفط من استغلال الأزمة لرفع أسعار النفط وحملت الدول المنتجة له مسؤولية مواجهة هذا الإحتمال والحيلولة دون وقوعه، ولمواجهة الإنخفاض في الأسعار أعلنت دول أوبك في 14 نوفمبر2001 تخفيض الإنتاج بحوالي 1.5 مليون برميل بداية من جانفي 2002 [1]، حيث بدأت أسعار سلة أوبك بالإنتعاش مسجلة 24.36 دولار للبرميل في حين استمر انخفاض أسعار الخامات الرئيسية خلال العام 2002، حيث سجل برميل البرنت سعر 21.20 دولار وبرميل غرب تكساس 20.36 دولار، بينما سجل برميل العربي الخفيف 17.68 دولار.

2- العدوان على العراق 2003 وتأثيره على السوق النفطية

مع نهاية الربع الأول من 2003 بدأت أسعار النفط تسجل ارتفاعات متواصلة وغير مسبوقة، وكان ذلك بعد العدوان على العراق، حيث سجلت سلة أوبك 28.1 دولار للبرميل سنة 2003.

وتعود خلفية هذا العدوان إلى كون الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك وحدها ما يقارب 25% من الإنتاج العالمي للنفط وتستورد ثلثي هذا الإستهلاك، وأي اضطراب في السوق النفطية أو في الإمدادات النفطية إليها التي تأتي أغلبها من الشرق الأوسط يعرض اقتصادها للخطر، وهذا ما جعلها ترخص لجيشها حرية التدخل في هذه المنطقة من أجل ضمان استقرار اقتصادها وأمان إمداداتها النفطية، وكان العراق هدفا استراتيجيا لهذه السياسة لأنه ثاني أكبر منتج للنفط في المنطقة بعد السعودية، وبالتالي فالسيطرة على نفطه سيكون في صالح الإقتصاد الأمريكي الذي عرف تدهورا بعد أحداث 2001/9/11 بسبب[2]:

أ- الإجراءات الأمنية والسياسية المتخذة مثل عسكرة الاقتصاد وإعطاء المزيد من السلطات للأجهزة الأمنية الذي انعكس سلبا على التجارة والإستثمارات والسياحة، وتسبب في زيادة حدة الأزمة الإقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] مشدن وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

[2] نفس المرجع السابق، ص: 142 وما بعدها.

ب- الأعباء المتزايدة لتكلفة الحرب الأمريكية على الإرهاب ابتداء من حرب أفغانستان مرورا بازدياد عبء الإنفاق على قضايا الأمن الداخلي ووصولا إلى احتلال العراق.

ج- بلوغ عجز الميزانية الأمريكية عام 2003 حوالي 200 مليار دولار ووصل الدين العام إلى 22 تريليون دولار، كما ارتفعت نسبة البطالة إلى أكثر من 6%.

وعليه سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق بعض المكاسب تؤثر بها على السوق النفطية عن طريق احتلال العراق أهمها:

أ- زيادة إنتاج النفط العراقي إلى الحدود القصوى بين 4 و6 مليون برميل يوميا، من أجل زيادة العرض النفطي والتأثير سلبا على الأسعار.

ب- التأثير على الحكومة العراقية الجديدة لإلغاء ارتباطها بالأوبك مما سيتيح للولايات المتحدة الأمريكية التأثير على إنتاج النفط من خلال الضغط على العراق.

ج- السعي إلى خوصصة قطاع النفط العراقي مما يتيح للشركات النفطية الأمريكية السيطرة الكاملة عليه والتأثير على الإنتاج لإبقاء السعر في حدود 20 دولار للبرميل أو النزول به إلى 18 دولار للبرميل.

د- التحكم في المصالح الإقتصادية للقوى الكبرى التي تعتمد على الواردات النفطية من منطقة الخليج العربي من خلال:

- التحكم في إمدادات النفط التي تستهلكها تلك القوى منها الصين، اليابان وفرنسا ودول جنوب شرق آسيا.

- التأثير على أسعار النفط والعمل على هبوطها في السوق العالمي بما يحقق خسائر كبيرة في عوائد بعض البلدان النفطية كروسيا.

هـ- انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالإشراف على قطاع النفط العراقي، حيث ليس في مقدور الحكومة العراقية الجديدة توفير الإستثمارات الضخمة من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية للعراق أمام التحديات الكبيرة التي تواجهها لإعادة الإعمار.

وقد تزامن احتلال العراق في 2003 مع اضطرابات سياسية في فنزويلا سببت إضرابا شاملا أوقف معظم الصادرات الفنزويلية من النفط، وتبع ذلك اضطرابات قبلية في نيجيريا، وبما أن فنزويلا ونيجيريا من أهم أعضاء الأوبك فقد فقدت المنظمة بهذه الأحداث حوالي 300000 برميل نفط يوميا مما قلل من العرض النفطي في السوق العالمية[1].

[1] سمير التنير، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

ورغم المساعي الأمريكية لتخفيض أسعار النفط بإحتلال العراق، إلا أن ذلك لم يتحقق حيث بدأت أسعار النفط تعرف مسارا تصاعديا لم تعرفه من قبل، حتى بلغت مساء 2008/1/2 مستوى 100 دولار للبرميل لأول مرة.

ثانيا: تطور أسعار النفط بين 2004-2008

عرفت بداية سنة 2004 بعض الأحداث التي ساهمت في الإرتفاع المتواصل لأسعار النفط، ففي روسيا توقف إنتاج النفط الروسي نتيجة الخلاف بين الحكومة الروسية وشركة **يوكوس** النفطية، وزاد الإعتماد على نفط الشرق الأوسط من خلال طلب الدول الصناعية من هذه الأخيرة زيادة إنتاجها حتى تحافظ على مخزونها الإستراتيجي، حتى أن دول أوبك كانت تنتج 30 مليون برميل يوميا من النفط ومع ذلك لم تكن قادرة على مجاراة الطلب العالمي على النفط، الذي ارتفع بالموازاة مع ارتفاع النمو الإقتصادي في الدول الصناعية الكبرى والصين والهند والبرازيل، لكن ارتفاع أسعار النفط لم يشكل أزمة في سنة 2004 نتيجة تدهور قيمة الدولار الأمريكي وارتفاع الضرائب على المنتجات النفطية التي تفرضها الدول المستهلكة للنفط، وسجل في هذه السنة برميل خام غرب تكساس 32.61 دولار، وبرميل البرنت 29.73 دولار، وبرميل العربي الخفيف 27.08 دولار.

وفي سنة 2005 واصلت أسعار النفط مسارها التصاعدي بزيادات متوسطة في سعر البرميل حيث بلغ برميل غرب تكساس 42.76 دولار، وبرميل البرنت 39.43 دولار وبرميل العربي الخفيف 31.86 دولار، ومع بداية سنة 2006 بدأت أسعار النفط تقفز إلى أعلى من 50 دولار للبرميل لمختلف الخامات الأساسية، حين سجل برميل غرب تكساس 62.1 دولار وبرميل البرنت 57.3 دولار وبرميل العربي الخفيف 50.9 دولار للبرميل، ثم تواصل هذا الإرتفاع خلال 2007 والنصف الأول من 2008 عندما تخطى سعر برميل النفط الخام 100 دولار.

1-أسباب الإرتفاع الكبير لأسعار النفط بين 2004 والنصف الأول من 2008

أ- عجز القدرة الإنتاجية الفائضة* لدول أوبك بالإضافة إلى عجز مصانع التكرير عن استغلال كل ما هو معروض من النفط بسبب نقص الإستثمار في هذا القطاع وتغير نوعية النفط المستخرج إلى النفط

* الطاقة الإنتاجية الفائضة هي الفرق بين أقصى طاقة إنتاجية يمكن أن تنتجها الدولة خلال فترة تتراوح بين 1-9 أشهر وبين إنتاجها النفطي في بداية هذه المدة.

الثقيل والحمضي، بالإضافة إلى قلة مرونة دول أوبك في التعامل مع تغيرات السوق النفطية وزيادة الطلب على النفط[1].

ب- النمو السريع للإقتصاد العالمي الذي انتقل من 2.5 % سنة 2001 إلى 5.3% سنة 2004، ومن 4.9 % سنة 2005 إلى 5.4 %سنة 2006، والذي تزامن مع زيادة الطلب على النفط خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والصين التي ارتفع طلبها على النفط بـ51 % في 2006 عما كان عليه في 2005.

ج- تفاقم الإضطرابات الجيوسياسية في المناطق النفطية مثل الملف النووي الإيراني، العدوان على العراق الذي ما زال قائما حتى سنة 2008.

د- تناقص الإحتياطي العالمي المؤكد من النفط دون احتساب النفط الثقيل الذي تكاليف تكريره مرتفعة بالإضافة إلى رمال القار الذي يبلغ 6.6 تريليون برميل[2]، والذي سيكفي البشرية بمعدل الإستهلاك الحالي لـ 50 سنة فقط مع بلوغ الإنتاج العالمي للنفط ذروته وبداية عصر نضوب النفط.

هـ- نقص استثمارات الدول النفطية في القطاع النفطي حيث تشير إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة أنه لا يمكن تلبية الحاجة إلى النفط خلال العقد القادم ما لم تستثمر السعودية والعراق وإيران وفنزويلا وروسيا حوالي 3500 مليار دولار لتطوير الصناعة النفطية.

و- انخفاض إنتاج دول خارج الأوبك التي كانت تعمل بطاقتها القصوى للتأثير على أهداف الأوبك.

ز- ارتفاع تكاليف إنتاج النفط ونقله وتوزيعه وتغير نوعية النفط المستخرج وعدم استيعاب ناقلات النفط للطلب العالمي عليه، وسعي الشركات النفطية الكبرى لرفع أسعار النفط للتعويض عن ارتفاع التكاليف من أجل تجديد الصناعة النفطية، فقد برزت النقائص التي تعاني منها هذه الشركات بسبب انخفاض الأسعار في 1998 و قلة المردودية، وتميزت الصناعة النفطية نهاية القرن العشرين باختناقات في عملية التكرير نتيجة لعدم توسع هذه الصناعة طوال السنوات الماضية[3].

ح- زيادة نشاط المضاربة في البورصات النفطية حيث أصبح المتداول من العقود النفطية بما يعرف بالبراميل الورقية أكبر من المعروض من الشحنات النفطية الحقيقية.

---

[1] Chairman Jim Saxton, Theodore W. Boll **,"OPEC and the high price of oil"**, a joint economic committee study, United States Congress, November 2005, p :2

[2] Chairman Jim Saxton, Theodore W. Boll ,op-cit ,p :3

[3] نور الدين هرمز وآخرون ،مرجع سبق ذكره، ص:91.

ط- إصدار العديد من القوانين الصديقة للبيئة لاسيما في الدول المتقدمة مما انعكس سلبا على طاقات الإنتاج والتصفية لاسيما أن الصناعة النفطية تعتبر صناعة ملوثة للبيئة، بعد رفع الضرائب على المشتقات النفطية حيث وصلت في بعض الدول الأوروبية إلى 70%.

2-أزمة الرهون العقارية 2007 والأزمة المالية العالمية 2008 وتداعياتها على السوق النفطية

بدأت الإستثمارات العقارية أو المرتبطة بأصول عقارية في الولايات المتحدة الأمريكية تعرف المشاكل في سنة 2007 نتيجة التخلف عن سداد القروض العقارية الممنوحة بضمانات غير كافية، أو الممنوحة للمقترضين غير المؤهلين للحصول على أسعار الفائدة المنخفضة السائدة في سوق القروض العقارية المضمونة لأنهم من ذوي الدخل الضعيف.

حيث أن أسعار الفائدة المنخفضة في السوق العقاري وارتفاع أسعار العقارات جعل من هذا النشاط مربحا فأتجه له معظم الأمريكيين من أفراد ومؤسسات اقتصادية، بهدف السكن والإستثمار والمضاربة، وقد ساعد على ذلك ارتفاع أسعار أسهم الشركات العقارية ووجود التسهيلات البنكية في هذا المجال، وفي سنة 2007 كانت الفقاعة العقارية* بلغت أقصى حجم لها وأدى انفجارها إلى انهيار قيم العقارات، و لم يعد في إمكان المقترضين سداد ديونهم و لم تعد عقاراتهم المرهونة كافية لسداد تلك القروض فتخلفوا عن سدادها، مما ألحق أضرارا كبيرة بالبنوك المانحة للقروض فهبطت أسهمها في البورصة، وبدأت شركات الرهن الأمريكية تعلن إفلاسها، وأصبحت هذه الأزمة عالمية مع نهاية 2008 عندما خسر الإقتصاد الأمريكي أكثر من 6.6 تريليون دولار كقروض عقارية لم ترد، وجمدت البنوك الأوربية المستثمرة في البورصات الأمريكية أموالها مما أحدث أزمة سيولة خانقة في القطاع العقاري، وانتشرت الأزمة بشكل ملفت في كل الدول التي تعتمد على نظام سعر الصرف الثابت مع الدولار، بسبب انخفاض قيمة الدولار وسحب المضاربين لأموالهم من البورصات بمجرد بداية الأزمة، وسحب الدول المصدرة للإستثمارات لاستثماراتها من الدول التي تتعامل بالدولار أو نظام صرفها يرتبط به.

وبفعل هذا التعثر تراجعت أسعار الأسهم في البورصات الأمريكية التي قادت إلى تراجع البورصات في آسيا وأوروبا متأثرة بالمشاكل في سوق الائتمان العقاري الأمريكي.

وفي السوق النفطية كانت أسعار النفط تواصل ارتفاعها ووصلت في جويلية 2008 إلى ما يقارب 150 دولار للبرميل، مما أدى إلى زيادة معدلات التضخم وارتفاع أسعار المواد الأساسية، وعندما تقبل

* يشار بمصطلح فقاعة لكل مجال اقتصادي ترتفع فيه الأسعار بفعل المضاربة دون أن يقابل ذلك إنتاج حقيقي فتصل إلى مستوى لا يمكنها الارتفاع بعده تماما مثل البالون أو الفقاعة مما يؤدي إلى انفجارها وانهيار الأسعار .

البنوك المركزية للدول بمحاربة التضخم فهذا يعني القبول بمعدلات نمو منخفضة مما أدخل الإقتصاد العالمي في حالة ركود، ولأن الإقتصاد الرأسمالي الحديث قائم على الإقتراض ونتيجة نقص السيولة وانخفاض معدلات الإستهلاك وانعدام الثقة في الإستثمار أدى ذلك إلى زيادة حدة هذا الركود.

وارتفاع أسعار النفط لم يدم طويلا حيث تأثرت أسعار أسهم الشركات النفطية في البورصات وانعكس ذلك على أسعار النفط الخام التي خسرت في ثلاث أشهر 70 دولار من سعر البرميل الذي بلغ 80 دولار للبرميل في بداية أكتوبر 2008، وواصل الإنخفاض وسجل بعد أقل من شهر في نهاية أكتوبر 2008 قيمة 61 دولار للبرميل، وفي 5 ديسمبر 2008 بلغ 40.12 دولار، رغم جهود الأوبك لتخفيض الإنتاج.

وبالتالي فإن أسعار النفط تأثرت سلبا بالأزمة الإقتصادية العالمية ويمكن أن تواصل انخفاضها مادامت الأزمة قائمة رغم الجهود الدولية لإحتوائها، وذلك بسبب المخاوف من انخفاض الطلب العالمي على النفط بفعل الركود الإقتصادي الذي يعم الإقتصاديات الصناعية، وبناء على هذا يتوقع خبراء البنك الدولي أن يكون متوسط أسعار النفط 75دولارا خلال العام 2009، رغم تفاؤل دول أوبك بارتفاع الأسعار من جديد بعد اتفاقها مع روسيا على تخفيض الإنتاج بحوالي 2.4 مليون برميل يوميا ابتداء من جانفي2009 في اجتماعها الطارئ المنعقد في مدينة وهران الجزائرية يوم 17 ديسمبر 2008، رغم أنه بعد يوم واحد فقط من ذلك الإعلان انخفضت الأسعار إلى 38 دولار للبرميل، وقد أشار خبراء اقتصاديات النفط أن على دول أوبك الإلتزام بالقيام بتخفيضات متتالية كل مرة حتى ترتفع الاسعار من جديد.

خلاصة الفصل الثاني:

مما ورد في هذا الفصل نستنتج مايلي:

- سعر النفط يتحدد في السوق النفطية العالمية، التي أوجدت الدول الصناعية أشكالا مختلفة منها بعد تطور طرق تسويق النفط بفعل تطور الصناعة النفطية وتغير العلاقات بين الدول المنتجة للنفط والشركات النفطية الكبرى.

- نسجل أن جميع نظم تسعير النفط لا تخضع في العموم لأي معيار اقتصادي وتخدم مصلحة الطرف المحتكر في السوق النفطية قبل فترة الدراسة.

- يتأثر سعر النفط خلال فترة الدراسة وفق النظرية الإقتصادية في تحديده لعوامل العرض والطلب على النفط التي تؤثر عليهما عوامل أخرى، مع تداخل وتشابك العلاقات بين هذه العوامل والعرض النفطي والطلب عليه وسعر النفط.

- بما أن النفط ثروة ناضبة وسلعة غير عادية، على الدول المنتجة له أن تعمل على تحديد سعر عادل يضمن توفير استثمارات كافية للبحث عن موارد نفطية جديدة تواكب أي زيادة في الطلب العالمي عليه، ويحقق عائدا مجزيا للشركات النفطية وتعويضا معقولا لهذه الدول، مع تحريره من الضغوط التي تمارسها الدول الصناعية لإبقائه منخفضا، وبالتالي يكون تحديده وفق قانون السوق الحرة وآلية العرض والطلب لا يحقق هذه المطالب.

- السوق النفطية خلال فترة الدراسة حساسة لمختلف الأحداث السياسية والإقتصادية مما يجعل أسعار النفط لا تعرف الإستقرار، ويولد ذلك أزمات متتالية تختلف نتائجها في التأثير على الإقتصاد العالمي، واقتصاديات الدول العربية خاصة التي سنتطرق في الفصل الثالث من هذا العمل إلى تأثير تلك التقلبات على تمويل التنمية الإقتصادية فيها.

الفصل الثالث

تأثُير تقلب سعر النفط على تمويل التنمية الإقتصادية ومدى تحقيقها في الدول

الفصل الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية الإقتصادية ومدى تحقيقها في الدول العربية

تمهـــــيد:

تشهد الدول العربية في ظل تقلبات أسعار النفط أوضاعا مختلفة، تتباين بين ارتفاع العوائد النفطية وتحسن الأحوال الإقتصادية في حالة ارتفاع السعر، وبين التقلص الحاد لهذه العوائد وانعكاسها على تدهور الأوضاع الإقتصادية في حالة انخفاضه، وتمثل الحالة الأولى فرصة حقيقية للإقتصاديات العربية حتى توظف إيراداتها النفطية لدفع عجلة التنمية الإقتصادية بها، سواء في البلدان النفطية منها أو غير النفطية، وفترة الدراسة المعتبرة في هذا البحث تشمل الحالتين معا، وعليه ومن خلال هذا الفصل وبناء على تطور سعر النفط الذي أوردناه في الفصل الثاني سندرس مدى تأثر التنمية الإقتصادية وتمويلها بتقلبات أسعار النفط في الدول العربية، من خلال 17 دولة عربية بعضها منتج للنفط وبعضها الآخر غير منتج له، بهدف الوصول إلى قياس العلاقة بين سعر النفط وتمويل التنمية من خلال العوائد النفطية، حتى يتم الإستناد عليها لتحضير الإقتصاديات العربية لمستقبل مابعد النفط، وذلك مرورا بالمباحث التالية:

- **المبحث الأول:** تطور العوائد النفطية العربية وتوظيفاتها.
- **المبحث الثاني:** تأثير تقلبات أسعار النفط على التنمية الإقتصادية للدول العربية.
- **المبحث الثالث:** تحديات التنمية الإقتصادية العربية في ظل مستقبل أسعار النفط.

المبحث الأول: تطور العوائد النفطية العربية وتوظيفاتها

سنعتمد في هذا المبحث على التصنيف الذي أوردناه في الفصل الأول، الذي يأخذ بعين الإعتبار أن النفط يلعب دورا هاما في الحياة الإقتصادية العربية خاصة في البلدان المنتجة له والتي تعتبر عوائده المالية أهم مصدر لتمويل التنمية فيها، وعليه نحاول الوصول إلى مدى قدرة الدول العربية على توظيف عوائدها من النفط تنمويا.

المطلب الأول: الإعتماد على النفط والقدرة الإستيعابية للإقتصاديات العربية

لمعرفة مدى قدرة الإقتصاديات العربية على توظيف عوائد النفط محليا، نحسب درجة الإعتماد على قطاع النفط والقدرة الإستيعابية لهذه الإقتصاديات.

أولا: قياس الإعتماد على النفط في الإقتصاديات العربية

قبل قياس مساهمة قطاع النفط في الإقتصاديات العربية، نذكر أن هناك مجوعتين من الدول العربية حسب أهمية قطاع النفط في كل دولة:

أ- مجموعة الدول النفطية: وتضم: الكويت، قطر، الإمارات، سلطنة عمان، البحرين، السعودية، الجزائر وليبيا.

ب- مجموعة الدول غير النفطية: وتشمل لبنان، سوريا، الأردن، مصر، تونس، المغرب، اليمن، السودان وموريتانيا.

وبالتالي فمجتمع الدراسة يشمل 17 دولة عربية هي: السعودية، الكويت، قطر، الإمارات، عمان، البحرين، اليمن، لبنان، سوريا، الأردن، مصر، تونس، المغرب، الجزائر، ليبيا، موريتانيا والسودان.

ولحساب نسبة مساهمة قطاع النفط في اقتصاديات الدول العربية محل الدراسة من أجل ترتيبها حسب أهمية هذه القطاع في كل دولة، نعتمد على مؤشرين هما: نسبة الصادرات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي (المؤشر1) ونسبة الصادرات النفطية من الصادرات الإجمالية للسلع والخدمات (المؤشر 2)، والتي يعبر عنها الجدول الموالي:

الجدول 3-1 نسبة مساهمة قطاع النفط في الإقتصاديات العربية سنة 2006

الوحدة: مليون دولار

الدولة/المتغيرات	الناتج المحلي الإجمالي	القيمة الإجمالية للصادرات	قيمة الصادرات النفطية	المؤشر1 %	المؤشر2 %
الكويت	101904	58633	48859	47.90	83.33
قطر	52722	26981	17838	33.80	66.11
الإمارات	164865	134995	52437	31.80	38.84
عمان	35656	21202	16154	45.30	76.19
البحرين	15789	11703	6353	40.20	54.28
السعودية	346974	209771	171422	49.40	81.71
الجزائر	117004	54729	25769	22.00	47.08
ليبيا	53194	37553	34968	65.70	93.11
لبنان	23285	2283	/	/	/
سوريا	32533	6037	2326	7.14	38.52
الأردن	14257	4132	/	/	/
مصر	107378	20546	2833	2.63	13.78
تونس	31416	11786	/	/	/
المغرب	65899	12698	/	/	/
اليمن	21196	6643	4138	19.50	62.29
موريتانيا	2661	1367	/	/	/
السودان	43894	6258	8438	19.20	135.00

الجدول: من إعداد الباحثة حسب بيانات التقرير السنوي 2006 لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.

من الجدول وبالإعتماد على المؤشرين معا تكون أكثر الدول العربية النفطية اعتمادا على النفط هي دول الخليج العربي الست وليبيا ثم الجزائر، ومن الدول العربية غير النفطية السودان* واليمن وبدرجة أقل سوريا ثم مصر بهذا الترتيب، بينما بقية الدول العربية لا تعتمد إطلاقا على قطاع النفط إما لأنها لا تنتجه أو أن إنتاجه فيها لا يغطي حتى حاجتها الخاصة.

وتجدر الإشارة أن نسبة مساهمة قطاع النفط في الإقتصاديات العربية ليست ثابتة، وإنما تتغير حسب مستوى الأداء الإقتصادي للقطاعات الإقتصادية خارج قطاع النفط، فإذا نجحت سياسات التنمية في

* مع تحفظ الباحثة على البيانات الخاصة بالسودان التي يمكن أن نرد تناقضها إلى ظروف الحرب الأهلية في هذا البلد.

اقتصاد نفطي من أجل توظيف منتج للعوائد النفطية* فإنه تقل درجة الإعتماد على هذا القطاع، وهذا ما يحدث في الإمارات العربية المتحدة التي يعتبر اقتصادها الأقل اعتمادا على النفط بين دول مجلس التعاون الخليجي[1]، كما أن الدول النفطية العربية تسعى لتخفيض درجة اعتماد اقتصادياتها على النفط بمحاولة تنويع اقتصادياتها.

ثانيا: الطاقة الإستيعابية للإقتصاديات العربية

1- مفهوم الطاقة الإستيعابية

تعرف الطاقة الإستيعابية بأنها الإستخدام المنتج للتمويل المحلي والأجنبي داخل اقتصاد الدولة[2] أي توظيف الموارد المالية بكفاءة وفعالية في قطاعات الإقتصاد المنتجة ومشاريع التنمية الإقتصادية، وتتوقف كفاءة وفعالية الإستيعاب على فعالية السياسات التنموية في هذه الدولة، كما يقصد بها القدرة على استخدام التدفقات المالية في استثمارات منتجة[3].

وقد أوضح اقتصاديو التنمية فيما يتعلق بالطاقة الإستيعابية أنه لتقدير رأس المال اللازم لإقتصاد بلد ما لأجل تحقيق نسبة معينة من النمو الإقتصادي بعد احتساب المدخرات الداخلية لذلك الإقتصاد، فإن الفرق بين ما يستطيع الإقتصاد توليده داخليا وبين ما يحتاج إليه ذلك الإقتصاد لتحقيق النمو المرغوب فيه يشكل طاقة استيعاب للموارد القادمة من مصادر خارجية.

وبالنسبة للدول النفطية، فبسبب الوفرة المالية في ظل ارتفاع أسعار النفط التي تعتبر أكبر بكثير من المخصصات اللازمة لحاجة الإقتصاد، فتزيد تلك الأموال عن الطاقة الإستيعابية في ضوء البنى الهيكلية والمؤسسات والقوى العاملة المتوفرة، مع أن مفهوم القدرة الإستيعابية مفهوم حركي وأن الطاقة الإستيعابية تتسع مع تزايد الإستثمارات وما يرافقها من تطور[4].

وتتحدد الطاقة الإستيعابية بناء على مؤشرات يمثلها الجدول3-2: مثل مساحة الدولة، القاعدة السكانية، القاعدة الإقتصادية وتنوع الموارد الإقتصادية (انظر الملحق 4 الذي يبين جغرافية الموارد

* بالإعتماد على إستراتيجية التنمية غير المتوازنة التي تعتبر قطاع النفط قطاعا قائدا في الإقتصاد.

[1] Ajit V Karnik, Cedwyn Fernandes, **"Macro-econometric Modeling for an Oil Dependent Economy: An Instruments-Targets Approach for the UAE Economy"**, paper presented at economic researches forum,UAE, p: 4

[2] عبد الخالق فاروق، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

[3] محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص: 94.

[4] عيسى مقليد، "**قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الدولية**"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص اقتصاد تنمية عن كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة 2008، ص: 57.

الإقتصادية للدول العربية) وهي مقومات انجاز المشاريع التنموية، إضافة إلى المقارنة بين معدل الإدخـــار ومعدل الإستثمار، حيث تكون الطاقة الإستيعابية للإقتصاد قليلة كلما كان معدل الإدخار أكبر بكثير من معدل الإستثمار.

الجدول 3-2 بعض مؤشرات الطاقة الإستيعابية للإقتصاديات العربية (بيانات 2007)

الدولة	المساحة (كم)[2]	السكان مليون نسمة	تنوع الموارد الإقتصادية[1]	معدلات آخر سنة متاحة %		مجالات الإستثمار النشيطة	درجة الطاقة الإستيعابية
				الإدخار	الإستثمار		
الكويت	17800	2.991	-	18	9	المحروقات، البناء.	ضعيفة
قطر	11500	0.930	-	/	/	المحروقات.	ضعيفة
الإمارات	84600	4.486	-	/	/	النفط، الخدمات المالية، البناء.	ضعيفة
عمان	310500	2.570	+	34	13	المحروقات، المناجم.	قليلة
البحرين	622	0.764	+	34	17	المحروقات، المالية، السياحة.	ضعيفة
السعودية	2250000	24.289	++	42	19	النفط، البتروكيمياويات.	متوسطة
الجزائر	2381740	34400	+++	45	30	المحروقات، المناجم، البناء.	كبيرة
ليبيا	1759540	6.089	++	26	14	المحروقات، البتروكيمياويات.	متوسطة
لبنان	10400	3.751	+	9-	17	السياحة، الثقافة والترجمة.	قليلة
سوريا	185180	18.701	+++	31	24	الزراعة، النسيج، النفط.	متوسطة
الأردن	82300	6.728	++	3-	23	الخدمات،السياحة، الأدوية.	قليلة
مصر	1002000	73.674	+++	15	17	المحروقات، السياحة،الإتصالات	كبيرة
تونس	165150	10.304	++	21	25	السياحة، الزراعة، المناجم.	متوسطة
المغرب	446550	30.732	+++	20	24	المناجم، السياحة، الزراعة.	متوسطة
اليمن	555000	22.290	+++	12	17	المحروقات، المناجم، السياحة.	كبيرة
موريتانيا	1030700	2.961	+	3	45	المناجم،النفط، صيد السمك.	قليلة
السودان	2505000	37.159	+++	25	20	النفط، الزراعة.	كبيرة

الجدول: من إعداد الباحثة بناء على بيانات من تقارير عربية ودولية مختلفة.

[1] وتعبر العلامات في هذا العمود على:

(-) قلة الموارد الإقتصادية ماعدا النفط أو الغاز.

(+) تنوع قليل جدا بين النفط والغاز وبعض المعادن أو بعض الزراعات التجارية والمياه.

(++) بعض التنوع في الموارد الإقتصادية بين المياه والمعادن والنفط والغاز والزراعات التجارية.

(+++) تنوع كبير في الموارد الإقتصادية بين مصادر الطاقة والمعادن والمياه و الزراعات التجارية.

وعليه نصنف الدول العربية حسب طاقتها الإستيعابية إلى أربع مجموعات كما يلي:

– الدول ذات طاقة استيعابية ضعيفة:

تتميز بمساحة صغيرة جدا وعدد سكان قليل ومواردها الإقتصادية تشمل فقط النفط والغاز، وبأنها مجتمعات رفاهية استهلاكية وتشمل: الكويت، قطر، الإمارات والبحرين.

– الدول ذات طاقة استيعابية قليلة:

تتميز بمساحة أكبر من مساحة دول المجموعة الأولى وبعدد سكان قليل أيضا، ومواردها الإقتصادية محدودة، وتشمل: سلطنة عمان، لبنان، الأردن وموريتانيا.

– الدول ذات طاقة استيعابية متوسطة:

تتميز بمساحة كبيرة وعدد سكان معتبر ولديها بعض التنوع في مواردها الإقتصادية، وفرص الإستثمار فيها كبيرة، وتشمل: السعودية، ليبيا، سوريا، تونس والمغرب.

– الدول ذات طاقة استيعابية كبيرة:

وتتميز بكبر مساحتها وارتفاع عدد سكانها وتنوع مواردها الإقتصادية وتنوع مجالات الإستثمار فيها، وتشمل: الجزائر، مصر، اليمن والسودان.

وعلى هذا الأساس فالدول العربية المصنفة كدول نفطية تقل طاقتها الإستيعابية ماعدا الجزائر وبدرجة أقل السعودية وليبيا، أما الدول العربية غير النفطية فطاقتها الإستيعابية بين كبيرة ومتوسطة ماعدا لبنان والأردن وموريتانيا.

المطلب الثاني: تطور العوائد النفطية العربية

يظهر تأثير تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية بشكل أساسي من خلال مصدر العوائد النفطية، وفيما يلي نبين تطورها خلال فترة الدراسة.

أولا: تطور أسعار الخامات العربية خلال الفترة 1986-2008

انطلاقا من الجدول 3-3 الذي يوضح تطور سعر النفط الإسمي خلال الفترة 1986-2008، وبالإستناد إلى بيانات الملحق 5 الذي يبين تطور أسعار أهم الخامات العربية وخام البرنت خلال نفس الفترة، سنتعرف على أهم التقلبات التي عرفتها أسعار الخامات العربية في ظل تقلبات سعر النفط العالمي، ومدى تأثر هذه الأسعار بالأزمات التي عرفتها السوق النفطية العالمية، وتجب الإشارة في هذا الصدد إلى

أن سعر النفط العالمي الذي يؤخذ بعين الإعتبار في التحليل الإقتصادي والفني والتقني، هو سعر برميل سلة الأوبك.

الجدول 3-3 تطور سعر النفط الخام الإسمي خلال الفترة 1986-2008

السنوات	السعر دولار/ برميل
1986	13.0
1987	17.7
1988	14.2
1989	17.3
1990	22.3
1991	18.6
1992	18.4
1993	16.3
1994	15.5
1995	16.9
1996	20.3
1997	18.7
1998	12.3
1999	17.5
2000	27.6
2001	23.1
2002	24.3
2003	28.2
2004	36.0
2005	50.6
2006	61.0
2007	69.1
2008	94.4

المصدر: عن أعداد مختلفة من التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.

ونلاحظ من هذا الجدول أن أسعار الخامات العربية عرفت تراجعا في 1987 متأثرة بأزمة 1986 واستمر هذا التراجع حتى سنة 1989 بالموازاة مع تدهور سعر النفط العالمي، وتأثرت صعودا بأزمة الخليج في 1991 التي غاب فيها النفط العراقي والكويتي عن السوق العالمية، في حين سجل سعر برميل النفط العالمي تأثره بأزمة الخليج في 1990، ثم انخفضت الأسعار في 1992 وحافظت على نفس المستوى في سنة 1993، إلا أن جميع الخامات العربية عرفت تراجعا في أسعارها في 1994 أقل من مستوى سعر النفط العالمي، وبين 1995 و1997 عرفت الأسعار مسارا تصاعديا بدأ في الانخفاض في 1998 بفعل

الأزمة المالية الأسيوية وهذا ما حدث مع سعر النفط العالمي، وامتد هذا التأثير إلى سنة 1999، ومع بداية الألفية الجديدة ونتيجة أحداث 2001/9/11 انخفضت الأسعار في 2002، وبداية من 2003 بدأت الأسعار تعرف اتجاها تصاعديا وسجلت مع نهاية 2007 مستويات قياسية تجاوزت 55 دولار للبرميل في المتوسط بالنسبة لأسعار الخامات العربية، وسجل برميل النفط العالمي 94.4 دولار في 2008. ويمكن التعبير عن تطور سعر النفط الخام الإسمي عبر الزمن بالنموذج الخطي التالي (انظر الملحق 10 عن تقدير النماذج المدرجة في هذا الفصل واختبار جودتها):

$$X_t = 4.91 + 1.78\ t$$ (دولار للبرميل).

حيث:

- X_t هو سعر النفط الإسمي في الزمن t، مع اعتبار سنة 1986 هي السنة t = 1.

ومعامل الإرتباط هو r = 0.75، ومعامل التحديد يقدر بـــ: R^2=0.56، حيث كلما زاد الزمن بسنة واحدة زاد سعر النفط بـــ1.78 دولار للبرميل.

بحيث يكون الإتجاه العام لدالة تطور سعر النفط الخام الإسمي عبر الزمن وفق الشكل الموالي:

الشكل 3-1 الإتجاه العام للنموذج الخطي لدالة تطور سعر النفط الخام الإسمي عبر الزمن

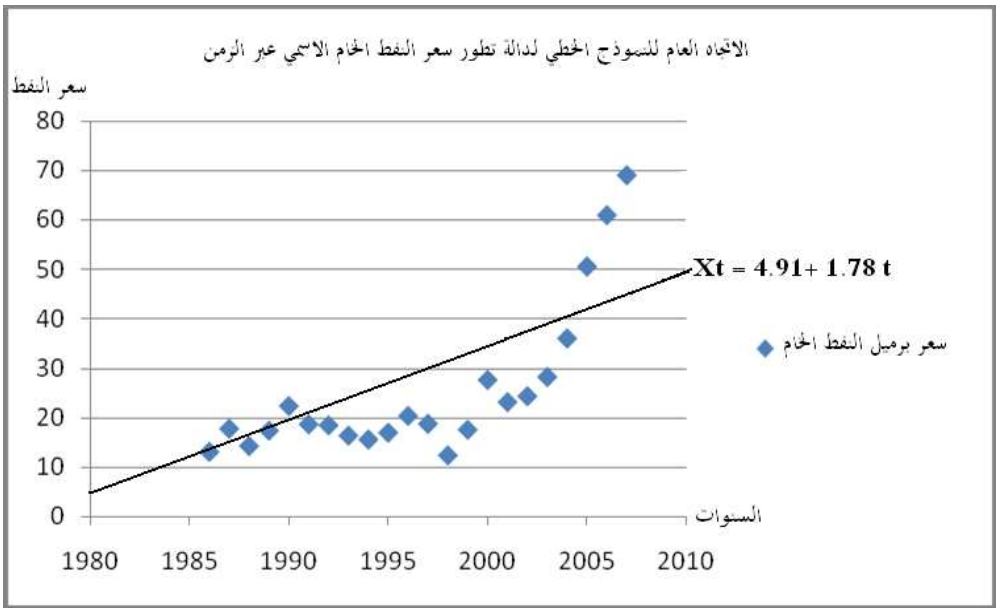

الشكل: من إعداد الباحثة بناء على الجدول 3-3.

وانطلاقا من هذا التحليل يمكننا القول أن الخامات العربية تتأثر بالسوق النفطية العالمية وتساير مستويات أسعارها مستوى سعر برميل النفط العالمي، رغم أننا نسجل أن تأثرها بالأحداث التي تؤدي إلى تغيير سلوك السوق النفطية متأخر عن تأثر سعر النفط العالمي.

ثانيا: تطور قيم العوائد النفطية العربية

1- تطور القيم الإسمية للعوائد النفطية العربية

أ- يوضح الجدول 3-4 تطور القيمة الإسمية للعوائد النفطية لدول **أوابك** مجتمعة.

الجدول 3-4 تطور القيم الإسمية للعوائد النفطية لدول أوابك خلال الفترة 1986-2007.

السنة	سعر النفط (دولار/ برميل)	قيمة العوائد النفطية السنوية الإسمية لدول أوابك (مليار دولار)
1986	13.0	51.5
1987	17.7	63.8
1988	14.2	59.8
1989	17.3	78.6
1990	22.3	97.4
1991	18.6	85.6
1992	18.4	92.6
1993	16.3	83.3
1994	15.5	83.0
1995	16.9	93.7
1996	20.3	108.7
1997	18.7	110.0
1998	12.3	76.8
1999	17.5	109.7
2000	27.6	177.2
2001	23.1	148.6
2002	24.3	142.0
2003	28.2	162.0
2004	36.0	218.8
2005	50.6	316.5
2006	61.0	394.8
2007	69.1	408.3

المصدر: عن أعداد مختلفة من تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.

انطلاقا من بيانات هذا الجدول 3-4 والجدول السابق 3-3 يتضح لنا أن هناك علاقة طردية بين تطور السعر الإسمي للنفط وتطور القيمة الإسمية للعوائد النفطية، فكلما ارتفع سعر النفط الإسمي ارتفعت القيمة الإسمية للعوائد النفطية والعكس صحيح، ولا تتحقق هذه العلاقة في سنوات 1992 و1997 حيث رغم انخفاض السعر زادت القيمة الإسمية للعوائد النفطية، لأن الدول العربية في هذين التاريخين

كانت مجبرة على زيادة إنتاجها بفعل تداعيات حرب الخليج في 1992 وتماشيا مع زيادة الطلب العالمي على النفط من طرف دول جنوب شرق آسيا في 1997، وفي سنة 2002 رغم ارتفاع السعر كانت القيمة الإسمية للعوائد النفطية منخفضة بسبب تخفيض الإنتاج نتيجة أحداث 2001/9/11 لنقص الطلب، كما نسجل أيضا تأثر القيم الإسمية للعوائد النفطية العربية بما يطرأ على السوق النفطية العالمية من أزمات، ففي 1986 لم تكن العوائد النفطية تتجاوز 51.5 مليار دولار، وفي فترة حرب الخليج 1990 زادت العوائد النفطية العربية بمعدل 23.91%، وفي سنة 1998 انخفضت هذه العوائد بحوالي 33 مليار دولار، وأحداث 2001/9/11 ساهمت في انخفاض هذه العوائد بـ28.6 مليار دولار سنة 2001، وحرب العراق 2003 زادت هذه العوائد بـ20 مليار دولار في 2003، وفي ظل ارتفاع أسعار النفط بين 2004 –2007 قفزت القيمة الإسمية للعوائد النفطية العربية إلى 408.3 مليار دولار في 2007.

وتأكيدا على هذا التحليل نصيغ النموذج الخطي الموالي الذي يوضح العلاقة بين سعر النفط الخام والعوائد النفطية الإسمية لدول **أوابك**:

$$Y_i = -23.63 + 6.59\ X_i$$ (مليار دولار).

حيث:

-) Y_i القيمة الإسمية للعوائد النفطية لدول **أوابك** مجتمعة.

-) X_i السعر الإسمي للنفط الخام.

ومعامل الإرتباط هو $r = 0.99$، ومعامل التحديد يقدر بـ: $R^2 = 0.98$ أي أن سعر النفط يفسر 98% من العوائد النفطية لدول **أوابك**، والإتجاه العام لهذا النموذج يوضحه الشكل التالي:

الشكل 3–2 الإتجاه العام للنموذج الخطي لتطور العوائد النفطية العربية بدلالة سعر النفط الإسمي

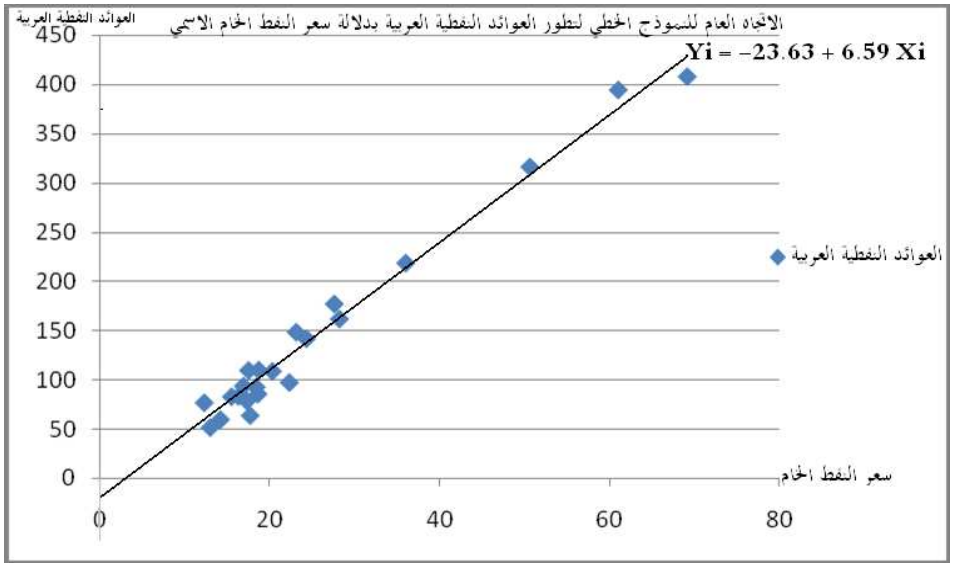

الشكل: من إعداد الباحثة بناء على الجدول 3-4.

وحسب هذا النموذج الخطي فكلما زاد سعر النفط بدولار واحد زادت العوائد النفطية لدول **أوابك** بـ 6.59 مليار دولار.

ب- ظاهرة الفوائض المالية العربية بين 2003-2007

عادة تتحقق ظاهرة الفوائض المالية عندما تتجمع الأموال الناتجة عن عمليات النشاط الإقتصادي ولا تجد لها سبيلا للتوظيف بسبب انحسار فرص الإستثمار لكون اقتصاد البلد شائخا، ولكن الإقتصاديات العربية ليست شائخة حتى تتكون لديها فوائض مالية زائدة عن حاجة اقتصادياتها، وإنما أطلق الإقتصاديون هذا المصطلح على الفوائض النفطية العربية لتبرير ترحيلها من أوطانها الأصلية نحو الدول الصناعية بدعوى أنها لا تملك فرصة لتوظيفها محليا[1].

ويلاحظ أن كل الدول العربية التي تصدر النفط ومنذ 2003 حتى 2007 تشهد ارتفاعات كبيرة لقيم عوائدها النفطية، وذلك نتيجة[2]:

- ارتفاع أسعار النفط التي أدت إلى تزايد العوائد النفطية.
- زيادة إنتاج النفط العربي نتيجة لتزايد الطلب العالمي عليه.

ولو رصدنا تطور العوائد النفطية للدول العربية منفردة منذ 2003، نحصل على الجدول الموالي:

الجدول3-5 تطور القيم الإسمية للعوائد النفطية للدول العربية منفردة خلال الفترة 2003-2007

الوحدة: مليون دولار

الدولة / السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
الإمارات	22054	29624	43506	52437	56030
البحرين	2677	35054	5162	6353	6180
الجزائر	12300	13862	21029	25769	27760
السعودية	70642	92856	137050	171422	171840
قطر	7500	11694	13774	17838	18740
الكويت	19002	26363	39430	48859	48870
ليبيا	12780	18263	27518	34968	36940
عمان	8080	9105	13373	16154	/

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي 2007 لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.

[1] مشدن وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

[2] نور الدين هرمز وآخرون مرجع سبق ذكره، ص: 98.

حيث أنه بالنظر إلى ضعف الطاقة الإستيعابية لإقتصاديات كل من الكويت، قطر، الإمارات، البحرين، عمان وليبيا والسعودية، يتضح أن حجما كبيرا من العوائد النفطية فائض عن حاجة هذه الدول، وباستمرار أسعار النفط المرتفعة خلال الفترة 2003-2007 تراكمت هذه الفوائض لديها رغم اقتران ذلك بتخلف هذه الإقتصاديات[1].

2- القيم الحقيقية للعوائد النفطية العربية

هناك عاملان يؤثران على القيمة الحقيقية للعوائد النفطية العربية وهما القدرة الشرائية للدولار الأمريكي والتضخم، فالدول النفطية تفضل الفترة التي يرتفع فيها السعر الإسمي للنفط المصاحب لإرتفاع في القدرة الشرائية للدولار رغم أنها من جهة أخرى تتأثر بالتضخم المستورد.

أ- تأثير تقلب القدرة الشرائية للدولار الأمريكي

لمعرفة تطور سعر صرف الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة نأخذ سعر صرف الدولار أمام سلة من العملات العالمية الرئيسية بين 1986- 1998، ثم سعر صرف الدولار أمام العملة الأوروبية الموحدة بين 1999-2007، ونوضح تطور قدرته الشرائية باعتبار سنة 1980 سنة أساس حسب ما يظهره جدول الملحق 6.

ويلاحظ انطلاقا من هذا الملحق أنه رغم ارتفاع سعر صرف الدولار خلال الفترة 1986-1989 إلا أن قدرته الشرائية كانت تتآكل مما يعني أن القيمة الحقيقية للعوائد النفطية العربية في تلك الفترة كانت أقل مما هي عليه، وفي سنة 1990 رغم ارتفاع العوائد النفطية العربية إلا أن ذلك يقابله انخفاض في القدرة الشرائية للدولار بـ11.3%، وفي سنتي 1991 و1992 كانت الأوضاع أكثر سوءا عندما تزامن انخفاض القيمة الإسمية لتلك العوائد مع تدني سعر صرف الدولار وانخفاض قدرته الشرائية، وفي 1993 تزامن انخفاض القيمة الإسمية للعوائد النفطية العربية مع ارتفاع سعر صرف الدولار وقدرته الشرائية، مما يوضح العلاقة العكسية بين سعر النفط الإسمي والقدرة الشرائية للدولار*، فكلما ارتفع سعر النفط الإسمي تنخفض قدرة الدولار الشرائية، ويبدو ذلك واضحا سنتي 1997 و1998 عندما عانت دول العالم من الأزمة المالية الآسيوية وعانت الدول العربية من انخفاض سعر النفط الإسمي ارتفعت

[1] محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

* تم توضيح هذه العلاقة في المبحث الأول من الفصل الثاني من هذا البحث.

القدرة الشرائية للدولار الأمريكي، وبين سنتي 2003 و2004 عندما ارتفعت العوائد النفطية العربية الاسمية انخفضت القدرة الشرائية للدولار بحوالي 17% في سنة 2003.

وعليه فكلما ارتفعت العوائد النفطية العربية الإسمية يقابل ذلك تدهور في القدرة الشرائية للدولار وبالتالي انخفاض القيمة الحقيقية لتلك العوائد خاصة للدول العربية ذات الإرتباط التجاري القوي مع الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية وارداتها.

ب-تأثير التضخم

يتعلق تأثير التضخم على القيم الحقيقية للعوائد النفطية العربية، بمدى الإرتباط التجاري للدول العربية بالدول المستهلكة للنفط، وفي هذا الشأن نصنف الدول العربية المنتجة للنفط إلى مجموعتين:

- دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وهي ذات ارتباط تجاري قوي مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- الجزائر وليبيا وسوريا وهي ذات ارتباط تجاري قوي مع دول الإتحاد الأوروبي.

حيث أن معدل التضخم السائد في الدول التي تتعامل معها الدول العربية المنتجة للنفط تجاريا يؤثر على القدرة الشرائية لعوائد النفط لدى هذه الدول، واستنادا إلى جدول الملحق 7 الذي يمثل تطور معدلات التضخم في أهم الشركاء التجاريين للدول العربية في الفترة 1986-2007، يلاحظ عموما أنه كلما ارتفعت أسعار النفط الإسمية كانت معدلات التضخم في الدول الصناعية المستهلكة للنفط مرتفعة، مثلما حدث سنة 1990 و1991 في بريطانيا التي تراوح فيها معدل التضخم بين 7-8%، بينما في سنة 1998 حين انخفضت أسعار النفط الإسمية فنسجل انخفاض معدل التضخم عما كان عليه في 1990و1991، وتتأثر القيم الحقيقية للعوائد النفطية العربية أكثر بمعدل التضخم السائد في الدول التي تتعامل معها، فالمجموعة الأولى تتأثر بمعدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر باعتبار أكثر وارداتها تأتي من هذا البلد، بينما تتأثر المجموعة الثانية أكثر بمعدل التضخم السائد في الدول الأوروبية.

ومنظمة **أوبك** تعمل على الحفاظ على مصالح الدول الأعضاء فيها من خلال سعر عادل للنفط، ولذلك تولي أهمية كبيرة للقوة الشرائية لبرميل النفط الذي تصدره، وتصدر دوريا إحصائيات حول أسعار برميل سلتها معدلا بأسعار صرف الدولار الأمريكي والتضخم والسعر الحقيقي للنفط بناء على دولار 1973 وهذا ما يوضحه الجدول 3-8.

الجدول 3-6 تطور سعر النفط الحقيقي بدولار 1973 خلال الفترة 1986-2007

الوحدة: دولار للبرميل

السنوات/ السعر	السعر الإسمي	السعر المعدل 1	السعر المعدل 2	السعر الحقيقي
1986	13.0	17.7	4.2	5.54
1987	17.7	20.7	5.4	6.29
1988	14.2	16.2	4.2	4.75
1989	17.3	20.9	4.8	5.79
1990	22.3	24.3	5.8	6.38
1991	18.6	20.7	4.7	5.19
1992	18.4	20.0	4.4	4.81
1993	16.3	19.8	3.8	4.61
1994	15.5	18.8	3.5	4.24
1995	16.9	19.4	3.7	4.24
1996	20.3	23.6	4.3	5.01
1997	18.7	23.5	3.9	4.89
1998	12.3	15.7	2.5	3.21
1999	17.5	22.9	3.5	4.62
2000	27.6	40.3	5.4	7.93
2001	23.1	34.9	4.4	6.69
2002	24.3	35.3	4.6	6.65
2003	28.2	35.5	5.1	6.63
2004	36.0	42.0	6.5	7.57
2005	50.6	59.0	8.9	10.39
2006	61.0	70.9	10.5	12.19
2007	69.1	75.2	11.6	12.63

المصدر: OPEC annuel statistical bulletin 2007

حيث:

السعر المعدل 1 هو السعر الإسمي لبرميل النفط معدل بأسعار صرف الدولار أمام سلة من العملات الرئيسية.

والسعر المعدل 2 هو السعر الاسمي لبرميل النفط معدل بعامل التضخم.

والسعر الحقيقي هو السعر بدولار 1973 باحتساب التضخم وسعر صرف الدولار الأمريكي.

ويتضح من خلال قراءة الجدول السابق أن السعر الحقيقي للنفط أقل بكثير من سعره الإسمي وبالتالي فهو لا يضمن مصالح الدول المنتجة خاصة الدول العربية منها.

والسعر الحقيقي المتدني للنفط يعني عوائد نفطية أقل بالقيمة الحقيقية حسب ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 3-7 تطور القيم الحقيقية للعوائد النفطية دول أوابك خلال الفترة 1986-2007

السنوات	السعر الإسمي 1 دولار/برميل	العوائد الإسمية 2 مليار دولار	السعر الحقيقي 3 دولار/برميل	العوائد الحقيقية 3*(1/2) مليار دولار
1986	13.0	51.5	5.54	21.95
1987	17.7	63.8	6.29	22.67
1988	14.2	59.8	4.75	20.00
1989	17.3	78.6	5.79	26.30
1990	22.3	97.4	6.38	27.87
1991	18.6	85.6	5.19	23.89
1992	18.4	92.6	4.81	24.21
1993	16.3	83.3	4.61	23.56
1994	15.5	83.0	4.24	22.70
1995	16.9	93.7	4.24	23.50
1996	20.3	108.7	5.01	26.83
1997	18.7	110.0	4.89	28.76
1998	12.3	76.8	3.21	20.04
1999	17.5	109.7	4.62	28.96
2000	27.6	177.2	7.93	50.91
2001	23.1	148.6	6.69	40.03
2002	24.3	142.0	6.65	38.86
2003	28.2	162.0	6.63	38.08
2004	36.0	218.8	7.57	46.008
2005	50.6	316.5	10.39	64.99
2006	61.0	394.8	12.19	78.90
2007	69.1	408.3	12.63	74.63

الجدول: من إعداد الباحثة بناء على بيانات الجدول 3-5 والجدول 3-8.

ومن الجدول السابق يظهر أن تطور القيم الحقيقية لعوائد النفط العربية يعكس تأثر هذه القيم بتقلبات سعر النفط الإسمي والأزمات النفطية، حيث لم تتعد هذه العوائد 20.04 مليار دولار في 1998 و27.87 مليار دولار إبان حرب الخليج الثانية 1990، ورغم ارتفاع القيمة الإسمية لهذه العوائد في 2007 فإن قيمتها الحقيقية بدولار 1973 لم تتعد 74.63 مليار دولار، أي أن هناك مبالغة في تقدير حجم الثروة المتدفقة إلى الدول العربية، ووكالة الطاقة الدولية تستعمل دولار سنة 2005 الذي هبطت

قيمته بعامل التضخم منذ 1973 لتقدير القيمة الحقيقية لتلك العوائد لتجعلها تساوي 338 مليار دولار في 2005 لدول **أوبك** بدلا من 44 مليار دولار في نفس السنة [1] باستعمال دولار 1973، ليبدو وكأن الدول النفطية انضمت إلى الدول الصناعية الثرية، وحتى تتم مغالطة الرأي العام العربي في أن حكومات دوله تتلقى إيرادات كبيرة من تصدير النفط لكنه لا يجد تجسيدا لذلك على أرض الواقع.

المطلب الثالث: توظيفات العوائد النفطية العربية

اعتبرنا أن العوائد النفطية أهم مصدر لتمويل التنمية في الدول العربية النفطية، إلا أن هذا لا يعني أن كل توظيفات هذه العوائد كانت تخدم التنمية، ومع التركيز على فترة الطفرة النفطية الأخيرة * 2003-2007، يمكننا تحديد الإتجاهات الرئيسية لإنفاق هذه العوائد كما يلي**:

أولا: الإنفاق الداخلي

نقصد به توظيف العوائد النفطية داخل اقتصاد الدولة النفطية التي تحققت لها تلك العوائد، وأهم مجالات هذا الإنفاق هي:

1- الإنفاق الإستهلاكي وتمويل الواردات

بإلقاء نظرة سريعة على البيانات الرسمية يتضح لنا توجه الدول العربية النفطية إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكي والواردات كلما ارتفعت عوائدها من النفط، وإن كان التوجه خلال الطفرة النفطية الحالية نحو تقليل هذا النمط من الإنفاق وعدم تكرار نفس طريقة توظيف العوائد النفطية خلال الطفرات النفطية السابقة، إلا أن الأرقام لا تعكس هذا التوجه ففي سنة 2006 ارتفع حجم واردات السعودية إلى 69 مليار دولار، وحجم الواردات الكويتية إلى ما يزيد عن 15 مليار دولار، ونفس الأمر حدث مع بقية الدول العربية النفطية، مما يؤكد اعتماد هذه الدول على عوائد النفط في تمويل إنفاقها الإستهلاكي

---

[1] حسين عبد الله، " **نموذج الدول النفطية: تجارب الدول الخليجية وليبيا في تحقيق الرفاهية الاجتماعية وأهم التحولات المعاصرة وأثرها على هذا التوجه**"، مداخلة في ندوة "دولة الرفاهية الإجتماعية" المنظمة في مركز دراسات الوحدة العربية بين 28-30 نوفمبر 2005 الإسكندرية مصر.

* يشار بمصطلح طفرة نفطية إلى كل فترة تشهد فيها الدول النفطية ارتفاعا كبيرا في عوائدها النفطية جراء ارتفاع أسعار النفط.

** الإحصائيات الواردة في هذا المطلب استنادا إلى بيانات التقارير الإقتصادية العربية الموحدة وبيانات المنظمات العربية كصندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الإستثمار ولجنة الأمم المتحدة لغربي آسيا (الإسكوا) وما يتوافق معها من البيانات الدولية المتاحة من برنامج مؤشرات البنك الدولي للتنمية World Bank Development Indicators 2006.

وارداتها السلعية، ونسب هذا الإنفاق ما تزال كبيرة وتتجاوز نصف الناتج المحلي الإجمالي في كل الدول العربية النفطية، وإذا علمنا أن إجمالي دول أوبك أنفقت عام 2006 حوالي 875 مليار دولار على الواردات مع العلم أن 7 دول من أصل 13 من أعضائها هي دول عربية، فيمكننا تصور حجم الإنفاق الإستهلاكي العربي.

2- بناء احتياطات الصرف الأجنبي

تساعد العوائد النفطية على بناء احتياطات مالية ضخمة للدول العربية النفطية، وعند تتبع تطور احتياطات الصرف بدون الذهب في هذه الدول نلاحظ أنها تزداد كلما ارتفعت أسعار النفط، ومنذ سنة 2000 ارتفعت احتياطات الصرف بفعل ارتفاع أسعار النفط حيث فاقت في 2005 نحو 211.4 مليار دولار للدول العربية النفطية مجتمعة، وفي 2007 سجلت احتياطات الصرف في الجزائر وحدها 110 مليار دولار، وأكثر من 79 مليار دولار في ليبيا وما يفوق 48 مليار دولار في الإمارات، ويتزامن ارتفاع احتياطات الصرف لدى هذه الدول كذلك مع ارتفاع معدل تغطية تلك الإحتياطات للواردات بالأشهر، ففي سنة 2006 بلغ هذا المعدل 54 شهرا في ليبيا و45 شهرا في الجزائر و10 أشهر في الكويت، في حين لم يكن يتعدى 7 أشهر في ليبيا، 4 أشهر في الجزائر في سنة 1991.

3- تسديد الديون الخارجية والداخلية

عمدت العديد من الدول العربية النفطية بعد انخفاض أسعار النفط في 1986 إلى اللجوء إلى الدين الداخلي العام والديون الخارجية للوفاء بحاجة التمويل في اقتصادياتها، ومع تحسن أسعار النفط منذ سنة 2003 استفادت تلك الدول من عوائدها المالية للوفاء بجانب من إلتزاماتها، حيث سددت السعودية سنة 2005 حوالي 10 مليار دولار من إلتزاماتها الداخلية[1]، أما الجزائر فساعدها ذلك على تقليص مديونيتها الخارجية من أكثر من 23 مليار دولار سنة 2003 إلى حوالي 5 مليار دولار فقط في 2006.

4- الإنفاق العسكري

تعتبر الدول العربية النفطية أكثر إنفاقا على شراء الأسلحة من الدول العربية غير النفطية بفعل ضغط الدول المصدرة للأسلحة التي هي نفسها الدول التي تستهلك النفط العربي، والملاحظ أن واردات

[1] فؤاد شاكر، " **الفوائض المالية ومجالات توظيفها الإقتصادية**" مداخلة مقدمة في المؤتمر المصرفي العربي"الإستثمار في الوطن العربي استثمار في المستقبل "تنظيم اتحاد المنصارف العربية بين 27-2006/4/28 بالمغرب.

الأسلحة في بعض الدول العربية النفطية لا تأخذ نفس حركة أسعار النفط دائما، فبين 1992-1993 ارتفع الإنفاق العسكري للسعودية، الإمارات، قطر وعمان، حيث بلغ في 1993 حوالي 2477 مليون دولار في السعودية وحدها، وانتقل الإنفاق على شراء الأسلحة في قطر من 16 مليون دولار في 1992 إلى 73 مليون دولار في 1993، وفي 1998 قفزت واردات الجزائر من الأسلحة إلى 103 مليون دولار بعد أن كانت لا تتجاوز 35 مليون دولار في 1997، ومنذ 2000 يأخذ الإنفاق على الأسلحة في كل الدول العربية خاصة النفطية منها اتجاها تصاعديا على العموم وإن كان متذبذبا بين السنة والأخرى، ويكبر حجم هذا النمط من الإنفاق في دول الخليج العربي أكثر من الدول العربية الأخرى وذلك بعد إقامة القواعد العسكرية الأمريكية على أراضيها.

5- شراء الذهب

من المعروف أن الذهب يعتبر مخزنا للقيمة، لذلك تتجه العوائد النفطية العربية إلى توظيف أكثر أمانا وهو الإستثمار في الذهب، رغم ارتفاع أسعاره في نفس الوقت الذي تكون فيه أسعار النفط مرتفعة وهذا ما عرفته الفترة بين 2002 – 2008، حيث تكدست في الخزائن الرسمية للجزائر 5.8 مليون أوقية من الذهب وفي ليبيا 4.6 مليون أوقية ونفس الكمية في السعودية و 2.5 مليون أوقية في الكويت، بينما لا توجد مثل هذه الكميات في الخزائن الرسمية للدول غير النفطية فالأردن يحتفظ فقط بـ0.41 مليون أوقية من الذهب وتونس بـ0.22 مليون أوقية والمغرب بـ0.71 مليون أوقية، وعوائد النفط المستخدمة في شراء الذهب والإحتفاظ به للإعتماد عليه كمخزن للقيمة هي تعطيل لجزء من رأس المال عن عملية التنمية الإقتصادية[1] في معدن يمكن لأسعاره أن تتراجع فتتبدد القيمة المختزنة فيه، أو تبقى أسعاره مستمرة في الإرتفاع لتحول قيمته المختزنة إلى قوة تضخمية، وبالتالي استثمار العوائد النفطية العربية في الذهب ما هو إلا تحويل تلك العوائد إلى الدول المصدرة للذهب التي هي نفسها الدول المستهلكة للنفط، فالعملية هي إعادة تدوير غير منتج لأموال النفط.

6- الإنفاق الإستثماري

تستعمل الدول العربية النفطية عوائدها النفطية أيضا في مجال يعتبر الأفضل لتوظيف تلك العوائد وهو الإنفاق الإستثماري، لكن بتتبع أوجه هذا الإنفاق في الدول العربية يتضح لنا أن حتى هذا التوظيف

[1] سيد أحمد النجار، " **الطفرة النفطية العربية الثالثة دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف**" تقرير مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية العدد 165 سنة 2006.

لا يخدم كثيرا التنمية الإقتصادية العربية، إذ تنحصر مجالات الإستثمار عربيا في قطاعات العقارات والنفط والخدمات والبورصة يضاف إليها توسيع البنى التحتية، حيث بلغ الإنفاق الإستثماري في دول الخليج سنة 2006 حوالي 140 مليار دولار منها 35 مليار دولار تم استثمارها في قطاع النفط، ويقدر حجم الإستثمارات الطاقوية العربية المبرمجة للفترة بين 2007 -2011 بحوالي 345 مليار دولار[1] جزء كبير منها يمول بالعوائد النفطية، كما أن الإتجاه نحو المضاربة في البورصات العربية وشراء العقارات أدى إلى ارتفاع أسعار الأسهم والعقارات رغم ضعف أداء اقتصاديات الدول العربية قبل أن تنهار الأسعار بعد ذلك، وتشير بعض البيانات إلى أن 41.2 مليار دولار فقط تم استثمارها في منشآت البنية التحتية في كل الدول العربية خلال الفترة بين 1990-2005 (استحوذ قطاع الطاقة على37% من هذا المبلغ، والإتصالات على 56%، النقل5% والماء 2%)[2]، وحتى وإن كان الإنفاق الإستثماري في الدول العربية النفطية لايتم في الغالب في قطاعات منتجة للثروة، فإن نسبته من الناتج المحلي الإجمالي في غالبية هذه الدول ما تزال دون المستوى وسجلت في 2005 في كل من السعودية والكويت وعمان والإمارات على الترتيب المعدلات التالية 16%، 20%، 18%، 24% وتسجل أعلى نسبة بالجزائر بـ29.6% في سنة 2006، وهذه النسب ومجالات الإنفاق الإستثماري السابقة الذكر تعكس عوائق مناخ الإستثمار في الدول العربية بالإضافة إلى قلة فرص الإستثمار داخل الدول العربية النفطية الخليجية خاصة بسبب ضعف طاقة اقتصادياتها الإستيعابية، كما توحي بتسرب جزء كبير من العوائد النفطية نحو الخارج، وتوجه المستثمرين العرب نحو المجالات التي تتصف بارتفاع عنصر الربحية والأمان وتضاؤل هامش المخاطرة.

7- الإدخار في صناديق الثروة السيادية

لجأت الدول العربية النفطية خلال الطفرة النفطية الحالية إلى سياسة أكثر حذرا لإدارة إيراداتها المالية، تتمثل في ادخار الفائض عن سعر النفط المرجعي المعتمد في ميزانياتها في ما يسمى بصناديق الثروة السيادية، وهي صناديق استثمارية مملوكة للدولة تتراكم فيها أموال الثروات الوطنية خاصة النفط[3]، والتي

---

[1] مظفر البرازي، **" الإستثمار في قطاع الطاقة في الأقطار العربية واقعه وآفاقه"** مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 33 العدد 124 شتاء 2008، ص: 151.

[2] Nasser Saidi, **"infrastructure key to economic and financial development in MENA countries"**, Dubaï international financial center, 29/10/2006.

[3] عن موقع موسوعة ويكيبيديا الإلكترونية من خلال الرابط: http://en.wikipedia.org/wiki/Sovereign_wealth_fund أطلع عليه بتاريخ: 2008/12/15.

تسهم في تحقيق جملة من الأهداف أهمها الحفاظ على الإستقرار الإقتصادي في حالة صدمات أسعار النفط، وحماية الموارد النفطية على المدى الطويل، حيث سعت الدول النفطية العربية إلى تكوين هذه الصناديق وضخ أموال ضخمة فيها بعد ارتفاع أسعار النفط، و قدرت موجوداتها في سنة 2007 بحوالي 875 مليار دولار في صندوق أبو ظبي (الإمارات)، 264 مليار دولار في صندوق الكويت، 60 مليار دولار في صندوق قطر، و5.2 مليار دولار في صندوق السعودية و 46 مليار دولار في صندوق ضبط الموارد الجزائري.

8- الإنفاق على التعليم والصحة والتحويلات الإجتماعية

يعتبر هذا النوع من الإنفاق أحد أوجه الإنفاق التنموي، فعندما تتحسن إيرادات الدول العربية النفطية في ظل ارتفاع اسعار النفط، تسعى هذه الأخيرة إلى زيادة تمويل برامج التعليم والرعاية الصحية والأمن الإجتماعي من أجل الإرتقاء بمستوى التنمية البشرية فيها، والملاحظ لتقرير التنمية البشرية 2007 يجد أن الدول العربية النفطية تحتل المراتب الأولى بين الدول العربية في هذا الخصوص تتقدمها قطر، الإمارات، البحرين والكويت ثم بدرجة أقل منها السعودية وليبيا وسلطنة عمان، رغم أن هذا الإنفاق يتحدد في كل دولة حسب سياسة الإنفاق المعتمدة في كل دولة وليس بمستوى أسعار النفط.

9- تنويع هيكل الإقتصاد الوطني

استعمال العوائد النفطية في تنويع الهياكل الإقتصادية للدول النفطية وتقليص الإعتماد على قطاع النفط لا يكاد يكون سوى تصريحات رسمية دون أن يكون لها انعكاس عملي كبير على أرض الواقع، حيث لم تتغير هياكل اقتصاديات الدول العربية النفطية كثيرا عما كانت عليه، وما زالت الصناعة الإستخراجية تهيمن على الإقتصاد، وبإحصائيات سنة 2006 ففي السعودية 50.1% من الناتج المحلي الإجمالي يأتي من قطاع التعدين والنفط والصناعة الإستخراجية بعدما كانت النسبة في 2000 تقدر بـ37%، وفي ليبيا قدرت نفس النسبة بـ71.9% بعدما كانت في 2000 تقدر بـ39.5% ، وفي الكويت يحصل قطاع الصناعة الإستخراجية 55 % من الناتج المحلي الإجمالي في 2006 بعدما كان في 2000 لا ينتج سوى 47%، ورغم هذا تؤكد البيانات الرسمية العربية خاصة من مجلس التعاون الخليجي

أن 36 % من عوائد النفط تنفق على التنويع الإقتصادي[1]، ويظهر هذا أكثر في اقتصاد الإمارات التي تقدر فيه نسبة مساهمة الصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي في 2006 بحوالي 37%.

ثانيا: التدوير الخارجي لعوائد النفط

للنظام الإقتصادي العالمي والدول الصناعية الكبرى عدة طرق لإمتصاص العوائد النفطية العربية، بالإضافة إلى تصدير التضخم، تخفيض قيمة الدولار، وتقلبات أسعار الصرف وتشجيع الإنفاق الإستهلاكي، فقد تم العمل على تدويل أموال النفط العربية ودمجها في رأس المال العالمي، بما يمثل إهدارا واضحا لريع هذه الثروة الناضبة في توظيف لا يخدم مصلحة المنطقة العربية ولا تطورها الإقتصادي.

1- توظيف أموال النفط في الدول الصناعية الكبرى

إن معظم العوائد النفطية العربية مستثمرة في أذونات وسندات الخزينة الأمريكية التي سعر فائدتها متدني، أو مودعة في البنوك الأمريكية والأوروبية خاصة في سويسرا، فرنسا وبريطانيا، كما تم استخدام هذه العوائد لزيادة الإحتياطيات الرسمية للدول العربية في صندوق النقد الدولي الذي يعيد اقراضها بشروط أكثر إجحافا للدول النامية – ومنها الدول العربية غير النفطية-، وتتضارب الأرقام حول حجم عوائد النفط العربية سواء العامة أو الخاصة* المستثمرة في الدول الصناعية حيث تشير بيانات بنك التسويات الدولية أن قيمة هذه الأموال بلغ في سنة 2000 حوالي 1400 مليار دولار، كما أن حجم الأموال العربية في النظام المصرفي العالمي في نهاية 2001 قدر بـ271.9 مليار دولار[2] تبلغ حصة الإمارات من هذا المبلغ 56.2 مليار دولار، السعودية 51.3 مليار دولار، البحرين 29.9 مليار دولار، الكويت 20.4 مليار دولار، ليبيا 13.9 مليار دولار، الجزائر 5.9 مليار دولار، قطر 5.5 مليار دولار وسلطنة عمان بـ5.2 مليار دولار، والمبلغ الباقي يتوزع على الدول العربية غير النفطية، وفي سنة 2005 بلغ حجم الثروات العربية المهاجرة حوالي 2000 مليار دولار، تدفق من السعودية من هذا المبلغ 91.4 مليار دولار، و18.7 مليار دولار من الإمارات، 4.8 مليار دولار من الجزائر و4.1 مليار دولار

[1] فؤاد شاكر، مرجع سبق ذكره.

* أموال النفط الخاصة هي ثروات شخصية لرجال أعمال وأمراء عرب خاصة الخليجيين منهم.

[2] مكرم صادر، "**محاولة إضاءة بالأرقام على حركة الأموال العربية في الأسواق العالمية** "جريدة النهار السعودية، عدد 26 سبتمبر 2006، من خلال الرابط الإلكتروني:http://www.mafhoum.com/press3/112E62.htm أطلع عليه بتاريخ 2008/6/7.

من قطر، وما يقارب 224 مليار دولار من هذا المبلغ تم توظيفها في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها خلال الفترة 2001- 2005.

وإضافة إلى الإستثمارات غير المباشرة توظف العوائد النفطية أيضا في استثمارات مباشرة في المشاريع الصناعية والتجارية والخدمية (السياحة والعقارات خاصة) وقد بلغت تلك الإستثمارات في 2005 ما قيمته 142.6 مليار دولار*.

وأسباب هروب رؤوس الأموال العربية من التوظيف داخل أوطانها يمكن حصرها في معوقات مناخ الإستثمار العربي التي تجعل ظروف الإستثمار الداخلي غير مشجعة على جذب رؤوس الأموال تلك، بالإضافة إلى عدم وجود فرص استثمارية حقيقية في الدول العربية النفطية (الخليجية خاصة) وضيق الأسواق المالية العربية وعدم كفاءتها، كما أن العائد من الإستثمار في الخارج أكبر من العائد من الإستثمار داخل الدول العربية، وغياب استراتيجية عربية واضحة للتنمية والتطوير الإقتصادي والإجتماعي، دون أن نهمل علاقات المصالح المتبادلة بين بعض الدول العربية النفطية والولايات المتحدة الأمريكية التي تجعلها تسارع إلى توظيف أموالها في أسواق هذه الأخيرة، رغم احتمالات الأزمات المالية التي تهدد البورصات العالمية وخطر المصادرة والتجميد، وحدث هذا بعد 2001/9/11 عندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة بأسماء أكثر من 150 شخص ومؤسسة عربية تم ربطها بتمويل الإرهاب وطلب من كل بنوك العالم تجميد حساباتها، وغيرها من القوانين والإجراءات التي أصبحت تحد من قدرة المستثمرين العرب على الإستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالفعل تدفقت عكسيا حوالي 3 مليار دولار من رؤوس الأموال تلك عائدة إلى أوطانها بعد 3 أشهر من الأحداث[1]، لكن ذلك لم يستمر طويلا وعاد تدفق العوائد النفطية العربية نحو الخارج كما كان من قبل، لأن الدول العربية النفطية لا يمكنها استيعاب كل تلك الثروة، وسعت البنوك العالمية إلى فتح فروع لها في الدول العربية حتى تضمن تدفقا أكبر لتلك الأموال و إعادة تدويرها إلى أوطانها.

2- خروج عوائد النفط نحو الدول النامية

يأخذ هذا التدفق عدة أشكال كتقديم المساعدات والمنح للدول النامية ومنها الدول العربية غير النفطية، أو تقديم القروض بطريقة غير مباشرة عبر المؤسسات الدولية، أو تمويل استثمارات مباشرة في

* من الصعب الوصول إلى إحصائيات دقيقة ومتطابقة حول حجم الأموال العربية الموظفة خارج الدول العربية لذلك اكتفينا بتحليل عام حسب ما كان متاحا من البيانات.

[1] عبد الخالق فاروق، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

تلك الدول، والشكل الذي لا يجب أن نغفله هو تحويلات العمالة الأجنبية في الدول العربية النفطية الخليجية نحو أوطانها والتي أصبحت تستنزف جزءا معتبرا من المداخيل النفطية للدول المستضيفة لتلك العمالة، وسنحاول قدر المستطاع أن نركز على الدول العربية غير النفطية من مجموع الدول النامية.

أ- المساعدات الممنوحة من الدول العربية النفطية إلى الدول النامية

تسعى الدول العربية النفطية إلى فرص بديلة لإستثمار عوائدها النفطية مع ما تتعرض له من احتمالات المصادرة وتآكل قيمتها بفعل التضخم وتدهور أسعار الصرف، فظهر لديها الإهتمام بتقديم المعونة والقروض للدول النامية، وتأخذ هذه المساعدات عدة أشكال: اتفاقيات ثنائية بين الدولة العربية النفطية والدولة الممنوح لها، المساعدات متعددة الأطراف، المساعدات التنموية الرسمية لتمويل برامج التنمية عبر دول العالم الثالث، مساعدات بطريقة غير مباشرة (قروض وتسهيلات) عبر صناديق التنمية المختلفة أو بنوك الإستثمار (مثل البنك العربي اللاتيني، البنك السعودي الدولي، البنك الفرنسي العربي للإستثمار) أو المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي[1].

ومما يلاحظ من تطور تدفقات المساعدات من الدول العربية النفطية هو ارتباطها بسلوك أسعار النفط، حيث كلما ارتفعت أسعار النفط زاد حجم ما يخصص من العوائد النفطية للمساعدات الخارجية، وفي سنة 2006 بلغ إنفاق الدول العربية النفطية على المساعدات الخارجية المباشرة نحو الدول النامية حوالي 3.3 مليار دولار، بعدما كانت لا تتعدى 2092 مليون دولار في 1999، وبين 1970-2006 تم إنفاق حوالي 129.1 مليار دولار على المساعدات الخارجية، قدمت منها السعودية 65.6%، الكويت 15.8 %، الإمارات 10.1%، قطر 2.6%، ليبيا 2.1%، الجزائر 0.9%، وعمان 0.5%.

وبلغ حجم إلتزامات الدول العربية النفطية نحو صناديق التنمية العربية في سنة 2006 ما يقارب 3.5 مليار دولار، 30.8% من هذا المبلغ وجه نحو الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، تم بها تقديم قروض ميسرة نحو الدول النامية حصلت الدول العربية على 65.2 % من هذه المساعدات.

كما يلاحظ أن المساعدات التي تقدمها الدول العربية النفطية عبر صناديق التنمية المختلفة تمر عبر 9 مؤسسات تنسق فيما بينها وهي: الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية، الصندوق السعودي للتنمية، صندوق أبوظبي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، البنك الإسلامي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، والمصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية وصندوق النقد العربي.

[1] مشدن وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

ب- الإستثمارات المباشرة من الدول العربية النفطية نحو الدول العربية غير النفطية

توظف الدول العربية النفطية جزء قليلا من عوائدها النفطية لتمويل مشاريع استثمارية في الدول النامية خاصة العربية منها، ففي سنة 2007 تدفق إلى مصر حوالي 1749.2 مليون دولار كاستثمارات مباشرة من السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، البحرين، ليبيا وعمان في قطاعات المالية، الصناعة والعقارات، وفي نفس السنة تدفق إلى الأردن حوالي 775 مليون دولار من السعودية، الكويت، الإمارات، قطر والبحرين لتمويل مشاريع استثمارية مباشرة في القطاع الخدمي والتجاري، و إلى لبنان حوالي 3205 مليون دولار من السعودية، الإمارات والكويت، وفي سنة 2006 مولت كل من السعودية، الإمارات، قطر، عمان والكويت مشاريع صناعية في قطاع النفط في السودان بقيمة 888 مليون دولار، وفي 2007 شاركت كل من السعودية، ليبيا، الامارات، الكويت والجزائر بـ107.3 مليون دولار أكثر من 65% من هذا المبلغ استعمل لتمويل مشاريع استثمارية في قطاع الطاقة في تونس، وفي نفس السنة تم تمويل قطاع السياحة اليمني بأكثر من 63 % مما استثمرته كل من السعودية، الإمارات، الجزائر، عمان والكويت في هذا البلد.

ج- تحويلات العمالة المهاجرة

تكتسب تحويلات العمالة الوافدة إلى دول الخليج العربي أهمية متزايدة بسبب ارتفاع قيمتها باستمرار وما تحدثه من نزيف لعوائد النفط يصب في اقتصاديات دول أخرى، ويقدر حجم العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي بحوالي 10 ملايين نسمة من مجموع السكان، تنقسم إلى عمالة آسيوية وعمالة عربية ونسبة قليلة من العمالة الأجنبية، بلغت تحويلاتها نحو بلدانها الأصلية في سنة 2004 ما يقارب 27.2 مليار دولار، تمثل 7% من الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربي، وتمثل من هذا المبلغ تحويلات الوافدين إلى السعودية أكثر من 63% بواقع 16 مليار دولار، وفي الإمارات نسبة 15% من إجمالي التحويلات لدول مجلس التعاون الخليجي بحوالي 4 مليار دولار، بينما تتوزع نسبة 22% بين دول المجلس الأخرى بما يعادل 7 مليار دولار، وبين 20-25 % من هذه التحويلات تذهب إلى الدول العربية غير النفطية، ويعد اقتصاد الإمارات نموذجا واضحا على استنزاف العمالة الوافدة لعوائد النفط، حيث يوجد مواطن إماراتي واحد مقابل كل ثمانية أجانب أغلبهم من الدول الآسيوية[1].

[1] مركز المعلومات في غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي، " **الأموال المهاجرة وأثرها على الاقتصاد الوطني الإماراتي**"، فيفري 2005 ، ص: 2.

وعليه وبتتبع الإحصائيات المتاحة لنا، نجد أنه تم توظيف جزء كبير من العوائد النفطية العربية في مجالات غير تنموية، وهذه التوظيفات تعمل على إعادة تدوير هذه العوائد إلى الدول الصناعية المستهلكة للنفط، فالإنفاق الإستهلاكي المتزايد كان نتيجة إغراق الأسواق العربية بالسلع الكمالية ونشر الثقافة الإستهلاكية وأسلوب حياة الرفاهية في المجتمعات العربية النفطية، والإنفاق العسكري من طرف هذه الدول مبالغ فيه وتم تحت ضغط تصريف منتجات الأسلحة من طرف الدول الكبرى، التي عملت أيضا على تشجيع الدول العربية على توظيف أموالها في شراء الذهب الذي ارتفعت أسعاره بالموازاة مع ارتفاع أسعار النفط، كما أن هذه العوائد تجد طريقها بسهولة نحو بنوك وبورصات الدول الكبرى رغم كل المخاطر التي تواجه هذا التوظيف، إضافة إلى أن الوفرة المالية في ظل ارتفاع أسعار النفط شجعت الدول العربية النفطية لتنظم إلى الدول المانحة للمساعدات والقروض عبر العالم رغم حاجة اقتصادياتها والإقتصاديات العربية عامة إلى تلك العوائد، دون أن نغفل أن تركيبة العمالة في معظم الدول العربية النفطية تستترف جزءا من عوائد النفط في شكل تحويلات خارجية نحو بلدان العمالة الوافدة إلى هذه الدول، وحتى مجالات الإنفاق التنموية فهي إما بنسب قليلة أو غير شاملة لكل مجالات التنمية الإقتصادية في الدول العربية، فالإنفاق الإستثماري في الدول العربية سواء النفطية أو غير النفطية يكاد ينحصر في قطاعات الخدمات، المالية، العقارات والنفط، مع محاولة تنويع الهياكل الإقتصادية المعتمدة على النفط وتوسيع البنى التحتية والإرتقاء بمستوى التنمية البشرية والحرص على مصالح الأجيال القادمة من خلال الإدخار في الصناديق السيادية.

المبحث الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على التنمية الإقتصادية في الدول العربية

بعد التطرق إلى تأثير تقلبات أسعار النفط على العوائد النفطية العربية كمصدر لتمويل التنمية، وتوضيح أن معظم توظيفات تلك العوائد لم يتجه نحو توظيفات تنموية كما تم استنتاجه من المبحث السابق، يظهر لنا مبدئيا أن عملية التنمية لم تتحقق كل نتائجها سواء على المستوى الإقتصادي أو الإجتماعي، وعلى هذا الأساس سنركز في هذا المبحث على تطور مصادر تمويل التنمية الأخرى ومدى نجاح الدول العربية في تحقيق التنمية على أرض الواقع بما هو موجود من موارد مالية لديها في ظل تقلبات أسعار النفط، ولتوضيح العلاقة بين أسعار النفط وتمويل التنمية نفترض أن هناك علاقة خطية بين سعر النفط وحجم تكوين رأس المال الإجمالي في الدول العربية وفق المجموعتين المعتمدتين في التصنيف، ونشير أنه سعيا منا لتوحيد مصدر البيانات سنعتمد في الغالب على ما هو متاح لنا من بيانات برنامج مؤشرات البنك الدولي للتنمية World Bank Development Indicators 2006، ونشير إلى أن البيانات

حول بعض المصادر والمؤشرات ناقصة وهناك دول لا تتوفر عنها بعض المعطيات، لذلك فمصداقية تحليلنا مرتبط بما توفر لنا من بيانات.

المطلب الأول: تطور مصادر تمويل التنمية في الدول العربية في ظل تقلبات أسعار النفط

بالإعتماد على بيانات الملحق 8 والذي يبين تطور أهم مصادر تمويل التنمية في كل دولة عربية من مجتمع الدراسة خلال الفترة 1986- 2004، سنستعرض تطور تلك المصادر وفق مجموعتي الدول العربية النفطية والدول العربية غير النفطية ونربط ذلك بتطور سعر النفط.

أولا: تطور المصادر الداخلية لتمويل التنمية

نختار من بينها الإدخار المحلي الإجمالي، التمويل التضخمي الذي نعبر عنه بمؤشر معدل نمو الكتلة النقدية، الدين الداخلي العام، والقروض البنكية، والتي تعتبر أهم المصادر الداخلية لتمويل النشاط الإقتصادي.

1- مصدر تمويل التنمية الداخلي الأول: الإدخار المحلي الإجمالي

وهو الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والإستهلاك الكلي النهائي، ويظهر الشكل الموالي القيم الإجمالية لهذا المصدر في الدول النفطية وغير النفطية وتطورها خلال نفس الفترة بالدولار الجاري.

الشكل 3-3 تطور حجم الإدخار المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة 1986-2004

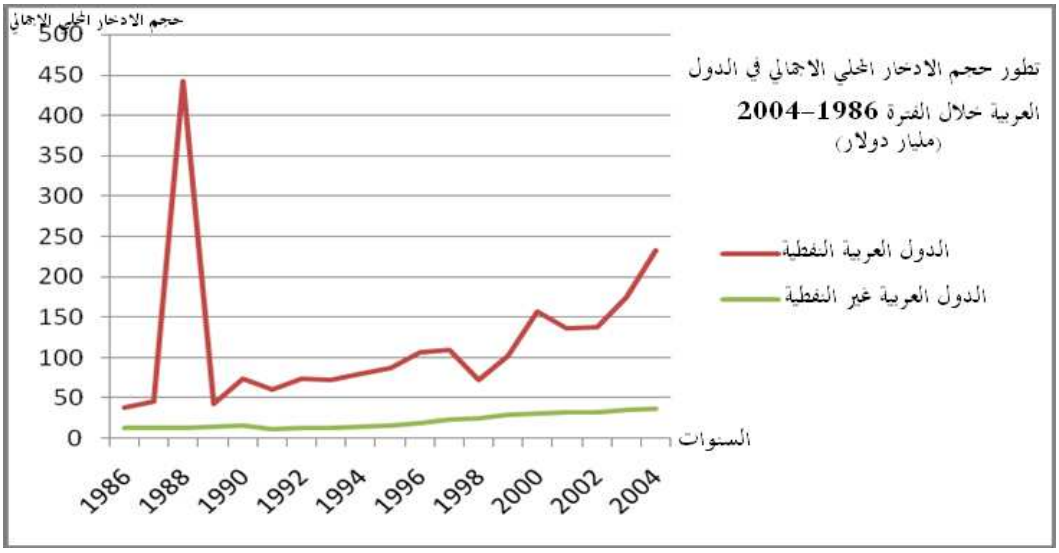

الشكل: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات World Bank Development Indicators 2006.

ويلاحظ أن حجم الإدخار في الدول العربية النفطية أكبر بكثير في كل سنة مما هو عليه في الـــدول غير النفطية لإرتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول، كما أن له نفس سلوك أسعار الـــنفط فيها حيث يتأثر بحجم الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية والذي يتحقق معظمه من تصدير النفط الخام، ونلاحظ كيف أنه كان منخفضا في 1986 وارتفع بأكثر من 31 مليـــار دولار في 1990، ثم في 1998 انخفض بأكثر من 33% عما كان عليه في 1997 ويعرف مسارا تصاعديا منذ سنة 2000، بينما في مجموعة الدول العربية غير النفطية التي يكون فيها حجم الإدخار المحلي مجتمعة أقل من حجمه في دولة نفطية واحدة كالسعودية أو الإمارات أو الجزائر، كما أنه يسجل قيما سالبة معظم الفترة في لبنان بسبب الصراع اللبناني الصهيوني، وفي الأردن واليمن وموريتانيا كذلك، ويعبر ذلك عن توجه هذه الـــدول إلى الإنفاق أكثر مما تحققه من الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر متواضعا مقارنة ببقية الدول العربية، كما أن نسبة كبيرة من إجمالي الإدخار في الدول العربية غير النفطية تحققه مصر وسوريا وهي دول منتجة للنفط، ويضاف إلى هذا أن حجم الإدخار المحلي الإجمالي في الدول العربية غير النفطية لا علاقة له بسلوك أسعار النفط.

2- مصدر تمويل التنمية الداخلي الثاني: التمويل التضخمي

ويظهر لنا تطور حجم التمويل التضخمي من خلال تطور معدل نمو الكتلة النقدية M_2 والذي نعني به معدل تطور النقد وشبه النقد المتداول في الإقتصاد خارج البنوك، من خلال الشكل الموالي:

الشكل3-4 تطور متوسط معدل نمو الكتلة النقدية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2004

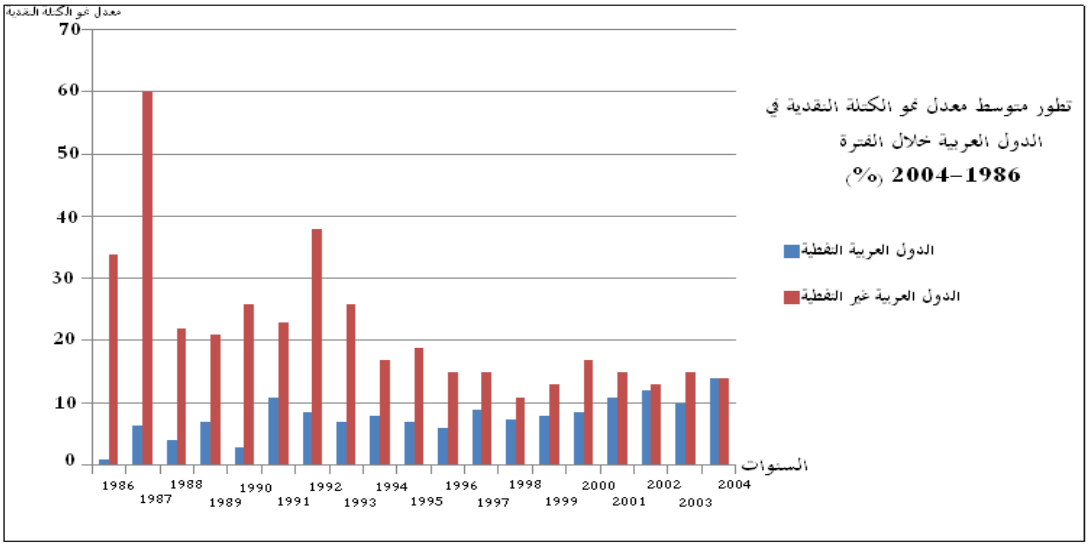

الشكل: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات World Bank Development Indicators 2006.

ويظهر من خلال الشكل السابق أن الدول العربية غير النفطية أكثر اعتمادا على التمويل التضخمي بدليل ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في كل دول المجموعة عبر الفترة 1986-2004، خاصة في لبنان والسودان، ورغم أن معدل نمو الكتلة النقدية يرتفع بارتفاع معدل النمو الإقتصادي عادة، لكن هذا المعدل في تلك الدول أكبر بكثير من معدل النمو الإقتصادي بها، ويرجع ذلك إلى ارتفاع تحويلات العاملين من أبناء تلك الدول في الخارج وارتفاع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق تلك الدول لعجز متواصل في ميزانياتها الحكومية تغطيه بالتمويل التضخمي، وبالنسبة للدول النفطية فارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية يرجع إلى ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية الناجم عن ارتفاع العوائد النفطية وتحسن الحساب الجاري في موازين مدفوعات هذه الدول، ومع هذا فمعدل نمو الكتلة النقدية في هذه الدول معتدل، والجزائر هي الدولة الوحيدة ضمن هذه المجموعة التي تسجل فيها معدلات نمو كتلة نقدية مرتفعة تزامنت مع الفترة التي كان فيها التوجه نحو تمويل البرامج الإقتصادية بالموارد المحلية، وانخفض ذلك المعدل بعد اعتماد سياسات إصلاح صندوق النقد الدولي، ليعاود الإرتفاع في ظل سياسة التوسع في الإنفاق. وعلى العموم تنتهج الدول العربية النفطية سياسات نقدية صارمة على عكس الدول غير النفطية، واللجوء إلى هذا المصدر للتمويل له علاقة بمستوى الدخل فالدول النفطية الخليجية الثرية أقل اعتمادا عليه من بقية الدول متوسطة الدخل.

3- مصدر تمويل التنمية الداخلي الثالث: الدين الداخلي العام

ونقصد بالدين الداخلي العام رصيد إلتزامات الحكومة تجاه الجمهور إلى تاريخ استحقاق معين (سندات وأذونات الخزينة)، ويشمل إلتزامات داخلية وخارجية ويعبر عنه بالرصيد خلال سنة مالية واحدة، والشكل الموالي يوضح تطوره في الدول العربية خلال نفس الفترة.

الشكل 3-5 تطور حجم الدين الداخلي العام في الدول العربية خلال الفترة 1990-2004

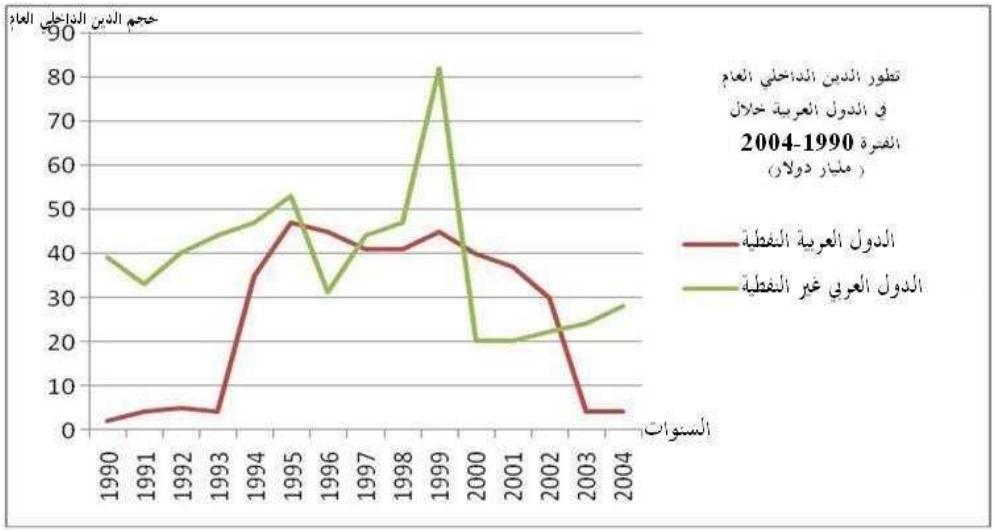

الشكل: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات World Bank Development Indicators 2006.

انطلاقا من الشكل السابق (ورغم نقص البيانات) يلاحظ أن الدول العربية غير النفطية أكثر ميلا لتمويل عجزها عن توفير الموارد المالية الكافية لسير اقتصادياتها عن طريق الدين الداخلي العام، لأنها من الدول متوسطة الدخل التي تحقق عجزا مستمرا في الغالب في ميزانياتها الحكومية والتي تحاول تغطيته بالتوجه نحو المصادر المحلية للإستدانة بدل المديونية الخارجية، بينما في الدول العربية النفطية فالجزائر هي أكثر الدول التي تستعمل هذا المصدر، ويلاحظ أن الإعتماد على أدوات الدين الداخلي العام في التمويل في الدول العربية النفطية كان أكبر في الفترة بين 1994-2002 وهي الفترة التي لم يتجاوز فيها سعر النفط 25 دولار للبرميل وكانت العوائد النفطية العربية خلال نفس الفترة لا تكفي لتمويل الإقتصاد وسداد الديون الخارجية التي حان استحقاقها أيضا، فتم اللجوء إلى إصدار أدوات الدين الداخلي للوفاء بحاجة التمويل، وخلال الطفرة النفطية الأخيرة اتجهت هذه الدول نحو سداد هذا الدين باستعمال الفوائض النفطية المتحققة جراء ارتفاع أسعار النفط.

4- مصدر تمويل التنمية الداخلي الرابع: حجم القروض البنكية

وتشمل كل القروض التي قدمها الجهاز المصرفي للدول العربية للقطاعات الإقتصادية المختلفة، باستثناء القروض المقدمة للحكومة، كما يشمل القطاع المصرفي كل بنوك الإيداع والمؤسسات المصرفية الأخرى التي تتوفر عنها البيانات وتقيم بالدولار الجاري، ونشير أنه تم احتساب القروض الإستهلاكية وتلك غير الموجهة للنشاط الإستثماري.

الشكل 3-6 تطور حجم القروض البنكية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2004

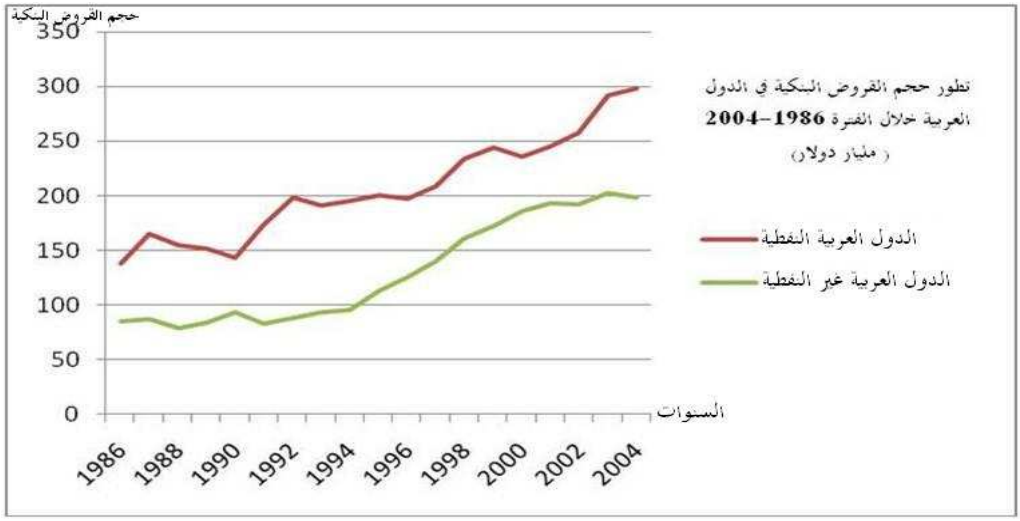

الشكل: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات World Bank Development Indicators 2006.

ويظهر أن حجم القروض البنكية التي تقدمها بنوك الدول العربية النفطية لتمويل مختلف القطاعات الإقتصادية أكبر طوال الفترة من حجم القروض التي تقدمها بنوك الدول العربية غير النفطية ويعود ذلك إلى ارتفاع حجم الإدخار في هذه الدول، رغم أنه لا يظهر لنا حجم القروض الموجهة للنشاط الإستثماري والتنموي من تلك الموجهة للإستهلاك.

ويوضح الشكل أن كل من الدول العربية النفطية وغير النفطية ونتيجة لإنتهاجها سياسة الإصلاح الإقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق والخوصصة منذ منتصف التسعينات، زاد حجم تمويل النشاط الإقتصادي فيها بالإعتماد على القروض البنكية، لذلك فالتمويل بهذا المصدر مرتبط بالسياسة الإقتصادية المتبعة في الدولة ومستوى النشاط الإقتصادي فيها وليس بسلوك أسعار النفط.

ثانيا: تطور المصادر الخارجية لتمويل التنمية

ونختار منها المديونية الخارجية الإجمالية بما فيها قروض صندوق النقد الدولي وقروض البنك الدولي، الإستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات الإستثمار في المحفظة والمعونة الإنمائية الرسمية الخارجية.

1- مصدر تمويل التنمية الخارجي الأول: المديونية الخارجية الإجمالية

وتشمل المديونية الخارجية إجمالي الديون الواجبة الدفع نحو غير المقيمين في الدول العربية، وتضم الديون العامة والخاصة، المضمونة وغير المضمونة، قصيرة وطويلة الأجل، والمستحقات المتأخرة من الديون طويلة الأجل وقروض صندوق النقد الدولي المقومة بالدولار الجاري ويعبر عن تطورها بالشكل الموالي.

الشكل 3-7 تطور حجم المديونية الخارجية الإجمالية للدول العربية خلال الفترة 1986-2004

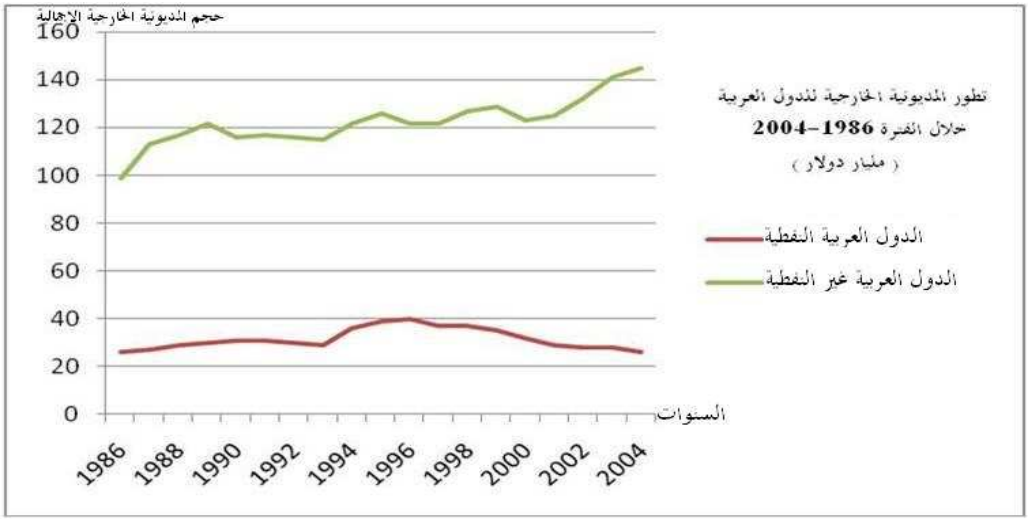

الشكل: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات World Bank Development Indicators 2006.

وبناء على هذا الشكل فالدول العربية غير النفطية أكثر طلبا للقروض الخارجية من الدول العربية النفطية لأنها تصنف كدول متوسطة الدخل، وحجم مديونيتها الخارجية في اتجاه تصاعدي طوال الفترة لعدم قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها الخارجية وإعادة جدولة ديونها وتراكم خدمات تلك الديون بفعل برامج إصلاح صندوق النقد الدولي، بينما الدول العربية النفطية هي دول فائض وتعتبر من الدول المانحة خاصة السعودية والكويت، لذلك هي ليست من الدول التي تطلب القروض الخارجية للوفاء بحاجة التمويل فيها، وجزء كبير من المديونية الخارجية للدول العربية النفطية تطلبه الجزائر وذلك لإنتهاجها سياسة تصنيع تطلبت موارد مالية ضخمة تزامنت مع انخفاض أسعار النفط وتدني العوائد النفطية، لكن فترة الطفرة النفطية الأخيرة ساعدت على تقليص تلك المديونية الخارجية، وبالتالي فالإعتماد على مصدر الديون الخارجية للتمويل كان بفعل تدني أسعار النفط في الدول العربية النفطية.

ونأخذ قروض البنك الدولي ومختلف مؤسساته كمثال على تطور هذا المصدر وذلك لأنها أكثر توجها لخدمة التنمية من باقي القروض الخارجية:

حيث تشمل قروض البنك الدولي كل القروض التي تقدمها مجموعة مؤسسات البنك الدولي والمقومة بالدولار الجاري والشكل الموالي يمثل تطورها في الدول العربية خلال الفترة 1986-2004.

الشكل 3-8 تطور حجم قروض البنك الدولي نحو الدول العربية خلال الفترة 1986-2004

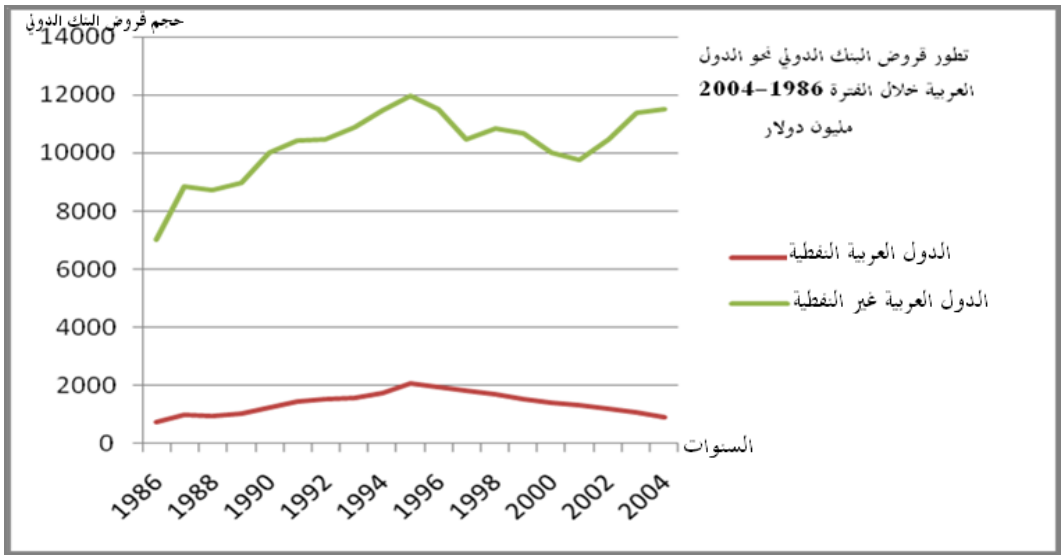

الشكل: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات World Bank Development Indicators 2006.

واستنادا إلى الشكل السابق وبنفس نمط تطور الديون الخارجية، فالدول العربية غير النفطية أكثر طلبا لقروض البنك الدولي من الدول العربية النفطية التي لجأت فقط الجزائر وسلطنة عمان منها إلى البنك الدولي، ويعزى ذلك إلى تنسيق تقديم القروض من البنك الدولي مع صندوق النقد الدولي لتنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي، ويلاحظ أن حجم مديونية الدول العربية النفطية خلال الطفرة النفطية الأخيرة يتجه إلى الإنخفاض وذلك لاستعمال تلك الدول لعوائدها النفطية في سداد إلتزاماتها تجاه البنك الدولي، بينما تأخذ مديونية الدول العربية غير النفطية اتجاها تصاعديا على العموم.

2- مصدر تمويل التنمية الخارجي الثاني: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة

تمثل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة نحو الدول العربية كل التدفقات الصافية من الإستثمار الأجنبي التي تسعى للحصول على 10% أو أكثر من إدارة مشروع استثماري محلي، وتشمل رأس المال الأصلي إضافة إلى إعادة استثمار الأرباح ورؤوس أموال أخرى مستثمرة على المدى الطويل وكذلك على المدى القصير، والتي تظهر في ميزان المدفوعات، والمقومة بالدولار الجاري وتطور هذا المصدر يمثل بالشكل التالي.

الشكل 3-9 تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية خلال الفترة 1986-2004

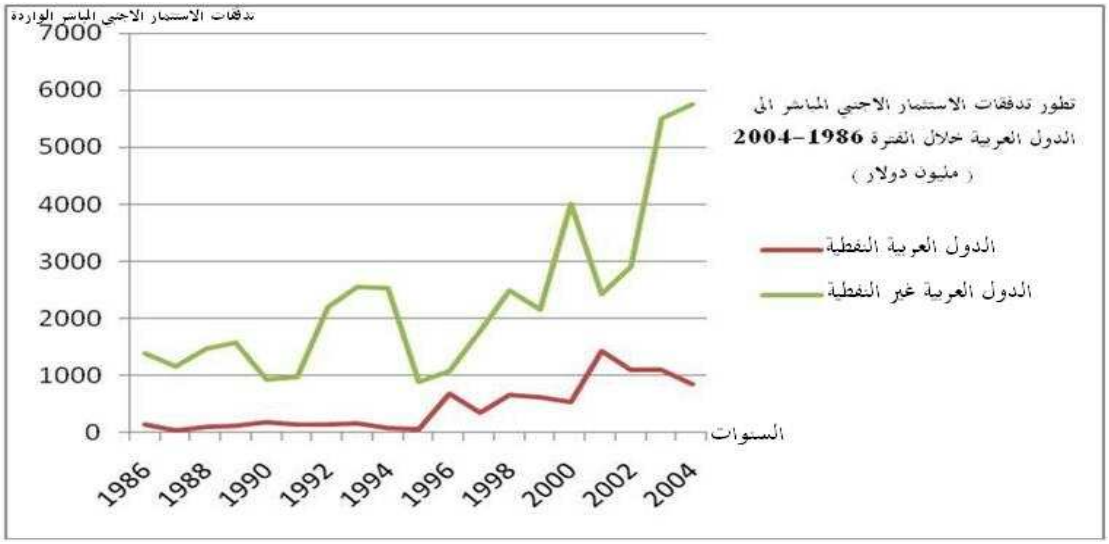

الشكل: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات World Bank Development Indicators 2006.

بالنسبة لمصدر الإستثمار الأجنبي المباشر، فالدول العربية غير النفطية أكثر جذبا له من الدول العربية النفطية وذلك لتنوع اقتصادياتها وتشجيع قوانين الإستثمار فيها لهذا النوع من الإستثمار، خاصة مصر التي تستقطب أكبر نسبة منه والتي توجه في الغالب إلى مشاريع في قطاع السياحة، ويلاحظ أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو السودان وموريتانيا منذ نهاية التسعينات تعرف مسارا تصاعديا بعد اكتشاف النفط في كلا البلدين بعد أن كانت تلك التدفقات متواضعة جدا قبل ذلك، بينما تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية النفطية متواضعة في الغالب لم تتعدى في أحسن الأحوال المليار دولار، تستقطب منها الجزائر الجزء الأكبر وذلك لتوفر فرص الإستثمار فيها وكبر طاقة اقتصادها الإستيعابية مقارنة بباقي الدول العربية النفطية، وعلى هذا يرتبط التمويل بهذا المصدر بمناخ الإستثمار في البلد ومدى توفر فرص الإستثمار فيه أكثر من ارتباطه بمستوى أسعار النفط، مع عدم إغفال أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية تكون نحو قطاع النفط والمواد الأولية خاصة ثم نحو السياحة وقطاع الخدمات المالية.

3- مصدر تمويل التنمية الخارجي الثالث: تدفقات الإستثمار في المحفظة

الشكل الموالي يظهر تطور التدفقات الصافية من مشتريات الأوراق المالية من قبل المستثمرين الأجانب في البورصات العربية والمقومة بالدولار الجاري.

الشكل 3-10 تطور تدفقات الإستثمار في المحفظة نحو الدول العربية خلال الفترة 1986-2004

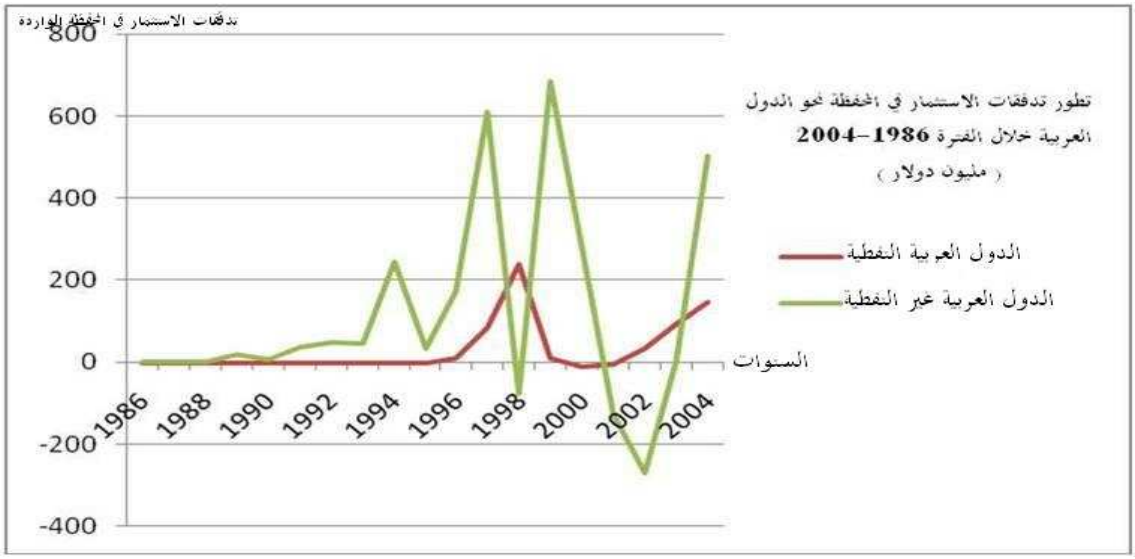

الشكل: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات World Bank Development Indicators 2006.

يعكس الشكل السابق مدى تذبذب هذا النوع من التمويل ومخاطر الإعتماد عليه من جهة، ومدى تواضع أداء أسواق المال العربية من جهة أخرى، ويظهر أن أسواق المال في الدول العربية غير النفطية تستقطب أكبر حجم من الإستثمار الأجنبي غير المباشر نحو الدول العربية رغم تواضع تلك القيمة وتذبذبها، ونظرا لنقص البيانات حول أسواق المال في الدول العربية النفطية رغم وجود بورصات نشيطة بها مثل سوق دبي المالي، فقد أظهر الشكل تدني قيمة الإستثمار الأجنبي غير المباشر في هذه الدول، ويلاحظ أن أسواق المال العربية في الدول غير النفطية استقطبت أكبر حجم من الإستثمار الأجنبي غير المباشر خلال الأزمة المالية سنة 1998، وعموما فإن الإعتماد على هذا المصدر فيه مخاطرة كبيرة وتدفقه لا علاقة له بمستوى سعر النفط وإنما بمدى تطور أسواق المال العربية وكفاءتها وقدرتها على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

4- مصدر تمويل التنمية الخارجي الرابع: المنح والمعونات الإنمائية الرسمية الخارجية[1]

تشمل المعونات الإنمائية الرسمية الخارجية كل المنح والقروض المقدمة إلى الدول العربية والتي تستوفي المعايير التالية: مصدر هذه المساعدة القطاع الرسمي في البلد المانح، الشروط المالية ميسرة،

[1] عن اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا إسكوا، "**الإتجاهات الإقتصادية وآثارها : المساعدة الخارجية والتنمية في المنطقة العربية**" العدد4 الأمم المتحدة نيويورك 2007، ص: 5 وما بعدها.

والحافز الرئيسي وراء تقديم المنحة هو تعزيز التنمية الإقتصادية والرفاه في البلد المستفيد، وتشمل أيضا التعاون الفني والتكاليف الإدارية اللازمة لتقديم المساعدة.

الجدول3-8 حجم المعونة الرسمية الخارجية التراكمي نحو الدول العربية خلال الفترة 1970-2004

المجموعة / نوع المعونة	المعونة الرسمية الخارجية (مليون دولار)	
	من جهات عربية	من جهات غير عربية
دول عربية نفطية	8433	11937
دول عربية غير نفطية	108203	164161

الجدول: من إعداد الباحثة عن بيانات من الجدول 10 من الملحق8.

وتشير البيانات التي تم تلخيصها في الجدول السابق أن مجموع المعونة السنوية المقدم للمنطقة العربية سواء لمجموعة الدول النفطية أو لمجموعة الدول غير النفطية يعرف تقلبا كبيرا [1] حيث سجل ارتفاعا شديدا في بداية السبعينات، وشهد في فترة الثمانينات تراجعا مستمرا، ثم ازداد حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المتدفقة إلى المنطقة العربية في فترة حرب الخليج 1990، ثم بقيت المساعدة الإنمائية الرسمية المتدفقة إلى المنطقة العربية ثابتة خلال النصف الثاني من التسعينات وبدأت ترتفع مجددا بعد 2000 ، وفي عام 2004 بلغ حجم المعونة التي حصلت عليها الدول العربية نحو 12 مليار دولار، وما يلاحظ من التطور التاريخي لتدفق المعونة الإنمائية للمنطقة العربية أنها تأخذ نفس سلوك أسعار النفط، وتتدفق إلى الدول العربية غير النفطية أكثر منها إلى الدول العربية النفطية التي تعتبر من الدول المانحة لذلك يتأثر حجم مساعداتها الخارجية بمستوى سعر النفط.

وتعتبر السعودية أكبر بلد عربي نفطي مانح حيث قدمت 78% من الحجم التراكمي للمعونة المقدمة للمنطقة العربية تليها الكويت والإمارات، التي قدم كل منهما نحو 10% من مجموع المعونة، بينما بقية الدول العربية النفطية الجزائر، ليبيا، البحرين وعمان فهي إما من الدول التي تتلقى المعونة أو مساهمتها في تقديم المعونة الخارجية ضئيل جدا.

ومن جهة أخرى يلاحظ أن الدول العربية غير النفطية أكثر اعتمادا على المعونات الخارجية في التمويل من الدول العربية النفطية، ودول المشرق العربي غير النفطية أكثر اعتمادا على المعونات العربية خاصة مصر، سوريا والأردن، بينما بقية الدول العربية غير النفطية فتعتمد أكثر على المعونات غير العربية

[1] انظر: إسكوا "**الإتجاهات الإقتصادية وآثارها: المساعدة الخارجية والتنمية في المنطقة العربية**"، مرجع سبق ذكره.

خاصة المغرب تونس والسودان، ويلاحظ أيضا أن المعونات سواء العربية أو غير العربية لا تتدفق بشكل كبير إلى الدول الأقل نموا كموريتانيا واليمن.

المطلب الثاني: تطور مؤشرات التنمية الإقتصادية في الدول العربية في ظل تقلبات أسعار النفط

بعد التعرف على تطور مصادر تمويل التنمية في الدول العربية، ومع ما هو مرصود من موارد مالية لتحقيق التنمية الإقتصادية في هذه الدول يبرز التساؤل إن كانت الدول العربية قد حققت فعلا التنمية الإقتصادية بها، وهذا ما سنعرفه من خلال استعراض تطور مؤشرات التنمية الإقتصادية من خلال هذا المطلب بالإعتماد على بيانات الملحق9.

أولا: تطور المؤشرات الإقتصادية للتنمية

ونقصد بها الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الحقيقي، الدخل الوطني، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

1- المؤشر الإقتصادي الأول للتنمية: الناتج المحلي الإجمالي

ونقصد بالناتج المحلي الإجمالي مجموع القيم المضافة في الإقتصاد مقومة بالدولار الجاري، والشكل الموالي يمثل تطور هذا المؤشر في مجموعتي الدول العربية خلال الفترة 1986-2004.

الشكل 3-11 تطور الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في الدول العربية خلال الفترة 1986-2004

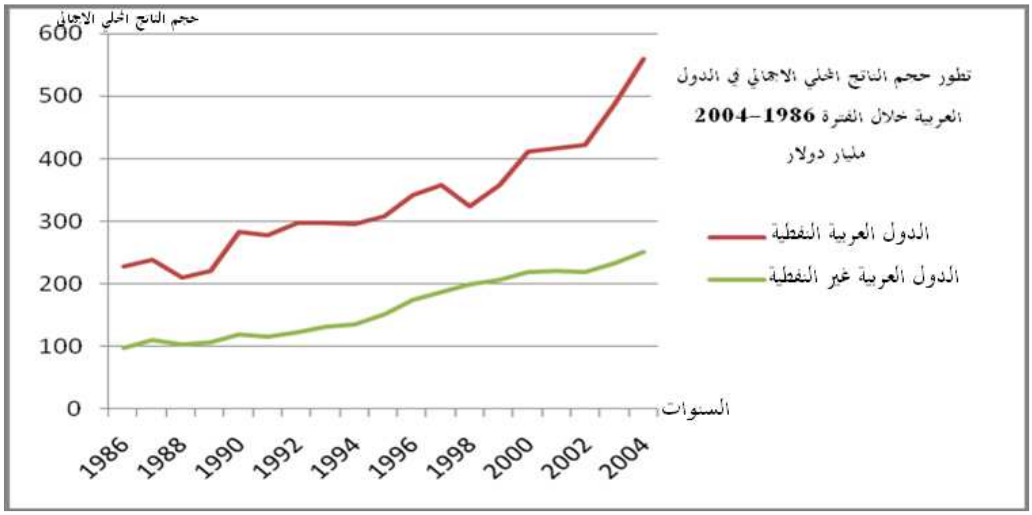

الشكل: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات World Bank Development Indicators 2006.

ومن خلال هذا الشكل يظهر أن حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في الدول العربية النفطية أكبر بكثير من حجمه في الدول غير النفطية، ويرتبط بمستوى أداء قطاع النفط في تلك الدول التي يمثل أهمية كبيرة في هيكل اقتصادياتها، وعلى هذا يظهر لنا اتخاذه لنفس سلوك أسعار النفط، بينما حجم النـــاتج المحلي الإجمالي الإسمي في الدول العربية غير النفطية و إن كان أقل من حيث القيمة عما هـــو عليـــه في الدول العربية النفطية فهو يأخذ اتجاها تصاعديا وهو أكثر استقرارا وأقل تذبذبا وذلك لتنوع اقتصاديات تلك الدول.

2- المؤشر الإقتصادي الثاني للتنمية: معدل النمو الإقتصادي

يمثل الشكل الموالي تطور متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مجموعتي الدول العربية خـــلال الفترة 1986-2004 بالإستناد إلى الدولار الثابت لسنة 2000.

الشكل 3-12 تطور معدل النمو الإقتصادي بدولار 2000 في الدول العربية بين 1986-2004

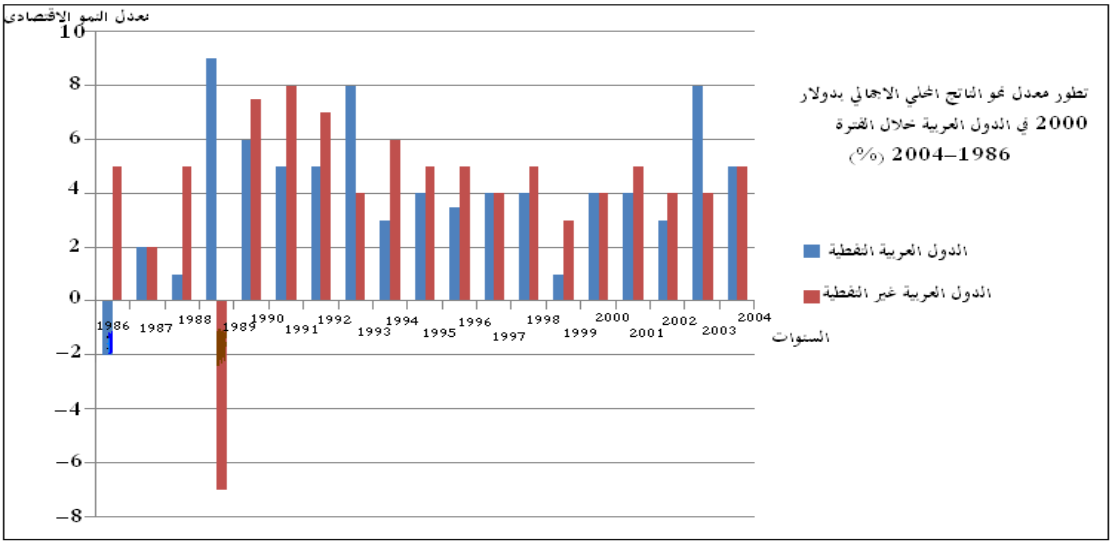

الشكل: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات World Bank Development Indicators 2006.

ويظهر لنا الشكل السابق مدى تذبذب معدل النمو في الدول العربية النفطية لإعتمادها على قطاع النفط، مما يجعل الأداء الإقتصادي لهذه الدول مرهونا بمستوى أسعار النفط، بينما تذبذب معدل النمو في الدول العربية غير النفطية ليس مرتبطا بسعر النفط وإنما بمستوى النشاط الإقتصادي بها [1].

[1] لمزيد من التفصيل انظر:

Hakan Berument, Nildag Basak Ceylan, "**the impact of oil price shocks on the economic growth of the selected MENA countries**", from Bilkent University presented at the economic researches fourom.

3- المؤشر الإقتصادي الثالث للتنمية: الدخل الوطني

يعبر الدخل الوطني عن دخول الإستثمارات سواء كانت استثمارات مباشرة أو غير مباشرة، إضافة إلى الدخول الناتجة عن الأرصدة الإحتياطية وتحويلات العمال المقيمين في الخارج والمقومة بالدولار الجاري.

الشكل 3-13 تطور الدخل الوطني في الدول العربية خلال الفترة 1986-2004

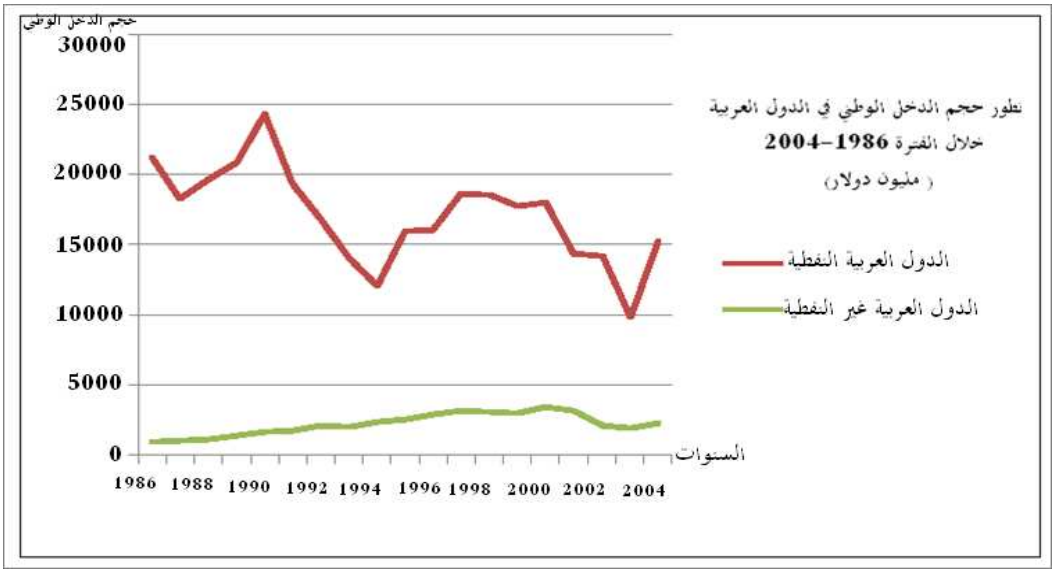

الشكل: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات World Bank Development Indicators 2006.

ويبين الشكل السابق أن الدول العربية النفطية خاصة دول الخليج العربي وليبيا تعتبر من الدول مرتفعة الدخل على عكس الدول العربية غير النفطية ويضاف إليها الجزائر فهي من الدول متوسطة الدخل، ومن جهة أخرى يرتبط تطور مستوى الدخل في الدول العربية النفطية بأسعار النفط ويتأثر بها، في حين تطور مستوى الدخل في الدول غير النفطية أقل تذبذبا خلال نفس الفترة مما يؤكد قلة تأثره بسعر النفط، ويلاحظ أنه في سنة 2003 سجلت كلتا المجموعتين تراجعا في الدخل الوطني سرعان ما عاد للإرتفاع بسبب تداعيات الحرب على العراق في المنطقة العربية.

4- المؤشر الإقتصادي الرابع للتنمية: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ويمثل الجدول الموالي تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالإستناد إلى تعادل القوى الشرائية والمقوم بالدولار الدولي الجاري.

الجدول3-9 تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج في الدول العربية خلال الفترة 1986-2004

السنوات	سعر برميل النفط	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار دولي*)	
		الدول العربية النفطية	الدول العربية غير النفطية
1986	13.0	9000	2000
1987	17.7	9000	2000
1988	14.2	9000	2000
1989	17.3	10000	2000
1990	22.3	11000	2000
1991	18.6	11000	2000
1992	18.4	11000	2000
1993	16.3	12000	3000
1994	15.5	12000	3000
1995	16.9	13000	3000
1996	20.3	13000	3000
1997	18.7	13000	3000
1998	12.3	13000	3000
1999	17.5	13500	3000
2000	27.6	14000	3000
2001	23.1	14000	3000
2002	24.3	15000	4000
2003	28.2	16000	4000
2004	36.0	17000	4000

الجدول: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات World Bank Development Indicators 2006.

ويلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية يأخذ اتجاها تصـــاعديا طوال الفترة، مع وجود تفاوت لصالح الدول العربية النفطية التي يرتفع فيها بكثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عما هو عليه في الدول العربية غير النفطية، ويمثل هذا انعكاسا لحجم الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني المرتفع في هذه الدول، حيث تسجل الإمارات والبحرين والكويت أعلى المستويات بينما تسجل عن الدول العربية غير النفطية اليمن والسودان وموريتانيا أدنى المستويات.

* الدولار الدولي وحدة عملة افتراضية لها نفس القوة الشرائية مع الدولار الأمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية في لحظة زمنية معينة، ويقوم على مفهومين أساسيين هما القوة الشرائية للعملات ومتوسط أسعار السلع الأساسية، ويستعمل للمقارنة بين عدة بلـــدان علـــى مدى فترة من الزمن، وهذا المصطلح تعمل به المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عند نشر إحصائياتها.

ثانيا: تطور المؤشرات الإجتماعية

وفي هذا الخصوص نشير أنه نظرا لنقص البيانات حول هذه المؤشرات من معطيات البنك الـــدولي سنستعين بالتقارير الإقتصادية العربية الموحدة التي توفر منها بيانات عن العقد الثاني من فترة الدراسة (منذ 1998 حتى 2006)، وبالتالي سيكون تناولنا لتطور مؤشرات التنمية الإجتماعية في ظل تقلبات أســـعار النفط في الدول العربية عاما وغير وافي.

1- المؤشر الإجتماعي الأول للتنمية: حجم السكان وتوزيعهم

معدلات النمو السكاني متقاربة بين مجموعة الدول العربية النفطية والدول العربية غير النفطية، إلا أن عدد السكان في هذه الأخيرة أكبر بكثير من عدده في دول المجموعة الأولى التي تتميز بقلة حجم السكان ما عدا الجزائر والسعودية، حيث سجل هذا المؤشر في سنة 1985 حوالي 44 مليون نسمة في كل الدول العربية النفطية وتجاوز 123 مليون نسمة في الدول العربية غير النفطية، بيما أصبح في سنة 1995 حوالي 59 مليون نسمة في الدول العربية النفطية وأكثر من 145 مليون نسمة في الدول العربية غير النفطية، وفي سنة 2006 قدر عدد السكان في الدول العربية غير النفطية بحوالي 64 % من مجموع عدد الســـكان في الدول العربية مجتمعة، ويعكس عدد السكان القليل في الدول العربية النفطية تحسن مؤشـــرات التنميـــة الإقتصادية وإمكانية نجاح سياسات التنمية الإجتماعية لقدرة الدولة على الوصول إلى كل السكان، بينما ارتفاع عدد السكان في الدول العربية غير النفطية يضع تحديات أمام تلك الـــدول لإنجـــاح سياســـاتها التنموية.

كما يلاحظ أن عدد سكان الريف في الدول العربية غير النفطية أكبر من عدده في الدول العربيـــة النفطية ويبدو ذلك واضحا في كل من اليمن، السودان ومصر، بينما تسجل الدول العربية النفطية نزوحا كبيرا من المناطق الريفية فيها نحو المناطق الحضرية وتسجل الكويت أحسن مثال على ذلك حيث فيهـــا أدنى نسبة لسكان الريف بين الدول العربية.

2- المؤشر الإجتماعي الثاني للتنمية : مستوى المعيشة

يرتبط الفقر عادة في الدول العربية بالريف، الذي عادة تقل البرامج التنموية الموجهة إليه مما يخفض فرص العمل ومستوى المعيشة به، وبالتالي تسجل أكبر نسبة للفقراء به، وبما أن سكان الريف أكـــبر في الدول العربية غير النفطية عما هو عليه في الدول العربية النفطية، فتسجل أكبر نسبة للفقراء في الـــدول العربية بهذه الدول، وبلغ عدد السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد في سنة 2001 حوالي

62 مليون نسمة، ويقدر عدد السكان الذين يتراوح دخلهم اليومي بين 2-5 دولار في نفس السنة 145 مليون نسمة يتركز معظمهم في موريتانيا، اليمن، مصر، الجزائر، الأردن، المغرب وتونس بينما يقل عدد السكان تحت خط الفقر دولار واحد في اليوم في دول الخليج العربي عن 1%.

إذن فارتفاع مستويات الفقر يعود إلى ارتفاع عدد السكان ونمط توزيعهم بين سكان الريف والحضر، وانحسار السياسات والبرامج التنموية على المناطق الحضرية، وعلى هذا الأساس تسجل دول الخليج العربي أدنى معدلات الفقر بينما يرتفع مستوى الفقر في الجزائر رغم كونها دولة نفطية.

3- المؤشر الإجتماعي الثالث للتنمية: توفر الخدمات الصحية والتعليم والرعاية الإجتماعية

المتتبع لتطور الخدمات الصحية والتعليمية والرعاية الإجتماعية يلاحظ جهود الدول العربية سواء كانت نفطية أو غير نفطية في تطويرها، إلا أنها ما تزال غير كافية ودون المستوى وغير شاملة لكل المناطق، مع أن نسبها تعتبر مقبولة مقارنة ببقية الدول النامية، وتشير بيانات سنة 1997 أن الخدمات الصحية المجانية تم توفيرها لـ80% من السكان في الدول العربية، وتتوفر بصفة أفضل في المناطق الحضرية كما أن 90% من مجموع سكان كل من البحرين، الأردن، الإمارات، الجزائر، السعودية، سوريا، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا ومصر حصلوا على هذه الخدمات و9 من هذه الدول نفطية. وفي الفترة 1990-2004 كانت تغطية الخدمات الصحية للسكان شاملة في كل من الإمارات والبحرين وقطر والكويت بينما تراوحت نسبة التغطية الصحية في كل من السودان، اليمن وموريتانيا بين 50%-66%.

وبالنسبة للتعليم فبعد أن كان معدل الأمية يبلغ 43% من حجم السكان في سنة 1998 أصبح في سنة 2004 حوالي 30.1% بالنسبة للسكان فوق 15 سنة في كل الدول العربية، وتسجل أدنى هذه النسب في ليبيا، الكويت، قطر، الإمارات، البحرين، لبنان والأردن، بينما يتجاوز عدد السكان الأميين نصف السكان في كل من المغرب، اليمن وموريتانيا ويضاف السودان بثلث سكانه من الأميين، ويعزى انخفاض مستويات التعليم في هذه الدول إلى ارتفاع مستويات الفقر بها وانخفاض نسبة تعليم الإناث.
ومما يلاحظ في التعليم العالي في الدول العربية ارتفاع معدلات القيد في التخصصات الإجتماعية والإنسانية على حساب التخصصات العلمية التي تسجل ارتفاعا في الإقبال عليها فقط في الجزائر والأردن والبحرين.

كما أن الإنفاق على التعليم في الدول العربية مرتفع في الفترة 1990-2004 في كل من السعودية والكويت مقارنة ببقية الدول العربية، رغم أن متوسط الإنفاق على التعليم في كل الدول العربية لا يتجاوز 5% من الناتج المحلي الإجمالي.

4- المؤشر الإجتماعي الرابع للتنمية: التشغيل

كان إجمالي القوى العاملة في سنة 1998 في الدول العربية يقدر بـ98 مليون نسمة وأصبح حوالي 118 مليون نسمة في سنة 2005، ورغم هذا فمعدل التشغيل في الدول العربية مجتمعة لا يتجاوز38%، وفي الفترة بين 1995-2005 يلاحظ أن أكبر الشرائح العاملة يتراوح سنها بين 20-29 سنة في كل من الأردن وسوريا ومصر، بينما يرتفع حجم العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي، كما أن أسواق العمل العربية تعاني من ندرة القدرات المعرفية العالية، وأغلب خريجي الجامعات لا يتلائمون مع متطلبات سوق الشغل لكون أغلبهم من دارسي العلوم الإنسانية والإجتماعية، وقطاع الخدمات يستحوذ على أكبر نسبة من اليد العاملة العربية بأكثر من 55%، مع تفاوت بين الدول العربية في توزيع العمالة حيث ترتفع العمالة في قطاع الخدمات في دول مجلس التعاون الخليجي والأردن وليبيا، بينما ترتفع العمالة في القطاع الصناعي في كل من تونس ولبنان ويرتفع حجم العمال في القطاع الزراعي في كل من السودان وموريتانيا.

وفي سنة 2005 سجلت الإمارات والسعودية والكويت أعلى نسب التشغيل بين الدول العربية بـ62.3% ،51.7% ، 61.2% على التوالي، وسجلت أدنى نسبة في اليمن بـ30.9%.

وعليه وانطلاقا من تحليل مؤشرات التنمية الإقتصادية والإجتماعية يظهر لنا تحقق هذه العملية في الدول العربية النفطية أكبر منها في الدول العربية غير النفطية ولو بدرجات متفاوتة، وإن كانت كل النتائج التنموية المرجوة لم تتحقق بعد، رغم أن ما هو مرصود من موارد مالية لهذه العملية كفيل بتحقيقها خاصة في الدول العربية النفطية التي يرتفع فيها حجم مصادر تمويل التنمية عما هو موجود في الدول غير النفطية، إلا أن نمط توظيف مصادر التمويل فيه نوع من الإهدار وسوء الإستغلال الذي لا يخدم تلك الغاية، ونشير أن دراستنا اعتمدت على القيم الإسمية الجارية لتلك المصادر دون التطرق إلى قيمها الحقيقية ماعدا العوائد النفطية، والتي قد تكون أقل بكثير من قيمها الإسمية بفعل عوامل عديدة أهمها التضخم وتقلبات سعر الصرف.

المطلب الثالث: تأثير تقلبات أسعار النفط على حجم تكوين رأس المال الإجمالي في الدول العربية

للوصول إلى مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية نختار مؤشر حجم تكوين رأس المال الإجمالي للتعبير عن تمويل التنمية ونحلل تطوره خلال فترة الدراسة بالإستناد إلى تطور سعر النفط، ويقصد بحجم تكوين رأس المال الإجمالي مجمل الإضافات من الأصول الثابتة وصافي التغير في المخزون، وتشمل الأصول الثابتة التحسينات على الأراضي والآلات والتجهيزات والبنى التحتية*، وقد تم اختياره للتعبير عن تمويل التنمية لأنه يعني حجم الموارد المالية التي يتم انفاقها على الإستثمار الإنتـــاجي والتنموي المحلي.

الجدول 3-10 تطور حجم تكوين رأس المال الإجمالي في الدول العربية في ظل تطور سعر النفط خلال الفترة 1986-2004

السنوات	سعر برميل النفط دولار/برميل	حجم تكوين رأس المال الإجمالي (مليون دولار)	
		الدول العربية النفطية	الدول العربية غير النفطية
1986	13.0	51900	21560
1987	17.7	46230	24190
1988	14.2	45560	23000
1989	17.3	46020	23800
1990	22.3	53160	27100
1991	18.6	58970	23490
1992	18.4	66410	26720
1993	16.3	69680	26750
1994	15.5	65150	27830
1995	16.9	65190	31730
1996	20.3	69410	36580
1997	18.7	70360	39650
1998	12.3	72540	45380
1999	17.5	73410	46070
2000	27.6	75350	44730
2001	23.1	77340	44340
2002	24.3	82770	42880
2003	28.2	93370	47150
2004	36.0	112460	52300

الجدول: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات World Bank Development Indicators 2006.

* بما يشمل المدارس، المكاتب والمستشفيات والطرق، بالإضافة إلى المساكن الخاصة والبنايات الصناعية والتجارية.

ومن الجدول السابق نلاحظ أن حجم تكوين رأس المال الإجمالي يأخذ اتجاها تصاعديا في كل من الدول العربية النفطية والدول العربية غير النفطية، ونسجل ارتفاع حجمه في الدول العربية النفطية بأضعاف ما هو عليه في الدول العربية غير النفطية، كما نلاحظ عدم تأثره بتقلبات سعر النفط، ويبدو متذبذبا في الدول العربية غير النفطية بصورة واضحة و إن كانت حدة ذلك التذبذب قليلة.

ويعكس ارتفاع حجم تكوين رأس المال الإجمالي مستوى الدخل الوطني والناتج المحلي الإجمالي المرتفع في الدول العربية النفطية وكذلك ارتفاع مستوى التنمية فيها، مما يؤكد النتائج التي وصلنا لها سابقا في أن الدول العربية النفطية ترصد أكبر حجم من الموارد لتمويل التنمية فيها مما هو عليه الحال في الدول العربية غير النفطية، والمفارقة أنه رغم أن هذه الدول تمكنت من توفير هذا الحجم من التمويل بالإعتماد على قطاع النفط إلا أن تمويل التنمية فيها من خلال مؤشر حجم تكوين رأس المال الإجمالي لا يظهر تأثره بسعر النفط.

وقد حاولنا قياس العلاقة بين سعر النفط وحجم تكوين رأس المال الإجمالي في المجموعتين، وفق نموذج الإنحدار الخطي لكننا وصلنا إلى معامل ارتباط سالب، مما يعني كون العلاقة بين هذين المتغيرين عكسية كما أنها يمكن أن تكون علاقة غير خطية، وأمام صعوبة قياسها رغم أن تحليل الواقع الإقتصادي خاصة في الدول العربية النفطية يثبت وجودها، سنقر بوجودها ونبرهن عليها بطريقة غير مباشرة من خلال قياس علاقة الإنحدار الخطي بين العوائد النفطية وحجم تكوين رأس المال الإجمالي، حيث سبق لنا قياس العلاقة بين سعر النفط والعوائد النفطية وذلك في مجموعتي الدول العربية المعتمدة في هذا البحث.

ونشير قبل ذلك إلى أن العوائد النفطية لا تتجه بالضرورة لتمويل التنمية، فيمكن لهذه العملية أن تتحقق بمصادر تمويل أخرى رغم وجود العوائد النفطية، إضافة إلى أن فترة الدراسة بدأت بأزمة انخفاض أسعار النفط امتدت إلى أواخر التسعينات، وتزامنت هذه الفترة مع انخفاض العوائد النفطية وعدم كفايتها لحاجة الإقتصاديات العربية، وفي ظل الطفرة النفطية الأخيرة 2003-2007 التي رغم أن العوائد النفطية الكبيرة ساهمت في تمويل برامج التنمية في الدول العربية النفطية إلا أن نتائج تلك البرامج لم تظهر بعد، وما ظهر منها لم يكن في المستوى، حيث أن الهدف ليس فقط توجيه العوائد النفطية في توظيفات استثمارية وإنما كذلك بمردودية تلك الإنجازات ونوعيتها ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية العربية.

والجدول الموالي يرصد لنا تطور حجم تكوين رأس المال الإجمالي في ظل العوائد النفطية خلال الفترة 1986-2004.

الجدول 3-11 تطور حجم تكوين رأس المال الإجمالي في ظل العوائد النفطية خلال الفترة 1986-2004

السنوات	العوائد النفطية لدول أوابك. مليار دولار	حجم تكوين رأس المال الإجمالي (مليار دولار).	
		الدول العربية النفطية	الدول العربية غير النفطية
1986	51.5	51.90	21.56
1987	63.8	46.23	24.19
1988	59.8	45.56	23.00
1989	78.6	46.02	23.80
1990	97.4	53.16	27.10
1991	85.6	58.97	23.49
1992	92.6	66.41	26.72
1993	83.3	69.68	26.75
1994	83.0	65.15	27.83
1995	93.7	65.19	31.73
1996	108.7	69.41	36.58
1997	110.0	70.36	39.65
1998	76.8	72.54	45.38
1999	109.7	73.41	46.07
2000	177.2	75.35	44.73
2001	148.6	77.34	44.34
2002	142.0	82.77	42.88
2003	162.0	93.37	47.15
2004	218.8	112.46	52.30

الجدول: من إعداد الباحثة وفقا لبيانات الجدول3-4 والجدول 3-12.

واستنادا إلى بيانات هذا الجدول حصلنا على النماذج الخطية التالية التي تقيس العلاقة بين العوائد النفطية وحجم تكوين رأس المال الإجمالي في كل من الدول العربية النفطية والدول العربية غير النفطية:

1- قياس العلاقة بين العوائد النفطية وحجم تكوين رأس المال الإجمالي في الدول العربية النفطية

هذه العلاقة تأخذ النموذج الخطي التالي:

$$Z_{1i} = 31.85 + 0.34\ Y_i$$ (مليار دولار).

حيث:

- Z_{1i} هو حجم تكوين رأس المال الإجمالي في الدول العربية النفطية.
- Y_i حجم العوائد النفطية للدول العربية المنظمة لأوابك.

و معامل الإرتباط هو r = 0.88، ومعامل التحديد يقدر بـــ: R^2= 0.77 أي أن العوائد النفطية تفســـر 77% من حجم تكوين رأس المال الإجمالي في الدول العربية النفطية من مجتمع الدراسة.

ويمثل الشكل الموالي الإتجاه العام لهذا النموذج:

الشكل 3-14 الإتجاه العام للنموذج الخطي للعلاقة بين حجم تكوين رأس المال الإجمالي والعوائـــد النفطية في الدول العربية النفطية

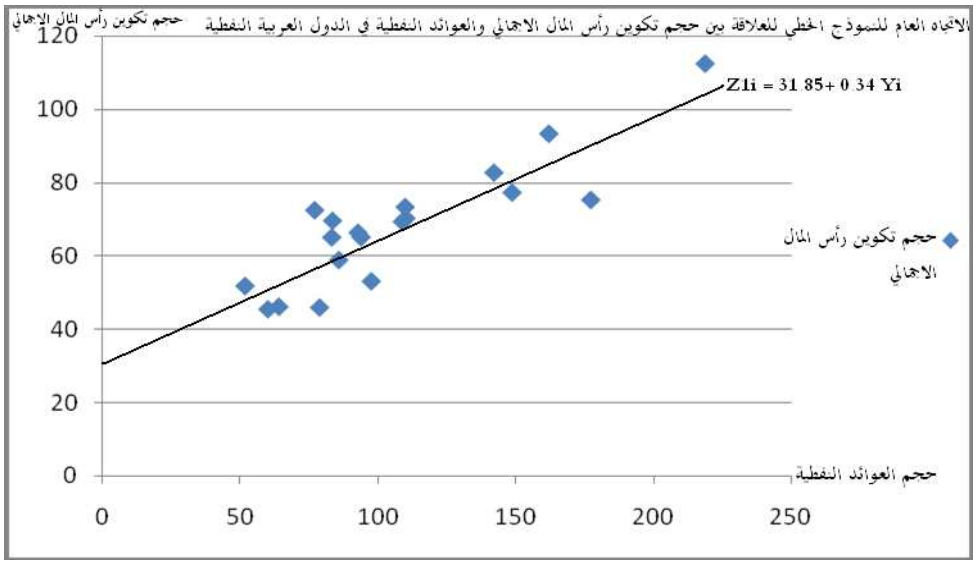

الشكل: من إعداد الباحثة بناء على الجدول 3-11.

وحسب هذا النموذج الخطي فكلما زادت العوائد النفطية بمليار دولار زاد حجم تكـــوين رأس المـــال الإجمالي في الدول العربية النفطية بـــ0.34 مليار دولار.

2- قياس العلاقة بين العوائد النفطية وحجم تكوين رأس المال الإجمالي في الدول العربية غير النفطية

هذه العلاقة تأخذ النموذج الخطي التالي:

$$Z_{2i} = 13.73 + 0.19\ Y_i$$ (مليار دولار).

حيث:

- Z_{2i}) هو حجم تكوين رأس المال الإجمالي في الدول العربية غير النفطية.
- Y_i) حجم العوائد النفطية للدول العربية المنظمة لأوابك.

ومعامل الإرتباط هو r = 0.82، ومعامل التحديد يقدر بـــ: R^2= 0.67 أي أن العوائد النفطية تفســـر 67% من حجم تكوين رأس المال الإجمالي في الدول العربية غير النفطية من مجتمع الدراسة.

ويمثل الشكل الموالي الإتجاه العام لهذا النموذج:

الشكل 3- 15 الإتجاه العام للنموذج الخطي للعلاقة بين حجم تكوين رأس المال الإجمالي والعوائد النفطية في الدول العربية غير النفطية

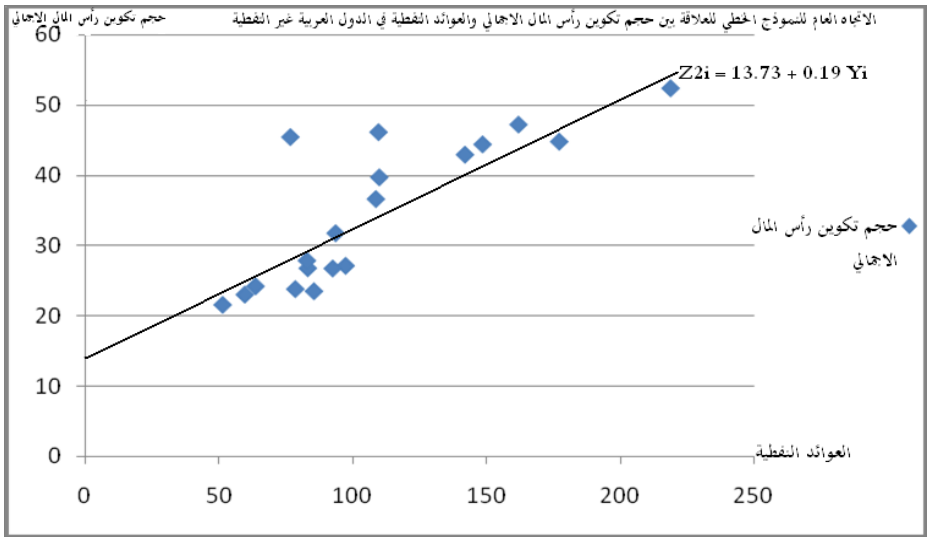

الشكل: من إعداد الباحثة بناء على الجدول 3-11.

وحسب هذا النموذج الخطي فكلما زادت العوائد النفطية بمليار دولار زاد حجم تكوين رأس المال الإجمالي في الدول العربية غير النفطية بـ0.19 مليار دولار.

وبالتالي ومن خلال الشكلين السابقين تكون كل من الدول العربية النفطية وغير النفطية تعتمد على العوائد النفطية في تمويل التنمية فيها، رغم أن الدول العربية النفطية أكثر اعتمادا على هذا المصدر في التمويل، والعوائد النفطية ترتبط ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار النفط التي يصعب التنبؤ بها، ويلاحظ هذا من خلال تحليل هذين الشكلين واستنادا إلى النتائج التي سبق التوصل إليها في المبحثين السابقين، حيث يرتفع حجم تكوين رأس المال الإجمالي في الدول العربية النفطية عما هو عليه في الدول العربية غير النفطية، والسحابة النقطية في الشكل 3- 14 أكثر تمركزا حول خط الإتجاه العام مما هي عليه في الشكل 3- 15 مما يؤكد أهمية العوائد النفطية في تكوين رأس المال الإجمالي في الدول العربية النفطية، وعليه فإن العلاقة بين سعر النفط وحجم تكوين رأس المال الإجمالي الذي نعبر به عن تمويل التنمية، يمكن استنتاجها من العلاقة بين العوائد النفطية وحجم تكوين رأس المال الإجمالي، وذلك لأننا سبق وأن قمنا بقياس العلاقة بين سعر النفط والعوائد النفطية الإسمية، والتي ستكون علاقة طردية يخضع قياسها للعوامل المؤثرة فيها والتي تتعدى سعر النفط والعوائد النفطية، حيث أشرنا سابقا أنه ليس بالضرورة أن تتجه العوائد النفطية لتمويل التنمية لأن نمط توظيف تلك العوائد لا يخدم الهدف التنموي في كل الدول العربية.

المبحث الثالث: تحديات التنمية الإقتصادية العربية في ظل مستقبل أسعار النفط

رغم أن الدول العربية تختلف فيما بينها من عدة عوامل، إلا أنه توجد أوجه شبه بينها، إذ ترتبط بقاعدة موارد مشتركة، فالنفط كان وما زال أساس التنمية الإقتصادية في هذه الدول، وفي ظل المستقبل الغامض لهذه السلعة تبرز التحديات التي ستواجه الإقتصاديات العربية وتنميتها المنشودة التي ارتأينا أنه يمكن تحقيقها عبر الإستثمارات العربية البينية للعوائد النفطية.

المطلب الأول: مستقبل النفط وأسعاره حتى آفاق 2010

مع نهاية عام 2008 خسر سعر النفط ما يفوق 100 دولار من سعره الإسمي بعد أشهر فقط من تسجيله في منتصف نفس العام حوالي 150 دولار للبرميل، وهذا ما يجعل التنبؤ به عند مستوى معين في المستقبل أمرا صعبا، لصعوبة فهم كل ما يتعلق بعوامل التأثير في آلية العرض والطلب في السوق العالمية النفطية، فهناك عوامل اقتصادية وسياسية وتقنية تؤخذ بعين الإعتبار عند التنبؤ بمستقبل أسعار النفط، حيث أن منطقة الشرق الأوسط تختزن ثلاثة أرباع احتياطي العالم من النفط، وتعيش حالة توتر ولا توجد تواريخ تقريبية لحل مشاكلها لأن مثل هذا الأمر سيخفض الطلب على منتجات المصانع الحربية، التي تستهلك أكبر قدر من الطاقة وخاصة النفط على مستوى العالم.

وهناك عوامل اقتصادية مثل الأزمة الإقتصادية العالمية الحالية التي ستؤثر في الطلب على النفط، لأنها ستؤدي إلى ركود اقتصادي.

أما عن الأمور التقنية فالتطور في صناعة معدات التنقيب وحفر الآبار النفطية سيؤثر على إمدادات النفط، لأنه سيكون هناك تخفيض في تكلفته وزيادة في كميات المعروض منه، واكتشاف مصادر الطاقة البديلة للنفط يمكن لها أن تؤثر في مستقبل أسعار النفط أيضا، فمثلا وجود طاقة بديلة مثل الطاقة الشمسية وتطورها بجدوى اقتصادية فعالة يمكن لها أن تقلب أسعار النفط في زمن قياسي.

وعلى هذا الأساس يضع خبراء النفط نظريتين حول مستقبل سعر النفط[1] هما:

[1] أنس بن فيصل الحجي **"مستقبل أسعار النفط بين نظريتين: أسعار عالية أم منخفضة؟"** مجلة الاقتصادية الالكترونية 29 أوت 2006، من خلال الرابط الالكتروني:www.aleqtisadiah.com/article.php?do=show &id=3057 أطلع عليه بتاريخ 2008/7/2.

- **نظرية التغيرات الهيكلية:**

وترى أن التغيرات الهيكلية في أسواق النفط العالمية رفعت أسعار النفط إلى مستويات جديدة ودائمة، لذلك فإن أسعار النفط لن تنخفض إلى مستويات دنيا كما كانت في الماضي، بل ستعاود الإرتفاع بسبب بلوغ الإنتاج العالمي لذروته وبداية عصر "**نضوب النفط**"، ونتيجة التنامي الكبير في استهلاك النفط والطلب عليه.

- **نظرية التغيرات الدورية:**

وترى أن الصناعة النفطية تمر بدورات حيث ترتفع الأسعار حتى تصل إلى ذروتها ثم تبدأ بالإنخفاض حتى تصل إلى أدنى قيمة لها ثم تعاود الصعود مرة أخرى، وكل ارتفاع في أسعار النفط خلال 150 سنة الماضية صاحبه تغيرات هيكلية، ومع ذلك فإن الأسعار عاودت الإنخفاض، وبناء على ذلك فإن النظرية الأولى حالة خاصة ضمن النظرية الثانية.

وحتى نستطيع توقع مستقبل النفط يجب علينا أولا دراسة حقائق كثيرة حول النفط وبدائله والأوضاع الإقتصادية العالمية وهي التي ستحدد لنا المستقبل في السنوات القليلة القادمة.

أولا: مستقبل النفط في العالم

1- مستقبل الاكتشافات النفطية

يقدر عدد آبار النفط في العالم طبقا لإحصائيات مجلة البترول و الغاز عام 2006 بحوالي 47500 بئر، منها 35000 في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها[1]، يعتبر 507 بئرا منها فقط آبارا عملاقة *، التي لها أهمية كبرى إذ تنتج 60 % من الإنتاج العالمي، و50 % من إنتاج العالم من النفط يأتي من أكبر 120 بئر نفط عملاق فقط، و20 % من إنتاج العالم يأتي من 14 بئر عملاق فقط، 13 بئرا منها بدء إنتاجه منذ أكثر من 40 سنة ومعظمهما في منطقة الشرق الأوسط.

والشكل 3-16 يوضح حجم الإكتشافات النفطية في العالم منذ عام 1931 حتى 2003 في الجزء الأسود من الشكل، واعتمادا على تاريخ الإكتشافات يقوم العلماء برسم منحنى لكميات النفط التي من

[1] عن الموقع الإلكتروني الرسمي لهيئة دراسة ذروة النفط:www.peakoil.net/giantoilfimeds.htm ، أطلع عليه بتاريخ 2008/8/6

* الآبار العملاقة هي التي يزيد مخزونها عند اكتشافها عن 500 مليون برميل.

المتوقع اكتشافها في المستقبل، والموضحة حتى عام 2050 وذلك في الجزء الرمادي، و يوضح المنحنى أنه بصرف النظر عن الإكتشافات التي تمت في كل من حقل البرقان في الكويت وحقل الغوار في السعودية فإن الإتجاه العام لمنحنى الإكتشافات يوضح تصاعدها منذ بدايات القرن حتى وصولها إلى ذروته في أوائل الستينات من القرن العشرين ثم هبوطها بعد ذلك كإتجاه عام.

شكل 3-16 الإكتشافات النفطية في العالم خلال الفترة 1931- 2003 و التوقعات في المستقبل

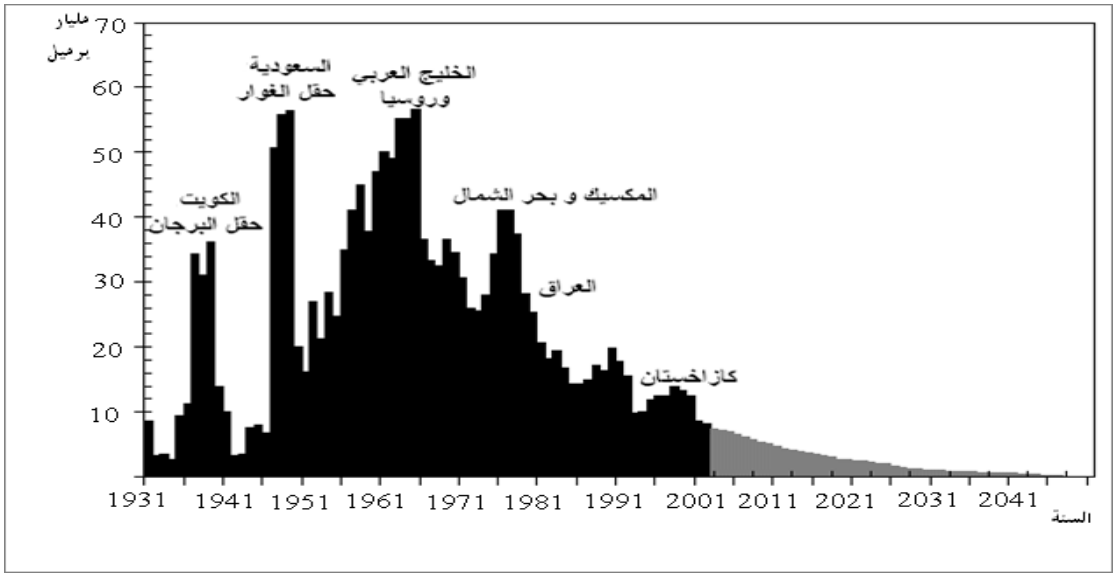

المصدر: الموقع الرسمي لهيئة دراسة ذروة النفط: www.peakoil.net.

ويلاحظ أيضا أنه برغم التناقص المستمر في الإكتشافات منذ ستينات القرن الماضي فإنه قد تحدث بعض الطفرات كما حدث في أواسط السبعينات باكتشاف نفط المكسيك وبحر الشمال، وفي أواخر الثمانينات و التسعينات، إذن بشكل عام الإكتشافات النفطية في تناقص مستمر، والإكتشافات الحديثة ليست في مستوى ما اكتشف في الكويت أو السعودية أو المكسيك أو بحر الشمال، كما أن التوقعات المستقبلية للإكتشافات تستمر في التناقص.

2- مستقبل إنتاج النفط

حسب بيانات وكالة الطاقة الدولية فحجم الإنتاج العالمي تطور بتصاعد مطرد حتى 1979 الذي تزامن مع فترة ركود اقتصادي صاحبت فترة الحرب العراقية-الإيرانية، ثم عاد مرة أخرى للتصاعد حتى وصل في 2006 إلى حوالي 30 مليار برميل، و نلاحظ أنه في عام 1980 تساوى الإنتاج العالمي مع ما تم اكتشافه في ذلك العام والذي يقدر بحوالي 22 بليون برميل، ومنذ ذلك العام والإستهلاك العالمي من النفط يفوق ما يتم اكتشافه في نفس العام.

وإذا أردنا أن نحسب مقدار ما أنتجه العالم من نفط منذ بداية اكتشافه، علينا تجميع الإنتاج السنوي العالمي، فيصبح مجموع ما أنتجه العالم حتى نهاية 2006 حوالي 1103 مليار برميل، وهذا يقودنا إلى ما يعرف بذروة إنتاج النفط، فإذا علمنا أن معدل الإنتاج العالمي يقدر بـــحوالي 30 مليار برميل ســـنويا، وحجم الإنتاج العالمي منذ بداية استخراج النفط يقدر بـــحوالي 1103 مليار برميل، وحجم المخـــزون يقدر بـــحوالي 1275 مليار برميل حسب إحصائيات عام 2006، فمتى سيفنى النفط؟

أول من قام بحساب ذلك هو الخبير النفطي **كينج هيوبرت** الذي قدم ورقة بحثية في مؤتمر انعقد في الفترة 7- 9 مارس 1956 بتكساس في الولايات المتحدة الأمريكية كانت بعنوان "**الطاقة النووية والوقـــود الأرضي القديم**"، عرض فيها كيف أن تغير الإنتاج مع الزمن من أي مجموعة آبار نفطية كثيرة متجاورة في مكان واحد يتبع شكل منحنى الجرس، أي أن الإنتاجية ستزيد في المراحل الأولى من عمر البئر حتى تصل إلى قيمة عظمى ثم تبدأ بعد ذلك في التناقص حتى يتم استنزاف كل النفط حسب الشكل الموالي.

الشكل 3-17 الشكل العام لكيفية تطور إنتاج النفط في بئر واحدة عبر الزمن حسب هيوبرت

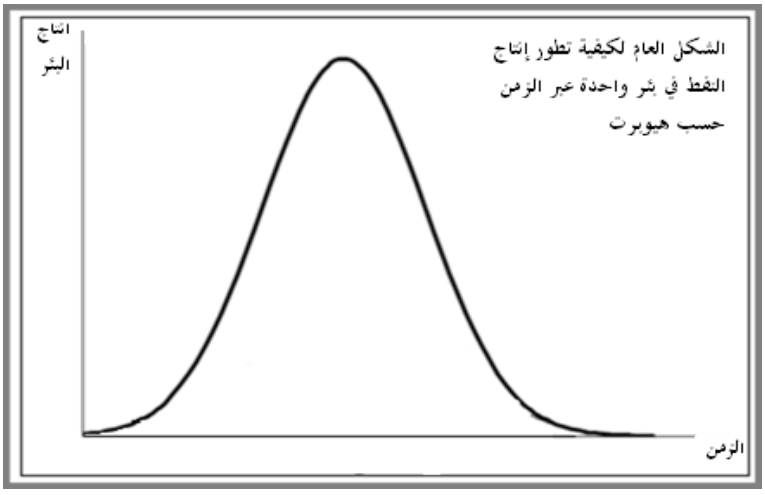

الشكل: من إعداد الباحثة.

وقد تنبأ **هيوبرت** في تلك الورقة العلمية بأن الإنتاج الأمريكي سيصل إلى ذروته في أوائل السبعينات من القرن العشرين وصدقت حساباته بالفعل، ففي سنة 1971 بلغ الإنتاج الأمريكي ذروته، وبعد تحقـــق توقعاته لاقت نظريته اهتماما كبيرا في الأوساط العلمية والجيولوجية و السياســـية أيضـــا، وأصـــبحت توقعات ذروة إنتاج الدول النفطية من الأمور الأساسية.

ومن الحقائق العلمية الآن أن 58 دولة تنتج النفط قد تجاوزت ذروة إنتاجها بالفعل و لم يبق إلا دول الأوبك ودول الإتحاد السوفيتي سابقا.

وبالعودة إلى الأرقام السابقة فإن البشرية استهلكت حتى عام 2006 حوالي 1103 مليار برميل، وأن الإحتياطي المتبقي يقدر بحوالي 1275 مليار برميل، وأنها تستهلك حوالي 30 مليار برميل في العام، فإن ذلك يعني أنه في غضون سنوات قليلة ستكون البشرية قد استهلكت نصف النفط الذي كان موجودا في الأرض، وأن حجم المتبقي منه سيساوي حجم الذي أستهلك، مما يعني أن منحنى الإنتاج سيكون قد وصل إلى ذروته و أنه سيأخذ في الهبوط بعد ذلك.

وحسب دراسة أجرتها "**هيئة دراسة ذروة النفط**" فإن سنة 2010 ستكون سنة ذروة إنتاج النفط، وهذا يعتبر قريبا جدا و لا يعطي الوقت اللازم للتعامل معه.

ثانيا: مستقبل البدائل الطاقوية في تعويض النفط

كلما ارتفع سعر النفط تتجه الأنظار إلى بدائله و إمكانية أن تحل كل منها محله، لكن هل يمكن أن تعوض حقا النفط في المستقبل القريب:

1- الغاز الطبيعي

يحتوي الغاز الطبيعي على كمية أكبر من الطاقة في نفس الكتلة مقارنة بالنفط، وينتج عن حرقه تلوث أقل من النفط، وأكبر الدول المنتجة له هي روسيا والولايات المتحدة الأمريكية التي مجموع إنتاجهما حوالي 40% من الإنتاج العالمي، أما الإحتياطي فإنه يتركز في روسيا، إيران وقطر حيث يشكل في هذه الدول حوالي 57 % من الإحتياطي العالمي.

والطبيعة الغازية لهذا المصدر توجب بعض الضوابط عند نقله، فالطريقة المثلى هي استخدام خطوط الأنابيب ولكن إذا كان لابد من نقله إلى مكان بعيد جدا، فإن ذلك يتم عن طريق حاويات خاصة في سفن الغاز المسال من أجل إنقاص حجمه بحوالي 600 مرة، وهذه السفن تبلغ تكلفتها 170 مليون دولار، وتمثل الطاقة التي تحملها ما يساوي طاقة عدة قنابل ذرية.

2- الفحم

حسب إحصائيات 2004 يبلغ إنتاج العالم من الفحم حوالي 6000 مليون طن، 84 % من هذه الكمية تنتجها ثمانية دول فقط هي بالترتيب: الصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند وأستراليا وروسيا وجنوب أفريقيا وألمانيا وبولندا، نفس هذه الدول تستهلك 77 % من الإنتاج العالمي وتحتكر 83 % من الإحتياطي العالمي من الفحم المقدر بـ 1 تريليون طن.

ورغم أن الفحم يمكن تحويله إلى وقود سائل لإستخدامه كوقود لوسائل النقل باستعمال طرق معالجة معينة، لكن ذلك يؤدي إلى زيادة التلوث وتنامي ظاهرة الإحتباس الحراري وارتفاع درجة حرارة الأرض، مما يحد من إمكانية الإستفادة منه.

3- الطاقة النووية

حسب إحصائيات المنظمة العالمية للطاقة النووية 2007، فإنه توجد 437 محطة نووية في العالم تغطي فقط حوالي 6.5 % من مجموع استهلاك الطاقة العالمي، وبإحصائيات 2006 ينتج العالم حوالي 40 ألف طن من اليورانيوم سنويا من المناجم، ويستهلك كل سنة ما مقداره حوالي 66.5 ألف طن من اليورانيوم، والفرق بين ما يتم إنتاجه و ما يستهلك فعلا مصدره اليورانيوم المستخرج من الأسلحة النووية المفككة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والجمهوريات الروسية.

واستعمال الطاقة النووية في المواصلات مستبعد من الناحية التقنية والسلامة، ولا توجد تكنولوجيا لحد عام 2008 تساعد على صنع مفاعل نووي صغير لدرجة وضعه في وسيلة نقل لتوفير الطاقة اللازمة لسيرها، ومن ناحية أخرى فإذا كانت 437 محطة نووية الموجودة تكفي فقط لتغطية 6.5 % من استهلاك الإنسان من الطاقة، فعدد المحطات الإضافية اللازمة لتعويض النقص في النفط والوقت اللازم لبناء تلك المحطات، والتكلفة الإقتصادية التي سيتحملها العالم ليستغني عن أكثر من 600 مليون سيارة تعمل بمشتقات النفط، يعتبر تحديا كبيرا أمام إمكانية استخدام الطاقة النووية محل النفط.

4- مصادر الطاقة المتجددة

تشير إحصائيات وكالة الطاقة الدولية 2006 أن نصيب مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في توليد الطاقة عالميا لا يتعدى 13.33 % ، يساهم الوقود الحيوي* بـ 10.62%، الكهرباء المائية 2.2 %، الطاقة الجيوحرارية 0.417% **، الرياح 0.051 %، الطاقة الشمسية 0.039 % ثم طاقة المد و الجذر 0.0005 %، وهذه المصادر في الأساس تولد الكهرباء وبالتالي لا يمكن أن تكون وقودا لوسائل

* الوقود الحيوي يتكون من أي مخلفات نباتية و حيوانية يمكن بحرقها إنتاج طاقة، ويشمل ذلك الأخشاب و الزيوت النباتية وروث الحيوانات والبقايا الزراعية كقصب السكر و عيدان الذرة و قش الأرز، أو إي منتجات نباتية يمكن استخلاص زيوت أو إيثانول منها لتستخدم كوقود.

** تتكون نتيجة تسخين المياه الجوفية على أعماق كبيرة بسبب حرارة الأرض فتخرج على هيئة بخار ساخن يستخدم مباشرة في التسخين أو في إدارة محطات كهربائية لتوليد الكهرباء، توجد فقط بالقرب من الفواصل الموجودة بين الصفائح التكتونية الأرضية.

المواصلات، كما أن النصيب المتواضع جدا لتلك المصادر رغم الجهود العلمية الكبيرة على مدار عشرات السنين خلال القرن العشرين لمحاولة الإستفادة من تلك المصادر بأقصى كفاءة ممكنة، يضع تحديا كبيرا أمام إمكانية أي منها أو كلها في سد أي عجز سينشأ نتيجة تناقص إنتاج النفط.

وعليه فكل بدائل النفط لا يمكنها أن تسد حاجة العالم من الطاقة بالشكل الذي يحافظ على شكل الحياة التي اعتدنا عليها في ظل الإعتماد على النفط على المدى القريب (حتى آفاق 2010)، فالفحم مضر بالبيئة، والطاقة النووية مصدر غير آمن، في حين أن البدائل الأخرى للطاقة المتجددة غير اقتصادية وتطويرها يلقي صعوبات كثيرة.

ثالثا: مستقبل النفط العربي

حتى آفاق 2010 ستبقى مكانة النفط العربي كما هي عليه ودوره في التنمية العربية لن يقل[1] خاصة في منطقة الخليج العربي، على ضوء تزايد حجم احتياطاتها النفطية لتشكل 45.6 % من الإحتياطي العالمي، ورغم أن الولايات المتحدة الأميركية تسعى للتحرر من الإعتماد على النفط العربي منذ أحداث 2001/09/11، إلا أنها لم تصل بعد إلى تأكيد إمكانية تقليصها لإستيراد نحو 60% من احتياجاتها النفطية من الخارج.

وفي هذا الشأن يقول رئيس شركة التمويل النفطي الأميركية **روبنسون ويست**: "**لا يمكننا الإستغناء عن النفط السعودي هذا خيار لا يمكن تحديه، ولا يمكن لسياستنا أن تسعى إلى استبدال المملكة بروسيا مثلا، المملكة هي الضامن الأخير والبنك المركزي لسوق النفط الذي يوفر السيولة والتأمين في الأوقات العصيبة، إن العالم سيحتاج إلى أكثر مما يلبيه النفط الروسي ونفط غرب أفريقيا وبحر قزوين وأميركا اللاتينية وأوروبا، إنها حقيقة مؤلمة للأميركيين أن الشرق الأوسط كان وسيظل دعامة أسواق النفط، طالما ظل العالم الصناعي يعتمد على مورد الطاقة هذا**"[2].

وما يلاحظ من خلال تطور الأزمات النفطية أن أي زيادة مهمة في الطلب العالمي على النفط يلبيها النفط العربي، وهذا ما قاد إلى اعتماد عالمي على النفط العربي كمصدر مهم للطاقة، والدليل على ذلك

[1] Majid Al-Moneef **,"The Contribution of the Oil Sector to Arab Economic Development"**, OFID PAMPHLET SERIES, September 2006 Vienna, Austria, p: 27.

[2] عمار علي حسن " **مستقبل النفط العربي**"، موقع إيلاف الإلكتروني نقلا عن صحيفة البيان الإماراتية الصادرة يوم 2007/12/28 من خلال الرابط الالكتروني http://www.elaph.com/ElaphWeb/Economics/2007/12/291591.htm ، أطلع عليه يوم 2008/2/19.

أنه حين انقطعت الإمدادات النفطية العراقية بسبب حرب الخليج الثانية، لجأت الدول الكبرى المستهلكة للطاقة إلى دول عربية خليجية لتعويض النقص الذي طرأ على حجم المعروض النفطي.

كما أن أهمية المنطقة العربية تزداد نظرا لما تمتلكه من احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي، فدولة قطر تحتل المركز الثالث في العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي، كما أن أغلب دول المنطقة تعزز سنة تلو الأخرى حجم احتياطياتها من الغاز.

ورغم الدراسات التي تؤكد بداية نضوب النفط، فإن المؤشرات الواقعية تبرهن أن النفط سيظل مصدرا مهما للحصول على الطاقة على مدار سنوات مقبلة، ومع ذلك فإن مستقبل النفط تواجهه تهديدات بيئية لم تعد تقتصر على تلوث الهواء بل تشمل تآكل التربة وتلوث الماء وظهور المطر الحمضي وتغير المناخ العالمي والإحتباس الحراري، ومن هنا تظهر المخاوف من أن التغيرات المناخية دافع رئيسي للتحول نحو "اقتصاد الطاقة البديلة" رغم وجود النفط.

كما أن الأزمة الإقتصادية العالمية 2008 التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط في أواخر عام 2008، إلا أن ذلك يمكن اعتباره دورة جديدة لأسعار النفط، وفي ظل المعطيات السابقة الذكر لا يمكن للأسعار أن تبقى في هذا المستوى المنخفض بل ستعاود الإرتفاع من جديد ما لم يتم تطوير طاقة بديلة يمكنها تعويض النفط بأقل تكلفة، لكن هذا لا يعني أن تفرط الدول العربية في التفاؤل، حيث يمكن أن تأتي هذه الأزمة بمفاجآت قد لا تكون في صالحها، كما لا يمكن لها أن تنتظر أن ينتهي النفط من الأراضي العربية حتى تفكر في مستقبل ما بعد النفط، فعندما انتهى عصر الفحم كان احتياطي العالم من الفحم الحجري يكفي لعقود*.

ونستنتج من هذا التحليل بضرورة التأكيد على القبول بحتمية تقلب السوق النفطية وكذلك ضرورة تقليص الشك في مستقبل النفط باعتبار أن المستقبل يبقى محاطا بعدم اليقين، وسيكون من الأجدر بالدول العربية المصدرة للنفط أن تبدأ دون تأخير تبني سياسات تحسين التنمية الإقتصادية وذلك بتقليص الإعتماد على قطاع النفط، لأن الإخفاق في مواجهة هذا التحدي يعني أن الحقبة النفطية حتى لو وطالت سوف تعقبها حقبة سيهيمن عليها الفقر.

وسواء أ كان مستقبل النفط مهددا أو مضمونا، فإن استعداد هذه الدول لليوم الذي قد لا يكون فيه الدخل الوطني كافيا للمحافظة على مستويات المعيشة الحالية ضروري، وإذا تبين أن النفط عرضة للنفاد أو إحلال الطاقة البديلة محله مستقبلا، فإن تطوير اقتصاد لا يعتمد على النفط وعوائده سيكون

* في هذا الصدد يقول روبرت مابرو في إشارة إلى ضرورة التحضير لمستقبل ما بعد النفط :"لم ينتهي العصر الحجري بنهاية الأحجار"

هدفا استراتيجيا للبلدان العربية النفطية، أما إذا اتضح أن النفط سيبقى خلال فترة طويلة فإن بناء اقتصاد لا يعتمد على النفط سيضاعف ثروات هذه الدول.

المطلب الثاني: الإستثمارات العربية البينية لعوائد النفط

لقد استخلصنا مما سبق أن عملية التنمية الإقتصادية في الدول العربية بالإستناد إلى العوائد النفطية أعيقت بسبب انفاق جانب كبير من هذه العوائد في تمويل الإستهلاك، تسديد الديون، ومشتريات الأسلحة، وفي ضياع قسم هام منها بسبب التضخم وانخفاض سعر صرف الدولار، وهجرة الجزء الأكبر من هذه العوائد نحو الخارج، وبالتالي فإن هذه الدول لم تنجح لا في تحقيق تنمية محلية من خلال خلق فرص إنتاجية حقيقية داخل البلد النفطي المعني، ولا في تحقيق تنمية عربية إقليمية مشتركة في إطار العمل الإقتصادي العربي المشترك، وعليه نرى ضرورة ايجاد آليات فعلية لإستثمار عوائد النفط تنمويا على المستوى البيني العربي.

أولا: الإستثمار في الدول العربية

قبل الحديث عن واقع الإستثمارات العربية البينية، يجب أن نمر على واقع مناخ الإستثمار في الدول العربية، حيث أن الدول العربية تختلف من حيث مستويات النمو الإقتصادي ومصادر الدخل والثروة وتنوع الهياكل الإقتصادية فيما بينها، ومن جهة أخرى فرأس المال لا ينتقل من بلده الأصلي إلا إذا توفر له مناخ استثماري يحقق له ما يهدف إليه، ومنه يمكننا أن نعرف مناخ الإستثمار على أنه مجمل الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والقانونية التي تكون البيئة التي يتم فيها الإستثمار، إضافة إلى عامل ثقة المستثمر بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، وبالتالي فمناخ الإستثمار هو محصلة تفاعل مجموع المتغيرات التي تختلف من بلد لآخر، والتي من شأنها التأثير على قرار الإستثمار وإقبال المستثمرين الأجانب[1]، ونقصد بهم في هذه الحالة المستثمرين العرب.

1- عوامل الجذب في المناخ الاستثماري وواقعها في الدول العربية*

حتى يصبح مناخ الإستثمار جذابا بين الدول العربية يجب توفر بعض العوامل:

---

[1] بجاوية سهام، "**الإستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي**" رسالة ماجستير عن كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر 2005، ص: 26.

* لا يعنينا في هذا الشأن تشريح مناخ الإستثمار العربي وإنما سنكتفي بالتطرق إلى بعض الملامح العامة لذلك، ولمزيد من التفاصيل في هذا الموضوع انظر: تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2007 للمؤسسة العربية لضمان الإستثمار.

أ- الإستقرار السياسي والإقتصادي

ونعني به استقرار الأوضاع الأمنية ووضوح السياسات الإقتصادية، لكن الواقع السياسي العربي غير مشجع على الإستثمار، ويبرز ذلك مثلا من خلال المشاكل الحدودية والحروب الأهلية والصراع العربي- الصهيوني، الفساد والرشوة وضعف الحريات المدنية والسياسية[1] بالإضافة إلى التدخل في الشؤون الداخلية من طرف دول غير عربية والنزاعات على الأرض والمياه.

والوضع الإقتصادي العربي لا يختلف كثيرا في كونه طاردا للإستثمار حيث يتميز بـــ:

- محدودية البنى التحتية كخدمات الطرق، النقل، المواصلات، الاتصالات والموانئ في الدول العربية.
- محدودية السوق الداخلية في معظم الدول العربية.
- ضعف الأسواق المالية العربية أو غيابها في بعض الدول العربية وضعف ثقة المستثمرين العرب فيها.
- عدم وضوح السياسات الإقتصادية.
- تعقيدات النظم الضريبية والتمييز في المعاملة الضريبية بين المستثمر الأجنبي والمحلي.
- تعدد سعر الصرف وقيود تحويل العملة وتحويل الأرباح نحو البلد الأصلي.
- تميز المستثمر العربي بقلة الميل للمخاطرة، فهو يفضل مجالات الإستثمار في القطاع الخدمي والصناعات الخفيفة والإستثمار العقاري وأعمال الوساطة التجارية التي يمتلك الخبرة فيها، بينما خبرته محدودة في المجال الصناعي[2].

ب- وفرة الموارد

نميز بين الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية والموارد المالية التي يمكن من خلالها استيعاب التدفقات من السلع والخدمات المنتجة، وفي هذا الإطار هناك تكامل غير مستغل في الوفرة النسبية لموارد الإنتاج بين الدول العربية فالدول النفطية تملك رأس المال والدول غير النفطية تملك الموارد الطبيعية والبشرية، أما بالنسبة للموارد التكنولوجية فبعض الدول العربية تعتمد على مكاتب الخبرة الأجنبية رغم أن هذه المكاتب تجهل البيئة الإستثمارية المحلية وسلوكات الفرد العربي، كما أن المستثمر العربي عكس المستثمر الأجنبي الذي يبني دراساته وفق أسلوب علمي محض، يستعمل الإرتجالية والتسرع في دراساته الإستثمارية.

[1] فارس فضيل، " **أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة بين مصر الجزائر والسعودية**"، أطروحة دكتوراه عن كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير فرع تحليل اقتصادي جامعة الجزائر 2004، ص: 272.

[2] محمود عبد الفضيل، مرجع سبق ذكره، ص:67.

ج- الإطار القانوني والتنظيمي المناسب

يتطلب مناخ الإستثمار الجيد تشريعات دائمة متناسقة ومتوافقة مع بعضها، صالحة للتطبيق على نطاق واسع ولأمد بعيد، تطبق دون تمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين، وتتمثل الأنظمة والقوانين ذات الصلة بالقرار الإستثماري في نظام الضرائب، قانون الجمارك، قوانين العمل، فعالية وعدالة النظام القضائي، القانون التجاري والمنافسة، قانون حماية المستهلك، قانون الإشهار.

لكن الواقع التشريعي والتنظيمي للإستثمار في الدول العربية محبط في الغالب، حيث تكثر القوانين المتضاربة والمعقدة وغير الواضحة وغير المستقرة ولا المتوافقة مع التطورات الدولية، إضافة إلى تعقد الإجراءات الإدارية وغياب التنسيق بين مراكز اتخاذ القرار، دون أن ننسى ضعف خبرة المستثمر العربي ونظرته قصيرة الأمد[1]...وغيرها من التعقيدات، رغم أن العديد من الدول العربية قامت بإنشاء وكالات للإستثمار تتولى مسؤولية تنظيم وتوجيه المستثمرين قصد تقليص الإجراءات التنظيمية، وعدم تكليف المستثمرين باللجوء إلى العديد من الهيئات مثل وزارة المالية، العمل، التجارة، الطاقة والنقل.

د- توفر الهياكل القاعدية

وتتمثل في شبكة الطرق الكبرى، المياه، الكهرباء، وسائل الإتصالات كالهاتف والإنترنيت، وكذلك شبكة الخدمات كالبنوك، شركات التأمين، الفنادق، قاعات الإجتماعات، بيوت الخبرة الفنية والمالية والإقتصادية، بنوك المعلومات التي تقدم الدراسات والإستشارات الضرورية، ومراكز البحث والمخابر، ويساهم توفر الهياكل القاعدية في تقليل التكاليف الأولية للإستثمار مع الإنطلاقة السريعة للمشاريع الإستثمارية، وقد سبق الإشارة إلى قلة هذه الهياكل ومحدوديتها في الدول العربية فهي تتركز في المدن والدول الغنية أكثر من الدول العربية الأخرى التي يفترض أن تستقبل الإستثمارات.

هـ- الحوافز الجبائية والمالية والجمركية

تعرض البلدان المضيفة للإستثمار عادة على المستثمرين الراغبين في الإستثمار فوق ترابها، حوافز جبائية ومالية مثل الإعفاءات، الضرائب المعتدلة، تقديم قروض بمعدلات فائدة مشجعة والتحويل الحر والتام لرأس المال المستثمر والمداخيل المترتبة عنه.

[1] بجاوية سهام، مرجع سبق ذكره، ص: 57- 58.

وبالنظر إلى الدول العربية فإن الإتفاقيات الموجودة في مجال التجارة البينية والإستثمار لم ترتقي إلى مستوى الجدية والإرادة في تطبيق بنودها واقعيا، إلى جانب ذلك لم تتوصل المنطقة بعد إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية[1].

2- واقع الإستثمارات العربية البينية المباشرة

يرتبط حجم الإستثمارات العربية البينية المباشرة بسلوك أسعار النفط فكلما ارتفعت أسعار النفط وارتفعت العوائد النفطية، ارتفعت تدفقات هذه الإستثمارات لأن الجزء الأكبر منها يأتي أو يتحقق في الغالب في الدول العربية النفطية، وحسب تقرير مناخ الإستثمار الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار 2007 فإن حجم هذه الإستثمارات بلغ في نفس السنة حوالي 14040 مليون دولار وبمعدل نمو قدره 18.6% عن السنة السابقة، واحتلت السعودية المركز الأول بين الدول المضيفة للإستثمارات العربية بمشاريع قيمتها 7088 مليون دولار، ثم تليها لبنان 3343 مليون دولار، فمصر 1875 مليون دولار، الأردن 846 مليون دولار، سوريا 370 مليون دولار، ليبيا 302 مليون دولار، تونس 127 مليون دولار ثم اليمن بـ89 مليون دولار، وقد توزعت هذه المشاريع كما يلي: 44 % في قطاع الخدمات، 35% في القطاع العقاري، 12 % في القطاع الصناعي، 6 % في القطاع الزراعي و3 % في قطاع التجارة.

وفي مجموعة الدول المصدرة للإستثمارات العربية البينية نجد البحرين في الطليعة حيث صدرت عام 2007 ما قيمته 5500 مليون دولار كإستثمارات إلى الدول العربية الأخرى وهي مصر، الأردن والسعودية، تليها السعودية بـ2659 مليون دولار استحوذت لبنان على جزء أكبر منها، ثم الكويت بـ1930 مليون دولار، الإمارات بـ1060 مليون دولار وسوريا بـ540 مليون دولار.

ويذكر أن الطفرة النفطية الأخيرة استفادت منها الدول العربية غير النفطية أيضا، حيث وجهت الدول العربية النفطية خاصة دول الخليج الحصة الأكبر من استثماراتها العربية البينية الصادرة نحو هذه الدول رغم أن معظم تلك الإستثمارات تركز في دعم برامج الخوصصة ومشاريع البنية التحتية الجديدة والمساهمة في رؤوس أموال بعض الشركات.

وما يلاحظ على هذه الإستثمارات هو تركزها القطاعي خاصة في الخدمات والعقارات، وما توجه منها إلى قطاع الصناعة فقد كان في الصناعة الإستخراجية، في حين استحوذ القطاع الزراعي على نسبة متواضعة وكذلك القطاع التجاري مما يعكس ضعف التجارة العربية البينية، والجدول التالي يوضح توزيع

[1] فارس فضيل، مر جع سبق ذكره، ص: 276.

الإستثمارات العربية البينية في الدول المضيفة لها في سنة 2007 حسب ما توفر من بيانات حول هـــذه الإستثمارات للمؤسسة العربية لضمان الإستثمار.

الجدول 3-12 التوزيع القطاعي للإستثمارات العربية البينية المباشرة وفق القطر المضيف 2007

الوحدة: مليون دولار

الدولة/ القطاع	الصناعة	الزراعة	الخدمات	التجارة	السياحة	الإتصالات	العقارات	الإجمالي
الأردن	187.8	159.9	274.9	214.0	0	0	9.3	845.9
تونس	27.4	1.0	0	0	51.5	47.4	0	127.3
لبنان	100.3	50.1	712.0	0	474.7	0	2005.7	3342.8
ليبيا	92.4	0	13.2	0	0	0	196.5	302.1
سوريا	0	0	0	0	370.0	0	0	370.0
مصر	393.5	208.0	835.8	0	172.4	5.6	258.6	1874.0
اليمن	25.9	2.4	8.8	0	52.3	0	0	89.4
المجموع	827.3	421.3	1844.7	214.0	1120.9	53.0	2470.1	6951.5

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الإستثمار سنة 2007 ص 189.

ويلاحظ أن أكثر من 87 % من حجم هذه الإستثمارات تركز في ثلاث دول فقط هي السعودية، لبنان ومصر رغم أن هناك بلدان عربية أخرى أشد حاجة إلى هذه الإستثمارات، وذلك بسبب عوامل الجذب في المناخ الإستثماري لهذه الدول، كما أن البلدان الأكثر فقرا بين الدول العربية لم تحظ بتـــدفق استثماري عربي كبير إليها ما عدا اليمن بفعل زيادة النشاط السياحي بها، إضافة إلى أن حجم الإستثمار العربي البيني منخفض بسبب هروب الأموال العربية للتوظيف خارج المنطقة العربية، حيث حتى ولو تم العمل على إعادة تلك الأموال فيجب تحسين المناخ الإقتصادي العربي حتى يسهل توظيف عوائد النفط داخل المنطقة العربية واستعمالها لتمويل التنمية العربية المشتركة بما يحقق تقدم المنطقة العربية ككل.

ثانيا: إمكانية عودة رؤوس الأموال العربية المهاجرة

تحسين مناخ الإستثمار العربي تحدي كبير على الدول العربية القيام به عاجلا وتفعيله بالتنسيق بـــين جميع الدول العربية*، حتى تجد رؤوس الأموال العربية المهاجرة -التي تشكل العوائد النفطية منها القسم

* لمزيد من التفاصيل حول آلية إصلاح وتحسين مناخ الإستثمار العربي أنظر الفصل الرابع من: فارس فضيل " أهمية الإستثمار الأجـــنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة بين مصر الجزائر والسعودية" أطروحة دكتوراه عن كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التســـيير فـــرع تحليل اقتصادي جامعة الجزائر 2004.

الأكبر- العائدة إلى المنطقة فرصا أفضل للتوظيف، والتحدي الآخر هو العمل على إعادة رؤوس الأموال العربية المهاجرة للإستثمار في المنطقة العربية، رغم العلم أنها ضرورية لسيولة النظام الإقتصادي العالمي في ظل الأزمة الإقتصادية العالمية الحالية، وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تعاني من عجز كبير ومستمر في ميزان مدفوعاتها.

ومنذ أحداث 2001/9/11 وما أعقبها من إجراءات ضد رجال أعمال ومؤسسات عربية تستثمر في خارج المنطقة العربية سادت التوقعات بعودة رؤوس الأموال العربية المهاجرة، ورغم أن هذا لم يحدث رغم كل المخاطر التي تهدد التوظيف الخارجي لعوائد النفط في الدول الصناعية، إلا أن المستثمرين العرب يفضلون ذلك على توظيفها داخل الدول العربية، مما يعكس عمق أزمة الثقة من جدوى الإستثمار داخل المنطقة العربية، أو من جدوى الإصلاحات الإقتصادية التي تشهدها، أو من عدم معرفة المستثمرين حقيقة بفرص الإستثمار الكبيرة المتاحة في مختلف المجالات والتي لا تلاقي الترويج اللازم لها، كما أن هناك عائقا مهما يمنع عودة رؤوس الأموال العربية المهاجرة ويتمثل في أن قسما كبيرا منها مستثمر في مشاريع طويلة الأجل.

ورغم أن هناك عوامل تساعد على استعادة رؤوس الأموال هذه نحو المنطقة العربية مثل:

- تراجع أرباح الإستثمارات العربية في الأسواق الأمريكية والأوروبية بفعل الركود الإقتصادي الذي تعيشه بفعل الأزمة الإقتصادية العالمية.
- تراجع سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 0.25 % وتدهور قيمة الدولار.
- إجراء معظم الدول العربية لتعديلات على قوانين الإستثمار تمكنها من أن تكون بلدان مضيفة للإستثمارات.

إلا أن هذا لا يضمن عودتها بالفعل أو عودة بعضها على الأقل، فقرار الإستثمار يأخذ بعين الإعتبار عوامل كثيرة، وعلى البلدان العربية أن تسعى للترويج للمشاريع الإستثمارية فيها، وتعمل على استبقاء رؤوس الأموال العربية داخل المنطقة العربية لتستثمر وفق أسس اقتصادية، وتعمل على التقليل من أزمة الثقة في الإقتصاديات العربية بآليات تطبق على أرض الواقع، وليس الإكتفاء بدعوة رؤوس الأموال إلى أوطانها بدافع الوطنية والإنتماء.

ثالثا: ضرورة الإستثمار التنموي العربي لعوائد النفط

رغم التدفقات المالية التي يتيحها النفط العربي، إلا أن الملاحظ أن الدول العربية عجزت عن توفير أساس لإقامة مشاريع اقتصادية لإحداث تشابك اقتصادي فيما بينها يقلل من تبعيتها لدول العالم

الصناعي، ويعمل على إنشاء حركة نشيطة للإستثمارات العربية البينية لخلق قدرات ذاتية عربية، ضف إلى ذلك انفراد كل دولة نفطية عربية بصندوقها الوطني مما أفقدها القدرة على توظيف أفضل للفوائض المالية النفطية بما يخدم تنميتها المحلية والتنمية العربية المشتركة.

هذا الواقع يستلزم إعادة نظر جدية لما وصلت إليه حال الإقتصاديات العربية ولما تطمح أن تصل إليه، والتفكير في كيفية استثمار عوائد النفط على نحو يحفظ قيمتها في المستقبل من خلال الإستثمار المباشر في الدول العربية، حتى تتحول القوة المالية العربية إلى قوة اقتصادية[1]، ولن يتم ذلك إلا ببناء القدرة الذاتية العربية التي ستحول علاقات الدول العربية مع الدول الأخرى من علاقات تبعية إلى علاقات قائمة على المصالح المتبادلة، ولأن الإقتصاديات العربية المالكة لرأس المال (وهي الدول النفطية خاصة الخليجية) تتميز بطاقة استيعابية قليلة، ومن أجل السعي نحو تحقيق تنمية عربية مشتركة في إطار العمل الإقتصادي العربي المشترك، فإن أحد أهم أوجه الإنفاق التنموي لعوائد النفط المتحققة لتلك الدول هو توظيفها في الدول العربية الأخرى التي تتوفر فيها فرص الإستثمار لكن لا يتوفر لديها التمويل اللازم له.

فصورة الإقتصاديات العربية تعكس فشل سياسات التنمية في إطار الدولة القطرية في تحقيق تنمية تلبي الإحتياجات الأساسية لشعوب المنطقة وتعمل على بناء اقتصاديات قوية، وعلى هذا الأساس وبحكم وحدة الإنتماء وتكامل الإقتصاديات العربية فيما بينها*، يصبح البديل الأفضل لتوجه كل دولة إلى تنميتها القطرية هو التنمية العربية الشاملة من خلال الإستفادة من الفوائض المالية المتحققة من ارتفاع أسعار النفط في تمويل الإستثمار التنموي داخل الدول العربية الذي سيضمن تحضير الإقتصاديات العربية لما بعد النفط، وهنا يكمن التحدي الحقيقي في وضع استراتيجية تنموية تتوافق فيها مصالح الدول العربية النفطية مع مصالح الدول العربية غير النفطية.

المطلب الثالث: التعاون العربي المشترك لضمان استمرارية التنمية بعد النفط

لقد أثبتت الكثير من الوقائع أن الدول العربية لم تستطع أن تقلل من حدة الإخفاق التنموي بها، حيث تظهر إحصائيات مختلف الهيئات العالمية التدني الواضح لمستوى التنمية الإقتصادية والإجتماعية فيها

[1] منير الحمش، " **دور النفط الحالي والمستقبلي في الإنماء الإقتصادي في الدول العربية** "، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل التي تنظمها جمعية العلوم الإقتصادية السورية المنعقدة بين 9 - 2005/1/10 دمشق سوريا.

* لا نقصد في هذا الشأن الوحدة الإقتصادية العربية ككيان واحد مثل الاتحاد الأوروبي ولو أن ذلك يعتبر هدفا، وإنما نقصد أن الاقتصاديات العربية مكملة لبعضها البعض فدول الخليج العربي لا تمتلك المساحة ولا اليد العاملة ولا الموارد الطبيعية الوفيرة لكنها تملك رأس المال، والعكس بالنسبة للدول العربية غير النفطية التي تتوفر لديها باقي مقومات التنمية الاقتصادية إلا التمويل.

مقارنة بباقي دول العالم، ولو أنه يختلف من دولة إلى أخرى، وهنا تظهر تحديات تنموية كبيرة أمام هذه الدول ليس فقط من أجل تصحيح الوضع القائم و إنما أيضا لتحضير هذه الإقتصاديات في إطار تعاوني لما بعد النفط.

أولا: أسباب الإخفاق التنموي في الدول العربية

قبل التفكير في رسم استراتيجية عربية موحدة للتحضير لمستقبل الإقتصاديات العربية بالإعتماد على الفوائض المالية المتحققة من ارتفاع أسعار النفط، يجب استخلاص الدروس من تجارب التنمية الفاشلة في الدول العربية[1]:

1- فشل سياسات التصنيع وعدم القدرة على بناء قاعدة صناعية حقيقية

لجأت الدول العربية إلى الإهتمام بالتصنيع كركيزة أساسية لتحقيق التنمية الإقتصادية، وذلك بالإعتماد على سياسة إحلال الواردات وسياسة التصنيع الموجه للتصدير:

حيث عمدت الدول العربية استنادا إلى سياسة إحلال الواردات إلى تكثيف كل الجهود و تعبئة الإمكانيات المادية والبشرية حتى الخارجية منها، غير أن هذا النمط زاد من حدة التبعية للخارج خاصة فيما يتعلق بالسلع الرأسمالية الوسيطية اللازمة لذلك التصنيع، وعمق من أزمة المديونية، وتأكد عدم فعاليته في خدمة القطاعات الأخرى لأنه ركز على السلع الإستهلاكية و لم يرتقي بالصناعات الغذائية والزراعية، كما ركز هذا النمط على الصناعات كثيفة العمل دون الصناعات كثيفة رأس المال.

فتحولت بذلك الدول العربية إلى السياسة الثانية وهي التصنيع بغرض التصدير من خلال إنشاء صناعات محلية تتوجه للسوق العالمية، على أمل الحصول على التكنولوجيا، وكانت هذه الصناعات هي الصناعة الإستخراجية للمواد الأولية بما فيها النفط، غير أن النتيجة لم تختلف عن اعتماد السياسة الأولى حيث زادت تبعيتها للخارج فيما يخص النقل التكنولوجي اللازم لتلك الصناعة.

وكانت النتيجة أنها في الحالتين لم تستطع أن تنشىء قاعدة صناعية قوية ومتينة، والتي وإن وجدت فهي تعاني من التبعية للخارج من حيث التكنولوجيا والصيانة، و لم تعط النتائج التنموية المرجوة من تطبيقها، إلى جانب أن الدول العربية لم تستطع تقوية القدرة التنافسية لصناعاتها في السوق العالمية بفعل المنافسة الشديدة ماعدا الصناعة النفطية، الأمر الذي أدى إلى غياب قاعدة صناعية قوية فيها، مع تسجيل تباين

[1] فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص: 194 - 216.

واضح في بنية التصنيع حيث هناك تقدم نسبي في بعض الدول النفطية و تخلف واضح في غيرها من الدول العربية.

2- عدم القدرة على بناء قدرة تكنولوجية ذاتية

هناك فجوة تكنولوجية كبيرة بين الدول العربية والدول المتقدمة صناعيا أو حتى بعض الدول النامية، حيث لأنه لابد من الإعتماد على التكنولوجيا في العملية التنموية، وبدل أن تكون للدول العربية قدرة ذاتية على الإبداع التقني وتوفير التكنولوجيا، فإنها سارعت إلى الإعتماد كليا على الدول المتقدمة للحصول عليها، عن طريق نقل التكنولوجيا وفق أساليب متعددة، رغم أن التكنولوجيا المستوردة غير ملائمة لها، والدليل على ذلك أنها وجدت صعوبة كبيرة في تنفيذ تلك التكنولوجيا فكانت توجد فئة قليلة من اليد العاملة المؤهلة لإستخدام وتشغيل الآلات الإنتاجية وصيانتها رغم أن مستوى تلك التكنولوجيا متوسط، لتبقى الدول العربية في تبعية دائمة للدول الصناعية وأكثر من ذلك تعاني من تخلف تكنولوجي، بينما نجد في الجانب الموازي أنها أهملت كفاءاتها العلمية المحلية التي تهاجر وتبدع في الدول المتقدمة.

وعدم قدرة الدول العربية على بناء قدرة ذاتية على الإبداع التكنولوجي يرجع إلى غياب سياسات واضحة للبحث العلمي وربطه بالتنمية، حيث تركز هذه الدول على توفر الأساليب التكنولوجية وتطبيقها وتهمل أنه قبل الوصول لتلك الأساليب لابد من بحث ومعرفة وانجاز لتلك التكنولوجيا، كما أن هناك فجوة بين البحث العلمي الموجود في الدول العربية والواقع الإقتصادي، حيث أن المؤسسات الإقتصادية العربية لا تطلب نتائج البحث ولا يهمها تطبيقها، بالإضافة إلى أن ما تصرفه الدول العربية على استيراد التكنولوجيا هو أضعاف ماتنفقه على البحث العلمي دون أن يغير ذلك من تخلفها التكنولوجي.

3- الإفراط في الإعتماد على قطاع النفط

منذ بروز النفط في الحياة الإقتصادية العربية، وتزايد عوائده خاصة لدى الدول النفطية، ساد الإعتقاد أن التنمية في هذه الدول لابد لها أن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بتلك العوائد، وعلى هذا أفرطت الدول العربية بما فيها الدول غير النفطية في الإعتماد على هذا القطاع بدليل أن:

أ- انصب الإهتمام بشكل كبير في الدول العربية النفطية على قطاع النفط دون غيره من القطاعات الصناعية الأخرى أو حتى بقية القطاعات الإقتصادية مما أدى إلى إهمالها وضعف أدائها وتكريس كونها دولا مصدرة للمواد الأولية الخام.

ب- غياب التنوع في صادرات الدول العربية النفطية التي يطغى عليها النفط الخام، مما خلف إهمالا واضحا لمختلف النشاطات الإقتصادية الأخرى.

ج- ارتباط مستوى الأداء الإقتصادي للدول العربية بسلوك أسعار النفط وما تحققه تلك الدول من عوائد، رغم أنها ترتبط بحالة السوق النفطية العالمية

د- وحتى الدول العربية غير النفطية كان للنفط تأثير في أدائها الإقتصادي، حيث اعتمدت في زيادة دخولها على المساعدات والقروض والإستثمارات من الدول العربية النفطية وكذلك على تحويلات أبنائها العمال في الدول النفطية، رغم أن تلك المصادر تعتمد أيضا على أسعار النفط.

ومما انعكس على هذا الإعتماد المفرط على قطاع النفط أنه حيث انخفضت العوائد النفطية بين الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي خلف ذلك آثارا سلبية كان لها انعكاساتها على إمكانيات التنمية والتوازن الخارجي للدول النفطية والدول العربية الأخرى، في ظل زيادة المديونية الخارجية، تدهور احتياطات الصرف الأجنبي، وارتفاع حجم أعباء خدمة الديون.

هـ- خلف الإعتماد على النفط اقتصاديات عربية متخلفة أكثر تبعية للخارج وأشد تشوها، وهياكل اقتصادية أكثر اعوجاجا، وآثارا واضحة لأعراض المرض الهولندي.

4- سوء استخدام الديون الخارجية

منذ انخفاض أسعار النفط 1986 وانخفاض عوائده بشكل حاد، لم تصبح أزمة المديونية الخارجية تقتصر على الدول العربية متوسطة ومنخفضة الدخل، بل امتدت لتشمل كل الدول العربية باستثناء دولتين نفطيتين هما الكويت والسعودية، وقد تسبب في زيادة حدة هذه الأزمة سوء استخدام تلك الديون من خلال:

أ- فشل نمط التصنيع المتبع في الدول العربية الذي أدى إلى استنزاف رؤوس أموال كبيرة محلية وخارجية من أجل إنجاحه.

ب- عدم توافر الكثير من الخيارات في الإقتصاديات العربية لتوجيه تلك القروض واستغلالها بشكل عقلاني في مجالات مهمة، حيث أن الدول العربية اندفعت إلى إبرام عقود القروض الخارجية عندما انخفض دخلها في غياب أي سياسة مدروسة لذلك.

ج- الإضطربات الإقتصادية الكلية والمشاكل الإجتماعية التي صاحبت استخدام تلك الديون.

5- هجرة رؤوس الأموال العربية إلى الخارج

أشرنا فيما سبق إلى ضخامة حجم رؤوس الأموال العربية المهاجرة وضرورة إعادتها إلى أوطانها، ولكن هجرتها كانت أحد أسباب الإخفاق التنموي في الدول العربية، حيث أن حجمها يفوق حجم الديون الخارجية العربية ويجري تدويرها في الإقتصاد الدولي بما لا يخدم مصلحة الإقتصاديات العربية، وقد تسببت هذه الهجرة في:

- قلة حجم الإستثمارات البينية العربية.
- نقص المساعدات العربية - العربية التي ترد إلى انخفاض عوائد النفط، لكنها على الأرجح بسبب تعارض المواقف السياسية بين الدول العربية تجاه الصراعات في المنطقة.

وهذا ما أدى إلى تعثر التنمية العربية المشتركة، ورغم خيبة الأمل في اجتذاب رؤوس الأموال العربية نحو المنطقة إلا أنه يجب العمل على ذلك.

6- فشل التجمعات الإقليمية العربية لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي المنشود

توجد الكثير من المقومات التي من شأنها لو أخذت بعين الإعتبار من طرف الدول العربية أن تحقق التكامل الإقتصادي العربي، الذي فشلت الدول العربية في تحقيقه لغياب الإرادة السياسية وتعارض المواقف بينها وضعف العمل العربي المشترك في توحيد العمل التنموي العربي.

وكان للاختلاف الكبير من حيث مستويات الدخل، ودرجة التطور الإقتصادي والكثافة السكانية، واختلاف الأنظمة السياسية والإقتصادية، وتباين التوجهات الإقتصادية، ودور القطاع الخاص و العام دور كبير في اعاقة هذا التكامل، الذي تم تعويضه ببعض التجمعات الإقليمية العربية مثل مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، التي فشلت هي الأخرى في تحقيق حد أدنى من التكامل بين أعضائها.

إلى جانب أن العمل العربي المشترك فشل ميدانيا، فالسوق العربية المشتركة ما تزال بعيدة عن المستوى الذي أنشأت من أجله، وكدليل على الفشل العربي في توحيد العمل التنموي بين الدول العربية أن حجم الإستثمارات العربية البينية ما زال في حدود بضعة ملايين دولار والتجارة البينية العربية ضعيفة جدا.

ثانيا: تحديات التنمية الإقتصادية العربية في المرحلة الحالية (حتى آفاق 2010)

سياسات التنمية غير الفعالة التي اعتمدتها الدول العربية عبر العقود الماضية، أفرزت نتائج كارثية على الوضع الإقتصادي والإجتماعي العربي والتي يمثل تصحيحها تحديا كبيرا للدول العربية في المرحلة الحالية، والتي يتمثل أهمها مما يجب أن تسارع الدول العربية لحلها فيما يلي :

1- الفجوة الغذائية ونقص الأمن الغذائي في الدول العربية

يساهم القطاع الزراعي نسبيا في الإقتصاديات العربية في تحقيق الأمن الغذائي، حيث رغم أن نمو هذا القطاع بلغ العام 2006 حوالي 13.4% محققا ما يقارب 79.3 مليار دولار، الا أن نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة بلغ 6.2% عام 2006، وتتناقص هذه النسبة كثيرا كل عام نظرا للأهمية النسبية لقطاعي النفط والخدمات في الدول العربية، وتستورد الدول العربية مجتمعة ما يقارب من 70 % من حاجتها من السلع الغذائية الأساسية، وهذا ما أوجد فجوة غذائية بقيمة 17.9 مليار دولار عام 2006 ، وبناء عليه تتراجع نسبة الإكتفاء الذاتي العربي في مختلف المحاصيل الأساسية، رغم الجهود المبذولة لتطوير أداء القطاع الزراعي التي يجب تداركها بزيادة الإستثمارات في هذا القطاع والإهتمام في المقابل بحماية الموارد الطبيعية كالأراضي والمياه من الإهدار.

2- مشكلة البطالة في الدول العربية

تشير تقديرات معدل البطالة في الدول العربية مجتمعة على أنها الأعلى بالمقارنة مع أقاليم العالم الأخرى، وذلك نظرا لأن النمو المرتفع في حجم قوة العمل خلال السنوات الأخيرة لم يقابله نمو اقتصادي بالوتيرة ذاتها، مما أدى إلى عدم مواكبة معدلات التوظيف للزيادة الهائلة في عرض العمل، ونتيجة لاستمرار الضغوط على أسواق العمل العربية فمن المقدر أن تحتاج المنطقة إلى توفير أكثر من 100 مليون وظيفة إضافية بحلول عام 2020 للقضاء على البطالة، مما يعني مضاعفة المستوى الحالي للتشغيل، كما أن دول المنطقة تحتاج سنويا إلى توفير أكثر من 4 مليون وظيفة إضافية لإبقاء معدلات البطالة عند مستواها الحالي، ويتطلب ذلك تحقيق معدلات نمو حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ في المتوسط بين 6 و 7% سنويا، وهو ما يفوق متوسط معدلات النمو المحققة في العديد من الدول العربية خلال العقود الأربعة الماضية. وعلى هذا الأساس أشارت تقارير البنك الدولي المعنية بالدول العربية أن

تحقيق نمو مستدام وزيادة فرص التشغيل يحتاج إلى نمط جديد للتنمية يقوم على تحولات جوهرية منها تفعيل دور القطاع الخاص والتحول من اقتصاد أحادي الموارد إلى اقتصاد أكثر تنوعا واستقرارا[1].

3- اتساع دائرة الفقر

تقدر نسبة الذين يعيشون تحت مستوى دولار أمريكي واحد للفرد في اليوم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحوالي 2.4 % من السكان في عام 2002، وإن كانت تعتبر أدنى نسب للفقر بين مختلف مناطق العالم، نظرا للقيم العربية الإسلامية التي تقوم على التعاون والتكافل الإجتماعي، وإلى عاملين اقتصاديين هامين هما تحويلات العاملين بالخارج والإنفاق الحكومي من خلال شبكات الحماية الإجتماعية، إلا أن هذا لا يعني أنه لا يجب العمل على تقليص الفقر في المنطقة العربية، إذ يستوجب هذا التحدي على المدى البعيد تحقيق نتائج إيجابية ملموسة في تنويع مصادر الدخل، وتوفير مناخ ملائم للأعمال وبيئة مؤسساتية مساندة للإستثمار المولد لمناصب الشغل، وتوسيع القدرات البشرية في مجال المعرفة والتعليم، وتمكين الفقراء من امتلاك الأصول الإنتاجية وتحسين فرصهم للحصول على عمل.

4- ضآلة الإنتاج العربي وعدم قدرته على منافسة الإنتاج الأجنبي

تحسين إنتاجية مختلف القطاعات الإقتصادية، تنويع الإقتصاديات العربية، تشجيع استخدام التكنولوجيا والإبتكار و تفعيل التكامل الإقليمي العربي، من التحديات التي إن أوجدت سبل عملية لتفعيلها فمن شأنها أن ترفع من الإنتاج العربي خارج قطاع النفط كما وكيفا، و لا يبقى التقسيم الدولي للعمل يفرض أن تكون الدول العربية مصدرا للمواد الخام وخاصة النفط فقط.

5- إدارة عوائد النفط[2]

من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية هو إدارة عوائد النفط من أجل تحقيق تنويع اقتصادي خارج هذا القطاع، وتتطلب هذه العملية سياسة ضريبية واضحة وإدارة جيدة للإنفاق الحكومي وإجراءات فعلية لتوسيع الأنشطة الإقتصادية القادرة على المنافسة خارج قطاع النفط، وادخار عوائد النفط للأجيال القادمة، كما تتطلب أيضا تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال إيجاد نظام أفضل

[1] عن التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2007، ص: 191.

[2] Mustapha K. Nabli,**"Long term economic development challenges and prospects for the Arab countries"** Paper presented at the Conference of the Institut du Monde Arabe, Paris February 12, 2004.

للميزانية يؤكد الأداء الفعلي لذلك الإنفاق والمسؤولية تجاهه، ويبقى تنويع الأنشطة الإنتاجية خارج قطاع النفط أولوية ملحة لكل الدول المنتجة للنفط سواء كانت احتياطاتها النفطية تقارب على النفاذ أو تكفي سنوات طويلة أخرى، ويجب أن تعمل على ذلك لتنويع مصادر الدخل الوطني تحت قيد تحقيق الإنفاق العام الضروري.

ثالثا: تصور لسياسة تنموية عربية مشتركة

التنمية العربية المشتركة عملية معقدة ومتشابكة، ولا يمكن أن تكون عملية عفوية يخضع تطبيقها فقط لقوى السوق، وإنما لن تتم إلا بالتخطيط المشترك والمشاركة الواسعة لتحقيق المصالح المشتركة بين الدول العربية.

وإن كانت الخلفيات التاريخية لتجارب التنمية العربية المشتركة مخيبة للآمال، إلا أنه لا يجب الإستناد إليها للحكم على أي خطوة مستقبلية في هذا الإطار، وعليه نرى أن تحقيق التنمية في كامل دول المنطقة العربية والتحضير للمستقبل الذي قد تقل فيه مكانة النفط عما هي عليه حاليا، يمكن أن يمر بالنقاط المحورية الآتية:

- قبول الإقتصاديات العربية بدرجة معقولة من الإنفتاح الإقتصادي.
- العمل على تحسين مناخ الإستثمار العربي وتقليص أزمة الثقة في الإقتصاديات العربية.
- العمل على تطوير أسواق المال العربية والسوق العربية المشتركة.
- تفعيل دور المنظمات العربية الإقتصادية مثل منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، صندوق النقد العربي والصندوق الاقتصادي والاجتماعي وباقي المنظمات العربية ذات الطابع السياسي كجامعة الدول العربية، في تحقيق العمل العربي المشترك لتحقيق الصالح العربي العام.
- ايجاد آليات حقيقية تعمل على توطين رؤوس الأموال العربية في المنطقة العربية للإستثمار وفق أسس اقتصادية.
- مراعاة المصالح بين الدول العربية النفطية والدول العربية غير النفطية في الإستثمارات العربية البينية.
- تشجيع البديل الإستيرادي في الإقتصاديات العربية.
- العمل على تعويض قطاع النفط وتشجيع القطاعات الإقتصادية الأخرى خاصة السياحة والزراعة وترقية البحث العلمي والكفاءات العلمية.

– تشجيع الشركات العربية على الإستثمار في قطاع النفط من مجالات البحث والإستكشاف إلى التكرير والصناعة المعتمدة على المشتقات النفطية لتقليل استتراف الشركات الاجنبية للعوائد المالية العربية.

– تنسيق العمل بين صناديق النفط العربية.

– المساهمة في الحوار بين المنتجين والمستهلكين للنفط وذلك لضمان سعر عادل للنفط يسمح بتدفق عوائد مالية معتبرة لتمويل هذه السياسة التنموية المشتركة طويلة الأجل حتى يتم تعويض قطاع النفط، بحكم أن 7 دول عربية نفطية منظمة إلى الأوبك هي دول عربية.

– توجيه عوائد النفط لتمويل مشاريع تنموية حقيقية يجب أن تكون في القطاعات التالية[1]:

* قطاع الصناعة وخاصة الصناعات التحويلية لما يتميز به هذا القطاع من قدرة على تحقيق قيمة مضافة، وخلق فرص عمل أكبر تتسم بالديمومة.

* قطاع الزراعة إذ رغم توافر مقومات نهوض زراعي قوي في بعض الدول العربية إلا أن الفترة السابقة ظلت تمثل تراجع مساهمة قطاع الزراعة في الدول العربية لصالح قطاعات أخرى.

* قطاع الخدمات الإنتاجية حيث تحتاج العملية التنموية والنشاط الإقتصادي إلى توافر مجموعة من الخدمات التي تسهل وتيسر عملية الإنتاج بمراحلها المختلفة، ولكن الملاحظ في الدول العربية أن قطاع الخدمات الإجتماعية والإستهلاكية أكبر من قطاع الخدمات الإنتاجية.

– كما ينبغي أن تسرع الدول العربية بمصالحة داخلية بين السلطة السياسية والمجتمع، بما يحقق الإجماع على مشروع التنمية المشتركة، ومن الضروري أيضا أن تكون التنمية العربية المشتركة تنمية احتوائية من حيث المشاركة والعائد، كي تستوعب كل الدول العربية بما فيها الدول التي تتمتع بموارد طبيعية وبشرية، والدول ذات الموارد المالية، وينتج عن هذا تنمية تتوزع عوائدها بما يحدث نوعا من التوازن الإقتصادي بين دول المنطقة.

[1] عبد الحافظ الصاوي، "**مسارات التنمية العربية في ظل تدفق العوائد النفطية**" سلسلة المعرفة عن مركز الجزيرة للإعلام من خلال الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/E4BF0EF4-8B37-43C2-8518-330806CDCC91.htm ، أطلع عليه يوم 2008/3/29.

نتيجة الفصل الثالث:

نخرج من هذا الفصل بما يلي:

– أكثر الدول العربية النفطية اعتمادا على قطاع النفط هي دول الخليج العربي الست وليبيا ثم الجزائر ومن الدول العربية غير النفطية السودان واليمن وبدرجة أقل سوريا ومصر، بينما بقية الدول العربية لا تعتمد إطلاقا على قطاع النفط، وبالتالي فالدول العربية النفطية أكثر تأثرا بتقلبات أسعار النفط في توفير مصادر تمويل لتنميتها من الدول العربية غير النفطية التي تتأثر فقط المنح والمساعدات التي تقدمها لها الدول النفطية بسعر النفط.

– الدول العربية النفطية أقل من حيث طاقتها الإستيعابية من الدول العربية غير النفطية ماعدا الجزائر وبدرجة أقل السعودية وليبيا.

– تطور القيم الإسمية لعوائد النفط العربية يعكس تأثر هذه القيم بتقلب سعر النفط الإسمي والأزمات النفطية، حيث تأخذ نفس سلوك أسعار النفط، لكن القيم الحقيقية لتلك العوائد أقل بكثير من القيم الإسمية بفعل تأثير التضخم وتدهور القدرة الشرائية للدولار الأمريكي.

– تم توظيف جزء كبير من العوائد النفطية العربية في مجالات غير تنموية تعمل على إعادة تدوير عوائد النفط إلى الدول الصناعية المستهلكة للنفط، وحتى مجالات الإنفاق التنموية فهي إما بنسبة قليلة أو غير شاملة لكل مجالات التنمية الإقتصادية في الدول العربية.

– تميل الدول العربية غير النفطية إلى مصادر التمويل الخارجية كالديون الخارجية والإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر بينما تميل الدول النفطية إلى التمويل بالمصادر الداخلية كالقروض البنكية والإدخار المحلي.

– تتحقق التنمية الإقتصادية والإجتماعية بصورة أكبر في الدول العربية النفطية مما هي عليه في الدول العربية غير النفطية، رغم أن ذلك مرتبط بالأداء الإقتصادي لقطاع النفط الذي يبقى تابعا للأسعار.

– يصعب قياس العلاقة بين سعر النفط وتمويل التنمية الإقتصادية في الدول العربية، لكن يمكن تعويضها بالعلاقة بين العوائد النفطية وحجم تكوين رأس المال الإجمالي، والتي أوضحت اعتماد كل من الدول العربية النفطية وغير النفطية على العوائد النفطية في تمويل التنمية فيها، رغم أن الدول العربية النفطية هي الأكثر اعتمادا على هذا المصدر.

– رغم أن العوائد النفطية تساهم في تمويل برامج التنمية في الدول العربية إلا أن نتائج تلك البرامج إما لم تظهر بعد، أو ما ظهر منها لم يكن في المستوى، حيث أن الهدف ليس فقط توجيه العوائد النفطية نحو

توظيفات استثمارية وإنما كذلك بمردودية تلك الإنجازات ونوعيتها ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية العربية.

- تحسين التنمية الإقتصادية بتقليص الاعتماد على النفط على المدى الطويل، وتوظيف عوائد النفط تنمويا في الإقتصاديات العربية على المدى المنظور خيار استراتيجي على الدول العربية القيام به من خلال وضع استراتيجية تنموية شاملة تتوافق فيها مصالح الدول العربية النفطية مع مصالح الدول العربية غير النفطية وتعمل على التقليل من الإخفاق التنموي في المنطقة العربية.

الخاتمة

يعتبر النفط ونظرا لمميزاته وخصائصه التي لا تتوفر في بدائله دائما، أكثر من مجرد مصدر طاقة إنه سلعة إستراتيجية لها أهميتها على مختلف الأصعدة، وتتركز أهم الإحتياطات من هذه المادة في المنطقة العربية، التي تعتبر دول الخليج فيها أكبر المنتجين على المستوى العالمي، بينما الدول الصناعية الكبرى تمثل أكبر المستهلكين لإفتقارها لهذه المادة أو لسعيها للحفاظ على مواردها النفطية،كما أن النفط العربي من أجود أنواع النفط في العالم.

وتعتبر الإيرادات النفطية ومثلها ايرادات مختلف المواد الأولية من مصادر تمويل التنمية الإقتصادية في الدول التي تنتجها مما يجعل تمويل مشاريع التنمية الإقتصادية في تلك الدول عرضة لتقلبات أسعار هذه المواد، ومن جهة أخرى فالريوع النفطية التي تعتبر من أهم الايردات المالية المتأتية عن تصدير المواد الأولية التي تنتجها الدول العربية، هي دخل غير مبرر ولا يرتبط بعمل إنتاجي وهي ثروة حصلت عليها هذه الدول في ظل اقتصاديات شديدة التخلف.

وقد رأينا أن التنمية الإقتصادية في الدول العربية ارتبطت بقطاع النفط، بدليل أنها أوجدت فيما بينها آلية للتعاون تربط النفط بالتنمية العربية من خلال بعض الهيئات، كمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي وصندوق النقد العربي، التي تسعى للعمل على تحقيق تنمية عربية مشتركة شاملة بالإعتماد على قطاع النفط وإن كان تحقيق ذلك يعتبر تحديا كبيرا في ظل المتغيرات الدولية في السوق النفطية العالمية، التي يتحدد فيها سعر النفط.

وعرفنا من خلال هذا البحث أن تسعير النفط لم يكن يخضع لأي معيار اقتصادي وإنما لمصلحة الطرف المحتكر في السوق النفطية قبل فترة الدراسة، ووفق قانون العرض والطلب عليه واللذان تؤثر عليهما عوامل أخرى، مع تداخل وتشابك العلاقات بين هذه العوامل وسعر النفط، ونسجل أن القيمة الحقيقية للسعر أقل بكثير من قيمته الإسمية مما يجعل القوة الشرائية لبرميل النفط منخفضة، والإيرادات النفطية أقل بالقيمة الحقيقية وذلك لتأثير انخفاض القدرة الشرائية للدولار الأمريكي الذي يسعر به النفط إضافة إلى عامل التضخم.

نتائج اختبار الفرضيات:

لقد جاءت إشكالية هذا البحث كما يلي:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية الإقتصادية في الدول العربية خلال فترة الدراسة؟

ولمحاولة الإجابة عنها وضعنا مجموعة من الفرضيات التي ورد ذكرها في المقدمة، وبعد الإنتهاء من هذا العمل نخرج بالنتائج التالية بخصوص ما افترضناه:

- بالنسبة للفرضية الأولى حول وجود علاقة بين سعر النفط وتمويل التنمية الإقتصادية فقد أثبتنا أن هذه العلاقة موجودة خاصة في الدول العربية النفطية، وهي علاقة طردية فكلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت العوائد النفطية وارتفعت الموارد المالية التي من الممكن أن تمول مشاريع التنمية الإقتصادية، ويبقى تحقيق التنمية الإقتصادية من عدمه مرتبطا بمدى كفاءة استغلال تلك الموارد في التنمية وليس بمدى توفرها لدى الدولة، وبمدى جودة ومردودية ما تم انجازه من مشاريع تنموية، كما نشير إلى صعوبة قياس هذه العلاقة نظرا لارتباط تمويل التنمية الإقتصادية في الدول العربية وتمويلها بعوامل أخرى ما عدا تقلبات أسعار النفط، جعلنا نعوضها بقياس العلاقة بين العوائد النفطية وحجم تكوين رأس المال الإجمالي في مجموعتي الدول العربية المعتمدة في التصنيف، ووصلنا إلى نماذج خطية تؤكد اعتماد الدول العربية سواء النفطية منها أو غير النفطية على العوائد النفطية في تمويل التنمية بها.

- بالنسبة للفرضية الثانية حول أن التأثر بتقلبات أسعار النفط في تمويل التنمية يكون بحسب درجة اعتماد الإقتصاد على هذا القطاع فقد تم إثباتها أيضا، حيث نجد الدول النفطية الخليجية وليبيا ثم الجزائر أكثر تأثرا بتقلبات أسعار النفط لإعتمادها عليه في اقتصادها، بينما تقل درجة التأثير في الدول غير النفطية المنتجة للنفط كاليمن والسودان ثم سوريا ومصر ويضاف إليها موريتانيا التي بدأت تنتج النفط مؤخرا، في حين يكون هذا التأثير محدودا جدا في بقية الدول العربية التي لا تنتج النفط، ويلاحظ ذلك من خلال تذبذب مؤشرات التنمية الإقتصادية والإجتماعية وبعض مصادر التمويل في هذه الدول وفقا لتقلبات أسعار النفط.

- والفرضية الثالثة حول أن العوائد النفطية العربية لم تستعمل في تمويل التنمية الإقتصادية العربية المشتركة، فقد تم إثباتها ولو جزئيا، حيث أن توظيف جزء كبير من تلك العوائد تم في مجالات غير تنموية تعمل على إعادة تدوير عوائد النفط إلى الدول الصناعية المستهلكة للنفط، ومجالات الإنفاق التنموية كانت إما بنسبة قليلة أو غير شاملة لكل مجالات التنمية الإقتصادية في الدول العربية، فهي تتركز في قطاعات الخدمات، المالية، العقارات والنفط، كما أنها استعملت في احداث تنمية قطرية دون أن تكون تنمية عربية شاملة وهذا بدليل تحسن مؤشرات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول النفطية أكثر منها في الدول غير النفطية.

– الفرضية الرابعة تم الوصول إليها أيضا ضمن سياق هذا البحث فعندما تنخفض أسعار النفط والعوائد النفطية للدول العربية النفطية، تلجأ هذه الأخيرة إلى مصادر تمويل أخرى وقد كانت الجزائر أحسن مثال ضمن مجموعة الدول العربية النفطية، فقد لجأت إلى التمويل الخارجي وأدوات الدين الداخلي العام ومؤخرا تعمل على تشجيع جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

– خامس فرضية صحيحة أيضا، حيث أن الدول العربية النفطية أكثر تأثرا بتقلبات أسعار النفط من الدول العربية غير النفطية التي تتنوع هياكل اقتصادياتها وتتعدد مصادر الدخل الوطني فيها، بينما تسيطر الصناعة الإستخراجية على الهياكل الإقتصادية للدول العربية النفطية وينفرد قطاع النفط فيها بتوفير التمويل اللازم للإقتصاد.

نتائج البحث:

بالإضافة إلى النتائج الرئيسة السابقة الذكر فقد مكننا هذا البحث من الخروج بنتائج أخرى هي كما يلي:

– تطور القيم الإسمية لعوائد النفط العربية يعكس تأثر هذه القيم بتقلب سعر النفط الإسمي والأزمات النفطية، حيث تأخذ نفس سلوك أسعار النفط، لكن القيم الحقيقية لتلك العوائد أقل بكثير من القيم الإسمية بفعل تأثير التضخم وتدهور القدرة الشرائية للدولار الأمريكي.

– الدول العربية النفطية أكثر تأثرا بتقلبات أسعار النفط في توفير مصادر تمويل لتنميتها من الدول العربية غير النفطية التي تتأثر فقط المنح والمساعدات التي تقدمها لها الدول النفطية بتقلبات أسعار النفط.

– تميل الدول العربية غير النفطية إلى مصادر التمويل الخارجية كالديون الخارجية والإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، بينما تميل الدول النفطية إلى التمويل بالمصادر الداخلية كالقروض البنكية والإدخار المحلي.

– تتحقق التنمية الإقتصادية والإجتماعية بصورة أكبر في الدول العربية النفطية مما هي عليه في الدول العربية غير النفطية، رغم أن ذلك مرتبط بالأداء الإقتصادي لقطاع النفط الذي يبقى تابعا للأسعار.

– تمويل التنمية بين الدول العربية من خلال المنح والمساعدات والإستثمارات المباشرة، لا يتوجه بالضرورة إلى الدول الأقل نموا بين الدول العربية كاليمن وموريتانيا والسودان، وإنما يساهم في إغناء الدول الخليجية بدليل أن أكبر حجم من الإستثمارات العربية البينية تستقبله السعودية.

– الدول العربية النفطية أقل من حيث طاقتها الإستيعابية من الدول العربية غير النفطية ماعدا الجزائر وبدرجة أقل السعودية وليبيا، أما الدول العربية غير النفطية فطاقتها الإستيعابية بين كبيرة ومتوسطة ماعدا لبنان والأردن وموريتانيا، لذلك فتوجيه عوائد النفط للإستثمار التنموي في الدول ذات الطاقة الإستيعابية الكبيرة من الممكن أن يضمن تحقيق تنمية عربية شاملة، رغم أن ذلك يبقى مرهونا بالواقع الإقتصادي العربي غير المشجع في المرحلة الحالية، وتحضير الإقتصاديات العربية للمستقبل الذي يمكن أن يفقد فيه النفط مكانته يبقى عملية ثانوية حتى تحقق الدول العربية التوافق والإرادة السياسية فيما بينها.

التوصيات والإقتراحات:

لقد مكننا البحث في هذا الموضوع، ومعرفة الواقع الإقتصادي العربي الذي يرتبط فيه التخلف بتصدير رأس المال من الوصول إلى بعض الإقتراحات أهمها:

– النفط ثروة ناضبة على الدول العربية أن تعمل على تحديد سعر عادل لها وذلك بالإستفادة من ثقل مركزها في السوق النفطية العالمية، وأن تشارك في بناء حوار فعال بين المنتجين والمستهلكين لهذه المادة باعتبار 7 دول من أصل 13 دولة منظمة إلى الأوبك هي دول عربية، بما يضمن لها تقييما أمثل لثروتها الناضبة واستفادة أكبر منها.

– على الدول العربية العمل على تحسين مستوى التنمية الإقتصادية فيها بتقليص الإعتماد على النفط على المدى الطويل، من خلال توظيف عوائد النفط تنمويا في الإقتصاديات العربية بعد وضع استراتيجية تنموية شاملة تتوافق فيها مصالح الدول العربية النفطية مع مصالح الدول العربية غير النفطية وتعمل على التقليل من الإخفاق التنموي في المنطقة العربية.

– على الدول العربية القبول بحتمية تقلب السوق النفطية وأسعار النفط، وعدم العمل أثناء كل أزمة نفطية على تصحيح الإختلالات والآثار الناجمة عنها على الإقتصاديات العربية، وذلك بتبني سياسة تنموية تقلص من الإعتماد على قطاع النفط وتعمل على تنويع مصادر الدخل، وتربط الإقتصاديات العربية ببعضها البعض عن طريق الإستفادة من تكامل الموارد غير المستغل بينها.

– توسيع آفاق العمل الإقتصادي العربي المشترك عن طريق ابتكار أساليب عملية لتشجيع التجارة والإستثمارات العربية البينية المباشرة وفق أسس اقتصادية فرأس المال لا يعترف بالوطنية والإنتماء.

أفاق البحث:

البحث في واقع الإقتصاديات العربية وتحدياته شيق ومتشعب، وقد فتح هذا الموضوع أمامنا آفاقا جديدة يمكن أن تكون مستقبلا اشكاليات بحوث أخرى، نذكر منها:

- التركيز على دراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على كل مصدر من مصادر تمويل التنمية في الدول العربية خاصة الإستثمار الأجنبي المباشر.
- البحث في تحديات التنمية العربية بالإعتماد على استثمار عوائد النفط بين الدول العربية.
- توسيع فترة البحث فقد ظهر لنا أن البحث في موضوع التنمية وربطها بأسعار النفط يتطلب فترة طويلة الأجل.
- دراسة نفس الموضوع على دولة عربية واحدة فالظروف تختلف بين دول المجموعة الواحدة، أو من خلال اضافة العراق وفلسطين والصومال وجيبوتي إلى مجتمع الدراسة.
- دراسة مصادر تمويل التنمية في الدول العربية بالإعتماد على قيمها الحقيقية، فربما تقود مثل هذه الدراسة إلى نتائج مختلفة عما وصلنا إليه في هذا العمل، في أن الدول النفطية ترصد أكبر حجم من الموارد المالية لتمويل تنميتها من الدول العربية غير النفطية وأن عملية التنمية أحسن في الدول العربية النفطية منها في الدول العربية غير النفطية.
- البحث في إمكانية تسعير النفط بغير الدولار وتأثير ذلك على العوائد النفطية العربية وتمويل التنمية.
- دراسة مقارنة بين الإقتصاديات العربية في ظل قطاع النفط والإقتصاديات العربية لو لم يكن هناك نفط في المنطقة العربية.

المراجع

الكتب:

باللغة العربية:

1- إبراهيم مصطفى، وآخرون " اقتصاديات الموارد والبيئة" الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2007.

2- حسن سيد أبو العينين، " الموارد الإقتصادية" بيروت لبنان 1979.

3- حسين عبد الله، " مستقبل النفط العربي" مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان 2006.

4- حميد الجميلي، " دراسات في العمل الإقتصادي العربي المشترك " أكاديمية السادات العليا ليبيا 2005.

5- زكريا بيومي، " مبادئ المالية العامة" دار النهضة العربية 1978.

6- سارة حسين منيمة، " جغرافية الموارد والإنتاج " دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت لبنان 1992.

7- سمير التنير، " التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا" دار المنهل اللبناني لبنان 2007.

8- سيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، " اقتصاديات الموارد والبيئة"، الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2007.

9- عبد الجابر تيم و آخرون، "مستقبل التنمية في الوطن العربي" دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن 1998.

10- عبد الخالق فاروق، "النفط والأموال العربية في الخارج" مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات القاهرة مصر 2002.

11- عبد القادر سيد أحمد، " الأوبك، ماضيها، حاضرها وأفاق تطورها" ترجمة خليل أحمد خليل، فؤاد شاهين، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1982.

12- غازي عناية، "التمويل التضخمي" دار الجيل بيروت لبنان 1991.

13- مايكل لينش، " البحث عن الإستقرار في سوق النفط" مداخلة مقدمة في المؤتمر السنوي السادس للطاقة الذي عقده مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية بين 7-8 أكتوبر 2000 موثقة في كتاب" مستقبل النفط كمصدر للطاقة " إصدار مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي الإمارات 2005.

14- محمد أحمد الدوري، " محاضرات في الإقتصاد البترولي" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر1983.

15- محمد أزهر السماك، " اقتصاديات النفط" الطبعة الأولى، دار الكتب للطباعة والنشر 1981.

16- محمد الهادي صالح الأسود، " مشكلات التنمية في البلدان العربية وأثر الـــديون الخارجيـــة في تفاقمها" مجلس الثقافة العام ليبيا 2006.

16- محمد حسين و آخرون، " أبعاد التنمية في الوطن العربي" دار المستقبل للنشر والتوزيع عمـــان الأردن 1995.

18- محمد عبد العزيز عجيمة، صبحي تادرس قريصة "مذكرات في التنمية والتخطيط" الدار الجامعية الإسكندرية مصر 1986.

19- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، " الموارد الاقتصادية" دار الجامعة المصرية الإسكندرية مصر 1975.

20- محمد مبارك حجير، " تمويل التنمية الإقتصادية " معهد الدراسات العربية العالية بدون تـــاريخ نشر.

21- محمود عبد الفضيل، " النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية" سلسلة عالم المعرفة المجلـــس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت 1979.

22- ميثم صاحب عجام، علي محمود سعود، " فخ المديونية الخارجية للدول النامية " دار الكندي للنشر والتوزيع الأردن 2006.

23- ميشيل تودارو، " التنمية الإقتصادية" ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود دار المريخ للنشر مصر 2006.

24- نادر فرجاني وآخرون، " آفاق التنمية في الوطن العربي " دار الطليعة بيروت لبنان الطبعة الأولى 2006.

باللغة الأجنبية:

1- Abderrahmane Remili " tiers-monde et émergence d'un nouvel ordre économique international" OPU Algérie.

2-Amor KHELIF, la marche pétrolière face aux nouvelles stratégies de domination, centre de recherches en économie appliquée pour le développement CREAD Algérie.

3- Jean-Yves martin " développement durable" guillaume Leroy, IRD institut de recherche pour la développement, paris France 2002

4- Mohamed Elhocine Benissad " éléments d'économie pétrolière, les hydrocarbures, présent et future "OPU Algérie.

مذكرات، رسائل وأطروحات جامعية:

1- المكرطار فائزة، "التنبؤ بأسعار النفط المرجعية" مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية فرع اقتصاد قياسي جامعة الجزائر 2000.

2- بجاوية سهام، "الإستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي" مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر 2005.

3- بلخضر عبد القادر، " إستراتيجيات الطاقة وإمكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة- حالة الجزائر" مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إدارة أعمال جامعة سعد دحلب البليدة 2005.

4- بن عمور سمير، " إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة" مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إدارة أعمال جامعة سعد دحلب البليدة 2006.

5- بورنان الحاج، " السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين" مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية فرع تحليل اقتصادي جامعة الجزائر 2002.

6- جمعة رضوان، " تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر 1970-2004" مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص اقتصاد كمي جامعة الجزائر 2007.

7-حداد محمد، " العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ومصر " مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر 2004.

8-دريس رشيد، " دور الجهاز المصرفي الجزائري في التنمية الإقتصادية في ظل الإصلاحات" مذكرة ماجستير في العلوم اقتصادية فرع تخطيط جامعة الجزائر 2000.

9- فارس فضيل، " أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة بين مصر الجزائر والسعودية" أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع تحليل اقتصادي جامعة الجزائر 2004.

10- كتوش عاشور، " الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الإقتصاد الوطني"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر 2004.

11- كرم سليمان الحلبي، " دور السياسة المالية في التنمية" مذكرة ماجستير تخصص إدارة ومالية كلية الحقوق والعلوم الإدارية بن عكنون جامعة الجزائر 1993.

12- لحمر خديجة، " دور النظام المالي في تمويل التنمية الإقتصادية" مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية فرع نقود ومالية جامعة الجزائر 2004.

13- مجلد ميلود، " الجباية البترولية لعقود البحث والإنتاج نحو ملائمة أكثر مع السوق" مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية فرع التحليل الإقتصادي جامعة الجزائر 2002.

14- مشدن وهيبة، " أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003" مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر 2005.

15- مقليد عيسى، "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الدولية" مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص اقتصاد تنمية جامعة الحاج لخضر باتنة 2008.

16- منصوري الزين، " آليات ترقية وتشجيع الإستثمار كأداة لتمويل التنمية الإقتصادية" أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر.

17- موسى ولد الشيخ، " البنوك التجارية ودورها في التنمية الإقتصادية دراسة حالة موريتانيا " مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر 2004.

18- هاشم جمال، "السوق البترولية العالمية وانعكاسها على الإقتصاد الجزائري" أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية عن جامعة الجزائر 1997.

مجلات ومنشورات وإصدارات:

باللغة العربية:

1- إبراهيم سعد الدين عبد الله، " الإرتفاع في العائد من النفط في البلاد العربية وأثره في تصنيع الوطن العربي" إصدار المعهد العربي للتخطيط الكويت بدون تاريخ نشر.

2- جميل طاهر، "التعاون العربي في مجال النفط والغاز" مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 33 العدد121 إصدار 2007.

3-جميل طاهر، " النفط والتنمية المستديمة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات" مجلة والتنمية والسياسات الاقتصادية ديسمبر 1997، اصدار المعهد العربي للتخطيط الكويت.

4- عبد الفتاح دندي، " تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاسها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء" مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 34 العدد 125 ربيع 2008.

5- محمود رشدي، "تطور سيطرة الدول العربية المنتجة على ثرواتها النفطية " مجلة أساسيات صناعة النفط والغاز، الجزء الثالث، إصدار منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط 1977.

6- مركز المعلومات في غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي، " الأموال المهاجرة وأثرها على الاقتصاد الوطني الاماراتي" فيفري 2005.

7- مظفر البرازي، " الإستثمار في قطاع الطاقة في الاقطار العربية واقعه وآفاقه" مجلة النفط والتعاون العربي المجلد 33 العدد 124 شتاء 2008.

8-نشرة صندوق النقد الدولي " آفاق الاقتصاد العالمي أفريل 2007".

9- نور الدين هرمز وآخرون، "تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده" مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 29 العدد 1 سنة 2007.

باللغات الأجنبية:

1- Agnès Bénassy-Quéré, Valérie Mignon & Alexis Penot, "China and the Relationship between the Oil Price and the Dollar" ,centre d'etudes prospective et d'information internationals CEPII ,10/2005.
2- Ajit V Karnik, Cedwyn Fernandes, "Macro-econometric Modeling for an Oil Dependent Economy: An Instruments-Targets Approach for the UAE Economy", paper presented at economic searches forum.
3- Bart Gordon and others**:** "crude oil Uncertainty about Future Oil Supply Makes It Important to Develop a Strategy for Addressing a Peak and Decline in Oil Production " Report to Congressional Requesters, United States Government Accountability Office, February 28, 2007
4- Bernard Bourgois et Victor Rodriguez Padilla " l'exportation pétrolière entre les décennies 80et90 avantage géopolitique et ordre pétrolière", revue de l'énergie N 437 février 1992.
5- James Copestake" theories of economic development" the UNESCO Encyclopedia of the Life Sciences. August 1999.
6- Majid Al-Moneef " The Contribution of the Oil Sector to Arab Economic Development "OFID PAMPHLET SERIES, September 2006 Vienna, Austria.
7-Michael Leblanc, Menzie D.chinn " do high oil prices presage inflation" from The Evidence forum G-5 Countries, February 19, 2004
8- Nasser saidi "infrastructure key to economic and financial development in MENA countries" Dubaï international financial center 29/10/2006.
9- N.Sarkis, "le poids prépondérant des états unis sur le marché mondial", revenue de pétrole et gaz arabe1992 .
10- Olivier riebel " l'opec: une organisation face a ses défis pétrole et technique" association française de technicien et professionnels du pétrole, N 418 janvier/Février 1999.
11- Paul Collier and Benedikt Goderis, "Commodity Prices, Growth, and the Natural Resource Curse, Reconciling a Conundrum", search from University of Oxford n° CSAE WPS/2007-15 August, 2007.
12- Steven Barnett, Rolando ossowski " le yoyo pétrolier pourquoi: les pays producteurs de pétrole devient bien gérer leur ressources " magasine de finances et développement, FMI mars 2003.

ملتقيات وندوات:

باللغة العربية:

1- حسين عبد الله، " نموذج الدول النفطية: تجارب الدول الخليجية وليبيا في تحقيق الرفاهية الاجتماعية وأهم التحولات المعاصرة وأثرها على هذا التوجه"، مداخلة في ندوة "دولة الرفاهية الاجتماعية" المنظمة في مركز دراسات الوحدة العربية بين 28-30 نوفمبر 2005، الإسكندرية، مصر.

2–فؤاد شاكر، " الفوائض المالية ومجالات توظيفها الاقتصادية" مداخلة مقدمة في المؤتمر المصـــرفي العربي "الاستثمار في الوطن العربي استثمار في المنستقبل "تنظيم اتحاد المنصارف العربية بين 27- 28 2006/4 في المغرب.

3- منير الحمش، " دور النفط الحالي والمستقبلي في الإنماء الاقتصادي في الدول العربية " ورقة مقدمة إلى ورشة العمل التي نظمتها جمعية العلوم الاقتصادية السورية المنعقدة بين 9 -2005/1/10 دمشق سوريا.

باللغات الأجنبية:

1- Bouadam Kamel, "La rente pétrolière entre malédiction et bénédiction" مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة أيام 8/7 أفريل 2008 بجامعة فرحات عباس بسطيف.

2- Boumendjel.Said, fatima zohra regaiguia " la richesse pétrolière et son rôle dans le financement du développement durable et global réalités et perspectives "

مداخلة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنعقد يومي 8/7 افريل2008 بجامعة فرحات عباس سطيف.

3-Mustapha K. Nabli "Long term economic development challenges and prospects for the Arab countries" Paper presented at the Conference of the Institut du Monde Arabe, Paris February 12, 2004

تقارير:

1–التقارير الإقتصادية العربية الموحدة: 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007.

2–تقارير الأمين العام السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط 2004، 2005، 2006.

3–التقارير الاحصائية السنوية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط 2004، 2005، 2006.

4–د.سيد أحمد النجار " الطفرة النفطية العربية الثالثة دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف" تقرير مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مصر العدد 165 سنة 2006.

5– التقرير السنوي لبرنامج تمويل التجارة العربية 2007.

6– تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2007 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

مواقع الكترونية رسمية:

1-http://ar.wikipedia.org/wiki/ موقع موسوعة ويكيبيديا

2-www.oapecorg.org/ar موقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط

3- www. arabfund.org/ موقع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي

4-www.amf.org.ae/ موقع صندوق النقد العربي

5-www.opec.org/ موقع منظمة الدول المصدرة للنفط

6-http://eia.doe.gov/ موقع وكالة الطاقة الدولية

7-www.peakoil.net/ موقع هيئة دراسة ذروة النفط

8-www.wtrg.com موقع دراسات نفط غرب تكساس

الملاحق

الملحق رقم 1

تطور سعر النفط بين 1970-2007

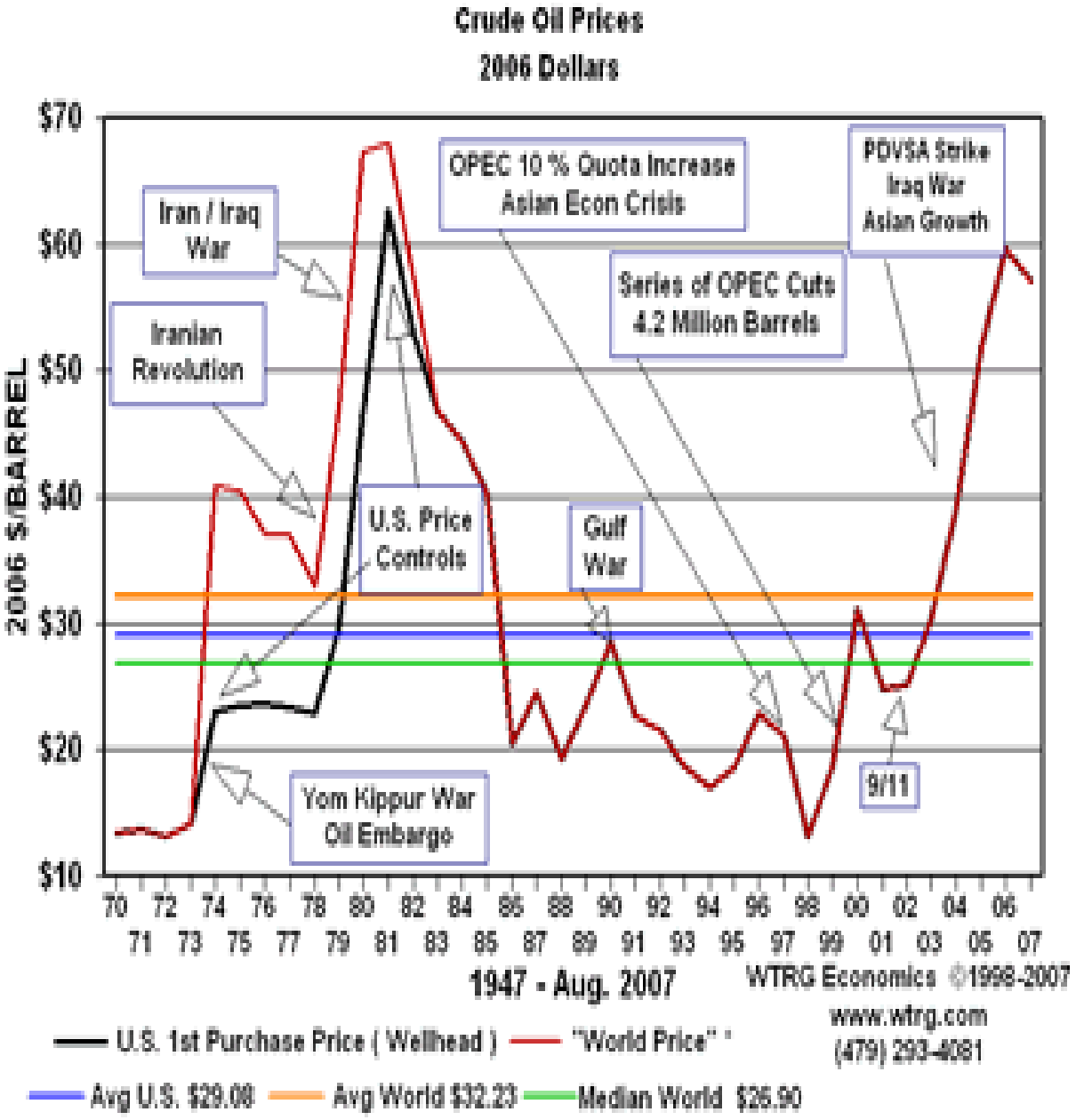

المصدر: www.wtrg.com

الملحق رقم 2

تطور إنتاج أوبك و إنتاج دول خارج أوبك بين 1973-2007

دول أوبك

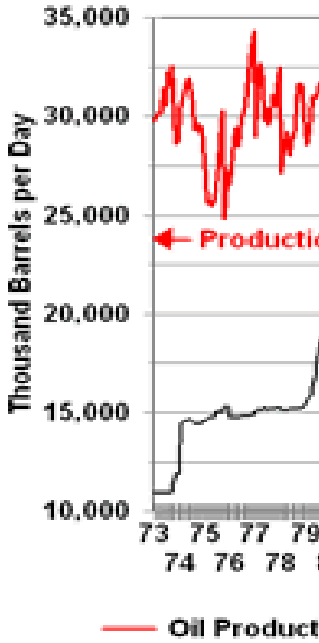

دول خارج أوبك

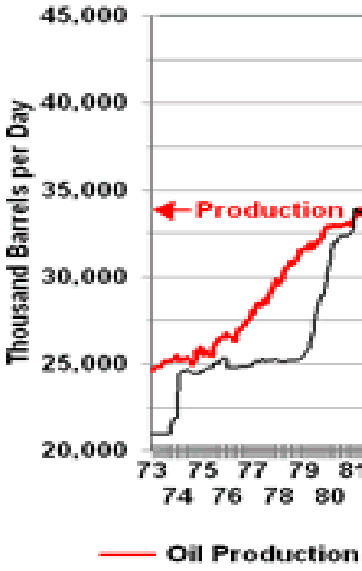

المصدر: www.wtrg.com.

الملحق رقم 3

أهم الأحداث في السوق النفطية العالمية وتطور سعر النفط بين 2001–2007

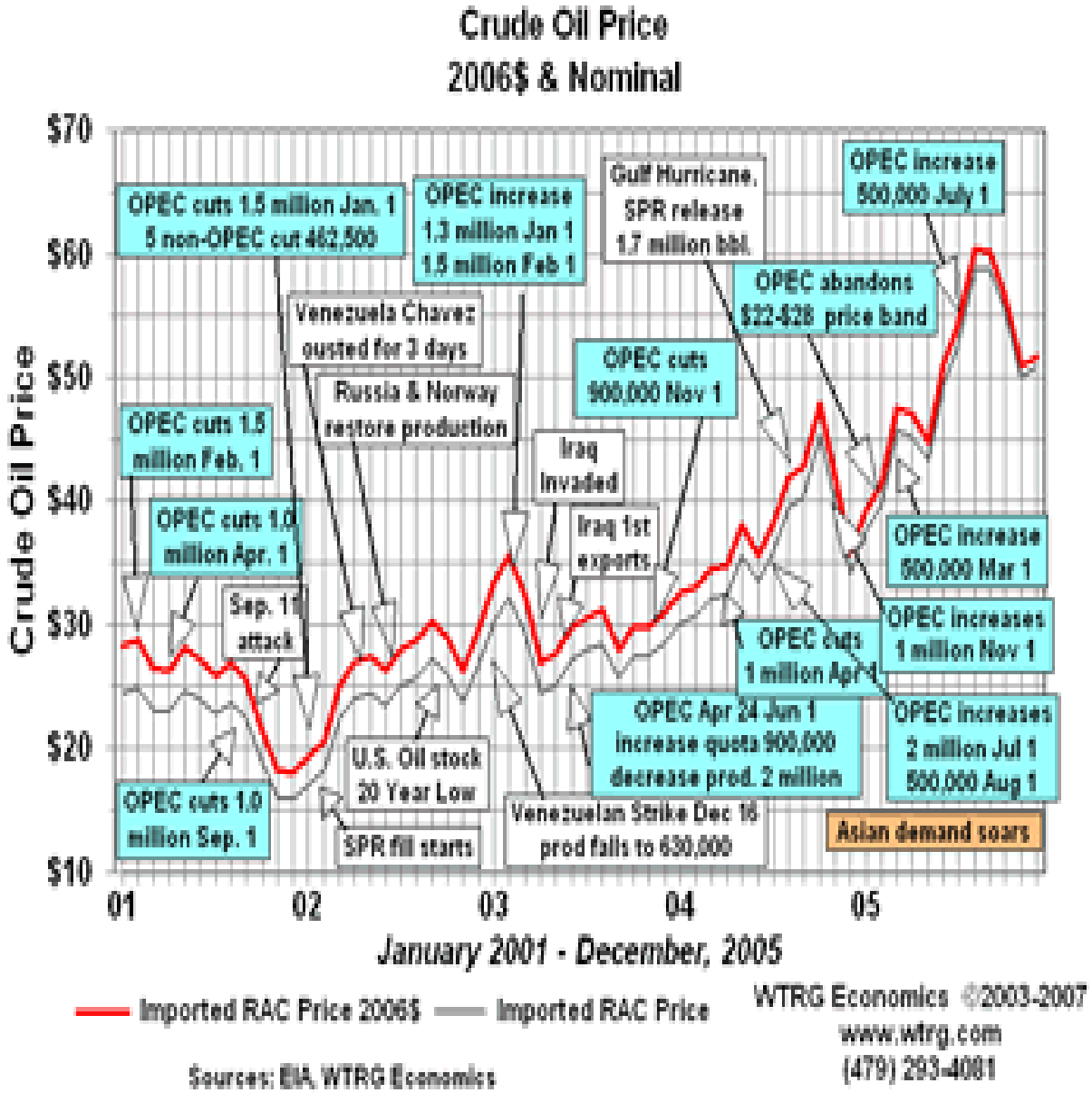

المصدر: www.wtrg.com.

الملحق رقم 4

جغرافية الموارد الإقتصادية للدول العربية (بيانات 2007)

الدولة	مواردها الإقتصادية
الأردن	الفوسفات،البوتاس، الحجر الكلسي، الحديد، المنغنيز، الغاز الطبيعي، الزيت الصخري..
الإمارات	النفط، الغاز الطبيعي، اللؤلؤ.
البحرين	النفط، الغاز الطبيعي، الألمنيوم.
سوريا	النفط، الغاز الطبيعي، الفوسفات،الرصاص، الكبريت، الكروم، اليورانيوم، القطن، الزيتون...
السعودية	النفط، الغاز الطبيعي، الحديد، النحاس، الرصاص، الكبريت، اليورانيوم..
عمان	النفط، الغاز الطبيعي، النحاس، اللؤلؤ.
قطر	النفط، الغاز الطبيعي، اللؤلؤ.
الكويت	النفط، الغاز الطبيعي، اللؤلؤ.
لبنان	الحديد، الزيتون، النباتات الصناعية والزيوت العطرية.
مصر	النفط، الغاز الطبيعي، الحديد، النحاس، الفوسفات، المنغنيز، اليورانيوم، القطن، قصب السكر...
اليمن	النفط، الغاز الطبيعي، الذهب، الفضة، الرصاص، النحاس، الحديد، القطن، البن، السمسم...
تونس	النفط، الفوسفات، الحديد، الرصاص، الزيتون..
الجزائر	النفط، الغاز الطبيعي، الحديد، الفوسفات، الرصاص، الزنك، الذهب، الزنك، اليورانيوم...
ليبيا	النفط، الغاز الطبيعي، الحديد، المنغنيز..
المغرب	الفوسفات، الحديد، الرصاص، النحاس، الزنك، المنغنيز، الغاز الطبيعي، الفحم، النفط...
موريتانيا	الحديد، النحاس، الفوسفات..
السودان	النفط، الغاز الطبيعي، الحديد، النحاس، الكروم، الفضة، الذهب، اليورانيوم، القطن، الصمغ...

المصدر: عن مصادر رسمية عربية مختلفة.

الملحق رقم 5

تطور أسعار أهم الخامات النفطية خلال الفترة 1986-2008

السنوات / الأسعار	خام كركوك العراقي	الخام الكويتي	مزيج عمان	خام دخان القطري	عربي خفيف السعودي	عربي متوسط السعودي	عربي ثقيل السعودي	خام موربان الاماراتي	مزيج صحاري الجزائر	السدرة الليبي	خام البرنت
1986	28.18	27.10	27.35	28.10	28.00	27.20	26.00	28.15	29.50	30.15	26.00
1987	17.60	16.70	15.25	15.30	16.15	15.81	14.96	15.55	17.30	16.95	18.25
1988	16.20	16.67	17.38	17.50	17.52	16.92	16.27	17.92	18.87	18.52	18.00
1989	14.40	12.30	13.40	13.45	13.15	12.3	11.9	13.70	16.10	15.40	15.80
1990	19.45	17.35	18.05	18.30	18.40	17.55	17.15	19.05	21.15	20.40	21.00
1991	/	/	23.65	24.40	24.00	22.00	20.00	24.65	28.85	26.90	27.20
1992	/	/	15.20	16.05	15.09	14.25	13.15	16.80	18.80	17.20	17.75
1993	/	15.30	16.65	17.35	16.80	15.40	14.40	18.15	18.60	17.55	17.90
1994	/	11.10	12.70	13.53	12.40	11.20	10.10	14.09	13.80	12.55	13.15
1995	/	15.58	16.35	16.93	16.63	15.73	15.13	17.31	16.30	16.05	16.15
1996	/	17.40	17.80	18.22	18.20	17.40	17.05	18.81	19.79	19.20	19.37
1997	/	21.83	22.30	23.24	22.98	21.93	21.08	24.06	24.75	24.10	24.05
1998	/	14.90	15.35	15.78	15.50	14.90	14.00	16.27	16.90	16.72	15.89
1999	8.79	9.38	9.95	10.50	10.03	9.63	9.28	10.50	10.78	10.65	10.44
2000	20.72	23.98	24.00	24.29	24.78	24.13	23.48	25.04	25.90	25.85	25.10
2001	22.70	19.25	20.60	21.60	20.30	19.45	18.45	21.29	22.60	22.40	22.50
2002	19.08	18.25	18.76	19.40	17.68	17.33	17.03	19.87	19.67	19.63	21.20
2003	27.93	27.30	27.71	28.03	27.39	26.44	25.69	28.37	31.69	30.40	31.36
2004	26.67	27.89	28.45	28.59	27.08	26.13	25.38	29.87	29.92	29.42	29.73
2005	32.84	30.92	35.05	37.61	31.86	27.96	25.11	38.16	38.85	38.00	39.34
2006	51.00	50.20	52.90	56.10	50.90	48.00	45.00	56.30	57.20	55.90	57.3
2007	55.00	55.20	58.60	61.30	55.90	54.30	52.80	62.70	62.40	59.20	60.5
2008	92.23	88.20	90.50	94.20	93.02	90.27	88.07	94.85	98.28	96.79	98.40

المصدر: وكالة الطاقة الدولية.

الملحق رقم 6

تطور سعر صرف الدولار والتغير في قدرته الشرائية بين 1986-2007

السنة	سعر صرف الدولار	التغير في قدرته الشرائية %
1986	1.28	(22.90)
1987	1.08	(15.40)
1988	1.05	(2.70)
1989	1.12	6.70
1990	1.00	(11.30)
1991	0.98	(1.40)
1992	0.97	(1.40)
1993	1.02	5.80
1994	1.00	(2.70)
1995	0.91	(8.50)
1996	0.97	6.20
1997	1.07	10.10
1998	1.09	2.70
1999	0.94	/
2000	1.09	15.50
2001	1.10	1.60
2002	1.06	(3.70)
2003	0.87	(17.60)
2004	0.79	(9.40)
2005	0.79	0.20
2006	0.80	0.30
2007	0.73	/

تشير الأرقام بين قوسين إلى قيم سالبة.

المصدر: مجلة النفط والتعاون العربي المجلد34 العدد 125 ربيع 2008.

الملحق رقم 7

تطور معدل التضخم في الدول الصناعية الكبرى خلال الفترة 1986-2007

السنوات	الو.م.أ	بريطانيا	ألمانيا	فرنسا	روسيا	الصين	اليابان
1986	2	3	3	5	/	5	2
1987	3	5	2	3	/	5	0.2
1988	3	6	1	3	/	12	0.7
1989	4	7	2	3	/	9	2
1990	4	8	3	2	16	6	2
1991	3	7	4	2	129	7	3
1992	2	4	5	2	1490	8	2
1993	2	3	4	2	888	16	0.5
1994	2	2	2	1	307	21	0.09
1995	2	3	2	1	144	14	0.5-
1996	2	3	0.5	2	46	6	0.7-
1997	2	3	0.2	0.8	15	1.5	0.3
1998	1	3	0.5	0.8	19	0.8-	0.1-
1999	1	2	0.3	0.1-	72	1.25-	1.2-
2000	2	1	0.6-	1	38	2	1.5-
2001	2	2	1	2	16	2	1.2-
2002	2	3	1.5	2	15	0.5	1.2-
2003	2	3	0.7	2	14	3	1.3-
2004	3	2	0.3	2	18	7	2.1-
2005	3	2.2	0.7	1.8	/	0.3-	1.3-
2006	2.9	2.3	0.3	2.1	/	0.5-	0.9-
2007	1.7	2.7	0.8	1.8	/	0.4-	0.3-

المصدر: مجلة آفاق الاقتصاد العالمي 2007 عن صندوق النقد الدولي.

الملحق رقم 8

تطور حجم مصادر تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986–2004

1– الإدخار المحلي الإجمالي

أ–الدول النفطية

	الإدخار الوطني الإجمالي (مليون دولار)								
	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	ليبيا	الجزائر	المجموع
1986	8266	9023	/	2229	3632	1237	/	14802	39189
1987	9739	9810	/	3015	7373	1371	/	15629	46937
1988	8112	13953	/	2055	4204	1409	/	12139	41872
1989	10533	14410	/	/	5673	1377	/	11237	43230
1990	15348	28138	/	3737	828	1581	7854	16812	74298
1991	14168	28073	/	2648	(7272)	829	5176	17079	60701
1992	13426	34976	/	3178	1711	810	5853	15461	75415
1993	12858	33694	/	2815	4950	1115	3979	13853	73264
1994	13383	37390	2627	3095	6131	1494	4935	11298	80353
1995	15252	42003	2937	3238	6838	1528	4833	11739	88368
1996	18133	49794	3597	4238	8881	1594	5650	14718	106605
1997	19047	51984	3611	4607	8166	1715	5312	15424	109866
1998	13578	37343	/	2285	2911	1396	2847	12823	73183
1999	18030	52607	/	4081	6343	1576	5440	14923	103000
2000	29051	70594	/	7900	12760	2817	11357	23565	158044
2001	25880	63480	/	6870	8468	2699	7046	22836	137279
2002	24898	69907	/	6876	6275	3066	4882	22457	138361
2003	32960	89739	/	7490	10232	3744	/	30517	174682
2004	40788	117005	/	7782	22942	4509	/	39762	232788

ب–الدول غير النفطية

	الإدخار المحلي الإجمالي (مليون دولار)									
	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	موريتانيا	السودان	سوريا	تونس	اليمن	المجموع
1986	4967	(364)	/	2798	53	1738	1687	1757	/	12636
1987	6431	(142)	/	3125	98	1955	684	2181	/	14332
1988	5984	90	/	4567	146	/	596	2127	/	13510
1989	6866	206	/	4163	115	/	1206	2081	/	14637
1990	6964	42	(1821)	4987	50	/	2084	3128	423	15857
1991	4876	108	(2302)	4724	109	/	1337	3543	(290)	12105
1992	6438	(113)	(2190)	4693	58	/	1564	4242	(380)	14312
1993	6236	210	(2413)	4411	45	/	1772	3174	(845)	12690
1994	5900	581	(2282)	4656	174	/	1784	3358	515	14686
1995	7313	568	(1979)	4639	95	/	2314	3721	616	17287
1996	7320	286	(2318)	5942	70	859	2432	4605	933	20129
1997	9027	255	(866)	5800	87	1131	2860	4535	1109	23938
1998	10183	133	(648)	6481	50	502	3300	4667	731	25399
1999	12120	450	(238)	6815	56	846	3411	5004	1611	30075
2000	12916	(473)	(864)	5790	143	1880	4883	4625	2349	31249
2001	13146	(507)	(901)	6649	(16)	1710	5200	4661	1736	31678
2002	12219	(199)	(622)	7080	(54)	1878	5718	4407	1601	32028
2003	11897	(153)	54	8840	(236)	2478	5580	5289	1347	35096
2004	12802	(946)	240	9429	(288)	3549	5420	6037	1106	37349

2- الدين الداخلي العام

أ-الدول النفطية

الدين الداخلي العام (مليار دولار)									
	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	ليبيا	الجزائر	المجموع
1986	/	/	/	/	/	/	/	/	/
1987	/	/	/	/	/	/	/	/	/
1988	/	/	/	/	/	/	/	/	/
1989	/	/	/	/	/	/	/	/	/
1990	/	/	/	2	/	0	/	/	2
1991	/	/	/	3	/	1	/	/	4
1992	/	/	/	4	/	1	/	/	5
1993	/	/	/	3	/	1	/	/	4
1994	/	/	/	4	/	1	/	30	35
1995	/	/	/	4	/	1	/	42	47
1996	/	/	/	4	/	1	/	40	45
1997	/	/	/	4	/	1	/	36	41
1998	/	/	/	4	/	1	/	36	41
1999	/	/	/	4	/	2	/	39	45
2000	/	/	/	4	/	2	/	34	40
2001	/	/	/	4	/	2	/	31	37
2002	/	/	/	/	/	3	/	27	30
2003	/	/	/	/	/	4	/	/	4
2004	/		/	/	/	4	/	/	4

ب-الدول غير النفطية

الدين الداخلي العام (مليار دولار)										
	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	موريتانيا	السودان	سوريا	تونس	اليمن	المجموع
1986	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
1987	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
1988	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
1989	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
1990	/	5	/	27	/	/	/	7	/	39
1991	/	5	/	20	/	/	/	8	/	33
1992	/	8	/	24	/	/	/	8	/	40
1993	/	8	4	23	/	/	/	9	/	44
1994	/	7	6	25	/	/	/	9	/	47
1995	/	7	9	27	/	/	/	10	/	53
1996	/	7	13	/	/	/	/	11	/	31
1997	/	7	/	25	/	/	/	12	/	44
1998	/	8	/	26	/	1	/	12	/	47
1999	34	8	/	26	/	1	/	13	/	82
2000	/	8	/	/	/	/	/	12	/	20
2001	/	8	/	/	/	/	/	12	/	20
2002	/	9	/	/	/	/	/	13	/	22
2003	/	9	/	/	/	/	/	15	/	24
2004	/	11	/	/	/	/	/	17	/	28

3-المديونية الخارجية الإجمالية

أ-الدول النفطية

	المديونية الخارجية الإجمالية (مليار دولار)								
	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	ليبيا	الجزائر	المجموع
1986	/	/	/	3	/	/	/	23	26
1987	/	/	/	3	/	/	/	24	27
1988	/	/	/	3	/	/	/	26	29
1989	/	/	/	3	/	/	/	27	30
1990	/	/	/	3	/	/	/	28	31
1991	/	/	/	3	/	/	/	28	31
1992	/	/	/	3	/	/	/	27	30
1993	/	/	/	3	/	/	/	26	29
1994	/	/	/	6	/	/	/	30	36
1995	/	/	/	6	/	/	/	33	39
1996	/	/	/	6	/	/	/	34	40
1997	/	/	/	6	/	/	/	31	37
1998	/	/	/	6	/	/	/	31	37
1999	/	/	/	7	/	/	/	28	35
2000	/	/	/	7	/	/	/	25	32
2001	/	/	/	6	/	/	/	23	29
2002	/	/	/	5	/	/	/	23	28
2003	/	/	/	4	/	/	/	24	28
2004	/	/	/	4	/	/	/	22	26

ب-الدول غير النفطية

	المديونية الخارجية الإجمالية (مليار دولار)									
	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	موريتانيا	السودان	سوريا	تونس	اليمن	المجموع
1986	40	5	1	18	2	10	13	6	4	99
1987	44	6	1	21	2	11	16	7	5	113
1988	46	6	1	21	2	12	17	7	5	117
1989	46	7	1	22	2	13	18	7	6	122
1990	33	8	2	25	2	15	17	8	6	116
1991	33	10	2	22	2	15	19	8	6	117
1992	31	8	2	23	2	15	19	9	7	116
1993	31	8	1	22	2	16	20	9	6	115
1994	33	8	2	23	2	17	21	10	6	122
1995	33	8	3	24	2	18	21	11	6	126
1996	30	7	4	24	2	17	21	11	6	122
1997	32	7	5	24	2	16	21	11	4	122
1998	30	8	7	24	2	17	22	11	6	127
1999	31	8	8	23	3	16	22	12	6	129
2000	29	7	10	21	2	16	22	11	5	123
2001	29	8	12	19	2	17	21	12	5	125
2002	30	8	17	18	2	17	21	14	5	132
2003	31	8	19	19	2	18	22	17	5	141
2004	30	8	22	18	2	19	22	19	5	145

4-تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة

أ-الدول النفطية

	الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)								
	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	ليبيا	الجزائر	المجموع
1986	/	/	/	140	0	/	/	5	145
1987	/	/	/	35	0	/	/	4	39
1988	/	/	/	92	0	/	/	13	105
1989	/	/	/	112	0	/	/	12	124
1990	/	/	/	142	0	/	/	40	182
1991	/	/	/	135	0	/	/	12	147
1992	/	/	/	104	0	/	/	30	134
1993	/	/	/	142	13	/	/	0	155
1994	/	/	/	76	0	/	/	0	76
1995	/	/	/	46	7	/	/	0	53
1996	/	/	/	61	347	/	/	270	678
1997	/	/	/	65	20	/	/	260	345
1998	/	/	/	102	59	/	/	501	662
1999	/	/	/	40	72	/	/	507	619
2000	/	/	/	82	16	/	/	438	536
2001	/	/	/	389	(147)	/	/	1196	1438
2002	/	/	/	25	7	/	/	1065	1097
2003	/	/	/	528	(67)	/	/	634	1095
2004	/	/	/	(17)	(20)	/	/	882	845

ب-الدول غير النفطية

	الإستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)									
	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	موريتانيا	السودان	سوريا	تونس	اليمن	المجموع
1986	1217	23	11	1	5	0	65	64	6	1392
1987	948	40	1	60	2	0	7	92	1	1151
1988	1190	24	0	85	2	0	121	61	0	1483
1989	1250	(1)	2	167	4	4	74	78	0	1578
1990	734	38	6	165	7	(31)	71	76	(131)	935
1991	253	(12)	2	317	2	0	0	125	283	970
1992	459	41	18	422	8	0	0	526	718	2192
1993	493	(34)	7	491	16	0	109	562	903	2547
1994	1256	3	23	551	2	0	251	432	16	2534
1995	598	13	35	92	7	0	100	264	(218)	891
1996	636	16	80	76	0	0	89	238	(60)	1075
1997	891	361	150	4	0	98	80	339	(139)	1784
1998	1076	310	200	12	0	371	82	650	(219)	2482
1999	1065	158	250	3	1	371	263	350	(308)	2153
2000	1235	801	298	221	40	392	270	752	6	4015
2001	510	120	249	144	92	574	110	457	155	2429
2002	647	64	257	79	118	713	115	795	114	2902
2003	237	424	358	2313	214	1349	160	541	(89)	5507
2004	1253	620	288	769	300	1511	275	593	144	5753

5-القروض البنكية

أ-الدول النفطية

	القروض البنكية (مليار دولار)								
	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	ليبيا	الجزائر	المجموع
1986	11	31	2	2	19	0	13	60	138
1987	11	48	2	2	23	0	16	63	165
1988	12	55	2	2	27	0	/	57	155
1989	12	62	3	2	25	0	/	49	152
1990	2	62	2	2	/	0	30	46	143
1991	13	65.5	3	2	27	1.5	35	26	173
1992	14	73	4	2	26	2	48	29	198
1993	15	78	4	3	23	2	34	32	191
1994	17	87	5	3	25	3	33	22	195
1995	19	91	5	4	27	3	30	21	200
1996	21	92	5	4	27	2	27	19	197
1997	23	99	6	5	31	3	22	20	209
1998	29	110	7	7	34	3	22	22	234
1999	27	119	8	7	33	4	22	24	244
2000	31	118	7	7	31	4	21	17	236
2001	31	124	8	8	33	4	21	16	245
2002	34	132	8	8	37	5	21	23	258
2003	42	150	9	8	45	6	11	23	292
2004	53	161	/	8	48	7	/	21	298

ب- الدول غير النفطية

	القروض البنكية (مليار دولار)									
	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	موريتانيا	السودان	سوريا	تونس	اليمن	المجموع
1986	45	5	/	10	0	5	13	7	/	85
1987	45	8	/	12	0	7	9	6	/	87
1988	39	8	2	13	0	4	7	6	/	79
1989	44	5	3	15	0	4	6	7	/	84
1990	47	5	4	16	1	3	7	8	3	94
1991	38	4	3	17	1	2	7	8	3	83
1992	36	5	5	20	0	1	7	11	3	88
1993	38	6	6	19	0	1	10	11	3	94
1994	43	6	7	21	0	1	5	11	2	96
1995	49	7	10	26	0	1	5	13	2	113
1996	57	6	14	28	0	1	5	13	2	126
1997	66	6	19	27	0	1	6	13	2	140
1998	79	7	23	30	0	1	5	14	2	161
1999	89	7	26	29	/	1	5	15	1	173
2000	98	7	31	30	0	1	5	14	0	186
2001	101	8	34	29	/	1	6	15	0	194
2002	97	9	33	31	0	2	5	16	/	193
2003	94	9	36	37	0	2	6	18	1	203
2004	84	11	39	42	/	2	/	20	1	199

7- التمويل التضخمي:معدل نمو الكتلة النقدية

أ-الدول النفطية

	معدل نمو الكتلة النقدية %								
	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	ليبيا	الجزائر	المتوسط
1986	4	9	11	(7)	0	(2)	(6)	1	1
1987	5	4	9	5	3	9	3	14	6.5
1988	6	6	(8)	6	7	4	(5)	14	4
1989	9	1	14	9	5	4	11	5	7
1990	(8)	5	(5)	10	/	(12)	19	11	3
1991	15	15	2	5	/	23	(1)	21	11
1992	5	2	8	3	1	5	16	28	8.5
1993	(2)	3	12	3	6	6	6	23	7
1994	8	3	9	7	5	6	14	13	8
1995	10	3	1	8	9	7	10	9	7
1996	7	7	6	8	(1)	3	1	14	6
1997	9	5	10	24	4	8	(4)	19	9
1998	4	4	8	5	(1)	17	4	19	7.5
1999	11	7	11	6	2	4	7	14	8
2000	15	4	11	6	6	10	3	13	8.5
2001	23	5	0	9	13	9	4	25	11
2002	11	15	12	5	5	10	1	37	12
2003	16	8	16	3	8	6	8	16	10
2004	24	17	21	4	12	4	18	11	14

ب-الدول غير النفطية

	معدل نمو الكتلة النقدية %									
	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	موريتانيا	السودان	سوريا	تونس	اليمن	المتوسط
1986	21	11	172	17	7	28	12	5	/	34
1987	21	16	354	10	19	36	12	15	/	60
1988	22	16	48	15	2	33	22	18	/	22
1989	17	17	13	12	17	53	21	15	/	21
1990	29	8	55	21	12	49	26	8	/	26
1991	19	16	44	17	9	68	13	6	11	23
1992	19	3	114	9	7	140	19	8	21	38
1993	13	5	33	8	1	104	30	6	31	26
1994	11	3	25	10	(1)	51	12	8	32	17
1995	10	6	16	7	(5)	73	9	7	51	19
1996	11	(1)	26	7	(5)	66	10	13	8	15
1997	11	8	20	16	8	38	8	17	11	15
1998	11	6	16	6	4	30	11	5	12	11
1999	6	16	12	10	2	23	13	19	14	13
2000	12	8	10	8	16	37	19	14	25	17
2001	13	8	7	14	17	25	24	11	19	15
2002	13	9	8	6	9	30	18	4	17	13
2003	21	17	13	9	10	30	8	6	20	15
2004	14	10	10	8	/	31	/	11	15	14

8-الإستثمار في المحفظة

أ-الدول النفطية

	تدفقات الإستثمار في المحفظة (مليون دولار)								
	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	ليبيا	الجزائر	المجموع
1986	/	/	/	0	/	/	/	0	0
1987	/	/	/	0	/	/	/	0	0
1988	/	/	/	0	/	/	/	0	0
1989	/	/	/	0	/	/	/	0	0
1990	/	/	/	0	/	/	/	0	0
1991	/	/	/	0	/	/	/	0	0
1992	/	/	/	0	/	/	/	0	0
1993	/	/	/	0	/	/	/	0	0
1994	/	/	/	0	/	/	/	0	0
1995	/	/	/	0	/	/	/	0	0
1996	/	/	/	10	/	/	/	0	10
1997	/	/	/	85	/	/	/	0	85
1998	/	/	/	240	/	/	/	0	240
1999	/	/	/	12	/	/	/	0	12
2000	/	/	/	(10)	/	/	/	0	(10)
2001	/	/	/	(3)	/	/	/	0	(3)
2002	/	/	/	34	/	/	/	0	34
2003	/	/	/	94	/	/	/	0	94
2004	/	/	/	147	/	/	/	0	147

ب-الدول غير النفطية

	تدفقات الإستثمار في المحفظة (مليون دولار)									
	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	موريتانيا	السودان	سوريا	تونس	اليمن	المجموع
1986	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1987	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1988	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1989	0	0	0	0	0	0	0	16	0	16
1990	0	0	0	0	0	0	0	5	0	5
1991	0	0	0	0	0	0	0	34	0	34
1992	0	0	0	0	0	0	0	48	0	48
1993	0	0	0	24	0	0	0	20	0	44
1994	0	0	0	238	0	0	0	6	0	244
1995	0	0	0	20	0	0	0	12	0	32
1996	0	0	0	142	0	0	0	29	0	171
1997	515	0	0	38	0	0	0	55	0	608
1998	(160)	0	0	24	0	0	0	58	0	(78)
1999	658	22	0	6	0	0	0	(3)	0	683
2000	296	(17)	0	18	0	0	0	(18)	0	279
2001	39	(145)	0	(7)	0	0	0	(15)	0	(128)
2002	(217)	(52)	0	(8)	0	0	0	6	0	(271)
2003	37	(58)	0	8	0	0	0	14	0	1
2004	26	(120)	0	572	0	0	0	24	0	502

9-قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة تمويل التنمية الدولية

أ-الدول النفطية

	قروض البنك الدولي (مليون دولار)								
	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	ليبيا	الجزائر	المجموع
1986	/	/	/	50	/	/	/	693	743
1987	/	/	/	66	/	/	/	924	990
1988	/	/	/	58	/	/	/	895	953
1989	/	/	/	54	/	/	/	960	1014
1990	/	/	/	52	/	/	/	1208	1260
1991	/	/	/	53	/	/	/	1413	1466
1992	/	/	/	52	/	/	/	1474	1526
1993	/	/	/	46	/	/	/	1512	1558
1994	/	/	/	33	/	/	/	1709	1742
1995	/	/	/	25	/	/	/	2049	2074
1996	/	/	/	19	/	/	/	1939	1958
1997	/	/	/	13	/	/	/	1795	1808
1998	/	/	/	9	/	/	/	1676	1685
1999	/	/	/	6	/	/	/	1540	1546
2000	/	/	/	3	/	/	/	1425	1428
2001	/	/	/	1	/	/	/	1328	1329
2002	/	/	/	0	/	/	/	1203	1203
2003	/	/	/	0	/	/	/	1056	1056
2004	/	/	/	0	/	/	/	909	909

ب-الدول غير النفطية

	قروض البنك الدولي (مليون دولار)									
	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	موريتانيا	السودان	سوريا	تونس	اليمن	المجموع
1986	2214	363	41	1901	146	643	437	853	407	7005
1987	2594	508	49	2600	217	736	536	1116	473	8829
1988	2415	494	38	2614	225	833	485	1081	510	8695
1989	2353	490	37	2726	220	899	479	1215	546	8965
1990	2401	593	34	3138	264	1048	523	1406	602	10009
1991	2297	587	29	3333	267	1120	528	1610	651	10422
1992	2285	644	23	3444	259	1142	476	1526	648	10447
1993	2269	666	39	3594	275	1211	463	1648	726	10891
1994	2327	706	64	3781	314	1257	449	1767	780	11445
1995	2356	805	113	3999	347	1279	472	1766	828	11965
1996	2165	844	132	3764	368	1250	426	1657	893	11499
1997	2075	814	151	3302	378	1204	119	1480	934	10457
1998	2114	807	199	3417	412	1232	99	1502	1075	10857
1999	2034	895	234	3221	417	1211	73	1364	1216	10665
2000	1905	856	248	2864	450	1168	54	1250	1216	10011
2001	1792	941	259	2525	475	1138	44	1333	1237	9744
2002	1859	1072	313	2573	547	1192	38	1499	1384	10477
2003	1925	1067	362	2742	634	1262	30	1812	1568	11402
2004	1968	1018	387	2545	694	1300	24	1854	1701	11491

المصدر: عن برنامج مؤشرات البنك الدولي للتنمية World Bank Development Indicators 2006

10-المنح والمساعدات الخارجية

البلد	المعونة الرسمية الخارجية (مليون دولار)	
	من جهات عربية	من جهات غير عربية
الجزائر	829	10572
البحرين	3944	130
مصر	30128	70854
الأردن	17842	13906
لبنان	3508	4781
ليبيا	3	665
موريتانيا	2661	7520
المغرب	9356	19141
عمان	3657	570
السودان	6389	20592
سوريا	27968	5339
تونس	1323	12216
اليمن	9028	9812

المصدر: اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا إسكوا "الإتجاهات الإقتصادية وآثارها : المساعدة الخارجية والتنمية في المنطقة العربية" العدد4 الأمم المتحدة نيويورك 2007.

الملحق رقم 9

تطور مؤشرات التنمية الإقتصادية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2004

1-الناتج المحلي الإجمالي

أ-الدول النفطية

	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)								
	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	ليبيا	الجزائر	المجموع
1986	22	87	5	7	18	3	21	64	227
1987	24	86	5	8	22	3	23	67	238
1988	24	88	6	8	21	4	/	59	210
1989	27	95	6	9	24	4	/	56	221
1990	34	117	7	12	18	4	29	62	283
1991	34	131	7	11	11	5	32	46	277
1992	35	136	8	12	20	5	34	48	298
1993	36	132	7	12	24	5	31	50	297
1994	38	134	7	13	25	6	29	43	295
1995	43	142	8	14	27	6	26	42	308
1996	48	158	9	15	31	6	28	47	342
1997	51	165	11	16	30	6	31	48	358
1998	49	146	10	14	26	6	27	47	325
1999	55	161	12	16	30	7	30	48	359
2000	71	188	18	20	37	8	34	53	411
2001	70	183	18	20	34	8	30	55	418
2002	75	189	20	20	35	8	19	56	422
2003	89	215	20	22	42	10	23	68	489
2004	104	251	/	24	56	11	29	85	560

ب-الدول غير النفطية

	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)									
	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	موريتانيا	السودان	سوريا	تونس	اليمن	المجموع
1986	36	6	/	17	1	16	13	9	/	98
1987	41	7	/	19	1	21	11	10	/	110
1988	35	6	3	22	1	15	11	10	/	103
1989	40	4	3	23	1	16	10	10	/	107
1990	43	4	3	26	1	13	12	12	5	119
1991	37	4	4	28	1	11	13	13	5	116
1992	42	5	6	29	1	6	13	15	6	123
1993	47	6	8	27	1	8	14	15	5	131
1994	52	6	9	30	1	8	10	16	4	136
1995	60	7	11	33	1	7	11	18	4	152
1996	68	7	13	37	1	8	14	20	6	174
1997	78	7	16	33	1	11	15	19	7	187
1998	85	8	17	36	1	12	15	20	6	200
1999	91	8	17	35	1	11	16	21	7	207
2000	102	8	17	33	1	12	18	19	9	219
2001	98	9	17	34	1	14	19	20	9	221
2002	88	10	18	36	1	15	20	21	10	219
2003	83	10	20	44	1	18	21	25	11	233
2004	79	12	22	50	2	21	24	28	13	251

2-الدخل الوطني

أ-الدول النفطية

	الدخل الوطني (مليون دولار)								
	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	ليبيا	الجزائر	المجموع
1986	/	11270	/	597	8352	278	546	172	21215
1987	/	10523	/	520	6129	282	725	110	18289
1988	/	10440	/	257	7863	263	762	71	19656
1989	/	10419	/	338	9211	378	447	111	20904
1990	/	9187	/	375	8584	5497	666	73	24382
1991	/	8688	/	359	6093	3518	651	70	19379
1992	/	7368	/	328	5907	2525	776	/	16904
1993	/	6200	/	421	4489	2284	571	/	13965
1994	/	4027	/	257	4174	3113	448	/	12019
1995	/	4981	/	325	6125	4087	435	/	15953
1996	/	5120	/	255	6409	3815	474	/	16073
1997	/	5748	/	385	7744	4271	530	/	18678
1998	/	5802	/	339	7163	4764	533	/	18601
1999	/	5804	/	187	6094	5118	546	/	17749
2000	/	3345	/	291	7315	6328	723	/	18002
2001	/	4125	/	323	5426	3794	684	/	14352
2002	/	3714	/	250	7308	1679	1249	/	14200
2003	/	2977	/	247	3725	1267	1587	/	9803
2004	/	4278	/	261	6844	2544	1339	/	15266

ب-الدول غير النفطية

	الدخل الوطني (مليون دولار)									
	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	موريتانيا	السودان	سوريا	تونس	اليمن	المجموع
1986	406	100	/	15	2	8	333	20	/	884
1987	503	58	/	16	2	7	359	21	/	966
1988	575	41	/	18	4	10	382	48	/	1078
1989	709	39	/	32	6	7	452	70	/	1315
1990	856	67	/	83	4	12	430	97	38	1587
1991	860	114	/	199	2	3	415	56	43	1692
1992	915	112	/	292	1	0	619	101	38	2078
1993	1110	99	/	224	1	1	432	73	22	1962
1994	1330	73	/	224	1	2	638	71	22	2361
1995	1578	116	/	251	1	2	444	119	37	2548
1996	1901	112	/	189	1	6	534	66	47	2856
1997	2122	248	/	172	1	17	421	77	70	3128
1998	2030	307	/	194	2	14	369	90	69	3075
1999	1788	468	/	187	/	19	356	89	57	2964
2000	1871	670	/	276	/	5	345	94	150	3411
2001	1468	649	/	326	/	18	379	95	179	3114
2002	698	484	/	377	/	29	250	72	135	2045
2003	578	493	/	370	/	10	282	81	99	1913
2004	572	515	/	505	/	22	385	114	104	2217

3-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

أ-الدول النفطية

	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار دولي)								
	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	ليبيا	الجزائر	المتوسط
1986	16000	8000	/	8000	8000	9000	/	4000	9000
1987	17000	8000	/	7000	9000	10000	/	4000	9000
1988	16000	9000	/	8000	8000	11000	/	4000	9000
1989	17000	9000	/	9000	10000	11000	/	4000	10000
1990	20000	10000	/	9000	/	12000	/	4000	11000
1991	20000	11000	/	9000	/	11000	/	4000	11000
1992	19000	11000	/	10000	/	12000	/	5000	11000
1993	19000	11000	/	10000	/	14000	/	4000	12000
1994	19000	11000	/	11000	/	14000	/	4000	12000
1995	19000	11000	/	11000	17000	13000	/	5000	13000
1996	21000	12000	/	11000	17000	14000	/	5000	13000
1997	21000	12000	/	12000	16000	14000	/	5000	13000
1998	20000	12000	/	12000	16000	15000	/	5000	13000
1999	21000	12000	/	12000	16000	15000	/	5000	13500
2000	21000	12000	/	13000	16000	16000	/	5000	14000
2001	21000	12000	/	14000	16000	17000	/	5000	14000
2002	22000	12000	/	14000	17000	18000	/	6000	15000
2003	23000	13000	/	15000	19000	19000	/	6000	16000
2004	24000	14000	/	15000	19000	21000	/	7000	17000

ب-الدول غير النفطية

	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار دولي)									
	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	موريتانيا	السودان	سوريا	تونس	اليمن	المتوسط
1986	2000	3000	/	2000	1000	1000	2000	3000	/	2000
1987	2000	4000	/	2000	1000	1000	2000	3000	/	2000
1988	2000	4000	/	3000	1000	1000	2000	3000	/	2000
1989	2000	3000	1000	3000	1000	1000	2000	3000	/	2000
1990	2000	3000	2000	3000	1000	1000	2000	4000	1000	2000
1991	2000	3000	3000	3000	1000	1000	2000	4000	1000	2000
1992	2000	3000	3000	3000	1000	1000	3000	4000	1000	2000
1993	3000	4000	3000	3000	1000	1000	3000	4000	1000	3000
1994	3000	4000	4000	3000	1000	1000	3000	5000	1000	3000
1995	3000	4000	4000	3000	2000	1000	3000	5000	1000	3000
1996	3000	4000	4000	3000	2000	1000	3000	5000	1000	3000
1997	3000	4000	4000	3000	2000	1000	3000	5000	1000	3000
1998	3000	4000	4000	3000	2000	1000	3000	6000	1000	3000
1999	3000	4000	4000	3000	2000	2000	3000	6000	1000	3000
2000	4000	4000	4000	4000	2000	2000	3000	6000	1000	3000
2001	4000	4000	4000	4000	2000	2000	3000	7000	1000	3000
2002	4000	4000	5000	4000	2000	2000	4000	7000	1000	4000
2003	4000	4000	5000	4000	2000	2000	4000	7000	1000	4000
2004	4000	5000	6000	4000	2000	2000	4000	8000	1000	4000

4-معدل نمو السكان

أ-الدول النفطية

	معدل نمو السكان %								
	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	ليبيا	الجزائر	المتوسط
1986	3	5	7	4	5	3	3	3	4
1987	6	5	6	4	4	4	3	3	4
1988	6	5	5	4	4	4	3	3	4
1989	6	4	4	4	4	4	2	3	4
1990	6	4	4	4	4	4	2	3	4
1991	6	3	3	4	44-	4	2	2	2.5-
1992	6	3	3	4	/	3	2	2	3
1993	6	2	2	3	/	3	2	2	3
1994	6	2	2	3	/	3	2	2	3
1995	8	2	2	3	/	3	2	2	3
1996	3	3	2	3	5	3	2	2	3
1997	6	3	2	3	4	3	2	2	3
1998	7	3	2	2	2	3	2	1	3
1999	7	3	3	2	4	3	2	1	3
2000	7	3	5	2	4	2	2	1	3
2001	7	3	6	1	4	2	2	1	3
2002	7	3	7	1	3	2	2	2	3
2003	7	3	7	1	3	1	2	2	3
2004	7	3	6	1	3	1	2	2	3

ب-الدول غير النفطية

	معدل نمو السكان %									
	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	موريتانيا	السودان	سوريا	تونس	اليمن	المتوسط
1986	2	4	0	2	2	2	4	3	4	3
1987	2	4	(1)	2	2	2	4	3	4	2
1988	2	4	(1)	2	2	2	3	2	4	2
1989	2	4	0	2	2	2	3	1	4	2
1990	2	4	1	2	2	2	3	2	4	2
1991	2	11	2	2	2	2	3	2	5	3
1992	2	5	3	2	2	2	3	2	5	3
1993	2	5	4	2	2	2	3	2	5	3
1994	2	4	3	2	3	2	3	2	5	3
1995	2	3	3	1	3	2	3	2	4	3
1996	2	3	2	1	3	2	3	1	4	2
1997	2	3	2	1	3	2	3	1	3	2
1998	2	3	1	1	3	2	3	1	3	2
1999	2	3	1	1	3	2	3	1	3	2
2000	2	3	1	1	3	2	3	1	3	2
2001	2	3	1	1	3	2	3	1	3	2
2002	2	3	1	1	3	2	3	1	3	2
2003	2	3	1	1	3	2	2	1	3	2
2004	2	2	1	3	3	2	2	1	3	2

5-معدل النمو الإقتصادي

أ-الدول النفطية

	معدل النمو الإقتصادي %								
	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	ليبيا	الجزائر	المتوسط
1986	19-	5	/	2	9	1	9-	0	2-
1987	6	4-	/	3-	8	10	3-	1-	2
1988	2-	8	/	6	10-	7	/	1-	1
1989	14	0	/	12	26	0	/	4	9
1990	18	8	/	0	/	4	/	1	6
1991	0	9	/	6	/	11	/	1-	5
1992	3	5	/	8	/	7	/	2	5
1993	1-	0	/	6	34	13	/	2-	8
1994	7	1	/	4	8	0	/	1-	3
1995	8	0	/	5	5	4	/	4	4
1996	6	3	/	3	1	4	/	4	3.5
1997	7	3	/	6	2	3	/	1	4
1998	4	3	/	3	4	5	/	5	4
1999	4	1-	/	0	2-	4	2-	3	1
2000	5	5	/	5	2	5	1	2	4
2001	8	1	/	7	3-	5	5	3	4
2002	4	0	/	2	3	5	3	4	3
2003	11	8	/	1	10	7	9	7	8
2004	8	5	/	3	7	5	5	5	5

ب-الدول غير النفطية

	معدل النمو الإقتصادي %									
	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	موريتانيا	السودان	سوريا	تونس	اليمن	المتوسط
1986	3	7	/	8	6	14	5-	1-	/	5
1987	3	3	/	3-	2	0	2	7	/	2
1988	5	2-	/	10	2	9	13	0	/	5
1989	5	13-	42-	2	5	5-	9-	2	/	7-
1990	6	1	27	4	2-	8	8	8	/	7.5
1991	1	2	38	7	2	7	8	4	2	8
1992	4	19	4	4-	2	5	13	8	8	7
1993	3	5	7	1-	10	1	5	2	4	4
1994	4	5	8	10	4	6	8	3	2	6
1995	5	6	7	7-	5	6	6	2	12	5
1996	5	2	4	12	3	6	4	7	6	5
1997	5	3	4	2-	3	6	2	5	8	4
1998	6	3	2	8	4	6	6	5	6	5
1999	6	3	1-	0	8	6	4-	6	3	3
2000	5	4	1	1	7	6	1	5	4	4
2001	4	5	4	6	4	6	5	5	5	5
2002	3	6	3	3	2	6	6	2	4	4
2003	3	4	5	6	6	6	1	6	3	4
2004	4	8	6	4	7	6	2	6	3	5

المصدر: عن برنامج مؤشرات البنك الدولي للتنميـــة World Bank Development Indicators 2006.

الملحق 10

تقدير النماذج الخطية المعتمدة في البحث واختبار جودتها

النماذج الخطية التي تم الإستناد إليها في هذا البحث تم تقديرها وفقا لنموذج الإنحدار الخطي البسيط باستعمال طريقة المربعات الصغرى وبالإستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews 05.

1- أساسيات نموذج الإنحدار الخطي البسيط:

إن دراسة العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية يتطلب تحديد المتغيرات المؤثرة في تلك العلاقة ومن أبسط وأسهل أنواع العلاقات في التقدير والتحليل الإحصائي والإقتصادي، العلاقة بين متغيرين أحدهما المتغير التابع Dependent Variable والثاني المتغير المستقل Independent Variable، وإذا رمزنا للمتغيرين بـ Y و X على التوالي، فإن العلاقة الدالية التي تجمعها تكون كالآتي:

$$Y= A +B X$$

ويمكن الإستعانة بالنظرية الإقتصادية كما يستعان بالإقتصاد الرياضي والإحصاء لصياغة العلاقة واختبار المتغيرات، كما لا بد من تحديد شكل هذه العلاقة، إذ تحكم العلاقة بين المتغيرات بعدد من الأشكال (الصيغ) أبسطها وأكثرها شيوعا الصيغة الخطية، وتسمى العلاقة الخطية بين متغيرين بالإنحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression.

حيث:

a : تمثل تقاطع خط الإنحدار مع المحور العمودي وهي عبارة عن القيمة التي تتخذها Y عندما تكون قيمة X مساوية للصفر.

b : تمثل الميل.

إن خط الإنحدار لعينة عشوائية حجمها n من المشاهدات، يمثل بالمعادلة السابقة والذي هو تقدير القيمة $\mu_{y/X}$ (خط الإنحدار المجتمع)، و كل زوج من المشاهدات (Y_i و X_i) تمثل العلاقة:

$$Y_i = a + bX_i + E_i$$

حيث:

E_i الخطأ العشوائي.

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى فيمكن إيجاد قيمة كل من a وb اللذان هما تقديران لكل من A وB على التوالي وذلك يجعل مجموع مربعات الانحرافات (عن الخط المستقيم) أقل ما يمكن أي:

$$\sum_{i=1}^{n} e_i^{\,2} = \sum_{i=1}^{n} (y_i - a - bx_i)^2$$

وباستخدام التفاضل الجزئي بالنسبة لكل من a وb ثم جعل الناتج مساويا للصفر نحصل على المعادلتين الطبيعيتين وهما:

$$\begin{cases} \sum y_i = na + b\sum X_i \quad .....(1) \\ \sum X_i\, y_i = a\sum X_i + b\sum {X_i}^2 \quad .....(2) \end{cases}$$

وبحل هاتين المعادلتين نحصل على:

$$\begin{cases} b = \dfrac{\sum X_i Y_i - \dfrac{(\sum X_i)(\sum y_i)}{n}}{\sum {X_i}^2 - \dfrac{(\sum X_i)^2}{n}} \\ a = \overline{y} - b\overline{X} \end{cases}$$

2- فرضيات الانحدار الخطي البسيط:

- يعرف الخطأ E_i في النموذج الرياضي لمعادلة الإنحدار بأنه متغير عشوائي بمتوسط حسابي صفر وكل خطأ له نفس التباين σ^2 وأن الأخطاء لـ n من المشاهدات $E_1, E_2, ...E_n$ تكون مستقلة من تجربة إلى أخرى.
- أن القيم a وb تقديرات فقط لمعلمات حقيقية A وB فإذا أعيدت التجربة عدة مرات وفي كل مرة تستخدم القيم الثابتة لـ X فالتقديرات الناتجة لـ A وB سوف تختلف المتغيرات العشوائية a وb.
- أن المتوسط الحسابي والتباين للمتغير B هو:

$$\mu\ B = B, \sigma_B^2 = \frac{\sigma^2}{n\sum_{i=1}^{n}(X_i - \overline{X})^2}$$

- يعرف المتوسط الحسابي والتباين للمتغير A كالآتي:

$$\mu\ A = a, \sigma_A^2 = \frac{\sum_{i=1}^{n} {X_i}^2}{n\sum_{i=1}^{n}(X_i - \overline{X})^2}.\sigma^2$$

- مجموع الانحرافات عن خط الإنحدار يساوي صفر أي:

$$\sum_{i=1}^{n}(Y_i - \hat{Y}_1) = 0$$

- يمر خط الإنحدار من جميع قيم (X_i , Y_i) وأن النقطة ($\overline{X}$, $\overline{Y}$) تقع على الخط.

3- اختبارات المعنوية للمعالم المقدرة للإنحدار (a , b):

لاختبار المعنوية الإحصائية لتقديرات معامل الإنحدار يلزمنا معرفة تباين كل من $\hat{a}, \hat{b}$ ، ولمعرفة التباين للمعالم المقدرة نقوم بحساب الإنحراف المعياري لكل من b و a كما يأتي :

$$S^2 a = \frac{\sum e_i^2}{n-K} \cdot \frac{\sum X_i^2}{n\sum \chi_i^2}$$

$$S^2 b = \frac{\sum e_i^2}{n-K\sum \chi_i^2}$$

حيث أن:

$\sum e_i^2$: هي مجموع مربعات البواقي $e_i = y_i - \hat{y}$.

$\sum X_i^2$: هي مجموع مربعات انحرافات قيم X_i عن وسطها الحسابي $\overline{X}$.

K : عدد المعالم المقدرة وهي تساوي 2.

n : عدد المشاهدات.

ثم نجد التباين وهو يساوي الجذر التربيعي للانحراف المعياري أي أن:

$$Sa = \sqrt{Sa^2}$$

$$sb = \sqrt{Sb^2}$$

ثم يمكن استخدام إحصائية t بدرجات حرية $n-K$ لاختبار فروض a و b وكما يأتي :

$$ta = \frac{\hat{a}-a}{Sa} \quad , \quad tb = \frac{\hat{b}-b}{Sb}$$

وبعد احتساب قيمة t نقارن مع قيمتها الجدولية عند درجات حرية (n–2) ومستوى المعنوية المطلوب (5%،1%) لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم. فإذا كانت قيمة t أكبر من قيمة t الجدولية ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة، بمعنى أن المعلمة ذات معنوية إحصائية، وبالعكس في حالة كون t أقل من قيمتها الجدولية تقبل فرضية العدم وترفض الفرضية البديلة أي عدم معنوية المعلمة المقدرة.

و لاختبار معنوية معلمة الإنحدار ككل يستخدم اختبار F ويعتمد هدا الأخير على نوعين من الفرضيات

- **فرضية العدم:** وتنص على عدم معنوية أو جوهرية العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل أي أن : $H_0 : B_1 = 0$

- **الفرضية البديلة:** وتنص على وجود علاقة جوهرية من الناحية الإحصائية بين المتغير التابع والمتغير المستقل أي أن $H_1: B_1 \neq 0$

$$F = \frac{\sum \hat{y}_i^2 / K}{\sum e_i^2 / n - K - 1}$$

أي أن اختبار F هو عبارة عن نسبة الانحرافات الموضحة من قبل خط الانحدار مقسومة على عدد المتغيرات المستقلة K إلى الانحرافات غير الموضحة مقسومة على درجات الحرية التي تتمثل بعدد المشاهدات (n) مطروحا منها (K) ناقصا (1) وبعد احتساب قيمة (F) تقارن مع قيمة (F) الجدولية عند المستوى المطلوب (5 %, 1%) ودرجة حرية ($n - K - 1, K$) للبسط والمقام لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم. فإذا كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر من قيمة F الجدولية، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي معنوية العلاقة المقدرة وبالعكس في حالة كون (F) المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية حيث تقبل فرضية العدم أي عدم معنوية العلاقة المقدرة أو عدم معنوية معادلة الإنحدار ويمكن احتساب قيمة F بالاعتماد على الصيغة الآتية :

$$F = \frac{\hat{B}_i \sum X_i y_i / K}{\sum e_i^2 / n - K - 1}$$

4- معامل التحديد (R^2):

يمتاز معامل R^2 بأنه لو أضيف متغير مستقل إلى النموذج فإن قيمته سترتفع حتى وإن لم يكن للمتغير المضاف من الأهمية مما يستحق معها إدخاله في النموذج ، ولذا والغرض الحصول على معيار أفضل لقياس مدى قابلية مجاميع مختلفة من المتغيرات لتحليل العلاقة المدروسة وبنفس الوقت يأخذ بنظر الاعتبار عدد المتغيرات المشمولة فانه يتم حساب ما يسمى بمعامل التحديد المصحح (R^2) والذي يحسب بموجب الصيغة الآتية :

$$R^2 = 1 - \frac{\sum_{i=1}^{n} e_i^2 (n - K - 1)}{\sum_{i=1}^{n} (Y_i - \bar{Y})^2 (n - 1)}$$

والعلاقة بين معامل التحديد المصحح ومعامل التحديد غير المصحح هي :

$$R^2 = 1 - \frac{n-1}{n-K-1}(1 - R^2)$$

ويلاحظ أن قيمة (R^2) سوف تنخفض عند إضافة متغير مستقل إذا لم تؤدي هذه الإضافة إلى تقليص قيمة ($1 - R^2$) بما يعوض عن الزيادة التي تحصل في $n - K - 1$ نتيجة لارتفاع قيمة (K)، بعبارة أخرى من الأفضل عدم إضافة متغير للنموذج إذا تسببت إضافته إلى تخفيض قيمة (R^2):

$$1 = R^2 + \frac{\sum e_i^2}{\sum y_i^2}$$

$$\therefore = 1 - \frac{\sum e_i^2}{\sum y_i^2}$$

وتتراوح قيمة R^2 بين الصفر والواحد أي أن $0 \le R^2 \le 1$

حيث أن $R^2 = 1$ عندما تقع جميع نقاط الإنتشار على خط الإنحدار المقدر أي $\hat{Y}_i = \hat{Y}_1$ وهنا تكون العلاقة تامة .

وأن $R^2 = 0$ (أو تقترب منه) عندما يكون خط الانحدار العينة خطا أفقيا أي $\hat{Y}_1 = \bar{Y}$ ومعنى ذلك لا توجد علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

5- تقدير النماذج المعتمدة في البحث وتقييم جودتها:

النموذج الأول: وهو الذي يفسر تطور سعر النفط عبر الزمن حيث يعبر عن المتغير التابع سعر النفط بـ X و المتغير المستقل الزمن بـ t، نحصل على النموذج: $X_t = 4.91 + 1.78\ t$ كما يوضحه الجدول الموالي بإستخدام برنامج Eviews 05:

Sample: 1986 2007
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.914286	4.628464	1.061753	0.3010
T	1.781762	0.352405	5.056003	0.0001

R-squared	0.561049	Mean dependent var	25.40455
Adjusted R-squared	0.539101	S.D. dependent var	15.44664
S.E. of regression	10.48665	Akaike info criterion	7.624590
Sum squared resid	2199.395	Schwarz criterion	7.723776
Log likelihood	-81.87049	F-statistic	25.56316
Durbin-Watson stat	0.284280	Prob(F-statistic)	0.000060

حيث أن قيمة معامل التحديد تقدر بـ 0.56 والتي تعني أن عنصر الزمن يشرح 56 % من تغيرات سعر النفط، كما أنه يمكن حساب قيمة معامل التحديد المصحح ونجده 0.53 وهو ما نعتمد عليه، ونجد أن معامل الزمن ذو معنوية إحصائية عالية رغم أن العامل المستقل c غير معنوي، ولمعرفة الدلالة الإحصائية للنموذج ككل نجد في اختبار فيشر أن احتمال إحصائية فيشر أقل من 0.01 مما يجعلنا نرفض فرضية العدم (أي احتمال انعدام أحد معاملات النموذج)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لكل متغيرة نستعمل اختبار ستيودنت ويظهر الجدول أن احتمال إحصائية ستيودنت أكبر من 0.05 مما يوضح الدلالة الإحصائية الضعيفة لمعاملات هذا النموذج، ويظهر اختبار دوربن واتسن وجود ارتباط موجب بين

الأخطاء، وبالتالي فهذا النموذج ذو جودة ضعيفة تجعل الإعتماد عليه في التنبؤ يعطي نتائج غير صحيحة، وبالنظر إلى الواقع الإقتصادي فسعر النفط يخضع في تحديده لعوامل كثيرة تجعل تأثير عنصر الـــزمن في تحديده قليلا جدا، ورغم أن تقييم النموذج من الناحية الإحصائية غير مقبول إلى حد ما لضعف قدرته التنبؤية في المستقبل، إلا أن هذا لا ينفي تأثير الزمن في تحديد سعر النفط.

النموذج الثاني: وهو الذي يفسر تطور العوائد النفطية لدول أوابك المصدرة للنفط بدلالة سعر النفط حيث يعبر عن المتغير التابع العوائد النفطية بـــ Y و المتغير المستقل سعر النفط بـــ X، نحصل على النموذج: $Y_i = -23.63 + 6.59\ X_i$ كما يوضحه الجدول الموالي بإستخدام برنامج Eviews 05:

Sample: 1986 2007
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-23.63324	6.349835	-3.721867	0.0013
X	6.589070	0.214892	30.66230	0.0000

R-squared	0.979170	Mean dependent var	143.7591
Adjusted R-squared	0.978129	S.D. dependent var	102.8558
S.E. of regression	15.21118	Akaike info criterion	8.368447
Sum squared resid	4627.602	Schwarz criterion	8.467633
Log likelihood	-90.05292	F-statistic	940.1764
Durbin-Watson stat	0.740884	Prob(F-statistic)	0.000000

حيث أن قيمة معامل التحديد تقدر بـــ 0.98 والتي تعني أن سعر النفط يشرح 98 % مـــن العوائـــد النفطية لدول أوابك، كما أنه يمكن حساب قيمة معامل التحديد المصحح ونجده 0.97 وهو ما يؤكـــد دور سعر النفط في تحديد حجم العوائد النفطية لدول أوابك، ونجد أن معامل سعر الـــنفط والعامـــل المستقل كلاهما ذو معنوية إحصائية عالية جدا، ولمعرفة الدلالة الإحصائية للنموذج ككل نجد في اختبار فيشر أن احتمال إحصائية فيشر أقل من 0.01 مما يجعلنا نرفض فرضية العدم (أي احتمال انعدام أحـــد معاملات النموذج)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لكل متغيرة نستعمل اختبار ستيودنت ويظهر الجدول أن احتمال إحصائية ستيودنت أقل من 0.05 مما يوضح الدلالة الإحصائية القوية لمعاملات هذا النمـــوذج، ويظهر اختبار دوربن واتسن وجود ارتباط موجب بين الأخطاء يجب تصحيحه، وبالتالي فهذا النموذج يمكن الإعتماد عليه في التنبؤ بعد تصحيحه، حيث أن العوائد النفطية تتحدد بناء على عاملي سعر النفط وكمية الإنتاج المصدرة وللسعر دور كبير في تحديد حجم العوائد النفطية.

النموذج الثالث: وهو الذي يفسر تطور حجم تكوين رأس المال الإجمالي في الدول العربية النفطية بدلالة العوائد النفطية لدول أوابك، حيث يعبر عن المتغير التابع حجم تكوين رأس المال الإجمالي في الدول العربية النفطية بـ Z_1 و المتغير المستقل العوائد النفطية بـ Y، نحصل على النموذج:

$Z_{1i} = 31.85 + 0.34\ Y_i$ كما يوضحه الجدول الموالي بإستخدام برنامج Eviews 05

Sample: 1986 2004
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	31.85209	5.143642	6.192517	0.0000
Y	0.337766	0.044479	7.593775	0.0000

R-squared	0.772318	Mean dependent var	68.17263
Adjusted R-squared	0.758925	S.D. dependent var	16.79875
S.E. of regression	8.248091	Akaike info criterion	7.157141
Sum squared resid	1156.527	Schwarz criterion	7.256556
Log likelihood	-65.99284	F-statistic	57.66542
Durbin-Watson stat	1.086942	Prob(F-statistic)	0.000001

حيث أن قيمة معامل التحديد تقدر بـ 0.77 والتي تعني أن العوائد النفطية يشرح 77 % من حجم تكوين رأس المال الإجمالي أي تمويل التنمية في الدول العربية النفطية، كما أنه يمكن حساب قيمة معامل التحديد المصحح ونجده 0.75 وهو ما يؤكد دور العوائد النفطية لدول أوابك في تحديد حجم تكوين رأس المال الإجمالي في الدول العربية النفطية، ونجد أن معامل العوائد النفطية والعامل المستقل كلاهما ذو معنوية إحصائية عالية جدا، ولمعرفة الدلالة الإحصائية للنموذج ككل نجد في اختبار فيشر أن احتمال إحصائية فيشر أقل من 0.01 مما يجعلنا نرفض فرضية العدم (أي احتمال انعدام أحد معاملات النموذج)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لكل متغيرة نستعمل اختبار ستيودنت ويظهر الجدول أن احتمال إحصائية ستيودنت أقل من 0.05 مما يوضح الدلالة الإحصائية القوية لمعاملات هذا النموذج، ويظهر اختبار دوربن واتسن وجود ارتباط موجب بين الأخطاء يجب تصحيحه، وبالتالي فهذا النموذج يمكن الإعتماد عليه في التنبؤ بعد تصحيحه، حيث أن حجم تكوين رأس المال الإجمالي تتحدد بناء على عوامل أخرى لها علاقة بمختلف مصادر تمويل التنمية في الدول العربية النفطية رغم أهمية العوائد النفطية في التمويل.

النموذج الرابع: وهو الذي يفسر تطور حجم تكوين رأس المال الإجمالي في الدول العربية غير النفطية بدلالة العوائد النفطية لدول أوابك، حيث يعبر عن المتغير التابع حجم تكوين رأس المال الإجمالي في الدول العربية غير النفطية بـ Z_2 و المتغير المستقل العوائد النفطية بـ Y، نحصل على النموذج:

$Z_{2i} = 13.73 + 0.19\ Y_i$ كما يوضحه الجدول الموالي بإستخدام برنامج Eviews 05:

Sample: 1986 2004
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.72929	3.764575	3.646971	0.0020
Y	0.193037	0.032554	5.929749	0.0000

R-squared	0.674092	Mean dependent var	34.48684
Adjusted R-squared	0.654921	S.D. dependent var	10.27636
S.E. of regression	6.036686	Akaike info criterion	6.532888
Sum squared resid	619.5068	Schwarz criterion	6.632303
Log likelihood	-60.06244	F-statistic	35.16193
Durbin-Watson stat	0.774236	Prob(F-statistic)	0.000016

حيث أن قيمة معامل التحديد تقدر بـــ 0.67 والتي تعني أن العوائد النفطية يشرح 67 % من حجـــم تكوين رأس المال الإجمالي أي تمويل التنمية في الدول العربية غير النفطية، كما أنه يمكن حساب قيمـــة معامل التحديد المصحح ونجده 0.65 وهو ما يؤكد دور العوائد النفطية لدول أوابك في تحديد حجـــم تكوين رأس المال الإجمالي في الدول العربية غير النفطية أيضا، ونجد أن معامل العوائد النفطية والعامـــل المستقل كلاهما ذو معنوية إحصائية عالية جدا، ولمعرفة الدلالة الإحصائية للنموذج ككل نجد في اختبار فيشر أن احتمال إحصائية فيشر أقل من 0.01 مما يجعلنا نرفض فرضية العدم (أي احتمال انعدام أحـــد معاملات النموذج)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لكل متغيرة نستعمل اختبار ستيودنت ويظهر الجدول أن احتمال إحصائية ستيودنت أقل من 0.05 مما يوضح الدلالة الإحصائية القوية لمعاملات هذا النمـــوذج، ويظهر اختبار دوربن واتسن وجود ارتباط موجب بين الأخطاء يجب تصحيحه، وبالتالي فهذا النموذج يمكن الإعتماد عليه في التنبؤ بعد تصحيحه، حيث أن حجم تكوين رأس المال الإجمالي تتحدد بناء على عوامل أخرى لها علاقة بمختلف مصادر تمويل التنمية في الدول العربية غير النفطية التي ليست لها عوائد نفطية أو عوائدها النفطية ليست في مستوى تلك التي عند الدول العربية النفطية.

ويظهر اختبار هذه النماذج أنها مقبولة إلى حد ما من الناحية الإحصائية ويجب تصحيحها حتى يقبل الإعتماد عليها في التنبؤ، فكل هذه النماذج ذات قدرة تفسيرية كبيرة وذات معنوية عاليـــة باســـتخدام اختبار فيشر، لكن في كل هذه النماذج يجب تصحيح الارتباط بين الأخطاء للحصول على نتائج أفضل لاختبار دوربن واتسن، وفي المقابل نجد أن هذه النماذج مقبولة أيضا إلى حد ما من الناحية الإقتصادية ولذلك تم الإعتماد عليها في التحليل خلال هذا البحث.